سياسات المجلة:

1. التجرد وعدم التحيز.
2. المهنية والاحترافية.
3. التجدد والمواكبة ومراعاة جاذبية القارئ.
4. التعاون والشراكة.
5. التخصص.
6. تنطلق من خلفية حضارية إسلامية.
7. تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.
8. استكتاب الباحثين والكتاب من أبناء القارة، وتستقطب المتخصصين والباحثين من دول أخرى.
9. التوازن بين: الدول، والأقاليم، والموضوعات، والأساليب الإعلامية.
10. تحرص على توصيف الواقع الإفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية والمحلية، وتتجنب إثارة الخلافات والنزاعات.
11. تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الإفريقية وازدهارها.

شروط قبول المواد للنشر:

1. أن تتوافق مع أهداف المجلة وسياساتها العامة.
2. التزام الأمانة والمنهجية العلمية، والتوثيق العلمي للمادة.
3. ألا يكون قد سبق نشرها أو قدمت لجهة أخرى للنشر.
4. الدقة والعمق في المضمون.
5. تجنب التجريح والنقد غير البناء للأشخاص والهيئات والدول.
6. صحة الأسلوب وسلامة اللغة.
7. أن يكون الحد الأقصى للمادة (15) صفحة، حوالي (4000 كلمة)، مع ملخص باللغة الإنجليزية في حدود 250 كلمة.
8. ألا تكون المادة مجزأة على حلقات.
9. التعاون في إجراء التعديلات المناسبة.

المحتوى

كلمة التحرير

تحقيق التُّراث الإفريقي

دخل الإسلامُ إفريقيا في السنوات الأولى من بَعْثة النَّبيّ مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم، وظلّ ينتشر بفضل الله، ثم بجهود الدُّعاة، وعَبْر الهجرات والتجّار والفتوحات الإسلامية، حتى تَوَج الأمر في القرن الثامن وحتى القرن السادس عشر الميلاديّ بقيام ممالك إسلامية كبيرة في إفريقيا، في شرق القارة ووسطها وغربها، وقد تمكنت هذه الممالك من توسيع دائرة نشر الإسلام، ونَقْل صَرْح الحضارة الإسلامية، كما أدّت دَوْرًا بارزًا في قيام حضارة إسلامية إفريقية متكاملة، وأنتجت تراثًا علميًا وثقافيًا ممتدًا ومؤثرًا لفترات طويلة.

لكنّ أعداءَ الإسلام سُرْعان ما تحرّكوا للقضاء على هذه الحضارة الإسلامية الفتيّة الناشئة في إفريقيا، وأحكموا سيطرتهم على القارة، ثمّ شرعوا في القيام بأبشع حرب على الهُوية والتُّراث الإفريقي، بطَمْس كلّ ما يَمُتُ للإسلام بصلة، كما دمّروا معالم الحضارة الإسلامية من نُظُم ومعمار وآثار، وسَعَوا لقطع صلة الإفريقيّ بتاريخه وإسلامه ولغته وحضارته.

نتج عن ذلك: أن خرجت أجيالٌ من الشباب الإفريقيّ المسلم لا تعلم عن تاريخها شيئًا، بل تحاربه أحيانًا، وهذا ما هَدَفَ إليه المحتل؛ أن تنشأ أجيالٌ لا تعرف عن هُويّتها وتراثها وحضارتها شيئًا.

ومن هنا؛ تبرز أهميةُ العمل على إحياء الهُويّة والحضارة والتُّراث الإسلامي، وذلك بنَفْض التراب عن ذلك التُّراث العظيم، وإخراجه للأمّة، لتعرف تاريخها وحضارتها في إفريقيا.. وهذا ممّا يبعث روح الانتماء والولاء والاعتزاز والالتزام بهذا الدّين العظيم، الذي أنتج هذه الحضارة الإنسانية الرائعة.

إنّ إحياءَ هُويّة إفريقيا الإسلامية، واستئناف مسيرتها الحضارية، والعمل على البَعْث الحضاريّ والهُويّاتي الإسلامي في جَنَبات القارة، وتقوية انتماء الأفارقة لدينهم وتاريخ قارتهم وحضارتها، عَبْر نَشْر التُّراث الإسلاميّ للحضارات الإفريقية، يُسهم في أن تعرف الأجيال الحالية كيف كان الإسلام في إفريقيا؛ كذلك يساعد في أن تعود إفريقيا لأصلها وهُويّتها الإسلامية.

وهذه بعض الأفكار:

- إنتاج موسوعات ومدوّنات علمية عن: التاريخ الإفريقيّ العام، والممالك الإفريقية، والحضارة الإسلامية في إفريقيا، وإعادة كتابة التاريخ الإفريقي بصورة محايدة، تُبرز معالم الحضارة والتُّراث الإسلاميّ ومآثرها بإفريقيا، وتعرض الشواهد والآثار الإفريقية الإسلامية.
- تجميعُ المخطوطات الإسلامية المنتشرة في المكتبات والجامعات، وتصنيفها وترميمها، وتحقيق بعضها ونَشْره، كما في تمبُكتو وغيرها.. وإبراز قيمتها العلمية والثقافية.
- الاعتناء بتراجم أهمّ الشخصيات الإسلامية الإفريقية، وإبراز دَوْرها ونشاطها وجهادها.
- ترجمة الموسوعات وكتب التُّراث الإفريقية المُحققة؛ من العربية إلى اللغات الإفريقية، وبالعكس.
- إنشاء مراكز دراسات متخصّصة؛ لإبراز التاريخ والهُويّة والمنتج العلمي والتراث الإفريقي، وإنشاء جمعية علمية تُراثية وتاريخية تقوم بالمهمّة.
- تبنّي جيل من الباحثين الأفارقة حتى يساهموا في تحقيق التُّراث المعرفي الإفريقي.

لن تكون ثمّة نهضة إفريقية حتى يتعرّف العالم، ومن قبله الشعوب الإفريقية، على تراثهم الإسلامي وإنتاجهم العلمي في شتّى المجالات، وهذا ما ينتظره الجميع؛ من الجامعات والعلماء والمفكرين والمثقفين.

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي
محمد فهمي

المراسلات : بريطانيا – لندن:
7 Bridges Place، Parsons Green
Fulham، London SW6 4HW، UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية – الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية – القاهرة:
هاتف: 002 0222874277
فاكس: 002 0222874275

جمهورية السودان – الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830

التسويق / التوزيع: marketing@qiraat.org

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		–	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الايداع: 1611 /1437
الترقيم الدولي: ردمد 1658-7235

الافتتاحية ٤

الإرهاب: أسئلةٌ تنتظر إجابات..

قراءات دينية ٦

الإسلام والمسلمون في جنوب إفريقيا

أ. عادل جعفر – جنوب إفريقيا

قراءات تاريخية ١٦

صفحات من تاريخ ولاتة

أ.د أحمد الشكري – المغرب

قراءات سياسية ٢٦

جهود المؤسّسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب

أ. محمد بشير جوب – السنغال

النُّخب في شرق إفريقيا ٣٨

أ. إبراهيم ناصر – السودان

قراءات تنموية ٤٦

البنية التحتية والتنمية في إفريقيا: حقائق وملاحظات

أ.د. محمد عاشور مهدي – مصر

الأمن المناخي في إفريقيا: قراءة في مؤشرات الاندثار واستراتيجيات البقاء ٥٦

أ. إيمان قلال – الجزائر

المتعلم الإفريقي والمقررات المستوردة لتعليم العربية (غانا نموذجاً) ٦٨

د. مرتضى محمود معاذ – غانا

قراءات اجتماعية ٨٠

بنوك الطعام ودورها في مكافحة الجوع في إفريقيا

أ. شوقي صلاح إسماعيل – السودان

قراءات ثقافية ٨٨

الاستشراق ودوره في المشروع الإمبريالي في غرب إفريقيا

د. آدم بمبا – كوت ديفوار

المشهد الإفريقي ٩٨

تحرير المجلة

شخصيات وتقارير ١١٢

أحمد سيكو توري

د. محمد الأمين سيلا – غينيا كوناكري

أ. جبريل فابوري كروما – غينيا كوناكري

استراتيجية منقوصة: مشروع «مارشال» دولي لمواجهة الإرهاب في إفريقيا ١٢٢

أ. مصطفى شفيق علام – مصر

خلاصات إفريقية ١٢٦

تقرير التنافسية الإفريقية لعام ٢٠١٧

أ. محمد الزواوي – مصر

العدد ٣٤

محرم – ربيع الأول ١٤٣٩هـ

اكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧م

الإرهاب: أسئلةٌ تنتظر إجابات..

الإرهابُ في صورته التي لا خلاف عليها: القتلُ العشوائيّ، وترويع الآمنين، وتخريب الممتلكات الخاصّة والعامّة بغير حَقّ، وَبَاءٌ آخذٌ في الانتشار والاستقواء في إفريقيا، بما يحمله من كوارث على المستويات كافّة. وباءٌ يتضرّرُ منه الجميع؛ حكومات ومجتمعات، مما يُحَتّمُ عليهم جميعاً الاصطفافَ والمبادرةَ مُسرعين؛ لوقف انتشاره واستئصاله من البيئة الإفريقية.

فهل حدث ذلك؟

إنّ النظر في واقع الإرهاب في إفريقيا، من حيث تنوّع مكوّناته ومسمّياته، وخارطة وُجُوده وانتشاره، ومن حيث تعامل دولها معه ومعالجته، يثيرُ عدداً من الملاحظات والتساؤلات، تتعلّق بفَهْم هذه المشكلة وتحليلها، ومن ثَمّ التعامل معها ومعالجتها.

فعلى مستوى فَهْم المشكلة وتحليلها:

هل الإرهابُ- بأنواعه- هو نتاجٌ طبيعيٌّ للبيئة الإفريقية، ومتّسقٌ مع طبيعة الإنسان الإفريقيّ وتكوينه الثقافيّ والاجتماعي؟ أو هو نتيجةٌ للعولمة، ومنها عولمة الصّراعات والأفكار؟

ما علاقتُه بالصّراع والمنافسة الإقليميّة والدولية؛ وتطوّر نظريّات الحرب؛ من الحروب المباشرة، إلى الحروب الباردة، وبالوكالة، والفوضَى الخلّاقة..؟

وما علاقةُ الإرهاب، وبخاصّة العابرُ للقارات، بأساليب وآليات الاستغلال والسيطرة؟

هل الإرهابُ مشكلةٌ مركّبة؟ أو بسيطة؟ وإذا كان مشكلةً مركّبةً- وهو كذلك- فهل هناك فَرْزٌ وتمييزٌ بين الأسباب المؤسّسة، والأسباب المُغذّية؟

هل تَمّ استقراءُ بؤر الإرهاب؛ ومواطن حركته.. ودلالة ذلك؟

لماذا يوجد هنا ولا يوجد هناك؛ برغم تقارب الأسباب الظاهرية؟ هل لذلك علاقة بالصّراعات الداخلية والإقليمية أو الدولية أو المطامع الشخصية؟ أو بالثروات ومصادر الطاقة؟ أو بالموقع والجغرافيا؟[1] أو بالتأثّر والتأثير الثقافيّ والدّينيّ في الإقليم؟ أو...؟

فمثلاً: لماذا لا يوجد حضورٌ أو عملياتٌ لـ«داعش أو القاعدة» في إريتريا، برغم قربها من الصومال، بالنظر إلى استيلاء الأقليّة النصرانيّة على الحكم، وتعاملها مع الأكثريّة المُسلمة بديكتاتوريّة وقَمْع أدّى إلى هجْرَة نَحْوَ ثُلُثي الشعب؟ ومع ذلك تنشطُ (داعش أو القاعدة) بقوّة في بلدان ذات أكثرية مُسلمة، ويتمتّع المُسلمون فيها بكثير من الحقوق، وبحُرّيّة كبيرة في الدعوة- كما في غرب إفريقيا-؟

ولماذا تشهدُ إثيوبيا استقراراً- نسبيّاً- مع تنوّع قومياتها وديناتها، وكون الحكم بيد القومية «التيغرية» وهُم أقليّة؟ بعكس جارتها الصومال، والتي تكاد تكُون شبهَ موحّدة في عرقيّتها ودينها ومذهبها؟

ولماذا يُرفع في مكانٍ شعارات دينية، وفي آخر شعارات قومية، وفي ثالث مطالب انفصالية؟

هل هناك استقراء ومقارنة بين منهج وأدبيات الجماعات التي تتبنّى العنف والإرهاب- سواء المحلية أو الدولية-، وبين الأعمال التي تقوم بها، وهل بينها اتساقٌ وتكامل؟ أو تناقضٌ واختلاف؟ وما سببُ ذلك الاختلاف- إنْ وُجد-؟

لماذا تُسلّط الأضواءُ ويتمّ التركيزُ على نوع من الإرهاب دون آخر؟ أين الحديثُ عن «جيش الربّ» وميليشيا «أنتي بلاكا»- مثلاً-؟

المستفيدُ- دولاً أو جهات أو أفراداً- من بقاء نار الإرهاب مشتعلة، لا شكّ أنه يُغذّيها بين الحين والآخر لئلا تنطفئ فتذهب مكاسبُه، فَمَن المستفيد من الإرهاب؟ مع ملاحظة أنّ كثيراً ممن ينتهجون العنف لم يحقّقوا شيئاً يُذكر من مطالبهم وأهدافهم!

هل هناك استفادةٌ وتوظيفٌ لوثائق التحقيقات ونتائجها التي أُجريت في أعمال إرهابية سابقة، مثل «مجزرة رواندا» و«الصراع في سيراليون»، لفَهْم طبيعة الإرهاب؛ وتداخل الصّراع الدولي، وصراع النفوذ، والدافع الاقتصادي، مع المكوّنات الداخلية والمطامع الشخصية؟

ما دَوْرُ الأسباب الداخلية وحجمها، مثل الظلم والفساد، والاستئثار بالسلطة والثروة، والتهميش والتجهيل، والتمييز والتفرقة بين مكوّنات المجتمع، وإهمال التنمية، وهشاشة الدولة و...؟

وأيُّهم أكثر تأثيراً في وجود الإرهاب أو انتشاره، الأسباب الداخلية أم الخارجية؟ وهل هذا متّسقٌ في كلّ مناطق الصّراع وبؤر العنف؟ أو بينها تفاوت؟

ماذا عن مصادر التمويل؟ وطرائق الاتصال والتواصل وآلياتها؟

---

(١) تشابُك وتداخلُ مصالح متنوّعة: هو أحد أسباب استمرار مأساة الصومال، كما تُبيّنه مقالة: لماذا لم يتمّ القضاء على جماعة «حركة الشباب» حتى اليوم؟، مترجم في موقع (قراءات إفريقية) goo.gl/6qTNZ9.

مـا علاقة مافيـا الجريمة الدوليـة (المخدّرات- الاتّجـار بالبشر والسّلاح والممنوعات...) بالمشكلة، وما دَوْرُها فيها؟

وعلى مستوى التعامل مع مشكلة الإرهاب ومعالجتها:

بدايـةً؛ هناك ثلاثةُ مستويات متوازنة للتعامل مع الأوبئة والكوارث: معالجـة المصابين واستنقاذهم- محاصـرة الوباء في أضيق نطاق لئلا ينتشر- تحصين الآخرين من الإصابة به.. فهل هذا ما يحدث في معالجة وبـاء الإرهـاب؟ أو أنّ التركيزَ منصبٌّ على معالجـة المُصابين به؟ وهي معالجةٌ تُعطي- في الغالب- نتيجةً عكسية؛ لأنها تستخدم- فقط- الحلّ العسكريّ والقبضة الأمنية؛ دونَ المعالجة الفكرية والسياسية والتنموية. استخـدامُ الحـلّ الأمنيّ، بوصفه حـلاً وحيداً أو رئيساً، هـل تمّ بناءً على تدقيـق للمشكلة، وفرز سليم لكلّ خيـارات المعالجة، وفق معايير سليمة؟ أو تـمّ اختياره لأسبابٍ أخرى تتعلق بالقـوى الداخلية أو الخارجية؟ أو هو نـوعٌ من الهروب إلى الأمـام، وكونه أسهل من الحلـول الجذريّة المتعلّقة بالإصلاح ودولة القانون والحقوق والمشاركة والتنمية؟

لمـاذا- فـي الأغلب- يكـون التوجُّهُ نحو الحـلّ الأمنيّ نتيجـةَ طلب أو اقتراح خارجي؟ وتتبنّاه وتشارك فيه قوى لها مصالح أو مطامع في المنطقة؟ بل يظهر التنافس في تشكيل أكثر من حلف في مناطق متقاربة أو متداخلة؟

أيـن الحلُّ والتنسيـقُ الإقليمـيُّ والقاري، علـى مستـوى مؤسّساته السياسيـة والعسكرية والعلمية، وإيجاد المؤسّسـات والآليات المناسبة؟ أَوَلَيْس أهلُ مكّة أدرى بشعابها؟!

مـا نتائجُ استخـدام الحـلّ الأمني؟ هـل المشكلةُ في انحسارٍ واضمحلال، أو في ازديادٍ وتوسّع؟[1]

وكذلـك مـا جـدوى الوجـود العسكـريّ الأجنبـي؟ وهل هـو عامل استقرار أو استفزاز؟

كيـف تتمكّن جماعـاتُ العنف والقتال من الانتقـال بين الدول وشنّ الغـارات، ومن ثَـمّ الرجوع بأسلحتهـا وغنائمها لمعاقلهـا البعيدة، برغم انتشار القواعد الأجنبية، وتوفّر أحدث أجهزة الاتصال والرّصد والرقابة؟

ما مدى تأثيـر الحلّ الأمنيّ في تقويـة تأثير الأسباب الأخـرى، مثل عَسْكـرة الدولـة، وإهمال التنميـة والفقر، وإحياء النّعـرات والعصبيّات بأنواعها و...؟ ما مدى قبول المجتمعات للحلّ الأمنيّ، وقناعتهم به، وتفاعلهم معه[2]؟

الإرهـابُ مشكلةٌ عالميـة، عانت منه كثيرٌ من الـدول، وهناك دولٌ نَجَحَت فـي معالجته، وأخرى أخفقت، فهل هنـاك دراسةٌ لتلك التجارب للاستفادة منها؟

ما دَوْرُ الإرادة الإقليمية والدولية، والإرادة الداخلية المحلية، ولمن التأثيـر والغلبة، في تحجيم الإرهاب وتجاوز أضراره؟ خرجت رواندا من أكبـر مذبحة في إفريقيا؛ تسابق في ميـدان التنمية والرفاهية، ولا تزال الصومالُ تعاني من الاقتتال والانقسام منذ أكثر من ربع قرن!

خطـرُ الإرهـاب وضـررُه لا يقتصـر علـى الدولـة وقياداتهـا، بـل يشمـل المجتمـعَ ومؤسّساته وأفـرادَه وقِيَمَه ومكتسباته، فلمـاذا تستأثر كثيـرٌ من الحكومـات بالتعامل معه والانفراد بمعالجتـه، ولا تُشرك معها بقية مكوّنـات المجتمع وقياداتـه؟! ولماذا تأخرت القيـاداتُ المجتمعية والمؤسّسات العلمية والفكرية في المشاركة في المعالجة؟

إنهـا نمـاذجُ لملاحظـات وأسئلـة مشروعـة، طَرَحَهـا الكثيرُ من المهتمّين والمتابعين، ينبغي أن تُوضع فوق طاولة التشريح، وتحت مِجْهَر الفَحْـص والبحث العلمـيّ بأدواته التحليليـة والاستقرائية والموضوعية، من أجل فَهْم سليم وعلاج ناجع لهذا الوباء.

ونَحْـنُ في مَجلة «قراءات إفريقية»، نفتـحُ البابَ لنَشْر كلّ مساهمة مؤثّـرة، ونسعـد أن نكـون منبـراً يُقـدِّم من خلالـه العلمـاءُ والمفكرون مشاركاتهم في محاربة هذا الداء.

إنّ المُنتظَر من القـوى والنُّخب والمؤسّسات المجتمعية؛ المبادرة، دون انتظـار، للمشاركة في وضع الحلـول، وتقويم عمل الحكومات، وعلى أصحـاب القرار أن يمُدُّوا أيديَهم؛ ويُفسحُـوا المجالَ لكلّ القوى الوطنية لتشارك معهم، فالكلّ في مَرْكب واحد، إنْ غَرِقَ غَرِقَ الجميع.

إنّ دَرْء خطـر الإرهاب، والسّلامة من أضراره، تتحقّق- بإذن الله، وبعـد الاستعانة بـه سبحانه- من خـلال فَهْم صحيح متكامـل لمسبّباته ومكوّناته، وإرادة صادقة مستقلّة- عن مصالحِ القوى الإقليمية والدولية- بمشاركة حقيقيّةٍ من كلّ مكوّنات المجتمع؛ كلٌ بحسب تخصّصه وموقعه.

إنّ التعامـلَ الجزئيّ في الفَهْـم والمعالجة والتنفيذ؛ لن يقضيَ على الإرهـاب، بل سَيُسهم بطريقـة أو أخرى في انتشاره وتكاثره، لأنّ القضاءَ على الإرهاب مسؤوليةُ الجميع ■

---

(١) في القرن الإفريقيّ كان هناك القليلُ جدّاً من البحوث الاجتماعية الموضوعية في محرّكات التطرّف وأسبابه، فالدراستان الجادتان حتى الآن، التي تمّ فيهما بالفعل إجراءُ مقابلات مع مقاتلي «حركة الشباب» السابقين في الصومال وكينيا، أجراهما معهد بريتوريا للدراسات الأمنية، وفي كلتا الحالتَيْن كانت النتيجةُ واضحةً: أغلبية المقاتلين في «الشباب» يقولون بأنهم انضمّوا إلى الجماعة المتطرّفة بعد أن عانوا معاملةً وحشيةً على يد قوات الأمن. المرجع السابق.

(٢) يُنظر مقال: ما الجدوى من تواجد القوى الأجنبية في ظلّ تصاعد الإرهاب في منطقة الساحل؟، مترجم في موقع (قراءات إفريقية) goo.gl/zVUwRr.

الإسلام والمسلمون في جنوب إفريقيا

أ. عادل جعفر مولتشوا
المديـر العـام لجمعيـة أواسـا – بريتوريـا – جمهورية جنوب إفريقيا

في عـام ١٩١٠م؛ أعلنـت حكومـة الاحتـلال البريطانيـة إنشـاء دولـةٍ موحّـدة فـي جنـوب إفريقيـا، سُـمّيت «اتحـاد جنـوب إفريقيا» حينئذ، بعـد أن كانت دويلات مسـتقلة منذ بدء الاحتلال الأوروبي، باسـتثناء مملكتَـي سـوازِيلَاند ولِيسُـوتو اللتَيْـن ظلتـا مسـتقلتَيْن، تحيط بهما دولة جنوب إفريقيا من كلّ الجهات.

فكان هـذ إعـلان ولادة دولة جديـدة بحدودها المعروفـة اليـوم، يُقـدّر عـدد سـكانها بنحـو

خمسة وخمسين مليون نسمة – حسب آخر الإحصاءات –، نسبةُ المسلمين من ذلك من ٢ – ٣٪ تقريباً. ويشمل التركيب السكاني: السكان الأصليّين من الأفارقة. والآسيويّين، وأغلبهم الجالية الهندية، فلا غَرْو في أنّ أكبر جالية هندية في إفريقيا توجد في جنوب إفريقيا. ثمّ الأوروبيّين، وهُم ذرّيات الجيل المحتل، وأكثرهم عدداً الهولنديون – وقد أطلقوا على أنفسهم اسم: «أفريكانيّون» –، ويليهم الإنجليز، وأكبر تجمّع للأوروبيّين في القارة الإفريقية يوجد في جنوب إفريقيا. وثَمَّة مجموعةٌ أخرى عُرفوا بأنهم: «مُلوّنون»؛ لكونهم وُلدوا من اختلاط عدة عرقيّات.

أول دخول للإسلام في جنوب إفريقيا:

مع أنّ بعض جيران جنوب إفريقيا قد عرفوا العروبة قديماً، بل عُرفت العروبة في شرق إفريقيا بقرونٍ قبل الدعوة الإسلامية، من ساحل الصومال في القرن الإفريقي إلى ساحل موزمبيق، والتي عُرفت بعد دخول الإسلام ببلاد سفالا (سفالَى)، فالملاحظ أنّ هذا الاتصال قد توقّف، ولم يتوغل إلى ما وراء سفالَى من الجنوب، فاستمر الحال على هذا حتى ما بعد وصول الإسلام إلى المنطقة، ما أدّى إلى تأخّر دخول الإسلام لجنوب إفريقيا.

وأول وصولٍ مسجّلٍ للمسلمين، في تاريخ هذه البلاد، كان بعد استقرار الهولنديّين في منطقة كيب تاون غرب البلاد في ق١٧م، بإشراف الشركة الشرقية الهولندية الهندية وقيادتها، والتي اتخذت في كيب تاون محطة لسُفُنها التي كانت تتاجر بين هولندا والهند، ثمّ لمّا احتلت هولندا إندونيسيا واجهت مقاومةً من المسلمين هناك، وقد سجنوا أربعة مقاومين بتهمة إثارة الشعب ضدّ الحكومة الهولندية، فحكمت عليهم المحكمة العليا

يتمتع مسلمو جنوب إفريقيا بوضعٍ نادرٍ للأقليات المسلمة في العالم، حيث تجمّع في حقّهم عناصر البيئة الخصبة لممارسة الإسلام ونشره

في باتافيه (جزيرة جاوا في إندونيسيا حاليّاً) بالتغريب والجلاء؛ فنُفي ثلاثةٌ منهم إلى موريشيوس، وواحدٌ إلى جنوب إفريقيا في كيب تاون أسيراً سياسيّاً، فلعلّ هذا هو أول مُسلِم له دخولٌ مسجّلٌ في تاريخ جنوب إفريقيا[١].

ثم تتابع دخول المسلمين إلى جنوب إفريقيا رويداً رويداً، وجلّ مَن جاء من هذا الجيل كانوا أسرَى سياسيّين معتقَلين، وكانوا ممنوعين من إظهار دينهم أو دَعْوَة الآخرين إليه، ومن ثَمّ لم يكن للإسلام ظهورٌ أو تأثيرٌ يُذكر حتى أواخر ق١٧م.

وفي سنة ١٦٩٤م؛ بعد وصول الشيخ عابدين يوسف، ومَن معه من أفراد عائلته وأصحابه، وكان هذا الشيخ من أسرةٍ ذات حَسَب وشَرَف في جاوا بإندونيسيا، ولهذا لم يُسجن، وإنما عُيِّن له مكانٌ يستقرّ فيه حرّاً هو ومن معه في زَنْدَفليت، إذ كان يكفي في نظر الهولنديّين نفيه من وطنه الذي كان يهدّد حكمهم فيه، ومع ذلك ظلّ تحت مراقبتهم. ومن هنا بدأت النشأة الأولى لمجتمعٍ إسلاميٍّ في جنوب إفريقيا.

ويمكن إطلاق «المَوْج الأول»: على مَن دخل في جنوب إفريقيا من المسلمين، في الفترة التي كانت هولندا تحكم فيها كيب تاون، إلى أن غلبها الاحتلال البريطاني.

ولمّا احتل الإنجليز «كيب تاون» في غرب البلاد، ومنطقة «ناتال» في شرق البلاد في ق١٩م، وكانت في

(١) تاريخ الإسلام في جنوب إفريقيا (The History of Islam in South Africa – A Chronology)، ص٥.

الوقت نفسه تحتل شبه القارة الهندية، جلبوا عمّالاً أحراراً ذوي خبرة في زراعة قصب السكر إلى ناتال، وكان في أولئك العمّال مسلمون، وفي هذه الفترة تتابعت الهجرات من الهند إلى منطقة ناتال بجنوب إفريقيا، حتى أصبح هنالك مجموعةٌ من المسلمين، وأكثرهم كانوا قد أخذوا الخروج النهائي من الهند على أنهم لن يُسمح لهم بالرجوع، فاستوطنوا في مهجرهم الجديد.

وتُعدّ مجموعة ناتال «المَوْج الثاني»: لدخول المسلمين في جنوب إفريقيا؛ إذ كانت الأولى من ناحية الغرب، وهذه من ناحية الشرق، ثمّ تتابعت هجرات المسلمين إلى جنوب إفريقيا من بلادٍ شتّى عبر القرون، من القارة الإفريقية وغيرها، فاستقرّ أمرُ المسلمين في البلاد، وصار لهم وجودٌ ملاحظ.

وهناك «المَوْج الثالث» من المسلمين: وَهُم المسلمون الأفارقة الذين جاؤوا من زنجبار عبيداً عن طريق الإنجليز، فاشتهروا بأنهم «زنجباريون»، واستقروا في دربان مع الهنود. وفي أيام حكومة التمييز العنصري لم يُضمّوا إلى السكان الأفارقة، وإنما وُضِعوا في صنفٍ جديدٍ، وهو «الآسيويون الآخرون»، فصاروا صنفاً بين السُّود والهنود، ولكن عند تدقيق النظر؛ يتضح أنّ هناك خطأً تاريخيّاً فاحشاً، ذلك أنهم ليسوا من قبائل زنجبار، وإنما ينتمون إلى إحدى قبائل «سفالَى» (موزمبيق)، وهي قبيلة «مَكُوَا»، وهي قبيلة مسلمة عريقة، تأثّرت لغتها باللغة العربية إلى حدٍّ كبير.

توزّع المسلمين ووضعهم الاقتصادي:

وعلى مرّ الزمان؛ انتشر المسلمون الوافدون، وتوغّلوا داخل البلاد بعيداً عن المناطق الساحلية التي كانت مرساهم عند الوصول الأول، وبقي هناك مَن بقي، وكان من دواعي هذا التنقل الداخليّ طلب الرزق، بالبحث عن الوظيفة، وعن أراضٍ للسكن، ما أدّى إلى انتشار مجتمعات المسلمين في مدنٍ كثيرة.

وفي الحاضر؛ انتشر المسلمون في كلّ المدن الكبيرة والمتوسطة، وبعض المدن الصغيرة، وعلى الأقلّ يوجد لهم مَسْجِدٌ واحدٌ فيها، وما زالت مدينة كيب تاون تضمّ أكبرَ عددٍ للمسلمين منذ البداية، تليها أختها في الشرق: مدينة دربان في كوازواز ناتال.

كان أغلب المسلمين، الذين وصلوا إلى جنوب إفريقيا من جهة كيب تاون، من شرق جنوب آسيا، ووصلوا إمّا أسارى وإمّا عبيداً، وصاروا أهل الحرف والمهن التي توارثوها منذ أيام رقّهم؛ وما زالوا يتوارثونها جيلاً بعد جيل، ومع ما يملكون من هذه المهارات فإنّهم لم يميلوا إلى إنشاء الشركات أو تجارة الخدمات إلا القليل جدّاً، واقتصروا على كونهم قوى عاملة، يقدّمون خبراتهم بالعمل في الشركات الخاصّة والحكومية.

أما المسلمون الذين وصلوا من جهة دربان في ناتال، وهم «الموج الثاني»، وكان أكثرهم أحراراً، إمّا عمّالاً وإمّا تجّاراً، فقد برعوا في التجارة، وأكثر تجاراتهم «أُسَرية» أي «وراثية» جيلاً بعد جيل، وأصبحوا أصحاب شركات كبيرة؛ فبهذا صارت «الهيمنة الدينية» لهم في البلاد؛ بما يملكون من الإمكانيّات المادية، فَهُم الذين ينفقون كثيراً على المشروعات الدينية والمؤسّسات الإسلامية، لذلك قلّما تتّجه المؤسّسات الإسلامية بجنوب إفريقيا لطلب المعونات والتبرعات من الخارج.

واعترافاً بقوة المسلمين الاقتصادية؛ بدأت كثيرٌ من البنوك تقدّم الخدمات المالية الإسلامية؛ مثل المرابحة أو المضاربة، في شراء العقارات أو السيارات أو في القروض، وتوجد كذلك بنوك يملكها المسلمون، مثل: بنك البركة، وبنك HBZ، وحبيب بنك.

المسلمون مع المجتمع العام:

ونتيجةً لنظام حكومة التمييز العنصري في إسكان النّاس حسب المجموعات العِرْقية، تشتّتت الأسر، وضاعت الأموال، وكسدت التجارة؛ وذلك بدعوى أنّ اللّه خَلَقَ النّاس مختلفين في اللون واللغة والتقاليد، فتحتّم التمييز بينهم، ومع أنّ حكومة التمييز العنصري قد سقطت وزالت، وجاءت حكومة الاتحاد الوطني مكانها، في العهد الجديد منذ عام ١٩٩٤م، فإنّ بقايا التمييز العنصري وتراثه قد استعصت إزالتها على الرّغم من مُضي أكثر من عشرين سنة.

ولم يكن للمسلمين عَاصِمٌ من هذا الواقع الاجتماعي، فتمزّقت مجتمعاتهم كذلك في كلّ نواحي البلاد، ومن ثمّ أصبح هناك المسلمون الهنود في مساكن الهنود، والمسلمون الملوّنون في مساكن الملوّنين، والمسلمون

السُّـود فـي مساكن الأفارقـة، وهي مساكن كبيـرة، إلا أنّ انتشـار الإسـلام فيهـا قليلٌ جـدّاً، ولكن علـى الرغم من ذلك استطـاع المسلمون تحقيق التعايـش السّلمي مع بني عِرْقيّاتهـم في تلك المعازل العِرْقيـة، واستمروا عليه حتى بعـد العهد الجديـد إلى الوقـت الحاضر، ولهـذا يتمتعون بمكانةٍ واحترام في كثيرٍ من هذه المجتمعات.

ويهدّد هـذا التعايـش السّلمي، بين أبنـاء العرقيات، مـا عُـرف حديثـاً بظاهـرة «الإسلامفوبيا» (العـداء ضدّ الإسلام)، التي ينشرها الغرب، فإنها تشعل نيران العداوة والتهمة ضدّ المسلمين.

الوضع السياسي:

منذ دخول المسلمين البلاد وَهُم في معايشةٍ مسالمةٍ للآخرين، لذلك لم يتعرضوا لأذًى يُذكر، حتى الحكومة لم تتخذ موقفاً معادياً للإسلام، لا في السابق ولا في الحاضر، علمـاً أنّ الحكومات التي عاصرت دخول المسلمين لجنوب إفريقيـا كانـت نصرانية، وكانـت النصرانية هـي الدين الرّسمي للدولة.

ولقـد كان للمسلميـن دَوْرٌ بـارزٌ فـي مناهضة جريمة الفصـل العنصـري، علـى مستـوى الكيانـات أو الأفراد، فمجلـس القضـاء الإسلامي، الـذي جـاءت نشأته مبكرة عـام ١٩٤٥م في كيب تـاون، ويمثّل المسلميـن فيها وفيما حولهـا مـن المـدن، كان له نضالـه المعروف فـي مرحلة التحرّر مـن نظام الفصـل العنصـري، ومعارضة حكومة الفصـل العنصري التـي حكمت جنـوب إفريقيـا سابقاً، الأمـر الذي انعكس على الثقل النسبـيّ للمكوّن الإسلامي، ولا سيمـا الهنـود، فـي أول تشكيـلٍ حكومـيٍّ فـي أعقـاب التحوّل الديمقراطي في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤م، حيث ضمّـت الوزارة أكثر من أربعة وزراء مـن المسلمين، وكان هنـاك نحو عشرة سَفَراء منهم فـي الخارج، كما تمّ إقرار بعض تشريعـات الأحوال الشخصيـة الخاصّة بالمسلمين والمستمدة من الشريعة الإسلامية.

وعلـى صعيـد القضايـا الإقليميـة والدوليـة؛ يحظَى المسلمـون فـي جنـوب إفريقيـا بحسٍّ سياسـيٍّ كبيـر، ومشاركـة فاعلـة ومدروسـة، ومـن ذلـك دَوْرهـم المؤثّر فـي «قمّـة الأرض»، بالتصـدّي لمشاركة إسرائيـل فيها، الأمـر الذي دفـع الولايات المتحـدة للخـروج تضامناً مع إسرائيل، فقد استطـاع المسلمون، بالتعاون مع الجمعيات المناوئة للتمييز العنصري، تنظيم التظاهرات المناهضة لإسرائيل وأمريكا، والمؤيدة للقضية الفلسطينية في أثناء القمّة.

ومثـل هـذا الموقـف اتخذتـه الجاليـة الإسلاميـة ضـدّ قانـون مكافحـة الإرهاب، حيـث أكـدت العديد من المنظمـات الإسلاميـة رفضهـا للقانـون، ورأت مثل هذه التشريعـات ليسـت فقـط «غير ضروريـة»؛ بل إنهـا تهدّد الحريـات الأساسية التي ناضل مـن أجلها مناهضو نظام الفصـل العنصـري طويـلاً، وأنها خضوعٌ كامـلٌ للضغوط الأمريكية[1].

ومن العلماء الذين وقفوا فـي وجه الفصل العنصري الإمام عبد الله هـارون[2]، حيث استخدم «رابطة الشباب المسلـم» لدعوة الأفـراد والشخصيات العامّـة المناهضة لـ«الأبارتهيـد»، وهـو ما ساهـم في أن يُصـدر في ١٩٦١م كُتيّباً بعنـوان (الدعوة إلـى الإسلام)، يتضمّـن معارضة العنف في جنوب إفريقيا.

---

(١) بين الطموحات والتحديات..: الإسلام في جنوب إفريقيا، فاطمة محمد البغدادي، الرابط:
http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=370&Model=M&SubModel=138&ID=643&ShowAll=On

(٢) الإمام عبدالله هارون: وُلد في ٨ فبراير ١٩٢٤م، بمنطقة نيولاندز – كليرومنت، في الأحياء الجنوبية لمدينة «كيب تـاون»، وتلقّى تعليمه الابتدائي في مدرسة الفلاح، وسافر إلى مكة المكرمة لتلقّي العلوم الإسلامية، حيث درس على يد الشيخ عبدالرحمن العلوي المالكي (ت١٩٨٦م)، وبعد عودته استكمل دراساته على يد الشيخ عبدالله طه جمال الدين، والشيخ إسماعيل غانيف. يُعدّ الإمـام عبدالله هـارون أحد رموز النضال الإسلامي ضدّ نظام التفرقة العنصرية. ويرى كثيرٌ من الكتّاب أنّ مشاركة الجماعة المسلمة في جنوب إفريقيا في حركة النضال ضدّ نظام الفصل العنصري قد تجاوزت حجمها؛ من حيث كونها أقلّية. انظر:
Ursula Gunther, The memory of Imam Haron in Consolidating Muslim Resistance in Apartheid Struggle in Mitchell, Gordon. ed. Religion and the Political Imagination in a Changing South Africa. Münster; -München (u.a.): Waxmann, 2002.pp.89 .90

ولم يقتصر، في نشر أفكاره الإصلاحية، على جريدة «أخبار المسلمين» الشهرية، فقد استخدم خطب الجمعة والمحاضرات العامّة، خلال الخمسينيّات والستينيّات، واستطاع أن يوجّه عبرها النقدَ اللاذعَ لقوانين الفصل العنصري وسياساته المطبقة في بلاده.

وحينما نظّم المؤتمر الإفريقي الجامع مسيرته الحاشدة، عام ١٩٦٠م في كيب تاون، أكّد الإمام في خطبة الجمعة مفهوم «الأخوة الإنسانية» في الإسلام، ودَوْر المسلمين الوطني، حيث دَعَا أتباعه ومريديه إلى ضرورة مساندة إخوانهم الأفارقة الذين كانوا أكثر الفئات معاناة في ظلّ نظام الفصل العنصري.

وفي مايو١٩٦١م، في أثناء اجتماع عامٍّ في مدينة الكاب، انتقد الإمامُ قوانين مناطق الفصل العنصري، ووصفها بأنها غير إنسانية وغير إسلامية: «هذه القوانين تبتعد تماماً عن مبادئ الإسلام الأساسية، وأنها صُمّمت لإعاقة مسيرتنا السياسية والاقتصادية والتعليمية، إننا لا يمكن أن نقبل هذا النمط من أنماط العبودية»[١].

كذلك الدكتور فريد إسحاق[٢] و «حركة الإسلام التقدّمي»، فمن خلال عمله النضالي في جنوب إفريقيا ضدّ سياسة الفصل العنصري طالب بالاجتهاد؛ للتركيز في مسؤولية المسلمين في العمل ضدّ كلّ أنواع الظلم الاجتماعي، ويعكس إسحاق خبرة النضال الوطني متعدّد الثقافات والأديان؛ في مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

وفي هذا المقام؛ جديرٌ بالذكر أنّ هناك من المسلمين مَن كان لهم مساهمةٌ كبيرةٌ في النضال السياسي ضدّ التمييز العنصري، وقد سُجن بعضهم مع مانديلا في جزيرة روبان، منهم: أحمد كثرادا، وعزيز بهاد، وأحمد تمول، ويوسف دادو.. وغيرهم كثير، وقد سمّيت بعض الشوارع العامّة بأسمائهم؛ إكراماً واعترافاً بدَوْرهم السياسي في تحرير البلاد من التمييز العنصري.

وقد قاومت حكومة العهد الجديد – بعد سقوط حكومة التمييز العنصري- المحاولات العالمية لإقناعها بالتضييق على الإسلام والمسلمين، فبذلت ما في وُسعها في عدم التمييز بين مواطنيها بحسب الانتماء الديني. وقد حاولت الأيدي الخبيثة- مؤخّراً- إثارة القلق في الدولة بالوشايات، وتشويه صورة الإسلام وسُمعة المسلمين، مستغلين ظهور الغلوّ والعنف في بعض أوساط المسلمين في العالم الإسلامي، وعلى الرغم من ذلك تمسّكت الحكومة بموقفها، وأصرّت على وزن الأمور بموازينها، ومعالجة كلّ مسألة بحقائقها، بناءً على دستور الدولة، الذي يضمن للجميع الحرية الدينية، والتي تسمح لأيّ فردٍ ومواطنٍ بإظهار ممارسة دينه، ونشره والدعوة إليه.

وقد استفاد بعضُ المسلمين من هذه الأجواء السياسية؛ فمارسوا النشاط السياسي، من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو إنشاء أحزاب سياسية مستقلة. وفي انتخابات الرئاسة الأخيرة لوحظ أنه كان من ضمن الأحزاب السياسية المشاركة حزب باسم «الجماعة»، وكان من شعاراته الانتخابية: «السعي إلى إحياء المبادئ الإسلامية»، وطبعاً لم يَعدّ حزب «الجماعة»، ولن يستطيع أيّ حزبٍ دينيٍّ الإعلان أو الوعد بتطبيق شريعة دينهم في حكم الدولة؛ لأنّ ذلك في الحقيقة يُعدّ انقلاباً سياسيّاً على الدولة التي يحكمها دستورٌ وضعي لا ديني.

وحاليّاً؛ ليس هناك حزبٌ سياسيٌّ للمسلمين في البرلمان الوطني، ولا في المجالس التشريعية الإقليمية في الولايات، ولكن انضم بعض المسلمين إلى الأحزاب السياسية الأخرى، وانتُخب بعضهم في مناصب بالبرلمان الوطني والإقليمي، وتقلّد بعض المسلمين عدداً من الوزارات في الحكومة الوطنية، كما انتُخبوا أعضاء في البرلمان، غير بعض مَن يتقلّدون مناصب في الحكومات الإقليمية أو الإدارات البلدية.

---

(١) دراسة: الحركة الإسلامية في جنوب إفريقيا، عبدالقادر طيوب، مركز المسبار للبحوث والدراسات، http://www.almesbar.net الحركة-الإسلامية-في-جنوب-إفريقيا

(٢) الدكتور فريد إسحاق: وُلد عام ١٩٥٩م، وترعرع في «كيب تاون»، وينتمي إلى جذور آسيوية، حيث تنتمي عائلته إلى أرخبيل المالاي، وقد صُنّف وفقاً لنظام الفصل العنصري باعتباره ملوّناً، ولعلّ تلك النشأة، في وسط نظام القهر العنصري، جعلته أكثر وعياً بسياقه المجتمعي والثقافي، وقد تخرّج في الجامعة الإسلامية العالمية في كراتشي، وقد أكمل إسحاق درجة الدكتوراه في تفسير القرآن بجامعة برمنغهام (بريطانيا).

الوضع الديني:

المسلمـون في جنـوب إفريقيا، مـن الناحية الدينية، ليسـوا منفصليـن عـن واقع العالـم الإسلامـي، فمسلمي جنـوب إفريقيـا لهم اتجاهـات شتى، أغلبهـا متوارث من بلادهم الأصلية، واستمروا متمسّكين بها إلى يومنا هذا.

ولعلّ من أبرزها وأكثرها شيوعاً ما يأتي:

أ- الصوفية:

جـاءت الصوفية مع الموجات الأولـى من المسلمين، وكانـوا مـن أتبـاع «الطريقـة القادريـة»[1] غالبـاً، وممّـا اشتهـروا به: عملية إدخـال السكاكين وقطـع أنفسهم بها مـن دون أن يُرى لذلك أثـرٌ أو جرح، ويسمّون هذه العملية: «راتـب» أو «رتيب»، وعملية أخـرى تسمّى: «الحداد»، حيث ينشدون أورادهـم ويتمايلون، هذا غيـر تعظيمهم للقبور، وبخاصّة قبور الشيوخ الأوائل الذين كانوا في «الموج الأول» لدخول المسلميـن جنوب إفريقيا، ويعتكفون عندها لأيام، وخاصّة في الأيام المصادفة لعيد الصليب النصراني.

بعض دعاة الشيعة في البلاد اتخذوا الصوفية ذريعةً لنشر الفكر الشّيعي بين العامّة، باستغلال التشابه العريق بين بعض عقائد الصوفية والشيعة

وهنـاك أتبـاع «الديوبنديـة الصوفيـة»، وقرينتهـا «البريلويـة»، دخلت كلتاهما جنـوب إفريقيا عن طريق مَن جاء من شبـه القارة الهندية في «المـوج الثاني»، وبينهما مشاحنةٌ وعداوةٌ وبغضاءُ تاريخية.

«الديوبنديـة»: منسوبـة إلـى مدرسـة دار العلـوم في ديوبنـد بالهند، ويُعدّ شيوخ هـذه المدرسة هُم المؤسّسون للفرقة الديوبندية، يقول أحد زعماء هذه الفرقة في جنوب إفريقيـا: «كثيرٌ مـن شبابنا يظنّون بـأنّ الديوبندية مجرد قريـة في الهنـد أو مدرسة دينيـة، لا، ليـس الأمر كذلك،

(١) نسبةً إلى عبد القادر الجيلاني، الذي نسبوه إلى مذهبهم البدعي ظلماً وزوراً؛ وإلا فقد كان- رحمه الله- إماماً من أئمة السنّة.

فإنّ الديوبندية منهجٌ نسلكه في فَهْم الدين كما تلقيناه من أكابرنا»[1].

أمـا «البَريلويّـة»: فَهُم أتباع «أحمد رضـا» من الهند، وَهُم أشدُّ غلوّاً في صوفيتهم من الديوبندية، فعبادة القبور والاستغاثـة بأصحابها والتضـرّع إليهم بالدعاء- الذي هو حقّ الله تعالـى- تُعدّ عندهم ركناً من أركان إيمانهم. وقد تجـدّد نشاطهم في الوقت الحاضـر، فَلَهُم قنواتٌ فضائية تبـثّ أفكارهـم، ويُنشـؤون المراكـز الدعويـة والمساجد ويسمّونها: «فيضان رضـا»، كما أنّ لهم برامج خيرية: من الإطعام والكسوة والمنح الدراسية.. وغيرها كثير.

ولأنّ الهيمنـة الدينية- سبقت الإشارة إليها- متركّزة فـي الديوبنديـة والبريلويـة؛ فقـد أسّسـا مجلساً باسم: «مجلـس اتحاد علماء جنوب إفريقيا»، وجعلوا كلّ جمعيات «علمائهـم» أعضاء بهذا المجلس الاتحادي، ولكن السيادة فيه للديوبندية.

«الجماعـة الغولانية»: وقد دخـل البلاد حديثاً جماعةٌ مـن تركيـا، يُطلـق عليهـم: «الجماعـة الغولانيـة»، نسبةً إلـى رئيسهـم «فتـح الله غـولان» المقيم فـي أمريكا وهي متأثـرة بالصوفية، فأول ما بـدأوا به عند وصولهم: إنشاء المعاهد المهنية والمدارس النظامية الخاصّة؛ فاغترّ بهم كثيـرٌ من السذّج مـن المسلمين، وقد بنـوا أكبر جامع في جنـوب القارة الإفريقية في جوهانسبـرغ، وسمّوه «مَسْجِد النظامية».

«الطريقـة التيجانيـة»: وفي الآونة الأخيـرة؛ انتشرت ظاهـرةٌ جديدةٌ وسـط المسلمين من الأهالـي الأصليّين، وهي الانضمـام لـ«الطريقـة التيجانيـة» الصوفية، بحجّة أنهـا صوفيـةٌ إفريقيةٌ فتناسـب الأفارقة، ولا شـك في أن هـذا ردّ فعلٍ لمقاومة الهيمنة الدينيـة لكلٍّ من الديوبندية والبريلويـة ذواتـي الأصـل الهنـدي، وأنّ الطابـع الهندي يستوحشه الطابع الإفريقي، ولا يخفى ما في هذا من بقايا الجاهليـة؛ من وزن الدين والحقّ بميزان العنصرية، وإنما يوزن الحقّ بكتاب الله وسنّة رَسُوله صلى الله عليه وسلم.

ب- الشيعة:

أصبح للشيعة نشاطٌ كبيرٌ في الآونة الأخيرة، بإشراف جمعية أهل البيت في جنوب إفريقيا (AFOSA)، كما يُلاحـظ تزايـد مراكزهـم (الحسينيّـات)، خصوصاً في المـدن الكبيرة، كما في «دربان» في حي أتاوا، وكيب تاون، وقـد استغلـوا وسائـل شتّى لنشـر مذهبهم، منهـا: المنح الدراسيـة للدراسـات العليا في الجامعـات الإيرانية، وقد عُقـدت اتفاقيات متنوعة بين جنوب إفريقيا وإيران، وهذا سيفتح الأبـواب على مصاريعها لبـثّ التشيّع تحت واجهة الدّعـم الثقافي، وتركّزت جهود الشيعـة في دعوة الأهالي الأصليّين، وبخاصّة شريحة الشباب المثقّفة.

ويلاحـظ أنّ بعض دعـاة الشيعة في البـلاد اتخذوا الصوفية ذريعةً لنشر الفكر الشّيعي بين العامّة من حيث لا يشعرون، باستغلال التشابه بين عقائد الصوفية والشيعة، من تعظيـم القبـور، والغلوّ فـي أئمتهم، ودعـاء الأموات، وغيرها من العقائد الهدّامة الضّالة.

المؤسّسات والهيئات:

توجـد في جنـوب إفريقيـا مؤسّساتٌ وهيئـاتٌ دينية، تخـدم مجالات مختلفة للمسلميـن، وللناس كافّة من حين آخـر، وليـس هناك رابطٌ يربـط مؤسّسـات المسلمين، أو مجلسٌ عـامٌّ تندرج تحته تلـك المؤسّسات، فـكلّ مؤسّسة للمسلميـن، فـي الدعـوة أو التعليـم أو العمـل الخيري في جنـوب إفريقيا، تخدم- بشـكلٍ مباشـرٍ أو غير مباشر- معتقداتها ومنهجها كقاعدة أساسية.

ولنذكر بعض أبرز هـذه المؤسّسات، والمجالات التي تعمل فيها:

الاسم	الاتجاه المذهبي	المجال
SANHA هيئة الحلال الوطنية بجنوب إفريقيا	ديوبندي/ حنفي	مراقبة التزام شركات الإنتاج والمطاعم بضوابط الحلال، وقد أصبحت أكثر نفوذاً من منافسيها، واكتسبت ثقةً العامّة المسلمين.

(١) كلمة «زبير بيات» في دربان.

جمعية العلماء بجنوب إفريقيا	ديوبندي/ حنفي	في أول إنشائها عام ١٩٢٣م كانت في ولاية ترانسفال، أصبحت الآن خوتانج، ومقرّها جوهانسبرج، وليس من المبالغة القول بأنّ هذه الجمعية لها نفوذٌ وهيمنةٌ أكبر من منافيسها.
مجلس المسلمين للقضاء	أشعري صوفي/ شافعي	أُنشئ في كيب تاون عام ١٩٤٥م، لخدمة المسلمين في المنطقة، وليكون صوتاً وممثلاً لهم في المنطقة الغربية.
جمعية العلماء السنّية	بريلوية/ حنفي	أُسّست لخدمة البريلوية، عام ١٩٧٩م، في دربان.
وقف الواقفين	خيري	يُعدّ أكبر مؤسّسة خيرية بجنوب إفريقيا، ولهم نشاطٌ دولي، ويحظى باعتراف كبير من الحكومة. يذكر مؤسّسها «امتياز سليمان»، الذي ترك ممارسة الطب للتفرغ لها، أنه أنشأها بأمر شيخ صوفيّ قابله في إحدى رحلاته في تركيا.

التعليم الديني:

مَـن يدخل جنـوب إفريقيـا يُذهل ممّا يـرى من كثرة المراكـز التعليميـة والمعاهـد الدينيـة الفاخـرة المليئة بالطـلاب الوافديـن من أنحـاء العالم. وكما اتضـح آنفاً: أنّ كلّ الأنشطـة الدينيـة فـي جنـوب إفريقيـا تمشي على الخطوط الطائفيـة المذهبية، وكذلـك المراكز التعليمية الدينيـة، وقـد اشتهـرت مراكـز التعليـم العالـي باسـم «دُور العلـوم»، وهـي بمنزلـة الكليات الشرعيـة في العالم الإسلامي العربـي، وبرنامج التعليم في هذه المراكز ليس معترفـاً به عنـد وزارة التعليم العالي، وهـي تعمل بوصفها مراكز ثقافية دينية.

برامـج التعليم في دُور العلوم تشمـل: تحفيظ القرآن الكريـم واللغـة العربية والدراسـات الشرعيـة، ويستغرق برنامج تعلّم اللغة العربيـة والدراسات الشرعية معاً: ست سنوات في الغالب. إلا أنّ اللغة العربية لا تحظى بالاهتمام اللائـق بهـا؛ بوصفهـا لغـة الديـن الإسلامـي الجامعـة للمسلمين الناطقين بلغـات مختلفة، وذلك لأنّ دُور العلوم هذه قد أعطت اهتماماً عجيباً للغة الأردو من الهند، ويرجع ذلك إلى أنّ أكابـر مذاهبهم من الهند يكتبون بالأردو، بل قـد صرّح بعض مَـن استضيف من الهنـد، «ضيف شرف» في إحـدى حفلات التخرّج، بأنه لا ينبغـي الاهتمام باللغة العربيـة كثيـراً؛ لأنها تُعرِّض شبابهم للأفـكار الوهابية! وزعـم أحدهـم– وهو مدير أحـد هذه الدُّور– بـأنّ العلم الدينـيّ فيمـا دوِّن وصنّف بلغـة الأردو. لذلـك قلّما يوجد خرّيج فيها يتقـن العربية ويعتزّ بها أكثر من اللغة الأردية، بل هناك مَن يزعم بأنّ الأردو والفارسية لغتان إسلاميتان بجانب اللغة العربية.

وبسبب هذا؛ فـإنّ التعليم الدينيّ فـي جنوب إفريقيا يتّصـف بالتعصّـب المذهبي والعنصري إلـى حدٍّ ما، مما يعـود على فَهْم الديـن الإسلامي بالتشـوّه، واتساع أسباب التفـرّق، وإن لم يظهـر لأول وهلة، ولا عجـب في أن يوجد ضعـفٌ شديـدٌ فـي المستـوى الدينـي العِلْمي فـي جنوب إفريقيا.

ومن أشهر هذه المعاهد في جنوب إفريقيا:

الاسم	الاتجاه المذهبي	المكان
دار العلوم نيكاسل	ديوبندية/ حنفية/ شافعية	مدينة نيوكاسل. وهي من أقدم المعاهد الدينية
دار العلوم آزدفيل	ديوبندية/ حنفية	غرب مدينة جوهانسبرج
دار العلوم زكريا	ديوبندية/ حنفية	جنوب مدينة جوهانسبرج
دار العلوم اسبنجو بيش	ديوبندية/ حنفية	مدينة دربان
دار العلوم بريتوريا	بريلوية/ حنفية	غرب مدينة بريتوريا

الإعلام:

أنشـا المسلمـون في جنـوب إفريقيا قنـوات فضائية وإذاعية، تبثّ على مدار الساعة، ومن أبرزها:

الاسم	المكان
قنوات أي تي في (ITV) الفضائية	بالاشتراك
إذاعة سي أي أي (Cii)	مدينة جوهانسبرج
إذاعة إسلام	مدينة جوهانسبرج
إذاعة ٧٨٦	مدينة كيب تاون
إذاعة الأنصار	مدينة دربان

الدعوة الإسلامية:

عند وصول المسلمين الأول إلى جنوب إفريقيا نظر الأهالي الأصليّون إلى الإسلام بوصفه ثقافة قَوْم وافدين لا تهمّهم في شيء، كما كان حالهم مع كلّ دين جديد وافدٍ إليهم، ولذلك فقد انتشر بين الأهالي الأصليّين أنّ الإسلام دين الهنود أو الملايو لزمنٍ طويل، وازداد الأمر تعقّداً وحيرةً لمّا قررت حكومة التمييز العنصري إسكان النّاس حسب عِرْقياتهم فسدَّت باب الاحتكاك، ما أدى إلى استقرار هذه النظرية. ولمّا كثرت الجالية المسلمة المهاجرة من دول إفريقية أخرى إلى جنوب إفريقيا، أخذ هذا التصوّر الخاطئ يتغيّر شيئاً فشيئاً؛ لمّا رأوا بني جلدتهم من القارة قد ترسّخ الإسلام فيهم.

ومما ينبغي الانتباه إليه، أنّ من نَظَرَ إلى تقاليد الأهالي الأصليّين القومية يُفاجأ بوجود تشابهٍ عجيبٍ بينها والتعاليم الإسلامية، الأمر الذي يُثبت وصول الإسلام من قبلُ إلى القوم، وأنّ هذه التقاليد في الحقيقة هي من بقايا الإسلام، ولمّا اطلّع أحد كبار الكفار على هذه الحقيقة؛ أقرَّ بأنّ مَن أراد الرجوع إلى ملّة آبائهم الأقدمين فليُسلِموا.

ومن هذه التقاليد المحليّة المشابهة لتعاليم الإسلام:

– التيامن: في الأكل والشّرب والأخذ والعطاء والمصافحة، ويستقبحون استخدام اليسرى في هذه الأمور، بل ينكرون استخدامها أشدّ الإنكار، ويرون ذلك من سوء الأدب وقلّة الاحترام، وخصوصاً إذا صدرت من صغير إلى كبير، ويسمّون اليد اليسرى «يد القرود»، فلا يليق بالإنسان مشابهة الحيوان.

– تحريم الزنا، فما كانوا يسمحون للزناة بالعيش معهم، لذلك كان عقاب الزنا عندهم: الإعدام للمُحصَن وغير المُحصَن، وينسبون مولود الزنا إلى أمّه لا إلى أبيه، وهم حريصون على حفظ الأنساب.

– النهي عن المشي في نَعْلٍ واحدة: كما هو الحال في الإسلام، لحديث رَسُول اللّه صلى الله عليه وسلم في ذلك: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيُحْفِهِمَا جَمِيعاً أَوْ لِيُنْعِلْهُمَا جَمِيعاً» رواه البخاري وغيره.

وغير هذه كثيرة جدّاً، ويوجد هذا التشابه عند كلّ قبائل الأفارقة في جنوب إفريقيا، ولا شك في أنّ هذا الوضع أرضٌ خصبة لزرع بذور الدعوة الإسلامية.

ويلاحظ أنّ كثيراً من الجمعيات الدعوية بدأت تتلاشى عن الساحة، ولم تبق إلا مؤسّساتٌ معدودة، مثل المركز العالمي لتبليغ الإسلام (IPCI) لمؤسّسها أحمد ديدات، مع أنّ دعوتها كانت موجهة إلى النصارى، وقد فقدت حيويتها بعد وفاة مؤسّسها– غفر اللّه له.

وقد أُنشئت جمعيات دعوية أخرى خلال الأعوام العشرين الماضية، تستهدف الأهالي الأصليّين في نشاطها الدعوي، ويلاحظ أنّ الطابع الغالب على العمل الدعوي لهذه الجمعيات: الاقتصار على صنفٍ واحدٍ من المدعوين، ألا وهم النصارى، بانغماسهم في مقارنة الأديان، ومن ثَـمّ بقي الكثير منهم في تيهٍ من أمرهم فيما يتعلق بالإسلام، فكلّما تتم دعوتهم إلى محاضرة إسلامية يتم إغراقهم في كمٍّ كبير من أخطاء كتابهم المقدس والتناقضات و... إلا أنهم يخرجون وهم ما زالوا جاهلين بحقيقة الإسلام وما يدعو إليه من التوحيد والمبادئ الكريمة، بل حاقدين عليه بما وُجِهُوا به من فضيحةٍ وخزي، فيتعصبون لباطلهم بغياً بغير علم.

ومن أبرز أسباب اعتناق الإسلام: بساطة الرسالة الإسلامية على العقول وسهولة فهمها، وإعجابهم بما يدعو إليه الإسلام من مكارم الأخلاق، والتشابه الموجود بين التعاليم الإسلامية وبعض ما عندهم من تقاليد، وبعض التجارب الشخصية التي قد يمرّ بها الإنسان في طريقه إلى الهداية.

وفي الآونة الأخيرة؛ سقطت الكثير من الشبهات التي كانت تحول بين النّاس والإسلام، إلا أنه نشأ مكانها شبهاتٌ أخرى، مثل: دعوى أنّ في الإسلام أحكاماً يصعب

تطبيقهـا، والتأثّر بما يُذاع عبـر الإعلام ممّا يشوه صورة الإسلام، والجهـل هو أصل أغلب هـذه الشبهات الحائلة بين النّاس ورجوعهم إلى فطرتهم؛ ما يحتّم على الداعية دراسة الواقع قبل تبليغ الرسالة الإسلامية.

التحدّيات أمام مسلمي جنوب إفريقيا:

من أبرز التحدّيات والمشكلات لدى مسلمي جنوب إفريقيا، ما يأتي:

أ- الغـزو الثقافـي الغربي: تُعدّ دولـة جنوب إفريقيا دولة أوروبية في إفريقيا دون مبالغة، فالطابع الغالب فيها طابع المدنيـة الغربية، التي تفرض الأساليب والوسائل المادّية بصـرف النظر عن شرعيتهـا أو إنسانيتها، هذا الوضع يشـكّل تهديداً ثقافيّاً علـى المسلمين، من تدمير الهويـة الإسلامية ومبادئها، واستبـدال المبادئ الغربية بهـا، وفي الوقت نفسه يعوق العمـل الدعوي تجاه الأهالي الأصليّين؛ إذ يُبعدهم عن تقاليدهم الأصلية القريبة من التعاليـم الإسلامية، فبعد التغريـب يصعب دعوتهم إلى الإسلام.

ب- الخلـط بين المأثور الدينـي والموروث الثقافي: لا بـد من الاعتراف بـأنّ المسلميـن الوافدين إلى جنوب إفريقيـا، قديمـاً وحديثـاً، قـد حملـوا معهـم عاداتهـم وأعرافهـم من بلدانهم الأصلية، فعجزوا عن التمييز بين مـا هو ديني يُطلب الالتزام بها، وما هو عُرفي لا ضررَ في تركه، ولعلّ هذا يرجع إلى ما تمّت الإشارة إليه من ضعف التعليـم الدينـي، وتصدّر غيـر أكفاء فـي توجيه مجتمع المسلمين.

ج- الانتمـاء العِرْقـي، والتعامـل علـى أساس طبقي قَبَلـي: تأثّر المسلمـون بنظام التمييـز العنصري، فغلب الانتمـاء العِرْقي على كثيـرٍ منهم، إلى جانـب ما توارثوه مـن الانتمـاء المتعصّب مـن بلدانهم، فـلا يُستغرب في هذه الأيـام أن يُقال: هذا مَسْجِد الهنـود أو الصوماليّين أو الأوغانديّيـن، والشـيء نفسـه فيمـا يتعلـق بالتزاوج، ويوجـد- مثلاً- في بعض المدن: مسلمـون يصلّون العيد في جماعتَيْن متجاورتَيْـن، بينهما شارع فقط، تصلي كلّ منهما مع أهل عِرْقها.

الخاتمة:

يمكـن تلخيص أهمّ مـا توصّلت إليـه الدراسة فيما يأتي:

- يرجـع تاريخ وصول الإسـلام والمسلمين إلى هذه البلاد إلى أكثر من ثلاثمائة سنة؛ عند التحقيق.

- يتمتـع مسلمو جنوب إفريقيـا بوضعٍ نادرٍ للأقليات المسلمة فـي العالم، حيث تجمّع في حقّهـم كلَّ العناصر التي تضمن- بعـد الله تعالى- البيئة الخصبة لممارسة الإسـلام ونشـره، وهـي: الضمـان السياسـي والإمكانية الاقتصاديـة والبيئـة الاجتماعية، فيجـب استغلال هذه الفرصة لصالحهم.

- يحتـاج مسلمو جنـوب إفريقيا إلى دعـاة وقيادات أكفاء، مؤهلين بالمنهج الصحيح والعقيدة السليمة، وإلى مراكـز تعليـم اللغة العربيـة والتربية الإسلاميـة، ترسّخ الهويـة الإسلامية؛ بعيداً عن التأثيرات القومية والتقاليد الموروثة ■

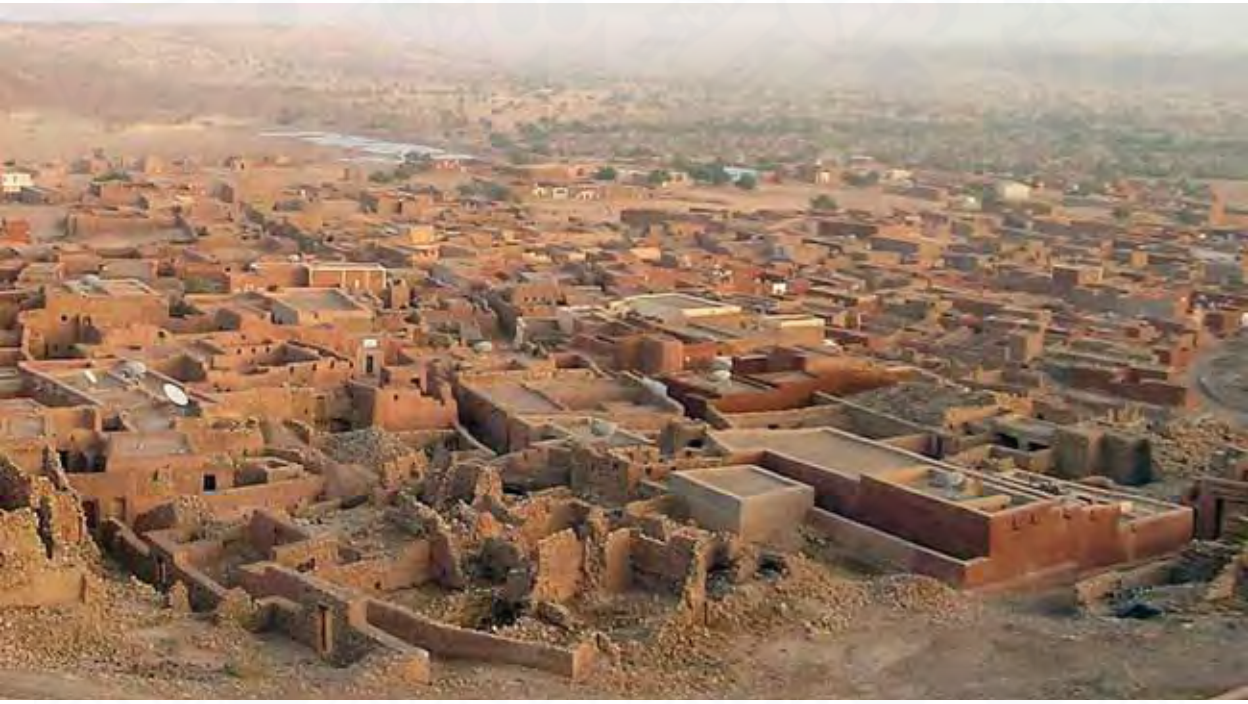

صفحات من تاريخ وَلاتة

أ.د. أحمد الشكري
معهد الدراسات الإفريقية – جامعة محمد الخامس/الرباط

ما من شكٍّ بأنّ الخصائصَ المناخية للفضاءِ الصّحراويّ كان لها الدَوْرُ الأساسُ في حمل القبائل المنتشرة، بالمجال المعني، على اعتماد نظام التّرحال لأجل كَسْب لقمة العيش[1]، من ثمّ نَتَفَهّم ضعف النسيج الحضريّ على امتداد الصّحراء الإفريقية الكبرى أفقيّاً وعموديّاً.

(١) إذا انطلقنا من المحيط الأطلنطي في اتجاه بحيرة تشاد، نجد أنّ أهمّ المجموعات القبلية المنتشرة بالصحراء وحوافها الشمالية خلال العصر الوسيط: (صنْهاجة، ومَصْمُودة، وزَناتة، وهوارة)، وإذا غضضنا الطرف عن العناصر العربية الوافدة على بلاد المغرب في إطار الفتوح الإسلامية (وأعدادها قليلة مقارنةً بالسكان المحليّين)، فإنّ زحف القبائل العربية من بني هلال وبني سليم، انطلاقاً من مصر خلال القرن ١١م، جعل الطلائع الأولى لهذه القبائل تصل إلى المحيط الأطلنطي (منطقة سوس جنوب المغرب) في نهاية القرن ١٤م، ثم تابعت زحفها نحو الجنوب لتسيطر على المجال الشنقيطي بنهاية القرن ١٧م، وبذلك استقر الوضع الديموغرافي بالمجال الصحراوي الموازي لبلاد المغرب من الشمال وبلاد السودان من الجنوب، وتهيأت المنطقة لمرحلة جديدة من تاريخها. وسوف نبيّن مدلول هذه المفاهيم الجغرافية.

وعلى الرّغم من تطوّر الحضارة البشرية، وما شهدته تقنيات العمارة والتواصل من ازدهارٍ ونموٍّ عظيم، فإنّ الخريطة الحضرية، إلى الوقت الراهن، لم تعرف تغيّراً ملموساً على امتداد المساحة الممتدة من المحيط الأطلنتي إلى النيل المصري.

في إطار هذا التصوّر؛ يحقّ لنا أنّ نعتبر نشوء مراكز حضريّة، أو «مدن القوافل» كما يحبّ أنّ يسميها الباحثون المختصّون، حدثاً تاريخيّاً بارزاً، بالنظر لما ينجم عن ذلك من استقرارٍ واستبحار العمران، وتطوّر أساليب العيش وفنونه، وما يرافق ذلك عادةً من انتقال الأهالي من تقاليد الثقافة الشفويّة إلى تقاليد التدوين.

وفي هذا السياق؛ لا نعدم الشهادات المَصْدَريّة الدّالة على العناصر الأساسية المساعدة في نشأة مدن القوافل وتطوّرها، إذ إنّ توفّر الماء عبر الزخّات المطرية، أو الفرشاة الجوفية (الآبار)[1]، ناهيك عن توفّر عنصر الأمن المساعد على التواصل فيما بين المركز الحضريّ ومحيطه القريب أو البعيد عبر خطوط التجارة، يمثّلان عاملَيْن حاسمَيْن فيما نَحْنُ بصدَده.

وَلاتَة في خطوط التجارة الصّحراوية:

يُجمع المختصّون على أنه منذ منتصف القرن العاشر للميلاد؛ أخذت التجارة الصّحراوية تعرف نموّاً مضّطرداً، حتى إنّ البعض منهم أصبح يُرجع سبب تحركات وتكتلات القبائل الصِّنهاجية (وبخاصّة: لَمْتونة، ومَسُّوفَة، وجدالة)، منذئذٍ وإلى غاية منتصف القرن الموالي، إلى أنها محاولةٌ منهم للسيطرة على المجال؛ بغرض الاستفادة من الأرباح القيّمة التي باتت تُدرّها تلك التجارة، وأيضاً بهدف الانتصار للمذهب المَالِكي، الذي اكتسح جلّ مناطق الغرب الإسلاميّ خلال القرن ٥هـ/١١م[2].

إنّ تطوّر التجارة الصّحراوية خلال القرن ١٠م مهّد لتبعاتٍ متعدّدة الأبعاد، على ضفّتَي الصّحراء، أو على امتدادِ المحاور التجارية؛ مما اقتضى ظهور مجموعة من المراكز الحضرية (مدن القوافل) لأجل خدمة تلك التجارة المتنامية[3]، في ظلّ هذه الطَفْرة، نشأت «بيرو»، التي ستُعرف لاحقاً باسم: «وَلاتَة»، أو «إيوالاتن» كما رسمها الرحّالة ابنُ بطوطة بُعَيْد منتصف القرن ١٤م[4].

وإذا ما ألقينا نظرةً على موقع وَلاتَة، بالنسبة لخطوط التجارة الصّحراوية، نلاحظ أنه مُنشَدٌّ للشرق، قريباً من الحوض الأوسط لنهر النيجر، وبذلك نجده مبتعداً عن الخط المستقيم الذي ترسمه الطريق الرابطة بين «سِجِلْماسَة» و «نياني» عاصمة إمبراطورية مالي خلال

(١) انظر: - عبد اللطيف رمان وإبراهيم واحمان، الخصائص الطبيعية: الجيولوجية – البنيوية والمناخ، ضمن عمل جماعي: الصحراء الأطلنطية المجال والإنسان، منشورات وكالة الجنوب بتعاون مع جامعة ابن زهر بأكادير، ٢٠٠٧م، ص٢٤.

Mauny (R.). Tableau géographique - de l'ouest Africain au moyen Age. d'après les sources écrites. la tradition ٢ème .et l'archéologie. Amsterdam °éd. Mémoires de l'IFAN. n ٦١، ١٩٦٧. pp ١٩٧-٢١٠.

(٢) عدد القبائل الصِّنْهاجية يناهز السبعين، وهي منتشرة في جلّ أرجاء الغرب الإسلامي؛ على أن تمركز القبائل الأساسية منها كان بالفِضاء الصحراوي. ومن قلب الصحراء انطلقت لَمْتونة التي أسّست دولة المُرابطين خلال القرن ١١م، في حين اهتمت مَسُّوفَة بالجانب التجاري ولم تشغل نفسها بالأمور السياسية، وأما جدالة، المتمركزة عند مصبّ نهر السنغال؛ فقد كانت لها علاقات تجارية حيوية مع السودان جنوب النهر إلى غاية القرن ١٢م، ثم سرعان ما اختفى اسمها من المصادر خلال الفترات اللاحقة لأسباب ما تزال غامضة. وقد حاول المؤرخ الموسوعيّ ابن خلدون تجميع كل ما انتهى إليه من أخبار صِنهاجة إلى نهاية القرن ١٤م في مؤلّفه (العبر). وللاستزادة عن أحوال القبائل الصِّنْهاجية خلال العصر الوسيط؛ نحيل القارئ إلى دراسة الزميل الأستاذ/ الناني ولد الحسين، صحراء الملثّمين، طرابلس، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧م.

(٣) Devisse (J.), «L'Afrique dans les relations intercontinentales», in Histoire Générale de l'Afrique., T. IV. Unesco/Nea 1985, ch. 730-26, p. 693.

(٤) أحمد مولود، مدن موريتانيا العتيقة (قصور ولاتة ووادان وتيشيت وشنقيط)، الرباط: منشورات مركز الدراسات الصحراوية، ٢٠١٤م، ص (٨٠-١٥٦)، وتقع وَلاتَة حالياً ضمن حدود جمهورية موريتانيا الإسلامية في أقصى الجنوب الشرقي.

القرنَيْـن ١٣ و١٤م، الأمر الذي يجعل مـن المدينة محطّة عبـور، شأنها في ذلك شأن «أودغشت» غرباً و «تَادمكة» أو «تَكدا»[١] شرقاً (انظر: خريطة المحاور التجارية).

وعلـى هذا الأسـاس؛ فإنّ نشأة «وَلاتَـة»، خلال القرن ٦هـ/١٢م، جاءت لتستجيب لحاجيّات التجارة الصّحراوية المتنامية، خصوصاً بعـد انهيار كلٍّ مـن «أودغشت» عند منتصـف القـرن ١١م، ثـم «غَانة» العاصمة خـلال القرن التالي[٢].

وغنـيٌّ عن البيان؛ أنّ ابتعـاد موقع المدينة عن الخطّ المستقيـم، المشار إليه قبل قليـل، وانشداده نحو الشرق، إنمـا هو تعبيرٌ عن رغبة القبائل الصّنهاجية في الاستفادة مـن مياه نهر النيجر، وليس محض صدفة أنّ يتطوّر بشكلٍ لافـتٍ محور «وَلاتَة - تنبُكتُ» ثم محـور «تنبُكتُ - جِنّي»[٣] علـى امتداد عدّة قـرون، سواء على المستـوى التجاري أو الاجتماعـي أو السياسـي. ومـما ينبغي توجيـه النظر إليه هنـا: أنّ استمرار «وَلاتَة» في الحيـاة- وإن بشكلٍ متقطّع-

(١) أودغشت: تقع على الطريق المنطلق من سِجِلْماسَة ووادي دَرْعَة في اتجاه آدرار، والـذي ينتهي عند أَودَغشت الواقعة حاليّاً في تداوست الموريتانية. وانطلاقاً من أودغشت في اتجاه الجنوب الشرقيّ نجد الطريق الذي يصلها بعاصمة غانة القديمة على بُعد ستة أيام. ونجد عند المؤرخ اليعقوبيّ وصفاً لها يوحي بأنّ المدينة كانت مزدهرة منذ نهاية القرن ٩م، ولعلّ هذا ما جعلها محطّ صراع قويٍّ ما بين المُرابطين ومملكة غانة، خصوصاً خلال النصفُ الأول من القرن ١١م. سيطر عليها قبيلُ زَناتة وفرض المذهب الإباضي بها، على أنه بعد قيام الدولة المُرابطية السنّية المالكية استطاعت السيطرة عليها، لتنهار المدينة خلال النصف الثاني من القرن ١١م.
تَادْمكّة: شأن أودغشت؛ أخذ أهلُ المدينة بالمذهب الإباضي، وقامت بها مملكةٌ قويةٌ يرأسها بنو تانماك الإباضيّون فيما بين القرن ٨ و١٠م، وخلال القرون اللاحقة بدَا حضورها خافتاً في المصادر العربية؛ ما يعني أنها افتقدت حيويتها التجارية التي كانت لها قبل القرن ١٠م. وتفيدنا المصنفات الجغرافية أنّ منطقة الحوض الأوسط لنهر النيجر (حيث توجد كوكو)؛ كانت ترتبط بإفريقية (تونس) عبر الطريق الصّحراوي الواصل ما بين كوكيا والقيروان مروراً بتادمكة، من ثمّة: كان لتادمكة الـدَوْرُ الأساسُ في انتقال التأثيرات الإسلامية إلى هذا الجزء من بلاد السودان منذ منتصف القرن ١٠م، وموقعها حاليّاً ضمن حدود جمهورية مالي.
تَكدا (تَكدة): اشتهرت بمناجم النحاس، وحسب ابن بطوطة؛ فقد كان هذا المعدن يجد رواجاً كبيراً في أسواق مصر، والأمـر سيّان بالنسبة للسلع المصرية لدى أهل تكدا، وبخاصّة الملابس، ويظهر أنّ أهل تكدا من التجار المتمرّسين؛ إذ كانت لهم علاقات تجارية وثيقة مع جلّ القوى الإسلامية بشمال إفريقيا. انظر:
- أحمد الشكري، العلاقات الفكرية بين المغرب وإفريقيا جنوبي الصحراء عبر العصور، الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط ٢٠١٥م، ترجمة عن الأصل الفرنسي لمحاضرة البحّاثة الأمريكي الأستاذ جان هانويك: جامعة نـورث ويستيرن، شيكاغو – الـولايـات المتحدة الأمريكية، ص (١٣-١٦).
- حماه الله ولد السالم، حركة المُرابطين بين العصبيّة والدعوة، الرباط: منشورات مركز الدراسات الصحراوية ٢٠١٥م، ص٢٨-هامش رقم ١.

(٢) لا نعرف على وجه التحديد تاريخ نشأة «مملكة غانة» في منطقة أوكار الواقعة فيما بين نهر النيجر ونهر السنغال، وتعود أولى الإشارات المَصْدريّة إليها إلى القرن ٨م، وكانت عاصمتها تحمل الاسم نفسه، أي «غَـانَـة». ويظهر أنّ هذه الوحدة السياسية السودانية قد عرفت تطورات بالغة الأهمية خلال القرنين ١٠-١١م، بفضل احتكاكها بالتجار المسلمين الوافدين من الصّحراء وبلاد المغرب، وتشهد المصادر على أنّ العلاقات التجارية ما بين غانة الوثنية وأهل أودغشت الإباضيّين كانت متطوّرة خلال القرن ١١م. وحينما قامت دولة المُرابطين السنّية المالكية؛ هاجمت أودغشت وسيطرت عليها عـام ١٠٥٥م، بَيْـد أنّ انشغالهم بالشمال جعلهم يهملونها، فانهارت المدينة بعد ذلك، خصوصاً بعد تحول المحاور التجارية نحو الشرق. وفي السياق نفسه؛ تطرح على الباحثين إشكالية تاريخية عن طبيعة علاقات مملكة غانة الوثنية مع الدولة المُرابطية الصاعدة، ولمن رام الإحاطة بحيثيات القضية؛ ينظر: أحمد الشكري، مملكة غانة وعلاقتها بالحركة المرابطية: هل حقاً قام المُرابطون بغزو غانة؟ الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٩٧م.

(٣) تنبُكتُ: نشأت خلال القرن ١١م، قرب نهر النيجر (حوالي ٦كم)، وكانت إلى منتصف القرن ١٤م قرية صغيرة، ما يعني أنّ تطوّرها كان بطيئاً، ثم سرعان ما توسّعت طيلة القرن ١٥م، وخلال القرن التالي اكتسبت شهرةً واسعةً في بلاد السودان (إفريقيا الغربية؛ بالاصطلاح المعاصر)، وأضحت من أهـمّ المراكز التجارية والعواصم الحاضنة للثقافة العربية الإسلامية بالمنطقة إلى يوم الناس هذا.
جِنّي: وإلى الجنوب منها في اتجاه قلب إقليم ماسنة تقع مدينة جِنّي، وهي قديمة في الإسلام، لذلك توثّقت علاقاتها بتنبُكتُ، وبالنظر لموقعها على أحد روافد نهر النيجر؛ فإنّ فيضانه في فصل الصيف يجعلها محاطة بالمياه؛ ما حمل البحّاثة الفرنسي ريموند موني (R. Mauny) على تشبيهها بمدينة البندقية الإيطالية، ولم تكن مدينة جنّي أقلّ شأناً من تنبُكتُ، إنْ على المستوى الثقافي أو التجاري، وموقعها حاليّاً ضمن حدود جمهورية مالي.

إنمـا يعود بالأساس إلى قُربها من مياه نهر النيجر، وأيضاً مـن الحيويـة التجاريـة لتنبُكـتُ باعتبارهـا نهايـةً للخطّ التجاريّ المنطلق مـن «سِجِلْماسَة»[1]، ولولا ذلك لانهارت «وَلاتَة» شأن غيرها مـن محطّات المرور؛ مثل: «أودغشت» و «غَانَة».

وقـد استفادت «وَلاتَة» من عنصـرٍ آخر، ساهم بشكلٍ حاسم في تطوّرها خلال مدّة قصيرة، وهو كون العديد من سكّانهـا المسُّوفيّين (نسبةً لقبيلة مَسُّوفـة الصِّنهاجية)، إنما جـاؤوا- أو بالأحـرى هاجروا إليها- مـن «أودغشت» و «غَانَـة» قُبيل انهيارهما، وبالتالـي حملوا معهم تجربَتَهم المهمّـة في التجارة الصحراوية؛ ممـا يسّر وزادَ في وتيرة سرعة تطوّر «وَلاتَة».

استراتيجية الانتشار المَجَالي: مَسُّوفة أربابُ تجارة:

علـى الرّغم من ضعف وفقر المـواد المَصْدريّة، التي يمكـن أنّ تُسعفنا في معرفة ملامح نشـأة «وَلاتَة»، أو اسم القبيـل الذي اهْتَدَى لبنائها، فإنّ ما تحت أيدينا يسمح لنا بالقـول بـأنّ «مَسُّوفة» كان لهـا دَوْرٌ بالغُ الأهميـة في نشأة المدينـة وتطوّرها، وقد امتدّت هـذه الحيوية لتشمل باقي المراكز الصّحراوية، وأيضاً مراكز الحوض الأوسط لنَهْر النيجر (كاغ[2] وتنبُكـتُ)، وما يوجد جنوبها، مثل: «جِنِّي»

كان هناك مجموعة من العوامل السلبية، والمتشابكة محليّاً وجهويّاً ودوليّاً، كان لها بالغ الأثر في تراجع «وَلاتَة» وغيرها من مراكز التجارة الصحراوية المعهودة

في إقليم «ماسن».

ويمكننا انطلاقاً من رواية الرحّالة ابن بطوطة، الذي زارَ مدينـة «وَلاتَة»، وأقام بها مدّةً تزيد على شَهْر ونصف، تلمّس الكثير من الأبعاد الدالة على حيوية مَسُّوفة ونشاطها بالمدينة وجوارها الإقليمي.

وفي هذا الإطار؛ يذكر رحّالتُنا أنه بمجرد وصوله إلى «سِجِلْماسَة»، قادماً إليها من فاس، أخذ في الاستعداد لمدة أربعـة أشهر لاجتياز الصّحراء؛ وفـي غرّة محرّم ٧٥٣هـ/ (١٨ فبرايـر ١٣٥٢م) خـرج منهـا ضمن قافلـة مُقدِّمُها: أبو مُحَمَّد يندكان المسُّوفـي، قاصداً عاصمة إمبراطورية مالـي، وبعـد ٢٥ يوماً وصـل إلى «تَغَـازَى»، «وهـي قريةٌ لا خيـرَ فيها، ومـن عجائبهـا أنّ بناء بيوتهـا ومسجدها من حجـارة الملح، وسقفها من جلود الجمـال ....، ولا يسكنها إلا عبيدُ مَسُّوفـة الذين يحفرون على الملح، ويتعيّشون بمَا يُجلب إليهم مـن تمر دَرْعة وسِجِلْماسَـة .... وقرية تَغَازَى على حقارتهـا يُتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التّبر. وأقمنـا بها عشـرة أيام (مارس ١٣٥٢م) فـي جهد؛ لأنّ ماءها زعاق، وهي أكثر المواضع ذباباً».

وبعد المعاناة التي صادفهـا رحّالتُنا في تَغَازَى واصَلَ مشـواره، إلى أن وَصَلَ مدينة «إيوالاتن» في غرة شَهْر ربيع الأول، بعـد شَهْرَيْن كامليْن من خروجـه من « سِجِلْماسَة»، ثمّ أضـاف قائلاً: «وهـي (إيوالاتن) أول عمالـة السودان

(١) تُعدّ سِجِلْماسَة- توجد جنوب المغرب- قاعدة التجارة الصّحراوية فيما بين القرن ١٠ و١٤م، أقام بها ابن بطوطة عدّة أشهر استعداداً للسفر إلى عاصمة مملكة مالي عام ١٣٥٢م. ونعتقد أنّ انهيار الوحدات السياسية على ضفّتَي الصّحراء (السلطة المَرِيْنِيّة بالشمال، والسلطة المَالِيّة بالجنوب)، وهو الحدث الذي تزامن مع وصول بعض فروع قبائل بني هلال (حسان) إلى المحيط الأطلنطي، ناهيك عن تحول المحاور التجارية نحو الشرق في اتجاه مصر، كلّ هذه العوامل المتشابكة كان لها دَوْرٌ أساسيٌّ في تراجع دَوْرها التجاري، ما أدّى إلى انهيارها منتصف القرن ١٥م. انظر: حسن حافظي علوي، سِجِلْماسَة وإقليمها في القرن ٨ الهجري/١٤ الميلادي، الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٢) كَـاغ: مثل تنبُكتُ، توجد كَاغ ضمن الحدود السياسية لجمهورية مالي، تُعرف في المصادر السودانية برسم ثان: ـاو= Gao، بينما تشير إليها المصادر العربية باسمٍ ثالث: كوكو؛ وما تزال آثارها قائمة لحدّ الآن، وكثيراً ما يختلط الأمر على الدارسين فيعتقدون أنهم بإزاء ٣ مواقع أو مدن. توجد كاغ في الحوض الأوسط لنهر النيجر، غير بعيدة عن تنبكت؛ اتخذها السنغيون عاصمةً منذ عهد سني علي (١٤٦٨-١٤٩٢م) المؤسّس الحقيقي لدولة سُنغاي.

(يقصد: أول إقليم مملكة مالي من جهة الشمال) ونائب السلطان بها: فَرْبَا حسين، ومعناه النائب (= نائب السلطان) ...، وكانت إقامتي بإيوالاتن خمسين يوماً، أكرمني أهلُها وأضافوني، ومنهم قاضيها مُحَمَّد بن عبد الله بن بنومر وأخوه المدرّس يحيى .... وبلدة إيوالاتن شديدة الحرّ، وفيها يسير نخلات يزرعون في ظلالها البطيخ، ولحم الضّأن كثيرٌ بها، وثيابُ أهلها حِسانٌ مصرية ...، وأكثر السكان بها مَسُّوفة، ولنسائها الجمالُ الفائق، وهنّ أعظمُ شأناً من الرجال ...، وشأنُ هؤلاء القوم عجيبٌ وأمرُهم غريب، فأمّا الرجالُ فلا غيرة لديهم، ولا ينتسب أحدُهم إلى أبيه بل ينتسب لخاله، ولا يرث الرجلُ إلا أبناء أخته دون بنيه، وذلك شيءٌ ما رأيتُه إلا عند كفّار بلاد المليبار من الهنود، أمّا هؤلاء فَهُم مسلمون محافظون على الصَّلَوات وتعلّم الفقه وحِفْظ القرآن ...، ولمّا عزمتُ على السفر إلى مالي (يقصد نيانى عاصمة المملكة)، وبينها وبين إيوالاتن مسيرة أربعة وعشرين يوماً للمُجِدّ، اكتريتُ دليلاً من مَسُّوفة؛ إذ لا حاجة إلى السّفَر في رفقة؛ لأمن تلك الطريق ...)»[1].

وباستعراض المعطيات التي تطرحها روايةُ رحّالتنا؛ يتبيّن لنا أنّ وَلاتَة أصبحت تابعةً سياسيّاً لإمبراطورية مالي[2]، بَيْدَ أنّ جلّ قاطنيها من «مَسُّوفة». وبالموازاة مع ذلك؛ نسجّل تفاعل التقاليد الصّنهاجية مع التقاليد السودانية، ومن ذلك أنّ «لا ينتسب أحدُهم (من أهل وَلاتَة) إلى أبيه؛ بل ينتسب لخاله، ولا يرث الرجلُ إلا أبناء أخته دون بنيه»[3].

والمقام لا يسمح بتتبّع مختلف الأبعاد لرواية ابن بطوطة، على أنّ ما توقّفنا عنده يكشف بوضوح المكانة المهمّة التي تتنزلها روايته ضمن لائحة مصادرنا عن المنطقة خلال العصر الوسيط، وغنيٌّ عن البيان: أنّ جلّ الشهادات المَصْدريّة التاريخية حينئذ كان مركز اهتمامها منجذباً للحدث السياسي، وقلّما أسعفتنا بمعلومات ذات صبغة اقتصادية أو اجتماعية، وتبعاً لهذا النّهج الانتقائي؛ وقع التركيز على «لَمْتونة» بوصفها مؤسِّسة لدولة المُرابِطِيّن خلال القرن ٥هـ/١١م، بينما تمّ إهمال الأعمال المهمّة التي قامت بها «مَسُّوفة» في تيسير ظروف التجارة الصّحراوية وبناء المراكز التجارية، وغير ذلك مما يخدم التجارة ما بين بلاد المغرب وبلاد السودان (= السودان الغربي)؛ وأما «جدالة»، فقد كان حظُّها أكثرَ سوءاً، حيث اختفت الإشارات التاريخية عنها مباشرةً بعد نجاح أَمْر الدولة المرابطية.

ولئن كان أصحابُ مصادرنا يصرّون على العناية بالجوانب السياسية وإهمال ما دونها؛ فإنّ الفلتات الصادرة عنهم عفواً تدعونا للتوقف عند أَمْرٍ غاية في الأهمية، يتمثّل في الانتشار الواسع لمَسُّوفة بمناطق مختلفة من الغرب الإسلامي؛ ذلك أنّ خريطة توزيعهم الجغرافيّ تنتقل بنا من مواقعهم الصحراوية المعهودة، ثمّ تأخذنا إلى مجمل مناطق المغرب المُرابطي بِمَا فيه الأندلس، وخلال القرون التالية، وبخاصّة ما بين القرنَيْن ١٣ و١٧م، يمكننا تعقّب آثارهم في أعماق بلاد السودان، سواء بجِنّي أو نيانى عاصمة مالي، أو في الحواضر السودانية المتصلة من الحوض الأوسط لنهر النيجر إلى المحيط الأطلنتي ونهر السنغال[4].

ويبدو أنّ استراتيجية الانتشار في المَجَال التي اعتمدتها «مَسُّوفة»، كانت تروم تيسير أمور التجارة، دون محاولة السيطرة السياسية أو العسكرية أو المنافسة عليهما، بل ركّزت جلّ طموحاتها على الجانب الاقتصادي،

(١) ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ج٢، ص (٧٧٦-٧٧٧). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ابن بطوطة، أثناء زيارته لمملكة مالي، والتي دامت زهاءَ سنتين (١٣٥٢-١٣٥٤م)، حدّثنا عن الكثير من الأشخاص المغاربة المقيمين بالمملكة، وللاستزادة عن الموضوع، يُنظر مقالنا: «رحلة ابن بطوطة إلى بلاد السودان»، مجلة المناهل، عدد خاص عن ابن بطوطة، رقم ٥٩، ١٩٩٩م.

(٢) أحمد الشكري، الإسلام والمجتمع السوداني إمبراطورية مالي (١٢٣٠-١٤٣٠م)، الرباط: منشورات مركز الدراسات الصّحراوية، الطبعة ٢، ٢٠١٥م، ص (٢٢٢-٢٢٧).

(٣) للوقوف على العديد من التقاليد السودانية، والتي استمرت شائعةً بين فئات المجتمع السوداني حتى بعد إسلامه، ينظر المرجع السابق، ص (١١٥ و٢١٩).

(٤) فضلاً عن الروايات المشهورة مما تناقله أصحاب مصادرنا عن مسُّوفة، مثل التي جاءت عند: البكري والإدريسي وابن سعيد وابن أبي زرع وابن بطوطة وابن خلدون.

وأَوْلتـه عنايـةً بالغة، ولـم تشغل نفسها بالأمـورِ السياسية مثلما فعلت «لَمْتونة»[1].

ونعتقـد أنّ هذا التوجّه شكّلَ أحـدَ الأسباب الأساسية فـي نجـاح وتوفيـق «مَسُّوفـة» فـي التجـارة الصّحراوية؛ وفي إطـار هذه المعطـى نستطيـع تَفهّم ازدهـار التجارة الصّحراوية في مراحل مختلفة من العصر الوسيط، وكيف أمكن لـ«شركة المقـري»، على الرّغم من عدوانية الفضاء الصّحراوي، أنّ تحقّق تطوّراً ملاحظاً في أساليب التجارة ما بيـن ضفّتَي الصّحراء، خصوصـاً خلال النصف الأول من القرن ١٤م، علماً بـأنّ «وَلاتَة»، إلى جانب «سِجِلْماسَة» و «تلمسـان»، شكّلت مثلث الارتكاز لنشاط الشركة، ووقتها كانـت تتبُكتُ ما تزال تعيشـ في ظلّ «وَلاتَـة» (إيوالاتن)، ولم تبرز بوصفها حاضرةً تجاريةً وثقافيةً إلا بعد منتصف القرن ١٥م[2].

على أنّ دَوْرَ «مَسُّوفة» لـم يقتصر على خفارة القوافل التجارية بين ضفّتَي الصّحراء، وحمايتها أو ضمان أَمْنها، وتوفيـر كلّ ما من شأنه أنّ يُعيـن التجار في سَفَرهم لبلاد السودان، على امتداد رحلـة قد تدوم أكثر من ستة أشهر، ما بيـن رحلَتَي الذهاب والإياب، وإنما شمـل عملُهم أيضاً الوساطـة اللغوية فيما بين تجار بـلاد المغرب وتجار بلاد السودان[3].

منعطف القرن ١٧م والمآل الاستعماري:

مباشرةً بعد وفاه السلطـان أسكيا داود سنة ١٥٨٢م؛ أخـذ الضعف يدبّ في جسم إمبراطورية سُنغاي[4]؛ نتيجةً الهجمات المتوالية على أطرافهـا من جانب قبائل البنبار والموشي مـن الجنوب، والطوارق مـن الشمال، ثم جاءت الحملـة السّعديـة، التي قادهـا جودر باشا سنـة ١٥٩١م، لتهـدمَ ما تبقّى مـن أركان الدولة السُّنغيـة؛ وبعد أقلّ من عَقْـدٍ ونيّف؛ دخل أبناءُ السلطان أحمـد المنصور الذهبيّ فـي صـراعٍ حادٍّ حـول السلطة، ممـا جعل المغـرب بدَوْره يدخل في فوضى عارمة دامت عدّة عقود، وانتهت بانفراط عِقْـد الدولة السّعدية ممّا مهّدَ لقيـام الدولة العلوية خلال الثلث الأخير من القرن ١٧م[5].

---

(١) معلومٌ أنّ لَمْتونة، خلال القرنَيْن ١٠ و١١ للميلاد، بادرت بإنشاء بعض المراكز الحضرية، ومنها: أودغشت وآزوكي؛ بَيْد أنه بعد نجاح أمرها، وقيام الدولة المُرابطية، صعدت إلى الشمال وشيّدت مدينة مَرّاكش عام ١٠٧٠م. ويصنّف أحمد مولود الحواضر اللَمْتونية بالصحراء ضمن الجيل الأول، بينما يُدرج المدن المسُّوفية (ولاتة، ووادان، وتيشيت، وشنقيط) ضمن الجيل الثاني. انظر: أحمد مولود، مدن موريتانيا العتيقة، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) إنّ المتمرّس بالمواد المَصْدريّة ذات الصلة بالمجال الصّحراوي؛ يَخْلُص إلـى: أنّ اختراق الصّحراء وركوب مخاطرها خلال العصر الوسيط كان صعباً للغاية، ما يؤكد لنا أهمية دَوْر مسُّوفة في تيسير أعمال التجارة الصّحراوية، صحيحٌ أنّ المصادر شحيحةٌ بالنسبة لهيكلة القافلة التجارية وأساليب التعاقد فيما بين التجار؛ بَيْد أنّ الشركة التجارية التي أنشأتها أسرة المقري بتلمسان، خلال القرن ١٣م، تدلّنا على مدى تطور المبادرة التجارية فيما بين ضفّتَي الصّحراء.

(٣) هذا ما تُلمح إليه رواية الحسن الوزان الفاسيّ (المعروف بليون الإفريقي)، انظر مؤلّفه: وصف إفريقيا، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢-١٩٨٣م، ج٢/ ١٦٠.

(٤) قلنا سابقاً: إنّ السلطان سني علي (١٤٦٨-١٤٩٢م)، يعدّ المؤسّس الحقيقي لدولة سُنغاي بفضل توسعاته العسكرية. وفي عهد خلفه السلطان الحاج أسكيا محمد (١٤٩٢-١٥٢٨م) عرفت المملكة أَوْجَ ازدهارها، وإجمالاً يمكننا القول: إنّ السُّنغيّين، فيما بين منتصف القرن ١٥ ومنتصف القرن ١٦م، حاولوا قدر مستطاعهم الاستفادة من عائدات التجارة الصّحراوية، حيث توغل نفوذهم في أعماقها حتى شمل مملحة تَغَازَة نهاية القرن ١٥م، مما جعلهم خلال القرن الموالي يصطدمون بالتطلعات السياسية للسّعديّين. انظر: زوليخة بنرمضان، المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية ما بين القرنَيْن ١١ و١٦م، الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ٢٠١٥م، ج٢/ص (٤١٥، ٤٥٩-٤٦٥).

(٥) على إثْر الحملة السّعدية، بقيادة جودر باشا عام ١٥٩١م ضدّ مملَكة سنغاي، قام بالمنطقة السودانية من الدولة السّعدية نظامُ حكم تحت إمْـرة الباشوات المغاربة، ثم سرعان ما أخذوا يُستقلّون بنفوذهم تدريجيّاً عن الحكم المركزي بمرَّاكش، خصوصاً بعد وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبيّ عام ١٦٠٣م، وانفـراط عقْد الدولة السّعدية، تبعاً لهذا أسّسوا لأنفسهم نظاماً خَاصّاً عُرف باسم «الرّماة»، انظر:

- كعت، القاضي محمود كعت وأحفاده، تاريخ الفتاش...؛ وهي النشرة الثانية عن الطبعة الأصل الصادرة سنة ١٩١٣-١٩١٤، ص (١٤٣، ١٥٣، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٣-١٧٤، ١٨١).

- الشيخ سيد محمد الخليفة بن الشيخ سيد المختار الكنتي

وبينما كان المغربُ السّعديّ غارقاً في مشكلات الانقسام؛ كانت القبائلُ العربيةُ المعقليةُ قد استكملت زحفها واكتساحها للمجال الشنقيطي، وواكَبَ ذلك مجموعة من الصِّدامات العسكرية، أهمّها حرب شربة في (١٦٧١-١٦٧٨م)، ونتج عن ذلك أوضاعٌ مستجَدّةٌ بالمنطقة على جميع الأصعدة: سياسيّاً: (ظهور نظام الإمارات)، واجتماعيّاً: (التمايز الفئوي الذي استمر قائماً إلى حين دخول الاستعمار الفرنسي: حسان، زوايا، اللّحمة)، وثقافيّاً: (انتشار اللهجة الحسانية)[١].

وأمام هذه الفوضى السياسية التي عمّت المنطقة؛ أخذت التجارة الصّحراوية تعرف نكوصاً شديداً بسبب انعدام الأمن، وأيضاً بسبب تفوّق «الكارافيل» على الجمل (سفينة الصحراء)، ويكفي أنّ نعلم، في هذا الباب، أنه إذا كان اجتياز الصّحراء يكلّف التاجر مدّةً تناهز الشهرَيْن في الذهاب ومثلها في الإياب؛ فإنّ السفن الإيبيرية اختصرت المدّة في شَهْرٍ واحدٍ ذهاباً وإياباً، وفوق ذلك كانت تحمل أثقالاً تفوق كثيراً ما كانت تحمله القوافل الصّحراوية[٢].

ومما زاد الطّين بلّة؛ أنّ منطقة الحوض الأوسط لنهر النيجر، حيث توجد «تنبُكتُ» و«كَاغ»، وهي الموانئ الطبيعية لوَلاتة، وجدت نفسها في منافسةٍ قويةٍ منذ مطلع القرن ١٥م، نتيجة صعود قوّة الإمارات الحوسية شرقاً ومملكة جولف غرباً. زد على ذلك: أنّ مناجم ذهب إفريقيا الغربية (غالم، بامبوك، وغوري)، التي كانت الهدف الأساسيّ للمُستكشفين الإيبيريّين، ومَن جاء بعدهم من الدول الأوروبية الأخرى خلال القرن ١٧م، وما تلاهم من (الهولنديّين، والإنجليز، والفرنسيّين)، لم تعد لها الأهمية نفسها حينما أخذت السفن الأوروبية، بعد منتصف القرن ١٦م، تعود من شواطئ أمريكا محمّلة بكميات معتبرة من هذا المعدن النفيس، وبات الاهتمام بجلب عبيد إفريقيا إلى مزارع القطن والسّكر بأمريكا هو الشاغل الأساسي لربابنة السفن[٣]، مما أثّر في البنية الديموغرافية بالقارة، فانضاف عاملٌ سلبيٌّ آخر إلى لائحة معيقات التطوّر بمنطقتنا، وذلك في انتظار الضربة القاضية المتمثلة في حدث الاستعمار الفرنسي عند ملتقى القرنَيْن ١٩ و٢٠ للميلاد[٤].

الوافي، ٢٠٠٣م، الرسالة الغلاوية، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، تحقيق حماه الله ولد السالم، ص٢٠٦.
Abitbol (M.), Tombouctou et les Arma, - Paris, Maisonneuve et Larose 1979, p. 104-84 et 250.

(١) اصطُلح على تسمية العهد الجديد بـ«العصر الحسّاني»، نسبة للّهجة الحسانية التي باتت منتشرةً بالفضاء الشّنقيطي خلال القرن ١٨م. واللهجة الحسانية في جُملتها عربيةٌ فصيحةٌ ممزوجةٌ ببعض الكلمات أو التعابير الزنانية (= كلام صِنْهاجة). ونوجّه عناية القارئ هنا إلى: أنه شأن مفهوم «بلاد السودان»، الذي نجد له العديد من المرادفات (= بلاد التكرور، إفريقيا الغربية، السودان الغربي، الفضاء السينغامبي، السودان النيجيري)؛ فإنّ مفهوم «بلاد شنقيط» أيضاً يُتداول للدلالة على: (بلاد صِنْهاجة الصحراء، المجال البيضاني، المنكب البرزخي، المجال الحساني)، انظر: أحمد الشكري، الذاكرة الإفريقية في أفق التدوين إلى غاية القرن ١٨م (نموذج بلاد السودان)، الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية ٢٠١٠م، ص (٢٣-٣٠).

(٢) الكارافيل: تعدّ الكارافيل، إلى جانب السلاح الناريّ والمطبعة، من الأدوات الأساسية في نجاح الكشوفات الجغرافية الأوروبية، لقد عانت الكشوفات الملاحية البرتغالية الكثير خلال العقدَيْن الثاني والثالث من القرن ١٥م، بيد أنه بعد اختراع الكارافيل تمكّنوا من تجاوز جلّ الصعاب الملاحية. وبحسب موسوعة ويكيبيديا؛ فإنّ الكارافيل (بالبرتغالية: Caravel): سفينة شراعية صغيرة ذات أشرعة مثلثة، طوّرها البرتغاليون في القرن ١٥م، تتميز بسرعتها وقدرتها العالية على المناورة، خصوصاً إذا كَانَتْ حمولتها منخفضة. يُراجع: الذاكرة الإفريقية، م. س، ص٦١ وما بعدها.

(٣) Voir: Delaunay (K.), Voyages à la Côte de l'Or (1500-1750). Étude historiographique des relations de voyage sur le littoral ivoirien et ghanéen, Paris, éd. Afera, Karthala 1994. p.13.

(٤) إنّ النجاحات الباهرة التي حقّقتها الكشوفات الجغرافية على يد البرتغال وإسبانيا خلال القرنين ١٥ و١٦م (اكتشاف أمريكا، والدوران حول إفريقيا)، والتي تدّعمت خلال القرنَيْن ١٧-١٨م بمجهودات هولندا وإنجلترا والدانمارك وفرنسا، أدّت إلى تراجع تدريجيٍّ للملاحة التجارية بالبحر الأبيض المتوسط لحساب الملاحة التجارية فيما بين ضفّتَي المحيط الأطلنطي. وانعكس ذلك سلباً على التجارة

وههنـا؛ لا بد من استحضار دَوْر العثمانيّين، بوصفهم قـوةً عالميةً إسلاميةً منذ القـرن ١٥م، في خريطة العالم القديم والجديد بعد اكتشاف أمريكا، والتساؤل عن كيفية تفاعلهم مع هذه المستجَدَّات؟

نَحْنُ نعلـم أنه بعد فتـح القُسطنطينيـة سنة ١٤٥٣م اهتزت عروش الممالك الأوروبية المسيحية[١]، ثم سرعان ما غيّر البابُ العالـي وجهته، فانتقل إلى الشام، ثم مصر التي دخلها العثمانيون سنة ١٥١٧م، واستمر زحفهم غرباً لإخضـاع جلّ أجـزاء الضفّـة الجنوبية للبحـر المتوسط، إلـى أنّ توقفت قواتهم عنـد نهر ملوية على حـدود الدولة السّعدية سنة ١٥٥٤م، وبذلك وجد المغرب السّعدي نفسه بيـن فَكَي أكبـر قوتَيْن في العالـم حينئذ: مملكـة إسبانيا والدولة العثمانية[٢].

ونسجّل أنّ التجربة التاريخية للعثمانيّين في ولاياتهم الواقعة على الضّفَّـة الجنوبية للمتوسط، وخصوصاً خلال القرنَيْـن ١٧ و١٨ للميـلاد، ركّـزت علـى فرض هيمنتهم

إنّ الموقع القَصِيَّ لِولاتة في أعماق الصحراء، لا يمكنه بأي حال أنّ يشكل عائقاً أمام تنمية وتطوير المدينة

السياسيـة (الضرائـب)، ثـمّ عرقلة ملاحة سفـن الدول الأوروبيـة بالبحـر الأبيض المتوسط من خـلال ما عُرف بالجهـاد البحـري، ونتيجةً لهـذه السياسة؛ يتضّـح لنا أنّ البـاب العالـي لم يشغل نفسـه بأمر التجـارة الصّحراوية وأوضاعها المقلقة، كما أننا لا نسجّل أية مبادرة جدّية لهم لتنشيطها بغرض استرجاع ديناميتها السابقة.

مجمـوعُ هـذه العوامـل السلبيـة، والمتشابكـة محليّاً وجهويّاً ودوليّاً، كان لها بالغُ الأثر في تراجع «وَلاتَة» وغيرها مـن مراكز التجـارة الصحراويـة المعهودة؛ وهـو تراجعٌ بـدأت مؤشّراته الأولـى منذ انهيـار «سِجِلْماسَة» منتصف القـرن ١٥م، علماً بأنّ المدينة شكّلـت، على امتداد قرون العصـر الوسيط، قاعـدةً أساسيةً للتجـارة الصّحراوية، وقـد نلمـس بعض جوانـب هذا التراجـع لوَلاتـة في كلام عبـد الرحمن السّعـدي عنها، ومما جاء عنـده: «أُسّست تنبُكتُ على يد تـوارق مقشرن في أواخـر القرن الخامس الهجـري (...)، ثم أخذ النّاسُ يسكنـون فيها ويعمّرونها، حتـى صارت سوقاً للتجـارة، وكان التسوّق قبلُ في بيرُ (= وَلاتَة)، وإليه تـرد الرفاق من: أهل مصر ووَرْجَلَان وفَزّان وغَدَامس وتـوَات ودَرْعَة وتَافلالت وفَاس وسُوس، ثم انتقل الجميـعُ إلى تنبُكتُ قليلاً قليلاً حتـى استكملوا فيه وزيادة مـع جميع القبائـل الصّنهاجية بأجناسهـا، فكانت عمارة تنبُكتُ خراب بيرُ»[٣].

وعلـى الرّغم من المبـادرات المتعدّدة التـي قام بها

الصّحراوية، حيث تراجعت أهميتها تدريجيّاً منذ منتصف القـرن ١٦م، ثم زادت حدّة التراجع خـلال القرنَيْن ١٧ و١٨م. ويلخّص المؤرخ البرتغالي ودينهو (Vitorino Magalhaes Godinho) كلّ هذه التحولات في مقولته الشهيرة: «لقد انتصرت الكارافيلُ على الجمل سفينة الصحراء»، وتعدّ الدراسات التي أنجزها العلامة والبحّـاثة الفرنسي فيرنـاند بروديل (Fernand BRAUDEL) من أهـمّ وأخصـب الأعمـال حول الموضوع. انظر:

La Méditerranée et le monde - méditerranéen à l›époque de Philippe II, Paris, Armand Colin, 1949 ; deuxième édition révisée, 1966.

(١) بالنظر لقوة الصدمة التي أحدثتها فتوحات الدولة العثمانية وبأس جيوشها في محاربة الأوروبيين؛ فقد بات الإسلامُ التركيُّ في كتابات الملاحين الأوروبيّين هو النموذج المعياريّ في منطقة السنغامبيا، علماً بأنّ الأتراك لم تكن لهم أيّ مساهمة تُذكر بهذا الخصوص. انظر:

De Moraes (N. I.), A la découverte de la - petite côte au 18è siècle, T I, p 72.

(٢) في سياق هذه الضغوطات من جانب العثمانيّين شرقاً والإسبان شمالاً؛ وجد أحمد المنصور السّعدي نفسه مندفعاً نحو الجنوب، فقام بحملته المشهورة على مملكة سُنغاي، التي قادها جودر باشا سنة ١٥٩١م.

(٣) عبد الرحمن السّعدي (ت. ١٦٥٦م)، تاريخ السودان، م. س، ص (٢٠-٢١).

بعضُ سلاطين الدولة العلوية منذ الثلث الأخير من القرن ١٧م، والتي استمرت طيلة القرنَيْن ١٨-١٩م، لإعادة إحياء التجارة الصّحراوية، ومن ذلك إنشاء ميناء الصويرة ١٧٦٧م، بغرض ربط التجارة الصّحراوية مع الملاحة الأوروبية، فإنّ الضغط الأوروبيّ المتزايد لم يسمح بأيّ انفراج بهذا الشأن، حتى إنّ «بول باسكون» في دراسته لكناشات «زاوية تازروالت» جنوب المغرب، فيما بين ١٨٥٣م و١٨٦٨م، يؤكد أنّ أسواق المدينة لم تستقبل سوى ١٩ عَبْداً وأَمَة[١].

وتَخْلُص فاطمة الزهراء طَمُوح، في أطروحتها إلى النتيجة نفسها؛ حينما أكّدت أنّ ميناء الصويرة خلال القرن ١٩م كان يستقبل أقلّ من ٥٠ كلغ من الذهب سنويّاً[٢]، وهي كميةٌ زهيدةٌ جدّاً مقارنةً بما كَانَتْ تستقبله المراكز التجارية على الضفّة الشمالية للصّحراء خلال العصر الوسيط، مثل: تاهرت وسِجِلْماسَة وغيرهما، وحسبنا هنا استحضار رواية ابن بطوطة التي أثبتناها سابقاً، حيث نلاحظ أنه أثناء كلامه عن تَغَازَة (تَغَازَى) قال في حقّها: إنها قرية على «حقارتها يُتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التّبر (الذهب في حالته الخام)».

وإذا جاز لنا متابعة رصد عناصر التراجع؛ يمكننا التوقّف عند ملاحظةٍ تُفصح عنها بشكلٍ عارضٍ جلّ المصادر العربية الوسيطية، وأيضاً الإيبيرية المتعلقة بالفضاء السنغامبي إلى مطلع القرن ١٧م، وتتمثّل في كون الكثير من المراكز الحضرية تتشكّل من مدينتَيْن (غَانَة العاصمة، كوكو، بريسي، سلى، صنغانة، إلخ)، ووَلاتَة لم تخالف القاعدة، حيث- هي الأخرى- كانت تتألف من ثلاثة أجزاء: بيرو، وإيوالاتن (وَلاتَة)، وتازخت التي دمّرها أولاد يونس في القرن ١٧م.

ومثل هذه الظاهرة توحي: بأنّ صيرورة التّراكم المؤدّي إلى التطوّر الاقتصاديّ المتصاعد لم تكن متاحةً أمام مدن القوافل الصّحراوية، وغيرها من المراكز الحضرية السودانية، لأسبابٍ مختلفة، ولعلّ هذا ما دفع ولد السّعد إلى القول: «إنّ نَسَقَ قِيَم القوم يتعارض مع اقتناء الثروة وادخارها وتنميتها؛ لأنّ اقتصادهم اقتصادُ توزيع لا اقتصاد تراكم، ولذا يُكتفى من تلك الثروات بسدّ الحاجات الآنيّة، واستثمار الجزء الأوفر في إنتاج القِيَم الرمزية عبر دَوْرةٍ توزيعيّةٍ واسعةٍ نسبيّاً»[٣].

جدلية الاقتصادي والثقافي:

عادةً ما تفيدُنا التجارب التاريخية للأمم والشعوب أنه ما إنْ يتحقّق فائضٌ- أو بالأحرى تطوّرٌ- اقتصاديٌّ حتى يأخذ المجتمع المعنيّ في تحقيق تطوّرٍ على المستوى الاجتماعي والثقافي، بَيْد أنّ هذه الصيرورة التاريخية لوَلاتَة ومحيطها الجهوي (بلاد شنقيط)، لم تعرف المسار نفسه، حيث أفرزت ظاهرةً متميزة، نكاد ألّا نجد لها مثيلاً في التجارب التاريخية لجلّ الأمم والشعوب.

إنّ المؤشرات والمعطيات الاقتصادية، ممّا وقفنا عليه قبل قليل، كلّها تسير بنا نحو تأكيد التراجع التدريجيّ للتجارة الصّحراوية منذ منتصف القرن ١٥م، إلى غاية دخول الاستعمار الفرنسيّ للمنطقة عند نهاية القرن ١٩م، الأمر الذي كان له تأثيرٌ سلبيٌّ على عدّة نواحٍ من حياة النّاس ببلاد شنقيط؛ بيد أنه بالموازاة مع ذلك؛ نسجّل أنّ الفترة نفسها (١٦-١٩م) شَهِدت نموّاً ثقافيّاً تدريجيّاً، بَلَغَ أعلى مستوياته خلال القرن ١٩م.

وبناءً على معطيات هذه الظاهرة الفريدة؛ طالب البحّاثة أحمد ولد الحسن (المتوفّى عام ٢٠٠١م) بضرورة إعادة تقييم وضع الثقافة العربية الإسلامية بناءً على ما أبانت عنه الثقافة الشّنقيطية من علوّ كعبٍ لافت خلال القرنَيْن ١٨ و١٩م، ومما يدفع به الباحثُ في دعم رأيه وإسناده: أنه حينما كانت الثقافة العربية في جلّ البلاد العربية الإسلامية تعاني من تدهورٍ وتراجعٍ بيّنَيْن؛

(١) محمد منصور، الوجه الآخر للتجارة: التبادل التجاري كوسيط ثقافي، ضمن مؤلَّف جماعي: الذاكرة والهوية، الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بنمسيك ٢٠١٣م، ص٥٦.

(٢) Tamouh (Z.), Le Maroc et le Soudan au XIXe siècle. Contribution à une histoire régionale, Thèse de 3e cycle, Université de Panthéon- Sorbonne (Paris I) 1982, p .167

(٣) محمد المختار ولد السعد، إمارة الترارزة وعلاقتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من ١٧٠٣ إلى ١٨٦٠م، الرباط، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، ٢٠٠٢م، ج٢/ ص٧٠٢.

كانت بلاد شِنقيط تعرف نهضةً ثقافيةً ثرّة ومتميّزة خلال القرنَيْن المذكورَيْن، وبذلك لا يمكن بحالٍ أنّ تندرج ضمن التحقيبات الكلاسيكية المتداولة لدى المختصّين في النقد الأدبي العربي[١].

ولئن تفرّدت المنطقةُ بهذه الميزة؛ فلا بدّ لنا من استحضار جانبَيْن كان لهما أثرٌ بالغٌ في تأطيرها ومواكبتها، خصوصاً بعد نهاية القرن ١٧م، ونقصد أساساً انتشار التصوّف الطُّرقي بين القبائل (القادرية والتجّانية)، ثم تهافت القبائل الصِّنهاجية على طلب النّسب العربي.

إنّ العبرة المستخلصة من هذا الرصد التاريخيّ تُبيّن، بِمَا لا يدع مجالاً للشّك، أنّ الموقعَ القَصيَّ لوَلاتَة في أعماق الصّحراء لا يمكنه بأي حالٍ أنّ يشكّل عائقاً أمام تنمية المدينة وتطويرها؛ ما دام هناك حرصٌ صادقٌ من جانب أهلها وكلّ الغيورين على تراث المنطقة، لإعادة إحياء دَوْرها التاريخيّ المجيد، ومن ذلك ما يقوم به مركز البحوث والدراسات الولاتية، من جهد متميز في هذا المجال، وكذلك العمل على عمرانها وتنميتها، بتيسير الوصول إليها من خلال استكمال مشروع الطريق الذي يربط وَلاتَة بنواكشوط، وغيرها من مدن موريتانيا، لربطها بمحيطها الجهويّ والوطنيّ والدولي، وحينئذ؛ يمكننا التفكير في مشاريع اقتصادية واجتماعية، تأتي في مقدّمتها تلك المتعلقة بالتنمية السياحية والثقافية والبيئية، على غرار ما تفعل عددٌ من المؤسّسات غير الحكومية بتنبُكتُ.

إنّ فكرة استكمال الطريق، التي ما فتئ الأستاذ البحّاثة محمدو بن محمذن يؤكّدها ويدافع عنها، تمثّل في نظري مبادرةً نيّرة، إذ يمكنها أن تؤسّس لمرحلةٍ جديدةٍ في تاريخ المنطقة؛ وكأنّي بزميلنا محمذن يستلهم تجربة المؤرّخ الأمريكي روبرت فوغل (R. Fogel) الحَاصِل على جائزة نوبل عام ١٩٩٣م، ويعتمدها في نظرة استباقيةٍ لما يمكن أنّ تؤول إليه أمور المنطقة حين وَصْلِها بالشَّبكة الطُّرُقية[٢] ■

(١) ما تزال بلاد شنقيط (موريتانيا) إلى الآن مشهورةً باسم: «بلد المليون شاعر»، وقد حقّق شعراء المنطقة تميّزاً لافتاً في خريطة الشعر العربيّ خلال القرن ١٩م، الأمر نفسه ينطبق على الإنتاج الفقهي. انظر: أحمد ولد الحسن، الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري: مساهمة في وصف الأساليب، طرابلس، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ١٩٩٥م، ص (١٠٧، ٤١٠) وما بعدها. وللاستبحار في الجانب التاريخي الثقافي؛ يمدنا البحّاثة عبد الودود ولد عبد الله بمؤشرات بالغة الدلالة في مؤلَّفه: «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط حتى نهاية القرن ١٨م»، الرباط: منشورات مركز الدراسات الصّحراوية ٢٠١٥م.

(٢) للاستئناس بنظرية فوغل، نحيل القارئ على مقالنا: «المغرب هبة الأطلس»، صدر ضمن مؤلَّف جماعي:
Ahmed CHOKRI et autres, Le Maroc don de l'Atlas, In Sur les pistes du présahara. 178-DTGSN-RABAT 2011, pp 165.

جهود المؤسّسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب

دراسة تطبيقية عن المجموعة 5 (G5) للساحل الإفريقي

أ. محمد بشر جوب
كاتب وباحث في الشؤون الإفريقية والدولية - السنغال

شكّلت قضيةُ الإرهاب ظاهرةً عالميةً، شغلت الرأي العامّ الوطنيّ والإقليميّ والدولي، ومن أجل احتوائها وُضعت آلياتٌ واستراتيجياتٌ متنوّعة، بعضها أخذ طابعاً وطنيّاً، وأكثرها أخذ الطابع الإقليميّ أو الدولي.

وبما أنهـا ظاهرةٌ تُعدُّ من أكثـر الظواهر التي عرفها المجتمـعُ الدولـيُّ تعقيـداً؛ فـلا تمضـي فترةٌ مـن الزمن إلا وتظهـر مبـادراتٌ جديدة، تهـدف إلى تطويـر الآليات والاستراتيجيـات الموجـودة، لأخـذ التطـورات الجديدة بالسّاحة في الحسبان، علـى المستوى الوطنيّ أو الإقليميّ أو الدولي.

ومن أجل توحيد الجهود والآراء أقرَّت الجمعيةُ العامّةُ للأمم المتحدة، في ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م، استراتيجيةَ الأمم المتحـدة العالمية المشتركة لمكافحـة الإرهاب، تضمّنت خطّةَ عمـلٍ تهدف إلى معالجة الظـروف التي تساعدُ على انتشـارِ الإرهـاب، ومَنْعه ومكافحته، واتخـاذ تدابير لبناء قـدرات الـدول، وهـي وإنْ كانـت خطـوةً مهمّـةً من حيث المبـدأ؛ إلا أنهـا لم تحقّق حتى الآن نجاحـاً يُذكر، ولذلك شرعـت المنظمـاتُ الإقليميةُ فـي وضع آلياتهـا الخاصّة، لتحمّل المسؤوليةَ اللازمةَ تجاه القضية.

وعلـى مستوى إفريقيا؛ لُوحظ وجودُ تأخّرٍ كبيرٍ من قِبَل الاتحادِ الإفريقيِّ في المبـادرة بوضع استراتيجيةٍ إفريقيةٍ لمكافحة الإرهاب، فكان حتماً على المنظمات الإقليميةِ أن تتحمّل مسؤوليتها لمواجهة تحدي الإرهاب الذي تفشّى في القارة، ومن هذا المنطلق– في نظري– جاءت نشأةُ «المجموعة (٥) (G٥) للسّاحل».

وفـي هذا السيـاق؛ تأتي هـذه الدراسـة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

إلـى أي مـدى نجحـت جهـود الاتحـاد الإفريقي ومؤسّساتـه الفرعيـة في احتواء جريمـة الإرهاب في القارة؟ ومـا مسوّغات نشأة «المجموعة (٥) للساحل الإفريقـي»؟ ومـا فُرص ومهـدّدات «المجموعة (٥) للسّاحل» أمام تحدي الإرهاب في المنطقة؟

المبحث الأول: جهود الاتحاد الإفريقي، والمؤسّسات الإقليمية تجاه التحدي الإرهابي:

المطلب الأول: التحدي الإرهابي في إفريقيا:

يُعدّ الإرهـابُ واحداً من التحديـات التي أرهقت القـارة الإفريقية، وشهـدت القارةُ فـي العقد الأخير

انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء هو نتاج تضافر العديد من العوامل، منها: تردّي الأحوال المعيشية، والتدخل الأجنبي، وانتشار الجماعات التبشيرية

تطـوّراً ملاحظـاً فـي قضيـة الإرهـاب، متمثـلاً في تزايـد الحـركات والجماعـات، وفـي ارتفـاع نسبـة العمليـات الإرهابية، ووفقاً لبعض الإحصاءات؛ فإنّ معظـم هذه الجماعات[١] ينتشر مـن أقصى السّاحل الإفريقـيّ بالغـرب إلى أقصى السّاحـل الإفريقيّ في الشرق، وصدرت بياناتٌ قام بجمعها «مركز الديانات والجغرافيـة السياسيـة (CRG)»، تشيـر إلـى أنّ القـارة الإفريقية عانت ممّا لا يقلّ عـن ١٤٢٦ حادثة عنف إرهابية، فيما بين ١ يناير ٢٠١٦م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م، وقد يرجـع السببُ في ذلك إلى عدّة عوامل، منهـا البنية الهشّة للدولة الإفريقية، وعدم الاستقرار السياسي، وتفشّي العنف والحروب المسلّحة، وتداخُل الأفكار المتطرّفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للقارة.

ولا يقتصـر هـذا الانتشـارُ المرعـب للإرهـاب فـي القارة فـي منطقةٍ بعينها، بـل لا تخلو منطقةٌ من مناطق القـارة من وجـود تهديدٍ إرهابـيٍّ، حيث جاء فـي مذكـرةٍ للرئيـس الجزائـريّ بوتفليقـة، بوصفه مُنسِّقـاً لشؤون مكافحة الإرهـاب بالاتحاد الإفريقي، عُرضـت أمام قمّة الاتحاد: «أنّ هناك أكثر من ٥٠٠٠ إفريقيٍّ من جنسياتٍ مختلفةٍ ينشطون مع الجماعات

(١) محمد بسيوني: الإرهـاب الأسمر: خريطة الجماعات الإرهـابيـة في إفريـقيـا، www.ida2at.com ، ٢٠١٦/٥/٣م.

الإرهابيـة في القارة، وفي مناطق النزاعات المسلحة الأخرى»[١]، ومع ذلك يمكن القول بأنّ قوّة الجماعات الإرهابيـة وفاعليتهـا في القـارة تختلف مـن منطقة إلى أخـرى، كما أنّ تداعياتها أيضـاً تختلف من دولة إلـى أخـرى، ففـي عـام ٢٠١٣م بلـغ عـدد الهجمات فـي إفريقيا ٧٨٩ هجوماً، تسبّبت في وفـاة ١١،١٨٠ شخص، ومقارنةً بالسنتَيْـن ٢٠١٢م و ٢٠١٣م؛ ارتفع عـدد الهجمـات إلـى ١٥٥٪ و ١٠٤٪ علـى التوالـي؛ وفقـاً لتقرير المركـز الإفريقي للبحـوث والدراسات الإرهابية[٢].

ففـي منطقة الشمـال والسّاحـل الإفريقي؛ يشير تقريرٌ، صادر من مركز «دراسات الإرهاب» بالولايات المتحـدة لعـام ٢٠١٦م، إلـى ارتفاع نسبـة الهجمات فيهـا، مـن ٢٠٦ عملية إلـى ٢٣٥ عملية، وفـي تقرير سابقٍ للمركـز نفسه؛ جاء فيـه: أنّ معدلات العمليات الإرهابيـة التـي وقعت في المنطقـة ارتفعت إلى ٢٨٩ عمليـة إرهابيـة خـلال ٢٠١٤م[٣]، ما يمثّـل ارتفاعاً بنسبـة ٨٠٠٪، مقارنةً بسنة ٢٠٠١م، وهي سنة توسيع تنظيم القاعدة لعملياته الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم[٤].

وفـي نيجيريـا؛ استغلـت جماعـة «بوكوحـرام» الحـدود التـي يسهـل اختراقهـا بيـن نيجيريـا والكاميـرون، وخطفت رعايا أجانب فـي الكاميرون، كمـا تسبّبـت الأنشطـة الإرهابيـة التـي قامت بها الجماعـة فـي نـزوح مـا يُقـدّر بـ ٤٥,٠٠٠ مـن اللاجئين والمهاجرين العائديـن النـيجيريّين، إلى تشـاد والكـاميـرون والنيجـر[٥]، كمـا أصبح وسط إفريقيـا أيضـاً السّاحـة الرئيسـة لعمليـات جيش الربّ للمقاومة The Lord›s Resistance Army، والـذي يعتبره الاتحادُ الإفريقيُّ جماعةً إرهابية، وهـو مسؤولٌ عن ارتكاب انتهـاكاتٍ خطيرةٍ واسعـة النطـاق، وقـام بتنفيـذ معظم المذابـح التي شهدتها جمهورية إفريقيا الوسطى عام ٢٠١٥م.

وما بيـن كلٍّ من مالي وموريتانيا؛ شاهدنا نشاطاً واسع النطاق لجماعاتٍ إرهابيةٍ تُوصف بأنها خطيرة، منهـا: تنظيم القاعدة في بـلاد المغرب الإسلامي، والتوحيـد والجهاد في غرب إفريقيا، وأنصار الدين، حيـث استغلت هـذه الجماعـات التدهـور الأمنيّ في البلدَيْن، فتضاعفت قدراتهـم العسكرية والهجومية، فـإذا أضفنا إلى ذلك العمليـات الإرهابية التي وقعت فـي شـرق إفريقيـا مـؤخّـراً، كالهجـوم الـذي وقع علـى «مجمع ويسـت غايـت» التجاريّ فـي نيروبي فـي سبتمبـر ٢٠١٣م، وسلسلـة الحـوادث الفرديـة التـي تراوحت بين تفجيراتٍ والقبض على أشخاصٍ متورّطيـن بالإرهاب في منطقة جنـوب إفريقيا، نعلم يقيناً مدى انتشار الإرهاب وتوطُّنه في القارة، ويحتَّم ذلـك ضرورة تحرّك المسؤولين في الاتحادِ الإفريقيِّ وفي المؤسّسات الإقليمية لتجاوز هذه الأزمة.

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب:

كان ظهور الإرهـاب الدوليّ في إفريقيا في مطلع التسعينيـات، وبدأت خطورته تتوسّـع وتكبر يوماً بعد يـوم، خصوصاً بالتزامـن مع تفجيـرات نيروبي عام ١٩٩٨م، ثـم تبعتها أحـداث ١١ سبتمبـر، بعد هذَيْن الحدَثَيْـن بدأ تعاطـي الاتحاد الإفريقـيّ مع الإرهاب يتّخذ بُعْـداً أكثر جدّية، فبعد أحـداث «نيروبي» بسنةٍ

(١) مذكرة الرئيس بوتفليقة بشأن آفاق منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب في إفريقيا، وكالات الأنباء الجزائرية، ٣ يوليو ٢٠١٧م.

(٢) African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT), The African union terrorism situation analysis report (AU-TSAR) 2014 January-December 2014, p 15

(٣) Yonah ALEXENDER, Terrorisme in north Africa and the sahel in 2016, March 2017, p8.

(٤) محمد بسيوني، الإرهاب الأسمر، مرجع سابق.

(٥) تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، ٩ يناير ٢٠١٤م، (٣١/٣).

واحدة، وأثناء القمّة الـ ٣٥ لمنظمة الوحدة الإفريقية عـام ١٩٩٩م تبنّـت المنظمـةُ «اتفاقيـة الجزائـر»، واعتُبـرت أول اتفاقيـة على مستـوى المنظمة والدول الإفريقيـة فـي إطار مكافحـة الإرهـاب[١]، وفي عام ٢٠٠٢م تـمّ تعزيـز الاتفاقية بوضـع برنامج عمل بين دول الاتحـاد، وذلك لتأكيد تعهّـدات الدول الإفريقية فـي تحجيم ومكافحة الجماعات الإرهابية، من خلال سنّ تشريعاتٍ تهدف إلى توقيع أشدّ العقوبات على مَن تـورط في الأعمـال الإرهابية، بالإضافـة إلى التعاون البوليسـي، وتبـادل المعلومـات، وقَمْـع وسائل تمويل الإرهـاب، وفـي يوليـو ٢٠٠٤م تـمّ تبنّـي البروتوكول الإضافـي على الاتفاقية؛ والـذي كان الإطار القانوني لإنشـاء مجلـس السّلـم والأمـن الإفريقـي، ومهمّتـه مكافحة الإرهاب الدوليّ بجميع أشكاله[٢].

بدايةً من تلـك الحقبة إلـى الآن؛ تأرجح مستوى تعامـل الاتحـاد مع قضيـة الإرهـاب بين القـرارات والتعهّدات والبرامج التي تبنّاها بين الفينة والأخرى، ففـي عـام ٢٠٠٩م قـرّر الاتحـادُ الإفريقـيّ تجريـم الفديـة التي تُقدّم إلى الجماعـات الإرهابية من أجل تحريـر الرهائـن، وفي عـام ٢٠١٠م تـمّ تعيين ممثّل عـامٍّ للاتحـاد الإفريقـيّ للتعاون في مجـال مكافحة الإرهـاب، وفـي يوليـو ٢٠١١م تبنّـى الاتحـادُ قانوناً أساسيّـاً لحثّ الـدول الأعضاء على تعزيـز قوانينهم الوطنية في مكافحة الإرهاب[٣].

لـم تكـن جهـود الاتحـاد الإفريقيّ علـى مستوى التحدّي الإرهابيّ الذي اجتاح القارة، ففي حين ركّزت المنظّمـةُ جهودها في الجانـب التشريعي؛ أهملت في الوقت نفسـه جوانب ذات أهمية كبيـرة وأساسية في التعامـل مع قضيـة الإرهاب، فعلى الرغـم من وجود المركـز الإفريقـيّ للبحـوث والدراسـات الإرهابيـة (ACSRT)، وهـو المركـز الوحيد علـى مستوى القـارة، فدول القارة تفضّـل الاعتماد على الدراسات الأجنبيـة في وضع خططها لمكافحة لإرهاب؛ ما يدل علـى عدم إعطاء الأولوية لأهمية البحوث والدراسات الإفريقيـة، وبالتالـي دعـم المركز في هـذه المهمّة، أضف إلى ذلـك ضعف التنسيق على مستوى الأجهزة الاستخباراتيـة للـدول، ونقصـ المعـدات اللازمـة للجيوش والوحدات الخاصّة، ويرجع ذلك إلى شحٍّ في الموارد التمويلية للمنظمة.

وبمـا أنّ الـدول الإفريقية، والاتحاد بحـدّ ذاته، يفتقـرون إلى بحوثٍ ودراسـاتٍ متعمّقةٍ حول الإرهاب المحلـيّ والدوليّ الموجـود في القـارة؛ للوقوف على أسبابهـا الحقيقية ومـن ثم معرفة طـرق معالجتها، وأنّ معظم الاستراتيجيات تُوضع بناءً على الدراسات الدوليـة التي أغلبهـا لا تمتّ بصلةٍ للواقـع الإفريقي، بل رُوعيت فيها مصالح القـوى العظمى خاصّة، وجَدَ الاتحادُ نفسه عاجزاً عن بلـورة استراتيجيةٍ مشتركةٍ وناجحةٍ لوضع حدٍّ للعمليات الإرهابية أو التقليل منها، وهذا ما خيّـب الأمل لدى عددٍ من الـدول الإفريقية، فبـدأ التعويل على الجهود الإقليميـة والجهود الدولية خارج إطار الاتحاد الإفريقي.

المطلب الثالـث: المؤسّسات الإقليمية في مكافحة الإرهاب في إفريقيا:

بـدأ العمـلُ الإقليمـيُّ فـي القـارة الإفريقية بعد استقـلال الدول مباشـرة، وكان الهـدف منه تحقيق التنميـة الاقتصادية للدول، حيـث كانت هي التحدي الأبرز في إفريقيـا آنذاك، اضطلعت هذه المؤسّسات الفرعيـة بمهمّـاتٍ أخـرى بجانـب مهمّـة التنميـة الاقتصادية، حيث وجدت نفسها مضطرةً لسدّ ثغرات منظمة الاتحاد الإفريقي، وفـي الآونة الأخيرة أصبح ملـفُّ الأمن وسُبُل تحقيقه من أكثـر الملفات حضوراً في أجندتها؛ كمطلبٍ رئيسٍ لتحقيق التنمية المنشودة

---

(١) Joseph Léa NKALWO NGOULA, L'Union Africaine à l'épreuve du terrorisme : forces et challenges de la politique africaine de sécurité Cameroun, avril 2016, p4.

(٢) Pascal DE GENDT, L'Union Africaine face aux défit du continent, analyses et etudes politique international, 2016, p12.

(٣) Mathieu OLIVIER, Kadhafi, Obiang, Mugabe… ces présidents de l'Union africaine qui font polémique, http://www.jeuneafrique.com, 02 février 2015.

في القارة، وبما أنّ الإرهاب أحد أكبر المهدّدات للأمن الإفريقي؛ ورَّطت المؤسّسات الإقليمية نفسها في قضية مكافحة الإرهاب.

في شرق إفريقيا تجتمع ثمان دول في منظمة التجمّع الإقليمي للتنمية (IGAD)، وفي منظمة جماعة شرق إفريقيا (EAC)، إلا أنّ الأُولى كانت أكثر اهتماماً بملفات الإرهاب، ففي سنة ٢٠٠٦م أطلقت (IGAD) برنامجاً لمدة أربع سنوات في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا)، باسم: «برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب»، اهتمّ البرنامج ببناء القدرات والثقة في منطقة الشرق الإفريقي، بجانب العمل الجماعي المُركَّز مع الأعضاء في المنطقة والشركاء الدوليّين بمختلف المستويات، وركّز البرنامج على خمسة عناصر مهمّة: تعزيز الإجراءات القانونية، العمل على تعزيز التنسيق بين أعضاء المنظمة في مكافحة الإرهاب، تعزيز الرقابة على الحدود، التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات، وضع إطارٍ استراتيجيٍّ مشترك[١].

وفي وسط إفريقيا؛ كان مسرح العمليات الإرهابية في دولتَي تشاد والكاميرون، باستهدافٍ مباشرٍ من جماعة بوكوحرام، فقرّر رؤساء الدول الأعضاء في لجنة حوض وبحيرة تشاد (CBLT)، في مؤتمرهم العادي بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٤م في النيجر، إطلاق قوات خاصّة إقليمية لمواجهة الخطر الإرهابي من جماعة بوكوحرام، وتمّ تحديد تاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤م لبداية عمل هذه القوات، وتأخّر تفعيل هذا القرار حتى ٢٠ يناير ٢٠١٥م، حيث أعلنت الكاميرون مشاركة ٢٤٥٠ جنديّاً، وأعلنت تشاد مشاركة ٣٠٠٠ جندي، فيما أعلنت دولة بنين إرسال ٨٠٠ جندي[٢]، وبمشاركةٍ من نيجيريا والنيجر توقّعت الدول أن يصل العدد إلى ٨٧٠٠ جندي، وبدأت هذه القوات بالفعل بمطاردة جماعة بوكوحرام، وتنفيذ عمليات عسكرية ضدّها.

بينما تنضوي دول غرب إفريقيا تحت مظلّة «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا»، وفي داخل المنظمة تكفلت لجنة المجموعة (ECOWAS Commission)، وهي إحدى المؤسّسات الفرعية للمنظمة، بمهمّة تحقيق رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تجاه السّلم والأمن، ويوجد داخل اللجنة قسم إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن (PAPS)، وهي المعنية بإدارة ملف الإرهاب داخل المجموعة، ومن أهدافها: تعزيز الأمن من خلال المساعدة في مكافحة الجرائم العابرة للحدود- بما فيها الإرهاب الدولي-، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والألغام المضادة للأفراد[٣].

وفي الاجتماع العادي لدول المجموعة في «دكار» طَلَبَ رئيسُ اللجنة من الرؤساء: التفكير في إنشاء قواتٍ إقليمية خاصّة للتعامل مع الإرهاب، لكن لم يتلقَّ هذا الطلب خطوات جادّة من صنّاع القرار بالمنظمة.

مبادراتٌ دولية:

بجانب هذه الجهود الإفريقية من خلال المؤسّسات الإقليمية، وهي تُعدُّ قاصرةً بالمقارنة مع التحدي الموجود، وُجدت مبادراتٌ دوليةٌ خارج الاتحاد الإفريقي، منها مبادرتان قامت بهما الولايات المتحدة الأمريكية:

المبادرة الأولى: «الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء»(TSCTP) : تأسّست عام ٢٠٠٥م، وتضمّ من الشركاء كلاً من: (الجزائر، بوركينافاسو، الكاميرون، تشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، نيجيريا،

---

(١) Patrick KİMUNGUYİ, Terrorism and counter terrorism in East Africa, Research Fellow, Global Terrorism Research Centre and Monash European and EU Centre Monash University, p14.

(٢) Jeanine FANKAM, Commission du bassin du lac Tchad, La force multinationale parée contre boko haram, http://www.camerpost.com, 18-8-2015.

(٣) Camilla ELOWSON and Justin MAC DERMORT, ECOWAS Capabilities in Peace and Security, a scoping study of progress and challenges, Swedish defense Research Agency, defense Analysis, December 2010, p31.

النيجـر، السنغـال، تونس)، وقد تطوّرت هـذه المبادرة لتعزيز قدرات الدول المشاركة؛ في ظلّ الدّعم الأمريكيّ المستمر، ومساعدة بعض الدول كالجزائر والمغرب.

المبـادرة الثانيـة: «الشراكة لمكافحـة الإرهاب في إقليـم شرق إفريقيا» (PREACT): تأسّست فـي ٢٠٠٩م، بتمويـلٍ مـن الولايـات المتحـدة أيضاً، وتشمل مجموعةً من الشركاء، هم: (جيبوتي، إثيوبيا، كينيـا، تنزانيا، أوغندا، بورندي، جزر القمر، رواندا، سيشيل، جنوب السودان، السودان)[1].

فيما أطلق الاتحـادُ الأوروبيُّ مبادرةً في ٢٠١١م، سمّاهـا: (الاستراتيجية الأمنية والتنموية للساحل)، انطلقـت هـذه المبـادرة بعـد أن قتلت القاعـدةُ في المغـرب الإسلامي مواطنـاً فرنسيّاً، فأنشـأ مجلسُ الشـؤون الخارجيـة للبرلمـان الأوروبـيّ فريـق عملٍ تمخَّضـت عنـه هـذه الاستراتيجيـة، بمشاركـةٍ من المكتـب التنسيقـيّ لمكافحـة الإرهـاب للبرلمـان الأوروبي.

وتُعـدّ هذه الخطوة انتهازيـةً بامتياز، حيث يرجع سبـب هذا الاهتمام إلى أنّ أوروبـا تنظر إلى السّاحل على أنها منطقة غنية بموارد الطاقة والمعادن، فكان هـذا الاهتمامُ الأوروبي، بجانـب الاهتمام الأمريكي، حلقةً من حلقـات صراع النفوذ بيـن القوتَيْن، ووضع السبيل الأمثل لامتصاص خيرات القارة.

(١) أميرة عبد الحليم: إفريقيا في تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهـاب ٢٠١٦م... قـراءة نقدية، مـركز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg/2017/8/8، 2017/8/8م.

المبحث الثاني: المجموعة (٥) للساحل الإفريقي، النشأة والتكوين:

المطلب الأول: الساحل الإفريقي.. الإطار الجغرافي والجيوسياسي:

منطقة السّاحل الإفريقي تتّسع وتضيق تبعاً للمعيار الذي تمّ الأخذ به، ولذا نجد البرامج التي تهتمّ بالمنطقة تختلف أحياناً في تعريفها وتحديدها.

فمن الناحية الجغرافية: يُطلق «السّاحل» على الشريط الممتدّ من إريتريا إلى موريتانيا، ويفصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، ويشمل كلاً من: (بوركينافاسو ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال والسودان)، وهي منطقةٌ قديمةٌ وعريقةٌ تاريخيّاً، وتُطلق أحياناً كلمة «السّاحل» مع «الصحراء» (الصحراء-السّاحل) لتشمل المنطقة المذكورة بالإضافة إلى بعض دول الشمال الإفريقي: (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس).

ومن الناحية الجيوسياسية: تُعتبر المنطقة ذات أهميةٍ وتأثيرٍ مباشرٍ في عددٍ من الدول المجاورة، ما جعل بعض التعريفات تدمج في المنطقة دولاً مثل: غامبيا وغينيا بيساو، ووفق هذا المعيار يمكن اعتبار (الكاميرون وساحل العاج وغينيا) دولاً ساحليةً لعلاقاتها المباشرة مع دول هذه المنطقة سياسيّاً وأمنيّاً.

اعتمدت دول «المجموعة (٥) للسّاحل» تعريفاً ضيقاً للمنطقة، بالاعتماد على الدول الرئيسية والأكثر تأثيراً فيها، وهي الدول الخمس التي شكّلت المجموعة: (بوركينافاسو، ومالي، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد)، وهو تعريف أخذ في الاعتبار المعيار الاستراتيجي، ووفق هذا التعريف تبلغ مساحة الساحل ٥,٠٩٧,١٣٨ كلم٢، ويبلغ عدد المواطنين فيه: ١٠٩,١٦١,٦٩ نسمة وفق تقديرات ٢٠١٥م، وإذا ذُكر السّاحل في هذا السياق تقصد به: المنطقة التي تشمل هذه الدول فقط.

استراتيجيّاً: كانت المنطقة، وما تزال، محور اهتمام دوليٍّ كبير، كما شهدت أخيراً صراعاً في النفوذ بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لأنّ أغلب دولها تُعدّ مستعمرات فرنسية قديماً، لذلك تدّعي فرنسا حقّها التاريخيّ المزعوم في المنطقة، بينما تسعى أمريكا إلى فرض وجودها في المنطقة، ونجحت بالفعل في إنشاء قاعدة عسكرية جوية لها في النيجر، وبدأت في بناء هذه القاعدة التي ستكلّفها ١٠٠ مليون دولار[١]، بينما ما زالت فرنسا تسيطر على العمليات العسكرية الجارية في «مالي» باسم «سيرفال» التي بدأت ٢٠١٣م، وحلّت مكانها عملية «برخان» في أغسطس ٢٠١٤م.

وفي السنوات الأخيرة شهد السّاحل الإفريقيّ ظروفاً استثنائية صعبة بفعل الإرهاب، حيث ورد في تقرير للمركز الإفريقيّ للبحوث والدراسات الإرهابية (ACSRT) سنة ٢٠١٣م: أنّ الغرب والسّاحل الإفريقيّ هي المنطقة الأكثر تعرّضاً للإرهاب في إفريقيا[٢]، ويرجع السبب إلى عدة عوامل رئيسة، شكّلت ظروفاً مناسبة لإنشاء «المجموعة (٥) لدول السّاحل».

المطلب الثاني: ظروف نشأة المجموعة (٥) للساحل الإفريقي:

في ١٦ فبراير ٢٠١٤م اجتمعت (موريتانيا، بوركينافاسو، تشاد، النيجر، مالي) في العاصمة الموريتانية (نواكشوط) للتوقيع على الاتفاقية المُنشِئة لهذه المؤسّسة، ثمّ سمّيت بعد ذلك باسم «المجموعة ٥ للسّاحل»، نسبةً لعدد الدول الخمس التي وقّعت على الاتفاقية، وهي دولٌ تشكّل محوراً أساسيّاً لمنطقة السّاحل؛ وإن لم تحتضن المجموعة كلّ دولها- كما سبق بيانه-، وقد نشأت المجموعة في ظروفٍ يمكن حصرها في العوامل الآتية:

تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في منطقة الساحل:

بعد سقوط جزءٍ من مالي شمال البلاد في أيدي بعض الجماعات المسلّحة؛ وجدت بعضُ الحركات

---

(١) Etats-Unis : Une base américaine au Niger, http://www.bbc.com, 30 septembre 2016.

(٢) The African union terrorism situation analysis report, African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT), January-December 2013, p25.

الإرهابيـة فـي ذلـك فرصةً لتوسيـع عملياتهـا، وفي الوقـت نفسه وَجَدَ الإرهابُ ذريعـةً للتمدّد بعد توسيع فرنسا لعملياتها العسكرية من خلال عملية «برخان»، فكان ذلك بمثابة تنشيطٍ لبعض الجماعات الإرهابية، كمـا أنه سرعان ما تقوّت هذه الحركات بفضل الدّعم المتواصـل من جانـب نظيراتها فـي الساحل والغرب الإفريقـي، هـذا الدعـم تجـاوز عمليـات التدريـب والمساعـدات الماليـة؛ ليشمـل المشاركـة الميدانية فـي مواجهة القـوات الدوليـة، وقد جاء هـذا الدّعم بالأساس لجماعاتٍ مثل: «أنصار الدين»، و «التوحيد والجهاد» في غـرب إفريقيا، كما ظهرت تقارير تشير إلـى وجود تفاهمات بين «التوحيـد والجهاد» والقوات الفرنسية[١]، وتعهّدت حركة «أنصار الدين» بمواصلة المعارك ضـدّ الجيش الفرنسـيّ والجيوش الإفريقية المشاركـة معـه، وذلـك بعـد خروجهـا مـن مدينتَي «تمبكتـو» «وكيـدال» اللتَيْن كانت تسيطـر عليهما قبل التدخل.

تصاعُـد وتيرة العمليـات الإرهابيـة كان شاملاً لـدول الساحـل، حيـث ورد فـي آخـر تقريـرٍ للمركز الإفريقـي للبحـوث والدراسـات الإرهابيـة عـام ٢٠١٤م: أنّ الهجمـات الإرهابية، في منطقة السّاحل والصحراء وغـرب إفريقيا، ارتفعت من ٢٢٠ في عام ٢٠١٣م إلـى ٢٥٤ فـي عـام ٢٠١٤م، فيمـا وصل عدد الضحايـا إلى ٦٠٥٢ شخص، وهي زيـادة وصلت إلى ١٠٠٪ مقارنةً بالعام الذي سبقه[٢].

التشـكُّل الجديـد لخريطـة الجماعات الإرهابية:

مع الانفلات الأمنيّ في المنطقة، والتغيّرات التي حصلـت في السّاحة الإقليميـة والدولية، تغيّرت معها تلقائيّاً خريطة الحركات الإرهابية في المنطقة، وهذا التغيُّـر كان في صالح الحركات والجماعات الإرهابية إلـى حـدٍّ كبيـر، هذا مـا جعـل أربع جماعـات تدخل فـي تحالـفٍ جديد، يُدعـى «جماعة نصـرة الإسلام والمسلميـن»، بقيادة «إياد آغ غالي»، ويضمّ التحالف: «أنصار الدين» (آغ غالي)، و «المرابطون» (يتزعمها مختـار بلمختار)، و «إمارة منطقـة الصحراء» (تتبع القاعـدة فـي بـلاد المغـرب الإسلامـي)، و «كتائب ماسينـا» (وسط مالي)[٣]، انضافـت إلى هذا العامل مبايعـةُ جماعـة «بوكوحـرام» لداعش مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر تأسيـس حـركات أخـرى منشقّة، مثـل: «داعـش الصحـراء» بقيـادة «أبـي الوليـد»، وهـذه الجماعة هـي التي تبنّـت هجمات فـي كلٍّ من بوركينافاسـو والنيجر، كما كان للوضـع الليبي أيضاً أثرٌ مباشرٌ فـي تكوين خلفية قوية للحركات الإرهابية فـي الساحـل، خصوصاً مـع ظهور داعش ليبيا التي سيطرت على أجزاء من ليبيا منذ نهاية ٢٠١٤م[٤].

إخفـاق بعض المبـادرات الإقليميـة والدولية:

يؤكّـد بعض الباحثيـن[٥] أنّ انتشـار التنظيمات الإرهابيـة في منطقـة السّاحل والصحـراء هو نتاج تضافـر العديـد مـن العوامـل، مـن أبرزهـا: تردّي الأحـوال المعيشيـة، والتدخـل الأجنبـي السّافر في شؤون القـارة، وانتشار الجماعـات التبشيرية بشكلٍ كثيـف، وسهولـة التنقـل بيـن الـدول، عـلاوة على الطبيعة الداخلية (الاقتصاديـة والعِرقية والقَبَلية) للعديد من الـدول، والتي تشجّع على إفراز تنظيمات متشـدّدة، في كلٍّ من: موريتانيـا والجزائر ونيجيريا ومالي، في ظلّ هذا الانتشار ظهرت مبادراتٌ إقليمية ودولية:

(١) أميرة عبد الحليم، مرجع سابق.

(٢) African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT), The African union terrorism situation analysis report (AU-TSAR) 2014 January-December 2014, p71.

(٣) تسع جماعات إرهابية رئيسية تزرع الرعب شمالي وغربي إفريقيا، وكالة الأناضول، ٢٠١٧/٣/٢١م.

(٤) "داعش" في إفريقيا.. فروعها ومبايعوها وأنصارها، وكالة الأناضول، ٢٠١٥/١١/١٧م.

(٥) مـادي إبراهيم كانتي: الإرهـاب الإفريقي، https:// futureuae.com ، ٢٠١٥/٠٩/٥م.

المبادرات الإقليمية: كان بعضها مجرد تعهُّدات لم تُنفّذ، كالمبادرة التي تعهّدت بها «إيكواس» لإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب، في اجتماعها العادي الـ(٤٩) في «دكار»، وبعض المبادرات نُفِّذت لكن لم تؤت ثمارها حتى الآن؛ كمبادرة لجنة حوض وبحيرة تشاد (CBLT).

المبادرات الدولية: الراجح أنّ الغرض منها لم يكن القضاء على الإرهاب؛ بقدر ما أنها اتَّخذت من الإرهاب ذريعةً للتدخل في الشؤون الإفريقية، وتسويغ سياساتها التوسّعية والاستعمارية، وليس التدخل الفرنسي وبناء القاعدة الأمريكية في النيجر استثناءً من هذا التوجّه.

ففي ظلّ هذه الظروف والعوامل تأتي نشأة «المجموعة (٥) للسّاحل»، ولا شكّ في أنّ الاعتبار الأمنيّ كان الأوفر حظّاً في اهتمامات المجموعة.

المطلب الثالث: أجهزة المجموعة:

حصرت المادة (٦) من الاتفاقية المُنشِئة أجهزة المجموعة في خمسة أجهزة: ١- مؤتمر رؤساء الدول. ٢- مجلس الوزراء. ٣- لجنة الدفاع والأمن. ٤- الأمانة الدائمة للمجموعة. ٥- لجان التنسيق الوطنية.

فمؤتمر رؤساء الدول يتألف من جميع الرؤساء الأعضاء في المجموعة، وهو الهيئة العليا لها، وهو جهاز اتخاذ القرار ووضع السياسات العامّة والخيارات الاستراتيجية، كما يضمن إدارة جميع الأعمال السياسية والأمنية للمجموعة، ويجتمع المؤتمر في دورةٍ عاديةٍ مرّة كلّ سنتَيْن.

بينما مجلس الوزراء، الذي يضمّ الوزراء المسؤولين عن التنمية، هو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ سياسة المجموعة على النحو الذي حدّده مؤتمر رؤساء الدول، ويجتمع مجلس الوزراء مرتَيْن في السّنة.

ولجنة الدفاع والأمن هي المنوطة بالمسائل الأمنية لبلدان المنطقة، بما فيها مكافحة الإرهاب، وتتألف اللجنة من رؤساء الأركان وضباط الأمن المندوبين من دولهم، ويرأسها رئيس الأركان العامّة في الدولة التي ترأس المجموعة.

ووُكِّلت الأعمال الإدارية إلى الأمانة الدائمة وإلى لجان التنسيق الوطنية، فتكون الأمانة مسؤولة عن رصد وتقييم تنفيذ استراتيجية التنمية والأمن، وعن حشد الموارد المالية لتمويل استراتيجية التنمية المستدامة، وتتألف من فريقٍ من الخبراء ذوي اختصاصات متعدّدة.

فيما تتألف لجنة التنسيق الوطنية أيضاً من خبراء وطنيّين، وتكون مسؤولةً عن رصد البرامج والمشاريع وتنفيذها في قطاعاتهم[1].

هذا من حيث التنظير، أما من حيث الواقع وممارسات المجموعة؛ فإنّ معضلة سيادة المجموعة واستقلاليتها تبقى محكّاً كبيراً في واقع المجموعة، وسيتضح ذلك عندما نورد الدَوْر الفرنسيّ المشبوه في منطقة الساحل.

المبحث الثالث: مستقبل المجموعة (٥) للساحل والدور الفرنسي المشبوه:

المطلب الأول: تحديات المجموعة:

نشأت المجموعةُ في إقليمٍ كثُرت فيه المنظمات الإقليمية والبرامج المتنوعة، وأثرت فيه التدخلات الدولية الداعية إلى مكافحة الإرهاب، ما جعله منطقةً مليئةً بالتناقضات إلى حدٍّ كبير، ولا يمنع ذلك القول بأن مجرد استشعار القادة مسؤوليتهم، والقيام بطرح هذه المبادرة يمكن اعتباره خطوةً إيجابية، إلا أنّ فرص نجاح المجموعة تكمن في مدى قدرة قادتها على إدارة ملف الإرهاب داخل المجموعة، والتغلّب على التحديات الماثلة أمامهم، ويمكن حصر هذه التحديات في الآتي:

(١) انظر: الاتفاقية المنشئة للمجموعة: المواد: ٧-٨-١٠-١٣-١٤.

التحدي البنيوي:

التهديد الإرهابي في منطقة الساحل لا ينحصر فقط في هذه الدول الخمس المنضوية تحت مظلة المجموعة، بل يتعداها إلى دولٍ ساحليةٍ مثل: نيجيريا والسنغال، وإلى دولٍ مجاورة للسّاحل مثل: الكاميرون وساحل العاج، فلو تمّ استيعاب تلك الدول في المنظمة، أو الاتفاق على صيغةٍ أخرى تضع في الاعتبار شمول هذا التحدي لجميع هذه الدول، لكانت بنيةُ وشكلُ المجموعة أكثر قدرةً وفاعليةً في مكافحة الإرهاب، علماً بأنّ السنغال تربطها بهذه الدول مؤسّساتٌ أخرى، مثل «اللجنة الدولية المشتركة لمكافحة الجفاف في منطقة السّاحل»، ولا تُستثنى من التهديدات الإرهابية، فحركة «تحرير ماسينا» مثلاً تدعو لـ«إحياء مجد إمبراطورية ماسينا» التي حكمت (مالي، والنيجر والسنغال) مع نهاية القرن الـ١٨، ونفّذت الحركةُ منذ نشأتها ١٤ هجوماً إرهابيّاً، أخطرها كان في فندق «راديسون بلو»، واستهدفت فيها سائحين أوروبيّين[١]، بينما تعرّضت ساحل العاج لعملية إرهابية تبنّتها «القاعدة في المغرب الإسلامي» في مارس ٢٠١٦م، واستهدفت فيها منتجعاً سياحيّاً[٢]، فمن غير المتصوّر أن تنجح الدول الخمس في إقصاء الإرهاب من المنطقة؛ في حين تكون في الدول المجاورة ثكناتٌ وخلفياتٌ لانطلاق عمليات إرهابية تستهدف المنطقة بأكملها!

التحدي الموضوعي:

من الناحية الموضوعية ذكرت المجموعة في الاتفاقية المُنشِئة لها أهدافها الخاصّة[٣]، ويأتي

فرص نجاح المجموعة (5) تكمن في مدى قدرة قادتها على إدارة ملف الإرهاب داخل المجموعة، والتغلّب على التحديات الماثلة أمامهم

في مقدمتها: تحقيق الأمن في المنطقة من خلال إيجاد استراتيجية التدخل العسكري في مواجهة الجماعات الإرهابية، وفي هذا إشارة واضحة إلى تبنّي الخيار العسكريّ لمكافحة الإرهاب، كما أنّ البرامج التي قدّمتها المجموعة منذ نشأتها ركّزت في الجانب العسكري، ولا أحد يشك في أهمية هذا الخيار، ولكن يجب أن لا يكون هناك انتقاءٌ في آليات مكافحة الإرهاب، ومن الضروريّ استصحاب العوامل الأخرى، كالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تُغذّي الفكر الإرهابي، مع وَضْع برامج أخرى منسجمة مع هذه العوامل.

التنافس الإقليمي:

التعدّد غير الرشيد أو المنضبط للمنظمات الإقليمية يؤدّي إلى تفتُّت الصفّ الإفريقي؛ لتباين المصالح الاقتصادية والسياسية وتنافسها، وصعوبة التنسيق بين الشبكة المتشعبة لمصالحها وأنشطتها، بالإضافة إلى أنه كلّما ازداد عدد المنظمات التي تشترك فيها دولة معينة قلّت درجة التزامها تجاه المنظمات الأخرى، وهذه من أكبر المشكلات التي تعاني منها إفريقيا، حتى يرجّح البعض أنّ إنشاء بعض المنظمات ليس إلا للتسابق في تلقّي الدّعم الدوليّ من المانحين، فإذا أرادت المجموعة استئصال جريمة الإرهاب في المنطقة؛ فيجب

---

(١) أبوبكر دهماس: جبهة تحرير ماسينا.. جهاديو فولان يبحثون عن "الإمبراطورية الضائعة". https://www.alaraby.co.uk ٧ مايو ٢٠١٦م.

(٢) Côte d›Ivoire : au moins 16 morts dans des attentats revendiqués par le groupe Aqmi, http://www.leparisien.fr, 13 mars 2016.

(٣) انظر: الاتفاقية المنشئة للمجموعة ٥ الساحل، المادة ٤.

أن تنـأى بنفسها عـن الدخول في تنافسٍ إقليميٍّ مع المنظمات الأخـرى، وتستحضر مسؤوليتها الأساسية في القضاء على الإرهاب.

المطلـب الثانـي: الـدور الفرنسـي المشبوه في منطقة الساحل:

مـن الواضـح أنّ فرنسـا تضع عينهـا دائماً على إفريقيـا، وهي تلعب بكلّ الأوراق، وخصوصاً إذا تعلّق الأمر بمنطقة السّاحل أو الغرب أو الشمال الإفريقي، حيث ما زالت حتـى الآن تريد الاحتفاظ بنفوذها في هـذه المناطق، وخصوصاً في ظـلّ مزاحمة الولايات المتحـدة الأمريكيـة لهـا فـي المنطقة، لقـد قامت فرنسـا بـدَوْرٍ أساسـيٍّ في إنشـاء المجموعـة، فأول مَـن باركها بعد إنشائها هو الجنـرال الفرنسي «بيير دفيي» بعبارتـه المشهورة: «الوقت المناسب لتحسين الوضـع الأمنيّ فـي الإقليـم»[١]، وعلى غـراره أيضاً استبشر المجلس الأوروبيُّ خيـراً بميلاد المجموعة، كما كان الإعـلانُ الرسميُّ لتشكيل قـوات المجموعة البالغة ٥٠٠٠ جندي، في ٢ يوليو الماضي في «بماكو» عاصمة مالـي، بحضور الرئيس الفرنسـيّ «إيمانويل ماكرون» مع الرؤساء الأعضاء في المجموعة[٢].

وبعد إنشائها بستة أشهـر؛ قامت فرنسا بإعلان نهايـة عمليـة «سيرفـال» وإبدالها بعمليـة «برخان»، ولـم تكن نهايـة العملية بإرادةٍ الحكومـة المالية كما تدّعـي فرنسـا، بـل كانـت فقـط للتكيّف مـع الوضع الجديد، والتوسّع فـي سيطرتها على الإقليم، فعملية «سيرفـال» كانـت تقتصـر علـى مالي، بينمـا عملية «برخان» أعادت فيها فرنسا توزيع جنودها وقواعدها العسكرية في دول المجموعة الخمس، ويبلغ عدد هذه القـوات الفرنسية ٤٠٠٠ جندي؛ أي ما يساوي تقريباً عـدد القوات الخاصّة للمجموعة مجتمعة! ويقود هذه القـوات جنرالٌ فرنسـيٌّ مقيمٌ في مقرٍّ لـه في تشاد، ويستند مخطّط هذه القوات على ثلاث نقاط:

– وحدة دعم رئيسية: «غاوو» في مالي، و «نيامي» في النيجر، و «نجامينا» في تشاد.

– سـتٌّ قواعـد مؤقّتـة متقدمـة فـي: (كيـدال، وتيساليت، وأغلال، ومداما، وفايا، وأبيشي).

– ثـلاث نقـاط للدّعـم البحـري فـي: «دكار»، و «أبيدجان»، و «دوالا»[٣].

يوجد لفرنسا حضورٌ مكثفٌ ومؤثّرٌ في المجموعة، حيـث تحضـر اجتماعـات الجنـرالات الخمسـة للمجموعـة، وكان آخرهـا في ١٧ أبريـل ٢٠١٧م في تشـاد، كمـا تشارك في العمـل مع اللجـان المسؤولة عن وضـع الخطـط والاستراتيجيات ضـدّ الهجمات الإرهابية، وتخطيط عمليات مشتركة[٤].

فـي ٢٠ مايـو ٢٠١٤م كان تبنّـي وزراء الداخلية للـدول الخمـس إعـلان نواكشـوط، بحضـور وزيـر الداخليـة الفرنسـي «برنار كازنـوف»، وكان الإعلان يدعو إلى تسهيل تبادل المعلومات في المجال الأمني وإدارة الحـدود، وفي الفترة مـن ٢٠ إلى ٢٧ ديسمبر ٢٠١٤م تمّ تنفيذ أول عملية عسكرية للمجموعة باسم «عمليـة Mangouste»[٥]، بمشاركـة القـوات الفرنسيـة الموجودة في عملية «برخان»، وبقيادةٍ من القاعدة العسكرية الفرنسية البرية في «مداما».

---

(١) General Pierre de villiers, propos tenus devant l' assemble national France 7 octobre 2014.

(٢) Dossier de Presse – Opération BARKHANE minister des armes France– Juillet 2017, p4.

(٣) Dossier-de Presse, p14-16.

(٤) Antonin TİSSERON, G 5 Sahel: une simple organisation de plus? 25 mars 2015 Bruxelles, p2.

(٥) TİSSERON, p2.

والمثير في الأمر؛ أنّ هذه التوظيف الفرنسيّ للمجموعة تمّ إقراره في وثيقةٍ بعنوان: «خارطة الطريق لتعزيز الحوار والتعاون بين المجموعة (٥) للسّاحل والاتحاد الأوروبي»، حيث وردت فيها أنّ آلية التعاون بين المجموعة والاتحاد الأوروبي ترتكز على الآتي:

- مشاركة الاتحاد الأوروبي في القمم التي تقيمها المجموعة.

- لقاءات سنوية بين وزراء خارجية المجموعة والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والخارجية والأمنية.

- المشاركة المحتملة حسب الموضوعات لأعضاء اللجنة الأوروبية في لقاءات المجموعة[١].

هذا التوغّل الفرنسيّ، الذي وصل إلى درجة التحكّم بالمجموعة، قد يثير شكوكاً في مدى استقلالية المجموعة، وقد يجعلها آلةً في يد فرنسا، أو مجرد واجهة أخرى لعملية «برخان»، كما يزيد التعقيد أيضاً في المنطقة؛ لأنّ حسابات وأولويات فرنسا في المنطقة تجعل التحالف معها في هذا الشأن من قبيل التناقض، أضف إلى ذلك أنّ التحكّم الفرنسيّ في عمليات المجموعة سيساهم في تحفيز الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة؛ لتزيد من حملاتها الهجومية ضدّ دول المنطقة.

خاتمة:

وصلت جريمة الإرهاب إلى مستوى غير مسبوقٍ في إفريقيا، يهدّد حاضر القارة ومستقبلها، وهذا ما توصّل إليه صنّاعُ القرار في القارة، إلا أنّ حماسهم في استدراك القارة من الوقوع في الإفلاس بسبب الإرهاب لم يُترجم فعليّاً في برامج عملٍ ذات فعالية تكون على مستوى التحدي الموجود، والجهود الموجودة ينقصها أبسط شروط النجاح، حيث لا يخلو أغلبها من الارتجال وتكرار التجارب السابقة، بالإضافة إلى الاعتماد الزائد والتبعية غير المسوّغة للغرب، كما يرجع الفشل الذي مُني به الاتحاد الإفريقيّ والمؤسّسات الإفريقية، في مكافحة الإرهاب، إلى البناء الهشّ لهذه المؤسّسات، وإخفاقها في تلبية متطلبات التنمية، وبناء دولة المؤسّسات، ثم القضاء على الصراعات ذات الأبعاد المختلفة في القارة.

كان الأمل- وما يزال- هو أن تصنع «المجموعة (٥) للسّاحل» فارقاً في تعاملها مع ملف الإرهاب، وذلك بتبنّي نهجٍ وتجربةٍ مختلفةٍ عن التجارب السابقة، إلا أنّ الخلل البنيويّ للمجموعة، واعتمادها الكبير على القوى الدولية، وبخاصّة فرنسا، شكّل مصدراً للتوجّس والشكّ في مدى قدرة المجموعة على الالتزام بتعهّداتها في خلق بيئةٍ أمنيةٍ خاليةٍ من الإرهاب وآثاره ■

(١) Feuille de route pour renforcement des dialogues et de la coopération entre le G 5 Sahel et l'Union européenne, p5.

النُّخب في شرق إفريقيا

أ. إبراهيم ناصر
باحث في شؤون الشرق الأوسط وإفريقيا – السودان

عند الحديث عن النُّخب في شرق إفريقيا، من حيث الأنواع والسمات وطُرق تأثيرها، فضلاً عن طبيعة العلاقات التي تربطها بالحكومات التي تعمل في إطارها، يبرز لنا موضوعٌ مهمٌّ في هذا المجال، ألا وهو قدرة هذه النُّخب على إحداث التغيير المأمول منها، فالذي يميّز النُّخب في شرق القار الإفريقية أنها متعدّدة ومختلفة بأدوارها، وليست نخباً ذات طابعٍ واحدٍ، فإلى جانب النُّخب السياسية والاقتصادية والثقافية؛ تبرز لنا النُّخب الدينية والقَبَليّة التي مارست أدْوَاراً مهمّةً في حفظ الأمن والسّلم الاجتماعي، إلى جانب ذلك أخذت هذه النُّخب تمارس أدْوَاراً سياسيةً مهمّة، ومن ثمّ يتضح لنا: أنه على الرغم من كون أغلب الأنظمة السياسية في شرق القارة ذات طابعٍ شمولي؛ فإنّ هذه النُّخب استطاعت

أن تفرض نفسها في ظلّ هذه النُظم السياسية. يتناول هذا المقال توصيفاً عاماً للنُّخب في شرق إفريقيا، من حيث المفهوم والأنواع والسمات، وطبيعة العلاقة التي تربطها بالأنظمة الحاكمة، إلى جانب المقارنة بينها في عملية التأثير والتغيير في مجتمعها، وأدوارها المستقبلية.

انطلق هذا البحث من فرضية مفادها: «أنّ النُّخب في شرق إفريقيا، وفي ظلّ الواقع الدوليّ الجديد، والمتمثّل بإلغاء كلّ الهياكل السياسية القديمة التي تعود بجذورها إلى فترة ما قبل الحرب الباردة، استطاعت أن تحافظ على وجودها وتأثيرها»، وهذا ما كان مدعاةً إلى طرح تساؤلٍ مركزيٍّ: ما طبيعة الأدوار التي تقوم بها النُّخب في شرق إفريقيا، وما المدى التأثيري الذي نتج عن ممارسة هذه الأدوار، وما المستقبل الذي ينتظرها؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تمّ تقسيم البحث إلى عدّة محاور، تشكّل بمجموعها الإطار العام للبحث، فضلاً عن مقدمة، وخاتمة تتضمّن بعض الاستنتاجات التي توصّل إليها الباحث.

في مفهوم النُّخب:

إذا قيل: نَخَب فلانٌ شيئاً نَخْباً، أي: انتخبه أو انتقاه أو اصطفاه، وإذا قيل: انْتُخِبَ فُلان: أي اُصطُفِيَ من بين مجموعة من الناس، واصطفى الشيء بمعنى: اختاره واستخلصه، يقول ابن منظور في لسان العرب: «نَخَبْتُه أَنْخُبه إذا نَزَعْتَه. والنَّخْبُ: النَّزْعُ. والانْتخابُ: الانتزاع»، و «انْتَخَبَ الشيءَ: اختارَه. والنُّخْبَةُ: مَا اخْتَارَهُ مِنْهُ».

ونجد تعريف «النُّخبة» في المعاجم العربية كما يأتي: « النُّخبة... المُختارُ. وانْتَخَبَهُ: اخْتارَهُ»[1]، و «نُخْبةُ القَوم ونُخَبَتُهم: خِيارُهم»، و«الانتخابُ: الاختيارُ والانتقاءُ، ومنه النُّخَبةُ؛ وهم الجماعة تُختارُ من الرجال»، و «النُّخْبة، بالضَّمِّ: المُنْتَخَبُون مِنَ النَّاسِ المُنْتَقَوْن»[2]. «ويُقَالُ: جاءَ فِي نُخَبِ أَصحابه أَي فِي خِيَارِهِمْ»[3].

أما ما يُقابل كلمة «النُّخبة» في قاموس أكسفورد؛ فهي كلمة Elite، وتدلّ على مجموعةٍ أو فئة اجتماعية معيّنة متفاضلة على غيرها، وذلك لامتلاكها ميزة اجتماعية واقتصادية وفكرية وسياسية[4].

وهناك تعاريف كثيرة لمفهوم النُّخبة، فمثلاً نجد الدكتور علي الدين هلال عرّفها بأنها: «تلك الأقلية التى تتمايز عن باقي أفراد المجتمع من حيث نفوذها وتأثيرها[5]»، وهناك مَن يعرّفها بأنها: مجموعةٌ أو فئةٌ قليلةٌ من الناس، يحتلّون مكانةً اجتماعيةً وسياسيةً واقتصاديةً مرموقة في مجتمعهم.

وبناءً على ما سبق؛ يمكننا تعريف النُّخبة بأنها: قلّةٌ من الناس، هُم خيار وصفوة قومهم، حيث تمارس هذه القلّة الدَّوْر القياديّ والمؤثّر في محيطها، بناءً على الظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية التي مرّت بها تلكم المجموعة البشرية.

أما المفهوم الاصطلاحي للنُّخب؛ فنجد تفسيره في مجموعة من التعريفات التي ظهرت في العصر الحديث، وإذا كان مفهوم النُّخب يعود إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تحدّث عن ضرورة أن يحكم المجتمعَ فئةٌ قليلة/ أو جماعة من الأفراد النابهين، فإنّ التصوّر الاجتماعيّ والسياسيّ لمفهوم النُّخبة الحديث يرجع إلى دفاع المفكر الفرنسيّ سان سيمون Saint Simon عن حكم العلماء ورجال الصناعة، إلا أنّ مفهوم النُّخب مؤخراً أخذ معاني ومضامين متنوعة، وبالخصوص عندما أقرّ هو الآخر مسألة الفروق الطبقية، وأكد التفاوت بين الفقراء والأغنياء، مما حدَا أتباعه فيما بعد إلى دفع الفكرة نحو الاشتراكية[6].

---

(١) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص١٧٥.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (١/ ٧٥١ ، ٧٥٢)، دار صادر – بيروت، ط٣ – ١٤١٤هـ.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (١/ ٧٥٢)، دار صادر – بيروت، ط٣ – ١٤١٤هـ.

(٤) The Oxford Thesaurus, the reader digest 2 complete word Finder the reader's digest Association limited, London, 1993, p: 476.

(٥) اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، محمود خليفة جودة محمد – المركز الديمقراطي العربي، http://democraticac.de/?p=550

(٦) محمد بن صنيتان: النخبة السعودية دراسة في التحولات

أنواع النُّخب في شرق إفريقيا:

عندما يأتي الحديث عن النُّخب في منطقة شرق إفريقيا؛ فذلك يعني التطرّق إلى مجتمعات ودول مختلفة عرقيّاً وثقافيّاً ودينيّاً، وهذا ما يُصَعّب مهمّة بحثنا، بمعنى آخر: دول منطقة شرق إفريقيا هي دولٌ تحوي كيانات مجتمعية وديانات مختلفة، بالإضافة إلى بعض التداخل العرقي والدّيني بين بعض الدول المتجاورة، على سبيل المثال: التداخل العرقيّ والدّينيّ بين السودان وإريتريا، وكذلك بين إثيوبيا وإريتريا، والصومال وإثيوبيا، وجيبوتي والصومال، والصومال وكينيا.

ويمكننا تصنيف النُّخب في منطقة شرق إفريقيا إلى الآتي:

أولاً: النُّخبة السياسية:

تُعدّ النُّخبة السياسية ظاهرةً مجتمعيةً ملازمةً للمجتمع البشريّ عامّة، وتمثّل في الوقت ذاته ضرورة تنظيمية، تفرضها الخصوصية البنائية والوظيفية للمجتمع السياسي بوجهٍ خاص، فالبشر بطبيعتهم الإنسانية يحتاجون في كلّ اجتماعٍ إلى وازعٍ وحاكم، كما أنّ متطلبات تنظيم المجتمع السياسيّ الحديث وتصريف شؤونه؛ تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسيّ بين أعضائه، بحيث تختصّ قلّةٌ منهم بمهمّة رسم السياسات العامّة واتخاذ القرارات السلطوية الملزمة[1].

وتأسيساً عليه؛ يمكننا القول بأنّ النُّخبة السياسية تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يساهمون في تدبير شؤون العامّة، ويمتازون عن غيرهم بشجاعة اتخاذ القرار وصنعه، وهذه النُّخب تعمل تحت مظلّة أحزاب سياسية في بلدان شرق إفريقيا، على سبيل المثال: يوجد في إثيوبيا ما يقارب ٦٠ حزباً سياسيّاً مسجّلاً، منها معارضة وأخرى داخل الائتلاف الحكومي، ويُعتبر حزب الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية من أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، وكذلك في جنوب السودان؛ هناك حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي يعدّ من أقوى الأحزاب السياسية وأكبرها فيها.

ثانياً: النُّخبة الثقافية:

تشمل هذه النُّخبة: الكتّاب والروائيّين والصحافيّين والمفكّرين والمنظّرين والشعراء والفنّانين، بالإضافة إلى أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، على سبيل المثال توجد في أوغندا: المؤسّسة الأوغندية للثقافات المشتركة، وتنشط هذه النُّخب تحت مظلّة هذه الاتحادات والمؤسّسات الثقافية.

ثالثاً: النُّخبة القَبَليّة:

على غرار المجتمعات العربية مجتمعات شرق إفريقيا، يغلب عليها الطابع القَبَلي، وتُعتبر القبيلة في شرق إفريقيا من أهمّ الكيانات الاجتماعية والسياسية التي تساهم مساهمةً كبيرةً في الدول الإفريقية، فالقبيلة هي مجموعة بشرية غالباً ما تنتمي إلى نَسبٍ واحدٍ يعود إلى جدٍّ واحد، وتتكون القبيلة من مجموعة عشائر وبطون، وفي غالب الأمر أفراد القَبَليّة يعيشون في إقليمٍ واحدٍ يعتبرونه موطنهم، ويخضعون لإمرة شخص يُطلق عليه اسم «شيخ القبيلة» أو «ناظر القبيلة»، وبذلك يمكننا أن نقول: النُّخب القَبَليّة في شرق إفريقيا تتكون من شيوخ القبائل أو النظّار وشيخ العشيرة، ويُطلق عليهم «أعيان القبائل». وهناك قبائل ذات ثقلٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍ في دولها، مثل قبيلة الدينكا في دولة جنوب السودان، واعتمادها على ثقلها السياسي والاجتماعي، واضطهادها لبقية القبائل الذي أدى إلى انفجار الوضع في جنوب السودان.

رابعاً: النُّخبة الدينية:

تتمثّل النُّخب الدينية في: المشايخ ووجهاء الطوائف الدينية، وعلماء اللاهوت والعقيدة، وكلّ مَن يشكّلون مراجع دينية وأصبحوا زعماء لأتباعٍ تجمعهم رابطة دينية، فمثلاً الحاخامات يُعتبرون نخبةً اليهود، كما يُشكّل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما نخبة المسلمين هُم الفقهاء وعلماء الدين وشيوخ الطرق

والإخفاقات، مركز الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (٤٨)، (٢٠٠٥)، ص٢٣.

(١) أسامة معقافي: النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (١٩٨٧م – ٢٠١٠م)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصّص: الدراسات المغاربية، جامعة الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (٢٠١١م)، ص٢.

الصوفيـة. وهناك كيانات فـي بلدان شـرق إفريقيا تعمل فـي إطارها النُّخـب الدينية، على سبيل المثـال: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا، والمجلس الإسلامي في جنوب السودان، وهيئة علماء الصومال في الصومال.

خامساً: النُّخبة الاقتصادية:

تضـمّ هذه النُّخبـة أفراداً تمكّنوا عـن طريق التجارة أو الصناعة، وهُـم أصحاب ممتلكات وعقـارات وشركات وأرصـدة ماليـة ضخمـة، ويتجمّعون في اتحـادات خاصّة بهـم، بمعنـى آخـر النُّخبـة الاقتصادية هـي النُّخبة التي تحتكر بيدهـا عوامل الإنتاج وموارده فـي مجتمع ما، وإذا بحثنـا سبل إيجادهـا في شـرق إفريقيـا؛ فسنلاحظ أنه مرتبـطٌ بالأنظمـة المتحكّمـة في بلـدان المنطقـة، فمن المعلـوم مثـلاً أنّ النظـام الإريتـري هـو نظـامٌ شيوعي، والأنظمـة الشيوعية لا تتيح للنُّخبـة التجارية أن تبزغ؛ لأنّ الحكومة هي مَـن تسيطر على عوامل الإنتاج وموارده، وإن أتاحـت للنُّخبة الاقتصادية البزوغ؛ فمن الصعب أن تسمح لها بأن تتصرف بعيداً عن سيطرتها.

سادساً: النُّخبة العسكرية:

مارسـت النُّخب العسكريـة دَوْراً مهمّاً فـي دول شرق إفريقيـا فـي نَيْل استقلالها مـن القـوى الاستعمارية، وما زالت تتصدّر المشهد السياسيّ والاجتماعيّ في أغلب دول المنطقـة، ومثلاً نجد في أحـدث دولة في المجتمع الدوليّ اليـوم، وهـي دولـة جنـوب السـودان، نالت بفضـل جهود النُّخـب العسكرية استقلالها مـن جمهورية السودان، لكن منـذ أن استقلت تتصدّر هـذه النُّخبـة العسكرية المشهد السياسـيّ والاجتماعـيّ وحتـى الاقتصاديّ فـي المجتمع الجنـوب سودانـي، حتـى إنّ أغلـب قادة الحـزب الحاكم «الحركـة الشعبية لتحرير السـودان» في دولة الجنوب هُم من النُّخبة العسكرية.

سمات النُّخب في شرق إفريقيا وتأثيراتها:

تختلـف كلّ نخبة عـن غيرها في سماتهـا ومميزاتها التـي تمتاز بهـا، ويمكننا عرض سمات النُّخـب في شرق إفريقيا وتأثيراتهم العامّة حسب نوعها كما يأتي:

تعود العلاقة المتميّزة بين النُّخب السياسية والحكومات؛ إلى كونها وليدتها وتعمل ضمن إطارها السياسي

النُّخب السياسية:

– صنع القرار: تعدّ النُّخبة السياسية في منطقة شرق إفريقيـا هي مَن تصنع القـرارات، ولكن الأمر يختلف من دولة لأخرى حسب الأنظمـة الحاكمة، ففي إريتريا النُّخبة السياسية هي نخبة حزب الجبهة الشعبية، وهي مَن تصنع القـرارات، أما في بقيـة الدول، كإثيوبيـا وكينيا وأوغندا، فـأدْوَار النُّخبة السياسية في عملية صنـع القرار متباينة، لكن التأثير الأقوى للأحزاب الحاكمة.

– حشـد الرأي العـام: أيضاً تؤدي النُّخبـة السياسية دَوْراً مؤثّـراً فـي حشـد الـرأي العـام بأنواعـه المختلفـة (العفـوي، الفعّال، والمؤقت)، على سبيـل المثال: حاولت النُّخبة السياسية في الصومال حشد الرأي العام من أجل التفاعل مع القضايا المهمّة والمخاطر المحدقة بالبلاد.

النُّخب الدينية:

– إصدار الفتاوى: النُّخبة الدينية هي الجهات التي تُصدر الفتـاوى في شـرق إفريقيا، فمثـلاً الجهة المنـوط بها إصدار الفتاوى في إثيوبيا هي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

– تنظيـم المظاهـرات: فـي حـال حـدوث تطـوّرات عالمية تهمّ العالم الإسلامـي؛ تحاول هذه النُّخب الدينية الإسلاميـة تنظيم تظاهرات من أجـل دفع أفراد المجتمع إلـى التفاعل مع الأحداث التي تخصّ دينهم، فمثلاً هيئة علمـاء الصومال عندما وقع هجـومٌ إرهابيٌّ قرب المسجد النبـوي نظّمت تظاهرةً تندّد بالهجـوم، وخطب في الجمع الغفير رئيسُ الهيئة الشيخ بشير أحمـد صلاد، وعبّر عن أسفه الشديد للاعتداء الغاشم.

– ترتيب الفعاليات الدينية: فالكيانات التي تعمل في إطارها النُّخب الدينية هي مَن تنظّم الفعاليات والأعياد الدينية في بلدان شرق إفريقيا.

النُّخب الاقتصادية:

تاريخيًّا؛ قامت الجمعيات الاقتصادية بدَوْرٍ مهمّ في نَيْل بلدان شرق إفريقيا لاستقلالها عن الدول الاستعمارية، ولكن بمرور الزمن تضاءل دَوْرها، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لأنّ أغلب هذه الجمعيات كانت تحت سيطرة المدّ الشيوعي آنذاك، وأما اليوم فما تزال تؤدي دَوْراً سياسيّاً برغم سيطرة الأنظمة عليها، ومن تأثيراتها:

– المساهمة في خلق علاقات خارجية للدول: فمثلاً يساهم اتحاد أصحاب العمل بجنوب السودان في توطيد علاقة دولة جنوب السودان بجيرانها.

النُّخب القَبَليّة:

– الحفاظ على الأمن والسّلم الاجتماعي: تقوم النُّخب القَبَليّة بدَوْرٍ فاعلٍ في الحفاظ على الأمن والسّلم الاجتماعيّ في أغلب دول شرق إفريقيا، فمثلاً في جنوب السودان يمثّل شيخ/ أو كبير القبيلة قاضيّاً يقضي بين الفرقاء في المجتمع الجنوبي.

– الدَوْر السياسي: تحاول النُّخب القَلَبية، في أغلب دول شرق إفريقيا، ممارسة دَوْرٍ سياسي، بالتأثير في النُّخب السياسية أو التقرّب منها، على سبيل المثال في جنوب السودان هناك مجلس كبار قبائل الدنيكا، وهو منظومة سياسية تحت غطاء قَبَلي– حسب الباحث الجنوب سوداني دينق زكريا ضوم–، بمعنى أنّ هذا المجلس يحاول التأثير في قرارات النُّخب السياسية في جنوب السودان.

– الدَّور العسكري: تقوم هذه النُّخب القَلَبية أيضاً بدَوْرٍ عسكريٍّ في بعض بلدان شرق إفريقيا، فمثلاً في الصومال بعد انهيار نظام سياد بري في تسعينيات القرن الماضي وانهيار مؤسّسات الدولة، وخصوصاً المؤسّسة العسكرية، مارست النُّخب القَبَليّة دَوْراً عسكريّاً سالباً، حتى أصبح زعماء القبائل قادة حرب؛ مما أدى إلى إطالة أمد الحرب في الصومال.

النُّخب الثقافية:

– نشر الوَعْي الثقافي: هناك جمعيات ومنتديات ثقافية في أغلب بلدان القرن الإفريقي، تقوم بإعداد معارض كتاب ودورات ثقافية، تحاول من خلالها نشر الفكر والوَعْي الثقافي بين أفراد المجتمع.

– تفعيل دَوْر الاتحادات الثقافية: تقيم النُّخب الثقافية دَوْرات ومعارض تحاول عبرها تفعيل دَوْر الاتحادات والجمعيات الثقافية في بلدانهم، وعلى سبيل المثال في أوغندا، بمبادرات من مجموعة من النُّخب الثقافية، تنظّم المؤسّسة الأوغندية للثقافات المشتركة معرضاً سنويّاً، تسعى من خلاله إلى تفعيل المنظمات الثقافية في البلاد.

النُّخب العسكرية:

– الدَّور السياسي: تؤدّي النُّخب العسكرية دَوْراً سياسيّاً بارزاً في أغلب دول شرق إفريقيا، فمثلاً في الصومال مارست دَوْراً سياسيّاً تاريخيّاً بارزاً في عهد سياد بري، وأيضاً في جنوب السودان يلاحظ أن مَن يتحكّم في القرار السياسي هي النُّخبة العسكرية؛ بدلالة أنّ رئيس البلاد سلفاكير مَياردیت هو من هذه النُّخبة.

– تقديم المشورة الأمنية للنُّخب السياسية: أيضاً تقدّم النُّخب العسكرية المشورة الأمنية للنُّخب السياسية الحاكمة، وعندما يتقاعد بعض عناصر النُّخبة العسكرية تحاول الأنظمة السياسية الاستفادة منهم في مهام أخرى، منها مثلاً استشارتهم في المسائل الأمنية.

المقارنة بين النُّخب من حيث التأثير:

عندما تطرقنا إلى النُّخبة السياسية في شرق إفريقيا بيّنّا أنها تدور في فلك الأنظمة الحاكمة، ولا تستطيع الخروج عن النّسق العام الذي تفرضه الأنظمة الشمولية في شرق إفريقيا، فدَوْرها في التنمية السياسية أو التأثير والتغيير في مجتمعات شرق إفريقيا ليس بالمستوى المطلوب؛ لأنّ الأنظمة هي مَن أوجدتها، بعبارة أخرى مصير صعودها وهبوطها مرهونٌ بالقيادة الحاكمة في بلدان شرق إفريقيا.

وبالرغم من مسؤولية الجميع عن الواقع الذي تعاني منه مجتمعات شرق إفريقيا؛ فإنّ مسؤولية النُّخبة السياسية والدينية والثقافية والقَبَليّة أكبر، لضعف قيامها بدَوْرها الطلائعي في عملية التغيير والتأثير في أفراد المجتمعات، لذلك تعتبر شريكة الأنظمة الشمولية في الواقع الذي تعاني منه مجتمعات شرق إفريقيا، مع العلم بأنّ دَوْرها المفترض هو صناعة الأفكار، ومحاربة

الفساد، والتوعية بالأخطار المحدقة بالأوطان، وتعميم المعرفة الثقافية والسياسية والدينية والتجارية في الوسط الاجتماعي، وهذا غير متحقّق في النُّخب بدول شرق إفريقيا.

بالرغم من أننا نؤمن بأنّ النُّخب في شرق إفريقيا لا تقوم بالدَّور المرجو منها كاملاً، لكننا نلاحظ مما تقدم أنّ النُّخب السياسية تعدّ هي الأكثر نشاطاً وتأثيراً في عملية التغيير والتأثير على الأفراد في مجتمعات شرق إفريقيا، ولأنّ الأنظمة هي مَن أوجدتها، كما أسلفنا، فبدلاً من أن تساهم في عملية التغيير والتأثير على أفراد مجتمعها تساهم في حماية أنظمتها.

وأما النُّخب الأخرى؛ فيُلاحظ أنّ النُّخب الثقافية مثلاً تتمتع بشيءٍ من الحرية في بعض دول شرق إفريقيا؛ ما يمكّنها من ممارسة دَوْرها الفكري في عملية التغيير والتأثير، ولكن في دولةٍ كإريتريا يصعب عليها المساهمة في عملية التأثير والتغيير بسبب تحكّم النظام في مفاصل الحياة.

ما طبيعة العلاقة بينها وبين الحكومات، وفيما بينها، هل هي علاقات تقاطع؟ أو علاقات تكامل؟

علاقة النُّخب بالأنظمة:

وتأسيساً على ما سبق؛ يمكننا استخلاص طبيعة العلاقة بين النُّخب السياسية والحكومات في شرق إفريقيا، فهي علاقة تكاملية، لأنّ الأنظمة السياسية في شرق إفريقيا لا تسمح للنُّخب السياسية بممارسة دوْرها باستقلالية، ولذلك دائماً ما تحاول هذه النُّخب الحفاظ على علاقة تكاملية مع تلك الأنظمة بدلاً من التصادم معها، ولأنّ تلك الأنظمة دائماً ما تُنكّل بالفئات التي تحاول التأثير والتغيير في مجتمعها، وتوقف نشاطاتها أو تصادر دَوْرها أو صحفها السياسية، مثال لذلك إثيوبيا؛ فعندما تظاهرت المعارضة ضدّ نتائج انتخابات ٢٠٠٩م؛ قام النظام الإثيوبي باعتقالاتٍ واسعةٍ بين الصحافيين السياسيين والساسة المعارضين[١].

وكذلك العلاقة بين معظم أنواع النُّخب الأخرى وتلك الأنظمة تتصف بأنها علاقة تكاملية؛ مثل علاقة النُّخب القَبَليّة بالأنظمة الحاكمة، وعلى سبيل المثال قبيلة الدينكا في جنوب السودان هي جزء من النظام الحاكم.

وكذلك علاقة النُّخب الدينية بالأنظمة؛ لأنها تحاول دعم شرعية تلك الأنظمة، فمثلاً المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا جعله النظام الإثيوبي تحت سيطرة أقلية الأحباش من أجل ضبط المسلمين في إثيوبيا، فهناك علاقة تكامل بين النظام الإثيوبي ومجموعة الأحباش، فالأحباش يريدون تعميم فكرهم في وسط المسلمين في إثيوبيا من جهة، والنظام الإثيوبي يريد مَن يضبط له الحراك الإسلامي من جهةٍ أخرى، حيث وجد ضالته في مجموعة الأحباش صاحبة الفكر الوافد على المجتمع الإثيوبي المسلم، ومن هذا المنطلق يمكننا توصيف العلاقة بين النظام الإثيوبي والنُّخب الدينية بأنها تكاملية.

وكذلك علاقة النُّخب الثقافية بالأنظمة يمكن وصفها بالتكاملية ما لم تقم بنشاطٍ سياسيٍّ معارض، وإذا ما قامت بأيّ نشاطٍ معارضٍ لا ترضى عنه الأنظمة فمصيرها هو الإيقاف.

علاقة النُّخب فيما بينها:

علاقة النُّخب القَبَليّة بالنُّخب الثقافية يمكن وصفها بأنها علاقة تقاطعية؛ لأنّ النُّخب القَبَليّة ترى في النُّخب الثقافية مهدّداً لمكانتها الاجتماعية؛ باعتبار أنّ النُّخب الثقافية تحاول محاربة ما يُسمّى بالقَبَليّة والتقليل من شأن النظام القَبَليّ بشرق إفريقيا.

أما النُّخب السياسية؛ فعلاقتها بالنُّخب الدينية والقَبَليّة علاقة شبه تكاملية؛ لأنّ النُّخب السياسية دائماً ما تحاول كسب دعم النُّخب القَبَليّة والدينية في العراك الانتخابي الشكلي، والنُّخب القَبَليّة من جهتها أيضاً تحاول التأثير في النُّخب السياسية، وذلك لكسب الدعم الماديّ والمعنويّ منها، فمثلاً عندما يخوض السياسي الجنوب سوداني انتخابات فإنه يحاول الاستناد على قبيلته، مثل السياسي المخضرم لام أكول رئيس حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان- التغيير الديمقراطي، والذي ينتمي إلى قبيلة الشلك، وقواعد الحزب هم أيضاً من المنتمين إلى هذه القبيلة.

(١) ضياء طارق، ن بوست، في ٢٣, ٠٨, ٢٠١٧. http://www.noonpost.org/content/12298

وأمـا علاقة النُّخـب الثقافية بالنُّخـب الاقتصادية؛ ففـي بعض دول شـرق إفريقيـا تكـون تكاملية، ويمكن الاستـدلال بالمؤسّسـة الثقافيـة المشتركـة الأوغنديـة، حيث نظّمـت فعالية وضعت من خلالهـا مبادئ توجيهية للشركات النفطيـة، ونقصد بالمبادئ التوجيهية: تعريف الشـركات المنقّبـة بطبيعة سـكان المنطقـة وثقافتهم، وهـذا يعني وجـود تواصـلٍ وعلاقة تكامل بيـن النُّخبتَين الثقافية والاقتصادية في أوغندا، وهذا ما لم نشاهده في بقية دول المنطقة[١].

وعلاقـة النُّخـب العسكرية بباقـي النُّخـب الأخرى تختلف مـن بلدٍ لآخر، فمثلاً علاقتهـا بالنُّخب السياسية في الصومال وإثيوبيا وأوغنـدا يمكن وصفها بالتكاملية، مثل علاقتها بالنُّخـب الاقتصادية إن لم تمثل هي نفسها النُّخـب الاقتصادية فـي بعض بلدان شـرق إفريقيا، أما علاقتهـا بالنّخـب القَبَليّـة فـي الصومال فهـي متداخلة ومتكاملـة، ولا يمكـن الحديـث عـن علاقةً لهـا بالنُّخب الأخرى كالثقافية.

تأمّلات في طبيعة أدْوَار النُّخب في شرق إفريقيا: ما بين حقيقة الواقع وافتراضات المستقبل:

صحيـحٌ أنّ الزمـن القـادم (المستقبـل) لـم يـأت بعـد، وهو ما يجعـل معرفـة تفاصيله أمـراً بالغ الصعوبـة، إن لـم يكـن مـن (الأمـور المستحيلـة)، ولكننـا على الرغم مـن ذلك نعتقـد أنّ الاعتماد على عـددٍ من المعطيات يمكّننا من إيجاد الإطار العام له، والاقتراب من معرفة تلك الاحتمالات، وهي احتمالات قابلـة للتحقـق إذا مـا توفّـرت الظـروف الموضوعية لحدوث تلـك المعطيات، وعند الحديـث عن مستقبل الدَّوْر الذي ستمارسه النُّخب في شرق إفريقيا؛ تُطرح ثلاثـة مشاهـد مستقبلية في هذا المجـال، وهي على النحو الآتي:

مشهد الاستمرارية: يفترض هذا المشهد أنّ النُّخب فـي شرق إفريقيا، ونظراً للطبيعـة المعقّدة التي تعمل من خلالها، إلى جانب التنوّع الذي تتميز به بين نخبٍ سياسية واقتصاديـة وثقافية ودينية وقَبَلية، سوف تستمر بممارسة الأدْوَار نفسهـا التي تمارسها في الوقت الحاضر، من حيث التأثير، خصوصاً النُّخب السياسية، التي تعتبر أكثر تأثيراً من غيرها، وبالتالي فإنّ هذه الفرضية تقودنا إلى النقاط الآتية:

- اتجـاه أغلـب الأنظمـة السياسيـة فـي دول شـرق إفريقيا إلـى الاستمرار بإنتاج نُخبهـا الخاصّة بها، وذلك لتقزيـم الأدْوَار التـي تمارسهـا النُّخـب التـي تعمل خارج إطارها، وتحديداً في المجال السياسي.
- استمـرار محدوديـة الـدَوْر الـذي تمارسـه باقـي النُّخب.
- اتجـاه النُّخـب الدينيـة والقَبَليّة إلى مزيـدٍ من مدّ جسور التعاون والعلاقة مع الأنظمة الحاكمة.

مشهـد التغييـر: يفترض هـذا المشهد: أنـه نظراً لطبيعة التغيّرات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد الحراك الذي أُطلق عليه «الربيع العربي»، إذ عمـل هذا الحراك علـى إنتاج نُخـب، أو تفعيل أدْوَار نُخـب أخـرى كانت معطّلة في ظـلّ الأنظمة التي عصف بها هذا الحـراك أو «الربيع العربي»، فإنّ عملية التغيير هذه قـد تلامـس تأثيـرات النُّخب فـي شـرق إفريقيا، خصوصـاً أنّ بعض دولها قريبة مـن ليبيا ومصر اللتين كان لهمـا حصة الأسد من عمليـة التغيير هذه، ومن ثمّ فإنّ المستقبل قد يشير إلى تفعيل أدْوَار النُّخب في شرق إفريقيـا كجـزءٍ من عمليـة تغيير أخرى قـد تجتاح دول شرق القارة.

مشهـد الاستمراريـة والتغيير: يفترض هـذا المشهد أنـه، ولطبيعـة الضغوط التي أفرزتها التطـورات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، تتّجه أغلب الأنظمة السياسية فـي دول شرق إفريقيا إلى احتواء وتفعيل دَوْر النُّخب فيها، كخطـوة لقطع الطريق أمام أيّ عمليـة تغييرٍ محتملة، إلى جانب إذابـة دَوْر هذه النُّخـب داخل أنظمتهـا السياسية، وبالتالي تصبح هنـاك عملية تكامل بين الأدْوَار التي تقوم بها النُّخب، والأدْوَار التي تقوم بها الحكومات.

(١) The Cross- Cultural Foundation of Uganda, in 23.08.2017 http://crossculturalfoundation.or.ug/cultural-institutions-set-guidelines-oil-companies/.

الخاتمة:

مـن خلال ما تقـدّم ذكره؛ يمكـن القول بـأنّ النُّخب في شـرق إفريقيـا مارسـت أدْوَاراً مؤثّرة فـي العديد من المستويات:

على المستوى السياسـي: يتضّح دَوْر النُّخب في شرق إفريقيـا فـي هذا المجـال، فهي أكثـر فعالية مـن النُّخب الأخـرى، وذلـك نظـراً لعلاقتهـا المتميّـزة بالسلطـات الحاكمـة فـي أغلب بلـدان الشـرق الإفريقـي، وتعود هذه العلاقـة المتميّزة بيـن النُّخب السياسيـة والحكومات إلى كونهـا وليدتها وتعمل ضمن إطارهـا السياسي، كما تتميّز النُّخـب السياسية بكونها أكثر نشاطاً من غيرها في عملية المشاركة في صنع القـرارات السياسية داخل المجتمعات التي تنشط فيها.

علـى المستوى الاقتصادي: أمـا النُّخب الاقتصادية؛ فهـي- وكما هو واضح مـن عنوانها الرئيـس- نشطت في المجـالات الاقتصاديـة والتجاريـة، مـن خـلال الشبكـة المميـزة للعلاقات التـي أنشأتها هي الأخـرى مع الأنظمة الحاكمـة، وذلـك عن طريـق رجـال الأعمـال والشركات التجاريـة والمؤسّسـات الاقتصاديـة العاملـة، والتي تعود بالنفع المتبـادل عليها وعلى الحكومـات، فنظراً لسيطرة الحكومـات في شرق إفريقيا علـى عوامل الإنتاج وموارده، يبرز دَوْر النُّخب الاقتصادية من خلال الاستفادة من هذه الموارد وتحويلها إلى فائدة مشتركة بين الطرفَيْن.

علـى المستوى القَبَلي: يمكن القول بأنّ النُّخب القَبَليّة في دول شـرق إفريقيا- بالمجمل- مارسـت أدْوَاراً مكمّلةً لـدَوْر الدولـة، من خلال مساعـدة الحكومـات على بسط الأمن والاستقرار الاجتماعي، إلى جانب ممارستها أدْوَاراً سياسيـة من خـلال دعم بعض السياسيّيـن المحسوبين عليهـا، إلا أنّ هذا الدعم يدخل في إطار المنفعة المتبادلة بين الطرفَيْن.

علـى المستوى الديني: كمـا أشرنا في أعـلاه، تتمثل النُّخـب الدينية في معظـم دول شرق إفريقيـا، من رجال دين مسلمين ومسيحيّين، ومارست هي الأخرى دَوْراً مؤثّراً فـي مجتمعاتها، من خـلال الفتوى والإرشـاد الديني، كما يمارس بعضها نشاطـاً مؤسّسيّاً من أجـل تفعيل دَوْر هذه النُّخبـة وزيـادة نشاطهـا الاجتماعـي، كما هـو الحال في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا.

علاقة النُّخب العسكرية بباقي النُّخب الأخرى تختلف من بلدٍ لآخر، فمثلاً علاقتها بالنُّخب السياسية في الصومال وإثيوبيا وأوغندا يمكن وصفها بالتكاملية

على المستـوى الثقافي: برز دَوْر النُّخـب الثقافية في دول شرق إفريقيا من خلال النشاطات الثقافية التي تقوم بها، سـواء عن طريـق الملتقيـات الثقافيـة والأدبية التي تنظمهـا، أو عن طريـق المؤسّسات التـي تنتشر في أغلب هذه الدول، وقد أسهمت النُّخب الثقافية في إصدار العديد من الكتـب والمجلات، التي كان لها الأثر الكبير في توعية المواطن وتثقيفه في دول شرق إفريقيا.

على المستـوى العسكري: هناك اتفـاق على أنّ مهمّة الجيوش الحديثـة هـي حمايـة البلـدان مـن المهـدّدات الخارجيـة والداخليـة، لا الانشغـال بـالأدْوَار السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية، لكن هذه النُّخب- كما أوضحنا فيما سبـق- تمارس أدْوَاراً اقتصاديـة وسياسية في بعض بلـدان شرق إفريقيا، وإذا ما تفاعلت ونشطت بقية النُّخب في أدْوَارها المفترض أن تقوم بها؛ فلعلّ النُّخب العسكرية تكتفي بأداء دَوْرها الدفاعيّ عن الأوطان فقط ■

البنية التحتية والتنمية في إفريقيا: حقائق وملاحظات

أ.د. محمد عاشور مهدي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وجامعة زايد بدولة الإمارات

تنبع أهمية مشروعات «البنية التحتية»[1] من حقيقة أنّ نمط التنمية يعتمد بصورةٍ رئيسة على طبيعة البنية التحتية الموجودة ومستواها؛ إذ إنّ جميع الأنشطة الاقتصادية- بل ووظائف الدولة الدفاعية والأمنية- تعتمد في أدائها على وجود بنيةٍ تحتيةٍ قوية؛ فضَعْفُ البنية التحتية يُعدّ بمثابة عقبات اقتصادية إضافية.

(١) البنية التحتية: مصطلحٌ واسعٌ جدّاً، يشمل: الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبريد، وتكنولوجيا المعلومات، والنقل (البري والبحري والجوي)، والمياه والصّرف الصّحي، والطاقة (الكهرباء، النفط، الغاز، الطاقة المتجدّدة).

تُعدّ البنيــة الأساسية بوجهٍ عامٍّ هي المحرّك الرئيس للنشــاط الاقتصــادي، وعليه؛ فإنّ هدف الــدول الإفريقية المتمثّــل في تحقيــق التنمية والتكامل لــن يتحقّق من دون التكامــل في مجــال البنية التحتيــة؛ بما يتيــح التعامل مع إفريقيا كسوقٍ واحد، وليس كأسواقٍ مجزّأة ومنفصلة.

والواقع؛ أنّ دول القارة كانت منذ الاستقلال على وَعْي بأهميــة مشروعات البنية التحتيــة، وأجرت الدول، فُرادَى وجماعــات، دراســاتٍ للعديد مــن المشروعــات الداخلية والإقليميــة، تتفاوت فــي طبيعتها وحجمها، لكــنّ معظمها تحطّــم على صخرة ضَعْف الإرادة ونقص التمويل والتبعية الخارجيــة، ويشهد العَقْــد الراهن بعثاً جديــداً للاهتمام بمشروعــات البنية التحتيــة، وخصوصاً في مجالات النقل والمواصلات، وكذا الاتصالات ومشروعات توليد الطاقة.

وتسعى هذه الدراسة إلــى: بيان واقع «البنية التحتية» فــي إفريقيا، ودوافــع الاهتمام بها، وكــذا استعراض أهمّ جهــود ومشروعــات البنية التحتيــة الجارية فــي إفريقيا، وانعكاساتها المحتملة على جهود التنمية في بلدان القارة، فــي ظلّ المحفزات والتحدّيات القائمة والكامنة في طريق تلك المشروعات.

أولاً: البنية التحتية في إفريقيا: الواقع والآثار:

استقلّــت الــدول الإفريقية من دون وجــود بنى تحتية يُعتدّ بها؛ إذ اقتصر اهتمام الدول الاستعمارية على إنشاء البنى التحتية التــي تضمن وصول المواد الخام من أماكن إنتاجها في المستعمرات إلى موانئ الدول الاستعمارية.

ثــم أعقــب استقــلالَ الــدول الإفريقيــة طفــرةٌ فــي مشروعــات البنيــة التحتية فــي الستينيّــات والسبعينيّات مــن القرن العشرين، غير أنّ ما تــمّ من مشروعات تدهور لاحقــاً؛ بفعل سوء الإدارة، وإهمــال الصيانة؛ نظراً لغياب فكرة استدامة هذه المشروعات[١]، ويمكن القول، بصورةٍ عامّــة، بأنّ البنيــة التحتية في معظم أقاليــم قارة إفريقيا تعانــي مجموعةً من المشــكلات الهيكلية، يمكــن إجمالها فيما يأتي[٢]:

على صعيد النقل البري:

تكمــن مشكلة تدهور وسائــل النقل البــريّ إلى تردّي حالــة الطرق البريــة، ومحدودية مركبــات ومعدات النقل المتاحــة، فالطُّــرق البريــة الصالحة للاستعمــال في كلّ الظــروف الجوية فــي إفريقيا محــدودة، وانخفاض كفاءة الموجــود منها (نحو ٦٠٪ من ســكان المناطق الريفية في إفريقيا لا يملكون طُرُقاً صالحة للاستخدام طوال العام)، الأمــر الذي جعل مــن تكلفة النقل في إفريقيــا واحدةً من بين الأعلى على مستــوى العالم[٣]، وفي مثل هذه الظروف يصعب نقل السلع مع تردّي حالة الطُّرق البرية.

وتُعــدّ السّكك الحديدية أسوأ حــالاً، فهي قاصرة، في طولهــا وسعتها، عــن الوفاء باحتياجات الــدول الإفريقية، عــلاوةً على عزلــة بعضها عن البعض الآخــر، حيث يربط معظمها المــدن الداخلية بموانئ التصديــر؛ ويرجع ذلك إلــى أنّ شبــكات النقل والمواصلات كان يتــمّ إنشاؤها بما يخــدم عملية الاستغلال الاقتصادي للمستعمر، فضلاً عن اختــلاف تصميم كلّ خطّ سكّة حديد ومقاييسه؛ من حيث طــول الخطوط، والمسافــة بين القضبــان، ونوعية الوقود المستخدم في تسيير المركبات، والحمولة، تبعاً لاختلاف الــدول الاستعمارية التي قامت بإنشائها، مما يعني صعوبة أو استحالة ربط بعضها بالبعض الآخر، علاوةً على أنّ نحو عشــر دول بالقــارة لا يوجد لديها خطــوط سكك حديدية، من بينها: ليبيا، وتشاد، وجامبيا، وغينيا بيساو، والنيجر، والصومال.

وعلى صعيد النقل الجوي:

إنّ إحــدى أهــمّ مشــكلات النقــل الجويّ بيــن الدول الإفريقيــة هــي سيطــرة الشــركات غيــر الإفريقيــة على الرحــلات الدولية، فعلى الرّغم مــن وجود خطوط طيران وطنيــة فــي معظم الــدول الإفريقيــة؛ فإنها لا تقــوَى على منافســة خطوط الطيــران الدولية؛ حيــث تختصّ خطوط

(١) Shemmy Simuyemba (2000) Linking Africa through Regional Infrastructure. The African Development Bank. Economic Research papers. No. 64. 11-12; p.33

(٢) المرجع السابق، ص (٤٩-٥٣).

(٣) Shemmy, Op.Cit, 36.

الطيـران الوطنيـة بنقـل الـركاب فقـط. وفـي كثيـرٍ من الأحيان؛ فإنّ العواصـم الإفريقية تخدمها خطوط طيران تصلهـا بالعواصـم الغربيـة والآسيوية أكثر مـن تلك التي تربطها بدول القـارة، نتيجة عوامل اقتصادية، أو لأسبابٍ سياسية.

أما النقل الجـويّ للسلع والبضائع فـلا يزال ضعيفاً؛ لافتقار معظم مطارات الدول الإفريقية للأجهزة المناسبة والتجهيزات اللازمة.

على صعيد النقل البحري:

لا تزال الـدول الكبرى، وبخاصّة الـدول الاستعمارية السابقـة، تسيطر على خطـوط الملاحة والنقـل البحري فـي القـارة الإفريقيـة وسواحلها، فـي ظلّ مـا تتصف به خطـوط الشحـن الإفريقيـة مـن ضَعْـفٍ ومحدوديـة في المعدات والتجهيزات اللازمة للتعامل مع السفن العملاقة والحاويـات الضخمة، الأمـر الذي يزيد مـن الحاجة إلى الشركات الأجنبية على حساب التعاون البَيْني، حيث يُقدّر أنّ أكثـر من ٩٠٪ من التجارة الملاحيـة البحرية يتمّ عبر الأساطيل الأجنبية[١].

على صعيد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

ولا شـك بأنّ غياب تسهيـلات النقل والاتصالات على المستوى الإقليمي يؤثّر سلبيّاً على إمكانية التجارة البينية؛ فالتكامـل الإقليميّ- في أحد أبعاده الرئيسة- يعني سهولة الوصـول إلى أسواق الدول الداخلة فـي العملية التكاملية، وهـو ما يتعـذّر حدوثه فـي ظلّ حجـم وطبيعـة المعوقات المرتبطة بالنقل والمواصلات والاتصالات، والتي أسفرت عـن رفـع تكاليـف النقـل والتسويق، بمـا في ذلـك تكلفة الحصـول على المعلومات الخاصّـة بالأسواق المستهدَفة، استيـراداً وتصديـراً، وإقامـة مزيـدٍ من الحواجـز أمام مساعي التكامل والتنمية.

وحسـب دراسات البنك الدولي؛ تشمل التحديات، في مجال الاتصالات وتكنولوجيـا المعلومات، تحسين القدرة علـى الوصـول إلـى السـكان الذيـن لا يتمتعـون بخدمات الاتصالات، وتيسير وتطوير خدمات الاتصالات، كي تَكُون أسـرع وأرخص للاستفادة منها، وكذلك هناك تحدٍّ يتعلّق بتطويـر مهارات الأفـراد؛ بما يواكب صناعـات الخدمات واقتصاديـات المعرفة القائمة علـى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٢].

وتبيّن بعض الدراسات أنّ زيادة القدرة على الاتصال بنسبة ١٠٪ تزيد من الفرص بأكثر من أربعة أضعاف[٣]، وعلـى الرّغـم مـن ارتفـاع معـدّلات استخـدام وسائـل الاتصـالات، ولا سيمـا شبـكات الاتصـال الهاتفيـة، فإنّ نصيـب قارة إفريقيا من شبـكات الاتصالات الأرضية ظلّ متدنّياً، علاوةً على احتكار دول الشمال الإفريقي ونيجيريا وجنوب إفريقيا للنصيب الأكبر في تلك الشبكات[٤]، الأمر الـذي يحـدّ من إمكانيـات التنمية فـي القـارة، خصوصاً إذا أخذنـا فـي الحُسبان ضَعْـف نوعية شبـكات الاتصال المستخدمـة، وضيق نطاقهـا، وبدائيتهـا النسبية، علاوةً علـى اعتمـاد الكثيـر منهـا علـى الخبـرات الخارجيـة لا المحلية، وهو الأمر الذي عانت منه القارة تاريخيّاً في هذا القطاع.

وفـي المقابل؛ فـإنّ معـدّلات نموّ استخـدام الهواتف المتنقلـة فـي إفريقيـا اعتُبـرت هـي الأسـرع والأكبر في

(١) المرجع السابق.

(٢) البنك الدولي، «تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان النامية»، على الرابط:
http://www.albankaldawli.org/ar/ict-results-profile/13/04/results/2013 - روجع في ٧ أغسطس ٢٠١٧م

(٣) رضا عبد الحكيم إسماعيل، «الاقتصاد المبني على تكنولوجيا المعلومات ومدى إسهامه في التنمية»، مجلة الرافد، ٣، ٢٠١٠م على الرابط:
http://www.arrafid.ae/arrafid/p9_3_2010.html - روجع في ٧ أغسطس ٢٠١٧م

(٤) Martin Chege Wainaina, Telecommunication infrastructure and economic growth: A case of Sub-Saharan Africa (1988-2010). A Thesis submitted to the School of Economics in partial fulfillment of the requirement for the award of the Degree of Doctor of Philosophy in Economics of Kenyatta University. 5-November, 2012. Pp4.

العالـم؛ خلال النصـف الثاني من العَقْـد الأول من القرن الحـادي والعشريـن، مـا دفـع البعـض للتعويـل على تلك الطفرة في استخدام الهواتف المحمولة لتحقيق التنمية.

وتجـدر الإشارة إلـى: أنّ الدول الحبيسـة في إفريقيا تعانـي مـن مشكلات النقـل أكثر من غيرهـا، حيث تظهر الحاجـة الماسّة لخطوط النقـل البريّ والجـويّ والسّكك الحديديـة لربطهـا بالـدول الساحليـة[١]، وعلـى الرّغـم مـن دخول معظـم الـدول الحبيسة فـي اتفاقيـات تجارة الترانزيـت مع الدول الساحلية المجاورة لها؛ فإنّ العقبات الاقتصاديـة والإداريـة، كعـدم التنسيق بيـن المستندات المطلوبـة في الجمـارك، وتعقيد الإجـراءات الجمركية- علـى نحو ما تشير خبـرة دول غرب إفريقيـا-، والعقبات والخلافات السياسية- على نحو ما هو الحال في دول شرق إفريقيـا[٢]-، قـد أدّت إلى صعوبة مـرور السلع من الدول الحبيسة إلى الدول الساحلية والعكس[٣].

وكمـا أشرنا آنفاً؛ فإنّ جزءاً مـن هذا الخلل يعود إلى طبيعة الهياكل الاقتصاديـة الاستعمارية، التي ركّزت على تنمية البنية التحتية في حدود ما يسمح بنقل السلع الأولية من مناطـق إنتاجها أو استخراجها إلـى موانئ التصدير، الأمـر الذي جعـل النقل في الدول الإفريقيـة عموماً يتّسم بكونـه متوجّهاً إلـى الخارج ومرتبطـاً بالموانئ[٤]، وبرغم

بنظرةٍ سريعةٍ على غايات «أجندة إفريقيا لعام 2063م»؛ نجد أنّ للبنية التحتية مكانةً مركزيةً في تحقيق تلك الغايات

حصول الـدول الإفريقية على الاستقلال؛ فإنها لم تستطع التخلّص من هذا النمط من هياكل الإنتاج[٥].

ثانياً: المساعي الإفريقية لعلاج القصور في البنية التحتية:

حملـت الألفية الثانية اهتماماً ملاحظاً من قِبل الدول الإفريقيـة بقطاع البنـى التحتية، حتـى إنّ القمّـة الثانية عشـرة للاتحاد الإفريقي، المنعقدة فـي فبراير ٢٠٠٩م، حـدّدت البنية التحتيـة كأولوية للقـارة ككل، وانعكس هذا الاهتمـام في تزايـد الآليـات والمؤسّسات والهيـاكل التي عُهـد إليها بتخطيـط، وتنفيذ، ومتابعـة مشروعات البنية التحتية، وقد غلب على هـذه المشروعات تبنّيها اقترابات إقليميـة تعاونيـة، تتجاوز الحـدود الوطنية للـدول؛ بحيث تتـوزع منافعهـا على الـدول والأقاليـم المختلفـة، إدراكاً لحقيقـة أنّ التكامل الإقليمـي- وهو أولـى أولويات القارة الإفريقيـة- يتطلّب التكامـل والتعاون في مجـالات البنية التحتية المختلفة.

وبنظـرةٍ سريعـةٍ علـى غايـات «أجنـدة إفريقيا لعام ٢٠٦٣م»، والتـي تـمّ افتتاحها عـام ٢٠١٣م، بهدف تعزيز التكامل والوحدة بين الدول الإفريقية، عبر خُطط عشرية

---

(١) Naceur Bourenane, "Regional Integration in Africa: Situation and Prospects", in Jorge Bragade Maceda and Omer Kabbaj, Regional Integration in Africa. (Paris: OECD Publcation, 2002), p.27.

(٢) يُعدّ الوصول إلى السواحل أحد الأسباب الرئيسة للصراع (الإثيوبي الإريتري)؛ في ظلّ سعي إثيوبيا لتأمين امتيازاتها في موانئ إريتريا، وكذلك تدخلّها في الشؤون الداخلية الصومالية بعد تحوّل إثيوبيا إلى دولة حبيسة في أعقاب استقلال إريتريا. راجع: محمد عاشور: النزاع الإثيوبي الإريتري: الأسباب الداخلية والانعكاسات الإقليمية والدولية، في: د. نادية مصطفي (محرر)، أمتي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩م)، ص٥٠٥.

(٣) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا الضرورات والمعوقات، القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي (جامعة القاهرة)، ١٩٩٧م، ص (٥١-٥٢).

(٤) Shemmy, Op.Cit, 36.

(٥) تشير الأدبيات في هذا الإطار إلـى: العلاقة المتبادلة بين ضعف التجارة البينية وتردّي البنية التحتية، وبخاصة طُرق النقل والمواصلات، وتشير إلى: ضرورة تغيير هياكل التصنيع والتجارة في القارة؛ حتى تصبح أكثر توجّهاً للداخل Inward Oriented ، أو بعبارة أخرى Hinterland oriented.

لمدة خمسة عقود[١]، نجد أنّ للبنية التحتية مكانةً مركزيةً في تحقيق تلك الغايات في مجملها، وإن ارتبطت مباشرةً بغاية الوحدة وتحقيق التكامل بين دول القارة الإفريقية[٢].

أ- الجهود الإفريقية في مجال شبكات النقل والمواصلات:

وفي إطار محاولات الدول الإفريقية لتغيير الواقع سالف البيان؛ جاءت مساعي تغيير نمط البنية التحتية في القارة ليصبح أكثر توجّهاً للداخل Inward Oriented، من خلال عدّة مشروعات كبرى، على رأسها الطُّرق السريعة العابرة للقارة، والتي تُعرف اختصاراً بـ Trans-African Highways (TAH)).

وقد بدأ التفكير في إنشاء هذه الطُّرق في السبعينيّات؛ لربط العواصم الإفريقية ومناطق الإنتاج الرئيسية بطُرق سريعة ومعبّدة صالحة للاستخدام على مدار العام، وتَمّ تحديد تسعة طُرق رئيسة: (القاهرة - داكار)، (الجزائر - لاجوس)، (طرابلس - ويندهوك - كيب تاون)، (القاهرة - جابروني - كيب تاون) (داكار - انجامينا)، (انجامينا - جيبوتي)، (داكار - لاجوس)، (لاجوس - مومباسا)، (بيرا - لوبيتو)، تمتد من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال للجنوب.

ويبلغ إجمالي طول هذه المسارات التسعة نحو ٥٧ ألف و٣٠٠كم، اكتمل العمل في معظمها باستثناء بعض الأجزاء التي تحتاج إلى: البناء أو إعادة البناء أو التعبيد والرّصف، وتخضع هذه الطُّرق إلى إشراف التكتلات الإقليمية الفرعية التي تقع في نطاقها.

وفضلاً عن هذه الطُّرق السريعة العابرة للقارة؛ سعت العديد من الدول إلى تشييد طُرقٍ تربطها بدول الجوار لتدعيم التجارة الثنائية، ففي الشرق الإفريقي- مثلاً -، أنشأت إثيوبيا والسودان شبكات طُرق تربط المدن والأقاليم السودانية والإثيوبية، من شأنها دعم التجارة بين الدولتَيْن، وخصوصاً أنّ السودان هي المورد الوحيد للنفط لإثيوبيا.

كما تَمّ إنشاء معبر بريّ بين مصر والسودان (أشكيت- قسطل)، من المتوقع أن يُسهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدَيْن بنسبة ٧٠-٨٠٪، ويقلّل نفقات النقل بالنسبة نفسها[٣].

وبالمثل؛ أبدت الدول الإفريقية اهتماماً بقطاع السّكك الحديدية؛ انعكس في إعلان برازافيل وخطّة عمل لقطاع السّكك الحديدية في إفريقيا، تبنّاه مؤتمرٌ وزاريٌّ في الكونغو برازافيل في ٢٠٠٦م، ثم تبنّته القمّة الإفريقية ١٢ في أديس أبابا عام ٢٠٠٩م، وقد حدّد الإعلان جملةً من المشروعات الهادفة إلى ربط شبكات السّكك الحديدية في إفريقيا من خلال عدة محاور، من بينها ما دَخَلَ حيّز التنفيذ، مثل خطّ السّكك الحديدية بين (نيروبي ومومباسا)، والذي من المتصوّر أن يمتد لدولٍ أخرى في الإقليم، فضلاً عن مشروع (كيجالي مومباسا) الذي يربط ثلاث دول في شرق إفريقيا: كينيا- رواندا- أوغندا[٤].

ويمكن الإشارة إلى مشروعات أخرى نُفّذت بالفعل: مشروع خطّ السّكة الحديد بين (تنزانيا وزامبيا)[٥]،

(١) African Union Commission, Agenda 2063: Africa we want, Popular version, final edition. 2015 at: http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda2063.pdf .reviewed at 5 July 2017

(٢) نريد:
١- إفريقيا المزدهرة؛ القائمة على النموّ الشامل والتنمية المستدامة.
٢- قارة متكاملة، متّحدة سياسيّاً، وتستند إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية، ورؤية النهضة الإفريقية.
٣- إفريقيا المتمثلة للحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة وسيادة القانون.
٤- إفريقيا السلام والأمن.
٥- إفريقيا ذات الهوية الثقافية القوية، والتراث المشترك، والقيم والمثل المشتركة.
٦- إفريقيا تقودها الشعوب نحو التنمية، اعتماداً على إمكاناتها، ولا سيما النساء والشباب، مع العناية بالأطفال.
٧- إفريقيا بوصفها شريكاً عالميّاً قويّاً ومتّحداً ومؤثّراً.
.Ibid, p2

(٣) افتتاح أول معبر بريّ بين السودان ومصر، موقع الجزيرة نت، 2014/8/29م. Accessed 30 june 2017

(٤) www.africanbusinesscentral.com .Accessed 30 June 2017

(٥) .18-Shemmy (2000), Op.Cit, pp.17

وفـي غرب إفريقيـا بين (بوركينـا فاسو وكـوت ديفوار)، وبيـن (السنغـال ومالي)، وكذلك خط السّـكك الحديدية بيـن (إثيوبيا وجيبوتـي)، الذي افتُتح فـي أكتوبر ٢٠١٦م بتكلفة بلغـت ٣،٤ مليارات دولار، والمتوقّـع أن يُساهم في تقليل زمن الرحلة بين البلدَيْن من ثلاثة أيام إلى ١٢ ساعة فقط، وهو ما سيُعطي دفعةً كبيرةً للاقتصاد الإثيوبي؛ كون ٥٠٪ من التجارة الإثيوبية تتمّ عبر جيبوتي[١].

وتتجـاوز أهميـة خطـوط وممـرات النقـل- برّيـة أو خطـوط السّـكك الحديديـة- مجرد الربط بيـن نقطتَيْن، أو تسهيـل انتقـال الأفـراد والسلـع والخدمـات، أو فتـح منافـذ للدول الحبيسة، إذ يمكـن تحويل محاور النقل تلك إلـى «محـاور للتنمية»، من خـلال إنشاء هيـاكل ومنشآت صناعيـة وزراعية وخدميـة؛ بما يعزّز النمـوّ في المناطق الريفيـة والحدودية التي تمرّ بها هذه الطُّرق، وهي الفكرة الأساسيـة وراء ما يُعـرف بـ«محاور التنميـة المكانية»[٢]، ويُعـدّ «محـور تنمية مابوتو» نموذجاً يُحتـذى به[٣]، ما دفع الجماعة الاقتصادية لـدول الجنوب الإفريقي (السادك) إلـى محاولـة تطبيقه فـي ١٥ محـوراً آخـر، بالشراكة مع بنـك التنمية الجنـوب الإفريقي، فضلاً عـن تبنّي الاتحاد الإفريقـي للفكرة، ودعوة (النيبـاد) إلى تعميم الفكرة في أقاليم القارة الإفريقية كافّة[٤].

(١) Emmanua Kendemeh, "Ethiopia- Djibouti- Electric Railway Line Opens", 6 October 2016. Available at: http://allafrica.com/stories/201610070797. ..html. Accessed 6 July 2017

(٢) Gadzeni Mulenga, "Developing Economic Corridors in Africa: Rationale for the Participation of African development Bank" In Regional Integration Brief (African .Development Bank, No. 1, April 2013), p.2

(٣) يُعدّ «محور مابوتو للتنمية»، باكورة ما بات يُعرف بـ«محاور التنمية»، والتي بدأت في إقليم الجنوب الإفريقي؛ عندما تبنّت جنوب إفريقيا وموزمبيق فكرة تحويل ممر نقل إقليمي بين (مابوتو وجوهانسبرج) إلى محور للتنمية، يقوم على ربط الصناعات الاستخراجية في المنطقة بالمصانع، وربطها بموانئ التصدير، وبناء منظومة من الأنشطة الاقتصادية والخدمية لتحقيق منافع مشتركة للبلدَيْن.

(٤) .Gadzeni Mulenga, Op.Cit, p.4

أجرت دول القارة دراساتٍ للعديد من مشروعات البنية التحتية، الداخلية والإقليمية، لكنّ معظمها تحطّم على صخرة ضَعْف الإرادة، ونقص التمويل، والتبعية الخارجية

ب- مجال الاتصالات[٥]:

تغيّـر قطاع الاتصـالات في إفريقيا تغيّـراً كبيراً منذ أواخـر التسعينيّـات، وشَهِـدت معظـم البلـدان الإفريقية تحريـر قطاع الاتصـالات السلكيـة واللاسلكيـة من أجل جـذب الاستثمارات، مـع الاحتفاظ بالاحتـكار الحكومي- تقريبـاً- للخطـوط الأرضية، في حين يكـون سوق الهاتف المحمول- بصفة عامّة- في أيدي القطاع الخاص.

وخـلال العَقْد الأول من القـرن العشرين؛ كان هناك نحو ٤٥ بلـداً إفريقيا قد منح تراخيـص لمشغلي الهواتف المتنقلـة، كمـا نشـأت منافسة بيـن شـركات الاتصالات الإقليميـة والدوليـة علـى السـوق الإفريقـي فـي الهواتف المحمولة.

ونتيجـةً لهيـكل السـوق، الذي طغـت عليـه الهواتف المحمولـة، أصبحـت الاتصـالات الهاتفيـة الثابتة خدمةً أقـلّ تنافسيـة في إفريقيا، ومـن أجل خَلْق سـوقٍ تنافسية بيـن مختلف المشغليـن والسماح للعمـلاء بالاستفادة من

(٥) تمّ الاعتماد بالأساس في هذا الجزء على:
.Martin Chege Wainaina, Op.cit -
Kanwal Zahra, Parvez Azim, And - Afzal Mahmood, Telecommunication Infrastructure Development And Economic Growth: A Panel Data Approach, The Pakistan Development Review 47 : 4 Part II (Winter 2008) pp.711–726. At: http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/2008/pdf accessed at: August.726-711/Volume4 .8, 2017

المنافسة، كان من المهمّ إقامة سلطة مستقلّة وتنظيمية تُشرف على حسن سير قطاع الاتصالات، ولهذا أنشأت ٣٦ دولة إفريقية هيئات مستقلة لتنظيم سوق الاتصالات، وخَلْق منافسة تحقّق انخفاض الأسعار، وتحسين الخدمات، والانفتاح على الابتكار في سوق الاتصالات المُنظّمة[١].

وقد انطلقت تلك الجهود من فرضية: أنّ التوسّع في شبكة الاتصالات يرتبط طرديّاً وبصورةٍ مباشرة بالتنمية[٢]، الأمر الذي تصدّت له إحدى الدراسات[٣] بالرّصد والتحليل لتخلص إلى: وجود علاقةٍ إيجابيةٍ بين: كثافة استخدام الهواتف المحمولة، والنموّ السكاني، والاستثمار الأجنبي (كلٌّ على حِدَة) من ناحية، والنموّ الاقتصادي من ناحيةٍ أخرى، حيث يؤدّي التحسّن في كثافة الهاتف المحمول إلى زيادةٍ في نموّ الاقتصاد، ويؤدّي النموّ الاقتصادي المتزايد إلى نموّ انتشار الهواتف المتنقلة، والعكس صحيح. كما أنّ النموّ السكاني يؤدّي إلى زيادة الطلب على الهواتف المحمولة، علاوةً على أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاتصالات؛ كان له تأثيرٌ إيجابيٌّ في انتشار الهواتف المحمولة على نطاقٍ واسعٍ في القارة[٤].

وأظهرت الدراسة: أنّ مساهمة وتأثير الهاتف المحمول، في النموّ الاقتصادي في إفريقيا، كانت أقوى في الفترة ٢٠٠١م-٢٠١٠م، والتي اتسمت بارتفاع مستوى انتشار الهواتف المحمولة في الاقتصادات الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ مقارنةً بانتشار الهواتف الأرضية.

وتشير الدراسة إلى: أنّ هناك علاقةً عكسيةً بين انتشار الهواتف الثابتة والهواتف المحمولة، وإذا كانت هناك علاقةٌ إيجابيةٌ الاتجاهَيْن بين النموّ الاقتصاديّ وانتشار الهواتف المحمولة؛ فإنّ العلاقة بين الهواتف الثابتة والنموّ الاقتصادي علاقةٌ أحادية الجانب؛ بمعنى أن توفّر شبكات الاتصال الأرضية تُسهم في تحقّق التنمية ولكن لا يشترط العكس.

وبصفةٍ عامّة؛ فإنّ أهمية الهواتف الأرضية في النموّ الاقتصادي لا تكاد تُذكر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن النتائج الجديرة بالنظر، للمهتمين بالاستثمار في مجال الاتصالات، أنه يزداد تأثير النموّ الاقتصادي على انتشار الهاتف المحمول في المناطق التي يقلّ فيها انتشار الهاتف الثابت. وأن الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية يخضع لقانون المنفعة المتناقصة؛ ما يعني أنّ البلدان التي تمرّ بمرحلةٍ مبكّرةٍ من التنمية من المرجّح أن تستفيد أكثر من غيرها من الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات[٥].

ج- الجهود الإفريقية مجال الطاقة:

تمثّل المشروعات في مجال الطاقة مكوّناً مهمّاً من مكونات البنية التحتية، وتزخر القارة الإفريقية بإمكانات ضخمة من مصادر الطاقة، التقليدية والمتجدّدة.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لهذه المصادر؛ يتضح أنّ أقاليم القارة الإفريقية كافّة يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة؛ إذ يتركز الجانب الأكبر من «احتياطيات النفط والغاز» في شمال وغرب إفريقيا، بينما يتركز «احتياطي الفحم» في الجنوب الإفريقي. كما تمتلك القارة إمكانات كبيرة من «الطاقة المائية لتوليد الكهرباء» في معظم المناطق الداخلية، بوجود مجموعة كبيرة من المجاري المائية الضخمة، مثل النيل، الكونغو، النيجر، السنغال، فولتا، أورانج. كما توجد مناطق كبيرة لإنتاج «الوقود الحراري» في منطقتي وادي البحر الأحمر، ووادي الصدع العظيم[٦]، هذ التنوع انعكس على طبيعة مشروعات البنية التحتية في مجال الطاقة، وعلى التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات.

---

(١) Ibid. p3.

(٢) Kanwal Zahra, Parvez Azim, And Afzal Mahmood, Op.cit, p.712.

(٣) -Martin Chege Wainaina, Op.cit, pp.92 93.

(٤) Ibid. p.92.

(٥) Martin Chege Wainaina, Op.cit, p.93.

(٦) Economic Commission for Africa (2010),...Op.Cit, p.323.

ويمكن تصنيف مشروعات الطاقة في عدد من المجموعات[١]، وفقاً للمصدر المستخدم في توليد الطاقة، فالطاقة المتولدة من «الوقود الحفري» التقليدي (النفط والغاز)، نرى تركّزاً في مشروعاتها في الشمال الإفريقي، ولا سيما مصر (بها العدد الأكبر من مشروعات الطاقة، المنفَّذة بالفعل، أو التي تنتظر التنفيذ)، وليبيا، والمغرب، وبدرجةٍ أقلّ في الغرب الإفريقي، وتحديداً في دلتا النيجر.

فيما تتركّز مشروعات توليد الطاقة المعتمدة على «الفحم» في جنوب إفريقيا بالأساس، إضافةً إلى مشروعاتٍ متفرّقة في موزمبيق وزيمبابوي.

أما حقول «الغاز الطبيعي»؛ فتنتشر على كلّ السواحل الإفريقية تقريباً، ولا سيما الشمال والجنوب والغرب الإفريقي.

وعلى الرّغم من وفرة مصادر الطاقة التقليدية من نفط وغاز؛ فإنّ التجارة البينية في هذه السلع محدودة للغاية، بل إنّ الدول الإفريقية غير المنتجة تضطر إلى استيراد احتياجاتها من خارج القارة، بفعل تردّي وسائل النقل، وعدم وجود الطُّرق الملائمة لنقل الوقود، أو وعورتها وخطورتها (الأمنية) حال وجودها؛ ما يجعل استيراد الوقود من الخارج أيسر وأرخص، ولذا تمّ بناء عدّة خطوط أنابيب للغاز والبترول لسدّ حاجة الدول الإفريقية، لتشجيع التجارة في المواد البترولية داخل القارة الإفريقية، وتحقيق الاعتماد الذاتي المتبادل[٢].

وعلى الصعيد نفسه؛ تحتل مشروعات «الطاقة الهيدروليكية» المكانة الأولى على مستوى مشروعات الطاقة في القارة الإفريقية، فأنهار القارة الإفريقية، وبخاصّة نهر النيل والكونغو والنيجر وفولتا والزامبيزي، يمكنها مجتمعة أن تولّد نحو ١٣٪ من احتياجات العالم من الطاقة الكهرومائية، ويقدّر البنك الإفريقي للتنمية أنّ الطاقة الكهرومائية يمكنها أن تولّد ٤٥٪ من الكهرباء المستهلَكة في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وتحظَى إثيوبيا بالعدد الأكبر من مشروعات السدود، حيث يوجد بها سبعة سدود من إجمالي ٢٣ سدّاً على مستوى القارة، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية بواقع ثلاثة سدود، إضافةً إلى مشروع مشترك بينها وبين زامبيا، مع ملاحظة أنّ الطاقة الإنتاجية لمشروعات الكونغو تفوق مجمل الطاقة الإنتاجية الكهربائية المتوقّعة لباقي المشروعات في دول القارة.

وتجدر الإشارة إلى: أنّ التعاون المائي بين دول القارة الإفريقية لا يقتصر فقط على توليد الكهرباء، إذ يمكن تحقيق التعاون في مجال التخزين والاستخدام المشترك للمياه، وخصوصاً أنّ معظم الأنهار الكبرى في القارة تتسم بأنها أنهارٌ دولية أو عابرة للحدود، ويقدّم الجنوب الإفريقي نموذجاً ناجحاً في مجال التعاون المائي، متمثّلاً في مشروع نقل المياه من «جبال مالوتي» في ليسوتو، إلى جنوب إفريقيا، من خلال تحويل تدفق «نهر أورانج»، والمعروف بـ«نهر سنجو» في ليسوتو، لتغذية «نهر فال» في جنوب إفريقيا[٣].

---

(١) يعتمد رصدنا للمشروعات على التقرير السنوي الصادر عن الشراكة الأوروبية الإفريقية في مجال الطاقة لعام ٢٠١٦م، والذي رصد أكبر خمسين مشروع لتوليد الطاقة في إفريقيا؛ اعتماداً على قاعدة بيانات الطاقة التي تَمّ إعدادها في إطار الشراكة الأوروبية-الإفريقية، وكذا برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا. انظر:
Africa-EU Energy Partnership Status Report Update: A mid-term report on progress, achievements and future perspectives 2016, p. 9.

(٢) من أشهرها خط أنابيب غاز الغرب الإفريقي WAGP، يهدف إلى توصيل الغاز من نيجيريا إلى: بنين وتوجو وغانا. خط أنابيب بترول (تنزانيا - زامبيا) TANZAMA، يربط ميناء دار السلام بمصفاة نفط Indeni في مدينة Ndola، ويعمل منذ الثمانينيّات. خط أنابيب بترول (كينيا - أوغندا)، يربط بين (مومباسا وأوغندا)، وهو امتداد لخط (مومباسا - ألدوريت) بكينيا. خط أنابيب غاز (موزمبيق - جنوب إفريقيا)، وهو جزءٌ من «محور تنمية مابوتو»، ويعمل منذ التسعينيّات، راجع:
Economic Commission for Africa (2010), Op.Cit, pp.324, 325.

(٣) يتضمن المشروع: إنشاء خمسة سدود وسبعة أنفاق، ومحطتَيْن للضّخ، ويشير الخبراء إلى أنّه أحدث تحولاً هيكليّاً في اقتصاد ليسوتو؛ إذ تقدّر إيراداته بنحو ٥٠ مليون دولار

وبامتدادها الجغرافي على جانبي خط الاستواء؛ تتمتع القارة الإفريقية بثروةٍ من مصادر الطاقة الشمسية اللازمة لأنظمة توليد الطاقة الضوئية والحرارية، وتنبع ميزة هذا المصدر من توافره في مواقع عديدة، فضلاً على إمكانية تخفيض التكلفة مع تقدّم التكنولوجيا في توليدها، وتتمتع كلٌّ من الصحراء الكبرى وصحراء كلهاري بإمكانيات ضخمة في هذا المجال.

وبالمثل؛ فإنّ طاقة الرياح يمكن توليدها بإمكانياتٍ كبيرةٍ في مناطق عدّة في الغرب والشرق والجنوب الإفريقي.

كما تتمتع القارة الإفريقية بإمكانيات في مجال الطاقة الحرارية الأرضية، وخصوصاً في منطقة أخدود شرق إفريقيا العظيم Great East African Rift System الممتد من الشرق الأوسط وحتى موزمبيق.

وأخيراً؛ فإنّ مشروعات «الوقود الحيوي» بدأت تظهر بوصفها بديلاً أو مكملاً للوقود الحفري التقليدي، وقد بدأت إفريقيا منذ بداية الثمانينيّات في مشروعاتٍ لاستغلال هذه الطاقة، غير أنّ الاستغلال الكامل لهذا المصدر لم يحدث بعد، ويوجد حوالي ١٠٠ مشروع منها في نحو ٢٠ دولة، بما فيها: مالي وغينيا والسنغال وتنزانيا.

ثالثاً: ملاحظات ختامية:

يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات على مساعي تطوير البنية التحتية في إفريقيا، وعلاقتها بجهود التنمية في القارة، فيما يأتي:

١- وفقاً لمؤشّر تنمية البنية التحتية، الصادر عن البنك الإفريقي عام ٢٠١٦م، فإنّ الدول الإفريقية جميعها أحرزت تقدّماً في الجوانب الأساسية التي يغطيها المؤشّر (النقل، الكهرباء، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، المياه والصّرف الصّحي)[١]، حيث ارتفعت المخصّصات المالية لتلك القطاعات على مستوى القارة ككل، بنسب تتراوح بين ٥- ٨٪، ووصلت في قطاع المياه إلى ١١٪[٢].

٢- هناك تفاوتٌ واضحٌ في الأداء في تطوير البنية التحتية؛ حيث يأتي الشمال الإفريقي في المقدّمة مقارنةً بالأقاليم الأخرى، يليه الجنوب الإفريقي، ثمّ الغرب والوسط، وأخيراً شرق إفريقيا[٣]. ويوضّح مؤشّر البنية التحتية لعام ٢٠١٦م ثبات الدول التي تحتل المراكز العشرة الأولى، مع تفاوت طفيفٍ في ترتيبها؛ مقارنةً بعام ٢٠١٣م[٤].

٣- أنّ الدول الإفريقية تعتمد في تمويل مشروعات البنية التحتية على خمسة موارد أساسية: (١) الإنفاق العام من الدول الإفريقية نفسها. (٢) المساعدات التنموية الرسمية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تُمنح على أساس ثنائي. (٣) القروض بأشكالها المختلفة (الميسرة وغير الميسرة)، والمنح من مؤسّسات التمويل الدولية والإقليمية. (٤) القروض الرسمية والتمويل من خارج دول OECD بما فيها البنوك الصينية والهندية. (٥) القطاع الخاص[٥].

٤- ما زالت هناك فجوةٌ تمويليةٌ في مجال البنية التحتية في إفريقيا بين المستهدَف والواقع؛ فعلى الرّغم من ارتفاع نسبة متوسط الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في القارة إلى ٨٪ من إجمالي ميزانيات الدول

سنوياً، تمثّل نحو ٥٠٪ من دخل الدولة من العملة الصعبة التي تنوّعت مصادرها بفضل هذا المشروع. انظر في تفصيلات المشروع:
Shemmy, Op.Cit, pp.24-25.

(١) African Development Bank (2016). The Africa Infrastructure Development Index 2016. May 2016. At: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_2-Index.pdf, pp.1.

(٢) خصّصت بعض الدول نسباً أعلى من ذلك بكثير لقطاعات البينة التحتية من ذلك عام ٢٠١٢م، فالرأس الأخضر خصّصت نحو ٤٤٪؛ وناميبيا ٣٩٪؛ أوغندا ٢٨٪؛ وجنوب إفريقيا ٢٤٪ للبنية التحتية. راجع:
Economic Commission for Africa (2016), op.Cit.

(٣) African Development Bank, Op. Cit, p.8.

(٤) Ibid, P.7.

(٥) Economic Commission for Africa (2010), Op.Cit, p.332.

الإفريقيـة، في الفتـرة ٢٠١١م-٢٠١٣م (بلـغ الانفاق في الرأس الأخضر ٤٤٪، وناميبيا ٣٩٪، وأوغندا ٢٨٪، وجنوب إفريقيا ٢٤٪)، وبرغم نجاح الـدول الإفريقية في تقليص فجـوة التمويـل عـام ٢٠١٣م بنحـو النصـف (استطاعت الـدول الإفريقية تدبير ٤٦,٧ مليـار دولار من أصل ٩٩,٦ مليار دولار تكاليف مشروعات البنية التحتية في عام)[١]؛ فـإنّ القارة ما زالت في حاجة لإنفاق ما بين ٨٠-٩٠ مليار دولار سنويّـاً على بناء وصيانة البنية التحتية؛ حتى يمكنها أن تحقّـق الاندمـاج الفاعل في الاقتصـاد العالمي وزيادة حصتها.

٥- على صعيد التمويل الخارجي تتصدّر: الصين (١٣ مليـار دولار)، والولايـات المتحدة الأمريكيـة (٧ مليارات دولار)، قائمة الدول والمؤسّسـات المهتمة بالاستثمار في قطاعات البنية التحتية فـي دول القارة الإفريقية (جنوب الصحراء)، وبفارقٍ كبيرٍ عن أقرب منافسيهما[٢]، وهو ما يمثّل امتـداداً للتنافس التقليدي بيـن القوتَيْن على النفوذ السياسـي والاقتصادي في القارة، حيـث يُعدّ النقص في التمويـل المتاح فرصةً لزيادة نفـوذ القوى الكبرى لتقديم شراكات مع الـدول الإفريقية، وهي وإن كانت تجبر عجزاً فـي الجانـب الإفريقي؛ فإنهـا- ولا شك- تحقّـق مصالح الشركاء الدوليّين.

٦- تشيـر البيانات إلـى نصيبٍ معتبـر للاستثمارات العربيـة والإسلامية في قطاعات البنية التحتية في القارة الإفريقية، يتجـاوز ثلاثة مليارات، موزّعة على استثمارات كلٍّ من: صندوق أبوظبي للتنمية (٧١ مليون دولار)، البنك العربي للتنمية في إفريقيا (١٠٢ مليون دولار)، الصندوق السعودي (١٨٢ مليـون دولار)، الصندوق الكويتي للتنمية (٣٦٠ مليـون دولار)، صندوق الأوبك للتنمية (٣٦٣ مليون دولار)، البنـك العربـي للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية (٦١٣ مليـون دولار)، البنك الإسلامي (مليار و٦٠٤ مليون دولار)[٣]، وهـو أمـرٌ جديرٌ بمزيدٍ مـن المتابعة والتحليل؛ للوقـوف على مدى تعاونيـة أو تنافسية تلـك الاستثمارات من ناحيـة، ومـدى اتساقها مـع غايات التعـاون (العربي الإفريقـي) من ناحية، و (الإفريقـي الإفريقي) من ناحية أخرى ■

(١) Economic Commission for Africa (2016), Assessing Regional Integration in Africa VII: Innovation, Competitiveness and Regional Integration, p.28. at: http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/aria7_eng_chap2.pdf

(٢) Economic Commission for Africa (2016), Op.cit, p.36. http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/aria7_eng_chap2.pdf

(٣) Ibid. p.36.

الأمن المناخي في إفريقيا: قراءة في مؤشّرات الاندثار واستراتيجيات البقاء

أ. إيمان قلال

باحثة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة وهران

تصاعَد الاهتمامُ العالميُّ بقضايا المناخ، وأصبحت السياسة المناخية قضيةً حاسمةً ضمن جدول الأعمال الدوليّ ومحور السياسات البيئية المختلفة، نظراً لتأثيرات المناخ التي أضحت تهدّد كلّ الدول على كلّ المستويات والأصعدة، وعلى وجه الخصوص البلدان الفقيرة في إفريقيا التي لا يد لها فيها، ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة القارة الإفريقية على التكيّف مع هذه التهديدات من جهة، والضغوط الواقعة على القارة الإفريقية من جهةٍ أخرى، ولا سيما مسؤولية الغرب في خلق منابت الأزمة المناخية في إفريقيا واستمرارية تأثيراتها.

لـم تتوقـف هـذه التهديدات علـى تقويـض الأمن المناخيّ فحسب، بل امتدت إلى تهديد مختلف مظاهر الأمن الإفريقـيّ (الاقتصادي، الاجتماعـي، الغذائي، وحتـى الاستقـرار السياسـي)، ما يطـرح تحديات لم يسبـق لها مثيلٌ على القارة السمـراء؛ بدايةً من ضعف التكيّف مع محدّدات الأزمة المناخية، والعجز عن تلبية احتياجـات التنمية المستدامة، بمـا في ذلك الأهداف الإنمائيـة للألفية، وصولاً إلى تحقيـق أمنها المناخي، مـا يستدعينا لطرح الإشـكال الآتي: ما مظاهر تلاشي الأمن المناخي في إفريقيا؟ وما مدى قدرة القارة على التكيّف والتصدي لتأثيرات هذه المظاهر والتهديدات؟

أولاً: تأثير التهديدات المناخية في إفريقيا:

إنّ القارة الإفريقية هـي الأكثر تضرّراً من عواقب التغيّـرات والتهديـدات المناخيـة؛ بالرغـم مـن أنها مسؤولـة عـن نسبـة ٤٪ فقـط مـن انبعاثـات الغازات الدفيئة[١] المتسبّبة في هذه التهديدات، والمتمثلة في: الارتفـاع الكبير في درجات الحرارة، موجات الجفاف، الفيضانـات والأعاصيـر المتطرفـة، التحـولات فـي أنماط الطقس، تذبـذب هطولية الأمطار، وتفاعل هذه التهديـدات مع هشاشـة الأوضاع البيئيـة والاجتماعية داخل القارة الإفريقية، وضعف قدرتها على التكيّف.

عـدم قدرة القـارة السمراء علـى التكيّف مع هذه التغيّـرات المناخيـة يشكّل مؤشّـراً على اندثـار أمنها المناخـي، بـل تقويضاً لجـلّ معالم الأمن فـي إفريقيا (الأمـن الغذائـي، الصحّـي، الاستقـرار السياسـي، التنميـة الاقتصاديـة..)؛ نظراً للآثـار المتفاقمة التي تُحدثهـا مختلف التهديدات المناخية، وهو ما سنحاول التفصيل فيه.

١- تهديد الأمن البشـري: تشكّل موجات الجفاف والفيضانات تهديـداً خطيراً للبشريـة جمعاء، وللدول الإفريقيـة على وجـه الخصوص، فوفقـاً لمكتب الأمم المتحـدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): فإنّ عدد المتضرريـن مـن الفيضانات تفاقم في غـرب إفريقيا ووسطهـا، حيـث تضرّر فـي عـام ٢٠١٢م أكثـر من ٣ ملايين شخصٍ في المنطقة، كان أغلبهم في نيجيريا، وتزامنـت هـذه الفيضانـات مـع موجـات مفرطة من الجفاف في منطقة الساحل، ولقد أثرت هذه المخاطر علـى أكثر مـن ٣٤ مليون إفريقـي، وتسبّبت في خسائر اقتصاديـة تُقـدّر بأكثـر مـن ١,٣ مليـار دولار ما بين عامَي ٢٠١١م و ٢٠١٢م[٢].

٢- تهديـد الأمـن الغذائـي: تشـكّل التهديـدات المناخية، المرتبطة بالاحتـرار والجفاف والفيضانات وتقلـب هطول الأمطـار، أهـمّ مسبّبات انعـدام الأمن الغذائـي وانهيار النُّظم الغذائية، ما يـؤدي إلى فقدان سُبـل العيش الريفيـة، وانخفاض الدخـل الريفيّ لعدم كفايـة الحصـول علـى ميـاه الشـرب والـرّي، وتدنّـي مستويـات الإنتاجية الزراعيـة[٣]، خصوصاً أنّ العديد مـن الـدول الإفريقيـة تعتمد بشـكلٍ كبيرٍ علـى المناخ المستقـر والملائم، مـا يؤثّـر على القطـاع الزراعي، ويطـرح صعوبـة تكيّفه مـع هـذه التقلبـات، خصوصاً مـع تزامـن ارتفـاع درجـات الحـرارة ورطوبـة التربة المنخفضـة المتنبـأ بهمـا فـي العديـد مـن أجـزاء إفريقيا[٤].

وكان مـن تأثيـرات هـذه التقلّبـات: انخفاض محاصيـل القطن فـي جمهورية بنين، والـذي يعدّ أهمّ صادراتهـا نظـراً لندرة الأمطـار وعـدم انتظامها، ما أدى إلـى خسائر كبيرة في المواسـم الزراعية، وزيادةٍ في نسبة الفقر بين السـكان، ونقصٍ في توفير الغذاء، كمـا دمّـرت الفيضانات التـي ضربـت موزمبيق مطلع

(١) أخبار مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ، على الموقع: http://cop22.malites

(٢) «مخاطر كثيرة في دول غرب إفريقيا»، على الموقع: http://arabic.irinnews.org/Report

(٣) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تغير المناخ ٢٠١٤م: الآثار والتكيف وهشاشة الأوضاع – ملخص لصانعي السياسات، مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ص١٣.

(٤) جون أجارد وآخرون: توقعات البيئة العالمية – GEO٤ – البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧م، ص٥٩.

عـام ٢٠٠٧م آلاف الهكتارات من المحاصيل الزراعية، وتضرّر حوالـي ٢٨٥ ألف شخص، وتسبّبت الأعاصير والعواصف الاستوائية التي ضربت جزيرة مدغشقر في تدمير المحاصيل الزراعية لأكثر من ٢٠٠ ألف مزارع، حيث بلغت نسبة التلف ٨٠٪ في بعض المناطق[١].

وتُصنّـف دول منطقـة القـرن الإفريقـيّ الأكثـر تضرّراً من التقلّبات المناخية المهدّدة لأمنها الغذائي، حيـث يعانـي ١١ مليـون شخص في هـذه المنطقة من نقص احتياجاتهم الأساسية مـن الغذاء والماء بنسبة ٦٠٪، مـا دعَا منظمة الأغذيـة والزراعة التابعة للأمم المتحدة للتحذير مـن ارتفاع حصيلة ضحايا المجاعة ونقص الغذاء، وخصوصاً في كينيا[٢].

٣- تهديـد الأمـن الصحّـي: التغيّـرات المناخية فـي إفريقيـا تعني زيـادة زحـف الأمراض وتأثيراتها الكبيـرة على صحّة عشـرات الآلاف من السكان، حيث يشكّل الجفاف مؤثّراً مباشراً على الغذاء، ومن ثمّ على الأمراض الناجمة عن سوء التغذية، كما تؤثّر الرطوبة ودرجـة الحـرارة علـى انتشـار الحشـرات وانتقاليـة الآفات، ويضاعـف المطر من مواقع استنساخ البعوض الناقل للمرض، وبفعل الأمطار الغزيـرة والفيضانات والأعاصيـر تتلوث مصادر المياه؛ ما يـؤدّي إلى انتقال البكتيريـا التي يصعـب التحكّـم فيها، وتدميـر البنى الأساسيـة التي توفّر إمدادات الغـذاء والمياه، وتعطيل النُّظـم والمؤسّسات الصحّيـة، وجعلها غير قادرة على توفير خدمات الرعاية الصحّية.

بـل أكثر من ذلـك: تؤدّي هذه الظواهـر إلى ظهور وتفشّـي الأمراض الخطـرة، مثـل الكوليـرا، التهاب السحايـا الدماغية الـذي ينتشر بشـكلٍ منتظم خلال موسم الجفـاف، خصوصاً بمنطقة جنـوب الصّحراء الكبرى المسمّاة «حزام الالتهاب السحائي»، والملاريا التـي تودي بحياة مليون شخصٍ سنويّاً، وبالأخص في بلـدان الجنـوب الإفريقـي: (جنـوب إفريقيـا، أنغولا، بوتسوانـا، مدغشقـر، موزمبيق، ناميبيـا، سوازيلندا، زامبيـا، زيمبابوي)، وهـذا ما أثارته منظمـة الصحّة العالميـة في تقريرهـا عن الملاريـا: أنّ أكثر من ٨٠٪ و ٩٠٪ مـن الوفيات تقع في ٣٥ بلـداً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٣].

٤- الاستقـرار السياسـي والاجتماعـي: كشفـت دراسـات الأمن الحديثة عن وجـود علاقةٍ تلازميةٍ بين التغيّـرات المناخيـة ودرجـة الاستقـرار السياسيّ في الـدول الإفريقيـة، استـدلالاً بنشوب الحـروب الأهلية في إفريقيـا خلال الفتـرة (١٩٨١م - ٢٠٠٢م) بسبب ارتفـاع وتيـرة درجـات الحـرارة، فبحسـب الدراسة: فـإنّ ارتفاع الحـرارة درجةً واحدةً يزيـد من احتمالية نشـوب الصراعات والحروب بنسبـة ٥٠٪، حيث تهيئ التغيّـرات المناخيـة فـي إفريقيـا الظـروف الملائمة لاحتـدام الصراعـات؛ إذ تشير الدراسة إلـى توقّعات تزايد معدّلات الحـروب الأهلية في إفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠م بنسبـة ٥٥٪، وإمكانية بلوغ ضحاياها ما يقرب نصف مليون قتيل، كما تؤثّـر هذه التغيرات على الأمن الاجتماعـيّ بتزايـد عـدد المهاجرين الأفارقـة بسبب الكوارث المناخية؛ ليتجاوز عددهم ٣٠٠ مليون مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠م، وهم مَن يُطلق عليهم: «المهاجرون البيئيون»[٤].

٥- تهديـد النمـو الاقتصادي والتنميـة: الواقع أنّ معظـم اقتصاديات الـدول الإفريقية تعتمـد بالأساس على استقرار العوامل المناخية، مثل الزراعة والغابات والسياحـة الساحليـة، وأيّ خلل في العوامـل المناخية يؤدّي لا محالة إلى تقهقر المسيرة التنموية لإفريقيا.

فالحـرارة تـؤدّي إلى عـدم الاستقـرار السياسي

---

(١) المهندس أمجد قاسم: «تأثيرات التغيرات المناخية على الـدول النامية والفقيـرة»، مجلة البيئة والتنمية، الأردن، ٢٠١٤م، على الموقـع: http://al3loom.com/?p=12902

(٢) المرجع نفسه.

(٣) Organisation mondiale de la santé et Organisation météorologique mondiale, Atlas de la santé et du climat, édition de l'OMS, OMM-N°1098, 2012, p8.-26

(٤) بوحنية قوي: «البيئة في إفريقيا تهديدات جديدة ومسارات حرجة»، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ يوليو ٢٠١٦م، ص٣.

الـذي يعيـق بـدوره تراكم عوامـل الإنتـاج، وانخفاض النمـو الاقتصـادي بسبـب العـزوف عـن الاستثمـار، ويـؤدّي الجفاف وتذبذب الأمطار إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، وبالتالي مستوى الدخل الكلي، وتؤدّي الأحـداث المناخية العنيفة، مثل الـزلازل والفيضانات والأعاصير، إلى تدمير القواعد والهياكل الأساسية، ما يعيق سير عجلـة التنمية[١] والنمـوّ الاقتصادي، ويؤثّر في جلّ القطاعـات الاقتصادية، ليشـكّل رهاناً رئيسيّاً أمـام القـارة الإفريقية فـي تحقيقها لمتطلبـات النموّ والتنميـة المستدامة؛ بما في ذلك الأهـداف الإنمائية للألفية.

٦- تهديـد التنـوّع البيولوجـي: إنّ إفريقيـا غنيةٌ بالتنوّع البيولوجيّ والمـوارد الطبيعية، وتعتبر موطناً لـ ٢٤٪ من مناطـق التنوّع البيولوجي فـي العالم، وتحمل أكثر مـن ٥٠٠٠٠ فصيلة من الطيـور والنباتات، بينها ١٠٠٠ و ١٥٠٠ نـوعٍ مـن الثدييـات المعرّضـة لخطـر التدهور والانقراض بفعل التغيّرات المناخية[٢].

ويزيـد تغيّر المناخ من خطـر حرائق الغابات التي تغيّـر تكوين الأنـواع، وتخفض التنـوّع البيولوجي، حتى التغيّرات الطفيفة في درجة الحرارة وسقوط الأمطار؛ يمكـن أن يكـون لهـا تأثيرات مهمّـة على نمـوّ الغابات والعديد من الفصائـل النباتية، وقد ثبت أنّ زيادة تبلغ درجةً مئويةً واحدةً في درجـات الحرارة يمكن أن تغيّر مـن كيفية بقاء وتكوين الغابـات. الكثير من الحيوانات الكبيـرة التـي تعيش فـي الغابـات، ونصـف الثدييّات الرئيسـة، ومـا يقـارب ٩ ٪من جميـع أنـواع الأشجار المعروفة، هي بالفعل معرّضـة لخطر الانقراض، ومن أمثلة ذلك: تأثير طول فترات الجفاف وانكماش أماكن

(١) Independent Evaluation Group, disaster; climate change; and economic development in Sub-Saharan Africa, Washington: The World Bank, June 2007, p4-8.

(٢) Robert Mburia, Africa climate change policy, Climate Emergency Institute, 2015, p 7.

مهما كثرت الاستراتيجيات المتّبعة من طرف الدول الإفريقية؛ فإنها لن تصل إلى تحقيق أمنها المناخيّ ما دامت أغلب أسباب التهديدات مفتعلة من طرف الدول المتقدّمة والصناعية

المعيشة علـى الأفيال الإفريقية؛ ما جعلها أكثر تعرّضاً لخطر الانقراض بسبب التغيّرات المناخية[٣].

ثـانيـاً: الـمـحـركـات الـظـاهـرة والخفية وراء هذه التهديدات:

إنّ تفاقـم هـذه الظواهـر المناخيـة فـي القـارة الإفريقيـة يـؤدي إلى صعوبـة إعادة النظـام المناخيّ الإفريقيّ إلى ما كان عليه، وتدفعنا معضلة عودة الأمن المناخـيّ الإفريقـيّ إلـى البحث عن مسبّبـات احتدام الأزمة المناخيـة؛ بتسليط الضوء على ثلاثة محركات، ومن بينهـا الأسبـاب الخفيـة الكامنـة وراء انتهاكات الدول الأوروبية للقارة الإفريقية.

١- انبعاثـات الغـازات الدفيئـة: يتفـق علمـاء المنـاخ علـى أنّ أصـل التغيّـرات المناخيـة يعـود إلى عمليـات داخلية طبيعية، أو عوامـل قسر خارجية، مثل التغيّرات التي تحدث في الدورة الشمسية والانفجارات البركانيـة... إلخ، هذا من جهة، مـن جهة أخرى تعود هـذه التغيّـرات المناخيـة إلـى التغيّـرات المستمـرة الناتجة عن الأنشطـة البشرية بالدرجة الأولى[٤]، وهو

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنوع البيولوجي وتغير المناخ، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، عام ٢٠٠٧م، ص (٢٠-٢٤).

(٤) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ ٢٠١٤م: التقرير التجميعي، جنيف، سويسرا، ٢٠١٤م،

مـا عبّرت عنـه اتفاقية الأمم المتحـدة الإطارية بشأن تغيّـر المناخ (UNFCCC)، مـن خلال تعريفها لتغيّـر المناخ فـي المـادة الأولى مـن الاتفاقيـة بأنه: «التغيّـر في المناخ الذي يُعـزى بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشـرةٍ إلـى النشـاط البشري الـذي يغيّـر التركيب الكيميائيّ للغلاف الجويّ على الصعيد العالمي، والذي يكـون إضافة إلـى تقلبات المناخ الطبيعيـة المرصودة خلال فتـرات زمنية مماثلـة»[١]، ويحـدث ذلك بسبب الأنشطة البشرية والصناعية المولّدة لغازات الدفيئة، مـن خلال حرق الوقود الأحفـوري، مثل النفط والفحم والغاز الطبيعـي، ما يزيد من تراكمية هذه الغازات في الغلاف الجوي[٢].

وتشمـل الغـازات الدفيئـة كلاً مـن: ثانـي أكسيد الكربـون (CO_2)، بخار المـاء (H_2O)، الميثان (CH_4)، أكسيـد النيتروس (N_2O)، والأوزون (O_3)، وهـي الانبعاثـات المتصاعـدة بسبب الاستخدامات المفرطة والممارسات غير العقلانية في مختلف القطاعات، بما فيها الزراعة والصناعة والنقل والبناء والطاقة[٣].

وهـو ما نوضّحـه من خـلال الشكل الآتـي، بحيث تحتـل استخدامات الطاقة والصناعـة المراتب الأولى في تدفّقات غاز ثاني أكسيد الكربون:

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٤م: التنمية وتغيّر المناخ

ومن أمثلة ذلك: استخـدام البنزين المحتوي على الرصاص في أسطـول السيارات القديمـة والمركبات المتهالكـة المفتقـرة إلـى الصيانـة، وانعـدام كفـاءة استخـدام الوقـود الأحفـوري فـي توليـد الكهربـاء، وانبعاثـات الجسيمات وأكسيد الكبريـت من المنشآت الصناعيـة، ومـن النفايـات الخطـرة والناجمـة عـن مبيـدات الآفـات والملوثـات العضويـة الثابتـة (POPs)[٤]، وإزالـة الأشجـار، وحرائـق الغابـات، ومخلّفـات المحاصيل التـي تسهم بإطـلاق مستويات عالية مـن الجسيمـات والملوثات بنسبـة ٢٠ إلى ٢٥٪ من انبعاثات ثانـي أكسيد الكربون السنوية في الغلاف الجوي[٥].

تـؤدّي هـذه الانبعاثـات مـن مختلـف القطاعات، والمتصاعـدة بدافـع النمـوّ السكانـيّ والتوسّـع الاقتصـادي، إلـى تسخيـن الكوكـب، وتفاقـم ظاهرة الاحتباس الحراري، ما يرجّح هيمنـة قضية الاحترار على النظام المناخـيّ العالمي، وبالأخصّ على النظام المناخيّ الإفريقي.

ص١٢٠.

(١) هيئة الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، الأمم المتحدة: ١٩٩٢م، ص٣.

(٢) NONA National Weather Service , Climate Change, October 2007 ,p2.

(٣) نوال الحوسني وآخرون: «آفاق تقدم تكنولوجيا الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء»، في: التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الإمـارات العربية المتحدة، مركز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣م، ص (٢٣٣-٢٣٥).

(٤) «البيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، على الموقع:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,contentMDK:21755874~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html

(٥) جون أجارد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

٢- زيادة الطلب على الطاقة الأكثر تلوثاً:

إنّ استمرارية الإنسان في توليد الكهرباء باستعمال الوقود الأحفوري يزيد من ارتفاع الغازات الدفيئة إلى مستويات تُنذر بكوارث كبرى تواجه البشرية بحلول عام ٢٠٥٠م، حيث يُسهم قطاع توليد الكهرباء بنحو ٢١٪ من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، وإذا استمرت انبعاثات الكربون بالمعدل الحاليّ؛ فإنّ تركّزها في الغلاف الجويّ سيصل إلى ٦٠٠ جزء في المليون بحلول عام ٢٠٥٠م، ومن بين منشآت توليد الكهرباء المتسبّبة في تدفق أطنان الانبعاثات: المحطات العاملة بالفحم؛ إذ يؤدّي توليد نحو ١ ميجاواط ساعة من الكهرباء إلى انبعاث نحو طن متريٍّ واحدٍ من ثاني أكسيد الكربون[١]، حيث يتوقع زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عالميّاً من ٣٠،٤ مليار طنٍ إلى ٤٣،٤ مليار طنٍ عام ٢٠٣٥م[٢]، ليشكّل أهمّ التحديات بيئيّاً ومناخيّاً في العالم، ولا سيما تأثيراته المتصاعدة، والتي تمس الدول الأكثر فقراً، ولا سيما الدول الإفريقية، ولا تستطيع بلدان كثيرة، على سبيل المثال إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مواجهة طلب الطاقة المتزايد، وتواصل اعتمادها على المحطات القديمة منخفضة الكفاءة التي تبعث مستويات ملوثات عالية[٣].

٣- الانتهاكات البيئية من القوى العظمى:

نحلّل هذه الانتهاكات من منظورَيْن:

المنظور الأول: يرتكز على البواعث التاريخية للغرب، فتاريخيّاً البلدان المتقدمة، ولا سيما الصناعية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، هي المسؤول الأول عن التغيّرات المناخية وآثارها المتفاقمة على الدول الإفريقية؛ كونها المتسبّب الرئيس في الاحتباس الحراري؛ من خلال حرق أكبر كمية من الوقود الأحفوري المتسبّب في خفض قدرة الغلاف الجويّ على امتصاص الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، بالرغم من أنها تشكّل فقط ٢٠٪ من سكان العالم، إذ تنتج أكثر من ٧٠ ٪من الانبعاثات منذ عام ١٨٥٠م[٤].

وتُعدّ الولايات المتحدة من أكبر المذنبين في ذلك)حوالي ٤٤٪ من إمدادات الطاقة في الولايات المتحدة هي من الفحم، لديها أكبر صناعة فحم، مع وجود ١٤٠٠ محطة طاقة تعمل بالفحم، - تخيّل كمية الحرق التي تقوم بها!- (، ما تطلّب ضرورة دفع تعويضات مالية للدول المتضرّرة لمساعدتها على تحسين المرونة، وتسهيل التكيّف في مواجهة تغيّر المناخ، وهو ما يسمّى: «بالدّيْن المناخي[٥] للغرب»[٦].

أما المنظور الثاني: فيشمل الانتهاك البيئيّ من القوى العظمى للبيئة الإفريقية، وذلك من خلال العديد من الممارسات اللاأخلاقية لعقودٍ من الزمن، والمتسبّبة في تحوّل جزءٍ من القارة إلى مكبّات عملاقة لليورانيوم المشعّ والنفايات النووية[٧]، وردمها بأراضي القارة، وتصدير المواد المضرّة بيئيّاً والتكنولوجيا القديمة والبالية والملوّثة إلى البلدان النامية والإفريقية، ما حول البيئة الإفريقية إلى بنيةٍ قائمةٍ على مؤشّرات تُنذر بتزايد الكوارث والمخاطر؛ لتضع أمنها المناخيّ على محكّ الاندثار!

---

(١) نوال الحوسني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص (٢٣٣-٢٣٥).

(٢) كين كوياما: «التغيّرات في ميزان العرض والطلب العالمي على الطاقة»، في: التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣م، ص٣٧.

(٣) جون أجارد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٤٩.

(٤) بيا رنادا: «الولايات المتحدة مدينة لنا بدَيْن مناخي»، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، حمزة حموشان، ميكامينيو- بالويللو، تر: عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط١، مارس ٢٠١٥م، ص (٤٩-٥١).

(٥) الدَّيْن المناخي: يستند الدَّيْن المناخيّ على فكرة «المشاعات الطبيعية» التي تنصّ على أنّ الغلاف الجويّ للأرض مملوكٌ جماعيّاً من قِبل جميع البشر، وهذا يعني أنه يجب تقاسم فوائده بالتساوي بين الجميع، وأنّ مسؤولية حمايته هي أيضاً مسؤوليةٌ جماعية.

(٦) بيا رنادا، مرجع سبق ذكره، ص (٥٠-٥١).

(٧) بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

ثالثاً: نحو استراتيجيات بديلة لتحقيق العدالة المناخية في إفريقيا:

من المهمّ أن نلاحظ أنّ بروتوكول مونتريال، وكذا اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، ونتائج المؤتمرات والقمم المناخية، وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)[١]، قد تضمّنت العديد من الإجراءات الواجب على الدول، وبالأخص المتقدّمة، اتباعها للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المنشأ، وتضمينها ضمن سياساتها الوطنية، إلا أنّ الإحصائيات وواقع التغيّرات المناخية المتفاقمة توضّح تخلّف الدول عن جدية الأخذ بزمام المبادرة على المستوى العالمي.

على مستوى القارة الإفريقية؛ شهدت إفريقيا العديد من المبادرات المناخية، والجهود الموحّدة في المفاوضات المناخية، وتأسيس الهياكل المختصّة بالشأن المناخي، كالمؤتمر الوزاريّ الإفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)، وغيرها من البرامج والسياسات المناخية، غير أنه مهما كثرت الاستراتيجيات المتّبعة من طرف الدول الإفريقية؛ فإنها لن تصل إلى تحقيق أمنها المناخيّ ما دامت أغلب أسباب التهديدات مفتعلة من طرف الدول المتقدّمة والصناعية، ما يستوجب أن تكون الاستراتيجيات مشتركة على المستوى الإفريقيّ والعالمي، وتشمل كلاً من استراتيجيات التكيّف، واستراتيجيات الاستجابة.

١- استراتيجية التكيّف الزراعي (الاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية مناخيّاً): يتعيّن على بلدان قارة إفريقيا اعتماد مقاربةٍ شموليةٍ وجماعيةٍ للأمن الغذائي، تندرج في نظرةٍ شاملةٍ للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية (الاقتصاد الأخضر)، وهو ما دعت إليه منظمة الفاو لإشراك الدول الإفريقية في تصميم خطّةٍ لعام ٢٠٣٠م، تساعد على صنع الاستراتيجيات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة الخاصّة بإفريقيا، من أجل التحويل الزراعي، والتي تكون مواكبة لخطّة عام ٢٠٦٣م لإفريقيا، والتي تتضمّن اعتماد الطاقات النظيفة والمقبولة الكلفة لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بالابتعاد عن استخدام الوقود الأحفوري وكفاءة استخدامه، خصوصاً أنّ نُظُم الأغذية تستهلك في الوقت الحاليّ ٣٠٪ من الطاقة في العالم[٢].

ويعتمد نجاح هذه المقاربة على: آليات التكيّف مع التغيّر المناخي وتدبير مخاطر الكوارث، بالخصوص من خلال توفير ظروفٍ ملائمةٍ للاستثمار الخاصّ في الزراعة والصناعة الزراعية وتدعيمها، تبنّي سياسات تجارية زراعية تدعم الأهداف الوطنية للأمن الغذائي وتضمن التموين الغذائيّ المستمر، تطوير البحوث الزراعية والابتكارات التقنية من أجل زيادة الإنتاجية والمحافظة على الموارد الطبيعية، إدماج إجراءات التخفيف من المخاطر المناخية- التي تتعرض لها الموارد الإنتاجية الشحيحة أصلاً (المياه والأراضي)- في صُلب سياسات الأمن الغذائي[٣].

ويُعدّ نهج «الزراعة الذكية مناخيّاً» من أهمّ الاستراتيجيات التكيفية التي تمكّن الدول الإفريقية من مواجهة الآثار المناخية والتكيّف معها، يقول سيجالي: «ربما لا نستطيع أن نوقف تماماً آثار الجفاف الذي يجتاحنا، ولكن بإمكاننا التقليل إلى أدنى حدٍّ من تلك الآثار؛ عن طريق استخدام الأساليب الزراعية التي تناسب الظروف المناخية المتغيّرة، وتدفع بعجلة

(١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC: منظمة دولية تتبع الأمم المتحدة، وتتألف من ثلاثة آلاف من علماء المناخ وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد وغيرهم، وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته. للمزيد: اطلع على موقع الهيئة.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «أهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة: النتائج المتوقعة في إقليم إفريقيا»، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، أبديجان، ٤-٨ أفريل ٢٠١٦م، ص (٢-٨).

(٣) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا – مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا –تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، المغرب، ط١، ٢٠١٢م، ص (٢-١١).

الإنتاجية، وتحافظ في الوقت نفسه على استدامة الموارد الطبيعية».

«وعن طريق دعم المزارعين، وتمكينهم من استخدام الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي، فإننا نساعدهم على المساهمة في بناء نظام إيكولوجي إيجابي، والحفاظ على التوازن المناسب بين المياه والمغذيات والكربون، وبالتالي تحسين جودة الحياة للجميع»[١].

٢- التعاون القطاعي والإقليمي لمواجهة التهديدات المناخية: تتطلب التهديدات المناخية التي تعاني القارة الإفريقية من تأثيراتها تكاتُف الجهود الإقليمية والدولية، وإقامة أوجه التعاون والتنسيق في البرامج المعنية بإدارة الغابات والزراعة والطاقة والمياه وتغيّر المناخ، من خلال خطط التقارب الإقليمية[٢]، فالتعاون الإقليميّ لا يتطلب وحدةً سياسية، أو إلغاء الحدود الوطنية، وإنما يحتاج إلى التعاون للوقوف في وجه ظاهرةٍ مناخيةٍ ما؛ نظراً للتقارب الجغرافيّ والخصوصية المناخية والمصير المشترك.

(١) رودولفو كويفنكو: «تخضير الأراضي الجافة في كينيا من خلال الزراعة الذكية مناخيًّا»، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حزيران ٢٠١٥م، ص٩.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «تقرير موجز عن توصيات الأجهزة الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة»، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة التاسعة والعشرون، أبيدجان، (٤-٨) أفريل ٢٠١٦م، ص (٦-٧).

٣- اعتماد نماذج طاقة جديدة وتكنولوجيا نظيفة: إنّ تزايد الطلب على الطاقة بتزايد السكان يُلقي بظلاله المؤثّرة على الغلاف الجوي، ما أصبح يقتضي بناء نماذج للطاقة جديدة بالاعتماد على بدائل غير تلك الملوثة، مثل: (الطاقة الشمسية، المائية، طاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية..) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحسين الطاقات الكهربائية باعتماد الطاقات النظيفة في إنتاجها، واعتماد تكنولوجيات التوليد المشترك وتطويرها إلى تكنولوجيات أفضل لالتقاط الكربون وتخزينه، خصوصاً أنّ محطات الطاقة تعمل بالوقود الأحفوري[١]، وكذا التحوّل في استعمال الطاقة الهيدروجينية من خلال الهيدروجين في نقل الطاقة لمسافات بعيدة، أو استعماله كوقودٍ كيميائي، خصوصاً أنه لا يحتوي على الكربون، كما أنّ حرقه وتحويله إلى طاقة لا ينفث ثاني أكسيد الكربون ولا غازات دفيئة[٢].

٤- الصناعة الخضراء: تتطلب التدابير اللازمة للتخفيف والتكيّف مع تغيّر المناخ: التحوّل نحو «الصناعة الخضراء»، على اعتبار أنّ القطاع الصناعيّ من أهمّ مسبّبات انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك من خلال حسن الاستفادة واستغلال الموارد المتجدّدة، والتدوير وإعادة استخدام المواد، وتقليص النفايات، واستخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة في الصناعة تحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة، ما يؤدي إلى تقليص التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث يُتوقّع أن ينتج عن إدخال تحسينات على كفاءة عمليات الإنتاج الصناعية، وبالأخصّ عمليات حجز الكربون وتخزينه، انخفاضٌ بنسبة ٣٧٪ من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠م[٣].

٥- بناء اتفاقٍ سياسيٍّ ملزم: يعتمد بقاء القارة الإفريقية بالدرجة الأولى على تخفيض انبعاثات الدول الصناعية للكربون؛ كونها المتسبّب الأول، في حين أنّ إفريقيا المتضرّر الأول، وذلك باعتماد اتفاقٍ سياسيّ ملزم لكلّ الأطراف، وبخاصّة القوى العظمى، لتخفيف انبعاثاتها من جهة، والعمل على وضع حلولٍ لقضايا النفايات الخطيرة والمشعّة والتكنولوجيا المضرّة التي يصدرها الغرب لإفريقيا، ومنع انتقالها عبر الحدود، وإدارتها في إفريقيا من خلال اتفاقيات دولية مثل (بازل)، وأخرى قارية مثل (باماكو)[٤]، وإضفاء الطابع الرّدعي والإلزامي عليها، ويجب أن يتضمّن هذا الاتفاق مبدأ العدالة والإنصاف لتبديد الهواجس، وخلق الثقة، مع الاعتراف بوجود اختلافات في احتياجات البلدان النامية، وتزويدها بالتمويل والتكنولوجيا اللازمة للتصدّي للتحديات المتفاقمة التي تفرضها أعباء التنمية، وضمان عدم خضوعها لأجزاء منخفضة من المشاعات العالمية، وإنشاء ميكانيزمات فاصلة بين أماكن حدوث تخفيض في انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، وبين مَن يدفع مقابل ذلك التخفيض، وضرورة سدّ النقص للدول النامية من خلال آليات التمويل المبتكرة والمساعدة الفنية من طرف البلدان العالية الدخل؛ لأغراض التكيّف مع تغيّر المناخ، وتحقيق نموٍّ في خفض الكربون، بحلول عام ٢٠٣٠م[٥].

٦- تفعيل حقوق الكربون: في ظلّ الأطر الدولية للتخفيف والتكيّف، وفي ظلّ نظام الانبعاثات، يُفترض أن يُخصّص لكلّ مواطن التمتع بحقّ إصدار كمية معينة من الكربون CO_2 (أو كلّ بلد يصدر كمية محدّدة من الكربون)، كلّ بلد يتسبّب بحجمٍ معيّنٍ من

(١) جمال سند السويدي: التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣، ص (١١- ١٣).

(٢) بيتر هوفمان: مصادر الطاقة المستقبلية، تر: ماجد كندا، لبنان: دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٩م، ص (٣١-٤٣).

(٣) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، «دور الصناعات الخضراء في التخفيف والتكيف مع المناخ»، على الموقع: http://css.escwa.org.lb/sdpd/1582/d2s41.pdf

(٤) مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة: «إفريقيا من السياسات إلى التنفيذ»، على الموقع: http://www.egynews.net

(٥) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠م التنمية وتغيّر المناخ، واشنطن، طبعة مسبقة، ٢٠٠٩م، ص٢١.

الانبعاثات يدفع حقوق الكربون إلى الدول المتضرّرة، ما يشكّل تحفيزاً أو رادعاً لتخفيض نسب الكربون، ويساهم في التدفقات المالية إلى إفريقيا جرّاء بيع حقوق الكربون[١]، ما أصبح يستدعي من العالم أجمع تبنّي مفهوم التساوي في استحقاقات الفرد من انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري؛ إذ لا يمكن تقليص الانبعاثات إلا من خلال إنشاء حقوق ومستحقات لكلّ دولة في الغلاف الجوي، ويحتاج هذا الأمر إلى اتفاقٍ بين الأمم، وأيضاً داخل كلّ أمّة[٢].

٧- عقد الشراكة المناخية: وذلك من خلال تنسيق وربط الجهود بين الدول الإفريقية والدول الغربية المتقدّمة، لنقل الخبرات والاستفادة من الكفاءات في مجال التسيير البيئي وإدارة المخاطر المناخية، وابتكار الأدوات اللازمة لدمج استراتيجيات فاعلة للتكيّف مع التغيّرات المناخية، وإفادة الدول الإفريقية بالتكنولوجيا النظيفة، وإنجاز وتوسعة مشاريع الطاقات المتجددة والنظيفة ونقلها بإفريقيا. ولعلّ السؤال المطروح ههنا: لمصلحة مَن ستكون هذه الشراكة؟ إذ يجب أن تقوم هذه الشراكة على بناء علاقات لا ترتكز على المصالح الضيقة لمبيعات الطاقة والسلاح، وإنما لخدمة الدول الإفريقية؛ كونها الأكثر تضرّراً جرّاء التهديدات المناخية المتفاقمة، وكمبادرة نوعية لتسديد قسطٍ من الدّين المناخيّ للغرب.

رابعاً: سيناريوهات وآفاق السياسة المناخية في إفريقيا:

خلص تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)، إلى أنه من المرجّح جدّاً حدوث تفاقم في مظاهر العنف المناخي؛ بتزايد حدّة ووتيرة موجات الحرارة المرتفعة والجفاف والأمطار

لخدمة العدالة المناخية في إفريقيا سيكون على البلدان الصناعية مضاعفة تمويلاتها للدول الإفريقية التي ستضطر إلى تحمّل المزيد من آثار تغيّر المناخ وتعزيز قدرتها على التكيّف

الغزيرة خلال العشريات المقبلة، وخصوصاً على مستوى القارة الإفريقية، حيث خلصت عديد من الدراسات إلى هشاشة بلدان القارة الإفريقية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وضعف قدرتها على مجابهة التهديدات المناخية المحتملة[٣].

وبالموازاة؛ توصلّت دراسات- أُجريت مؤخرّاً- حول تأثيرات تغيّرات المناخ على النُّظم الزراعية في إفريقيا؛ إلى أنه من المحتمل جدّاً حدوث انخفاضٍ في الإنتاجية الزراعية، ومن ثمّ انخفاض في صافي إيرادات المحاصيل بنسبةٍ كبيرةٍ تصل إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢١٠٠م، وحدوث الإجهاد المائي مع انعدام في وفرة المياه، لتصل عدة بلدان إفريقية، ولاسيما شمال إفريقيا، قبل عام ٢٠٥٠م، إلى مستوى العتبة بالنسبة لمواردها المائية، ليقدّر عدد السكان المهدّدين بمخاطر الإجهاد بين ٧٥ و ٢٥٠ مليون نسمة، وبين ٣٥٠ و ٦٠٠ مليون نسمة في خمسينيات هذا القرن، بالإضافة إلى تدهورٍ في التنوّع الطبيعيّ والأحيائي، حيث يتوقّع بحلول عام ٢٠٥٠م حدوث انقراضٍ مهمٍّ في أنواع النباتات والحيوانات، وهجرة لأنواعٍ كثيرةٍ

(١) Paul collier and others, “Climate Change and Africa”, Oxford Review of Economic Policy, Volume 24, Number 2, 2008, p349.

(٢) سونيتا نارين: «مليون عملية تمرد»، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، حمزة حموشان، ميكامينيو- بالويللو، تر: عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط١، مارس ٢٠١٥م، ص٤٨.

(٣) الجمهورية التونسية، وزارة البيئة والتنمية المستديمة، «تضامن دولي حول استراتيجيات مجابهة التغيّرات المناخية بإفريقيا والمتوسط»، ندوة دولية، تونس، ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧م، ص١.

مـن الطيور، وفقـدان المنطقـة الأحيائيـة للعديد من الشجيـرات، وتدهـورٍ للنظـام الإيكولوجي فـي العديد من أجـزاء إفريقيا؛ بسبب الإجهـاد المائي وانخفاض رطوبة التربة وتغيّرات هطول الأمطار[١].

كما ذكر موقع BBC بي بي سي: أنه من المتوقّع- بحلول عام ٢٠٥٠م- أن يتضاعف سكان إفريقيا جنوب الصحـراء الكبـرى ليصـل إلـى ١،٩ مليار مـن سكان إفريقيـا، مما يعنـي تزايد في الحاجة إلـى الغذاء، مع ارتفـاع تهديدات مرض الملاريـا ونقص المياه وتزايد السـكان، مـا يضع القـارة الإفريقية في موقـفٍ صعبٍ مـن المهـدّدات الصحّية والأمراض والتدهور والجوع والفقر[٢].

ولهذا يتوقّع علماء وخبراء المناخ العالمي أنّ القارة الإفريقية ستظل المتضرّر الأول من التقلبات المناخية، وستعاني مزيداً من الآثار المناخية المدمّرة، كما تتوقع النمـاذج المناخيـة المستقبليـة أنّ إفريقيـا ستشهـد ارتفاعـاً في درجة الحرارة بمتوسطٍ يصل إلى ٤°م في القرن الحادي والعشرين، مع رؤيةٍ بانخفاضٍ شديدٍ في قدرتهـا على التكيّف، وفي هـذا الحال ولخدمة العدالة المناخيـة في إفريقيا؛ سيكون علـى البلدان الصناعية مضاعفـة تمويلاتها للدول الإفريقية التي ستضطر إلى تحمّل المزيد مـن آثار تغيّر المناخ وتعزيز قدرتها على التكيّف[٣].

ولعـلّ هذه التوقّعـات والتنبـؤات الخطيرة بمصير القـارة الإفريقيـة، والتـي تضعها تحت وطـأة الصراع المناخي، وتربطهـا بمؤشراتٍ لاندثـار أمنها المناخي بحلول النصـف الثاني من القرن الحـادي والعشرين، تجعلنا نتساءل عن جدوى المؤتمرات والقمم المناخية، التـي نالـت نصيبها مـن النقاش السياسـي والترويج الإعلامـي، كشكلٍ من أشكال الاستجابـة العادلة لتغيّر المناخ في إفريقيا؟

قمّـة المـنـاخ ٢٠١٦م: مسار للعدالة المناخية أم سيناريو للهيمنة النيوليبرالية؟

خـرج مؤتمر المنـاخ المنعقـد بمراكش (COP ٢٢) بجملـةٍ من النتائج كحلولٍ للوقوف أمام التحديات المناخيـة، وأولى هذه النتائج: إعلان الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة وكندا وألمانيا والمكسيك، تخفيض انبعاثاتها في النصف الثانـي لهذا القرن، والعمل نحو تفعيل «اتفاق باريس».

أمـا بشأن التمويل المناخي للـدول الإفريقية؛ فقد التزمت الدول المتقدمـة بدفع ٨١ مليار دولار من أجل صنـدوق التكيف، و ٢٣ مليـار دولار لفائدة مركز شبكة التكنولوجيـا لتوفير ونقل التكنولوجيـا المناخية للدول الناميـة، كما أعلن «الصندوق الأخضـر للمناخ» دعمه للخطـط الوطنية للتكيّـف المناخي للعديـد من الدول الإفريقيـة، وأهمّهـا ليبيريـا بقيمة ٢,٢ مليـون دولار، والنيبـال ٢,٩ مليـون دولار، ومضاعفـة الحصّـة التي يخصّصها البنك الدولـي لتمويل خطّة العمل المناخي لمنطقـة الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا؛ لتبلغ حوالي ١،٥ مليار للسنة بحلول ٢٠٢٠م[٤].

ويبقى السـؤال عن مدى استجابـة القوى العظمى والـدول الصناعيـة لالتزامـات التكيّـف المناخـي، وتجاوزها للحسابات الضيقة والمصالح الرأسمالية؟

إنّ هـذه الحلـول ليسـت محايـدة مـن الناحيـة السياسـة أو الاجتماعيـة؛ كونها خطابـات نيوليبرالية مكـرّرة لسيناريوهـات التكيّـف الهيكلـي المطبّـق في الثمانينيات والتسعينيات مـن القرن الماضي، القائمة

(١) «تحليل الجوانب الإقليمية لتغيّر المناخ وموارد المياه»، على الموقع: https: //www.ipcc.ch/pdf/technical-papers/ccw/ccw%20ar/chapter_5_ar.pdf

(٢) أسماء عبد الفتاح: «بسبب تغير المناخ.. بعض الدول الإفريقية ستفقد الزراعة في ٢١٠٠»، على الموقع: https:// elbadil.com

(٣) AMCEN, Draft African Union Strategy on Climate Change, African Strategy on Climate Change, May 2014, p4.

(٤) «بلدان العالم يدفعون قدماً بالعمل المناخي العالمي خلال مؤتمر المناخ ٢٠١٦»، على الموقع: http: //cop22.ma/ar/#actualites/بلدان-العالم-يدفعون-قدما-بالعمل-المنا

على تعزيز السلطة الاستبدادية النيوليبرالية الهادفة إلى خدمة مصالحها بالدرجة الأولى، واستخدام تغيّر المناخ وسيلةً للربح وترسيخ عدم المساواة؛ من خلال الضغوط الخارجية للمؤسّسات الدولية، كالبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ونخبة من خبراء الاتحاد الأوروبي التي تعمل على تصدير وتجارة الكربون الإقليمية للدول النامية، وتمويل الصناديق الخاصّة المتحايلة على الضرائب، وتشجيع برامج خصخصة الخدمات المهمّة كالمياه والنقل، ودعم الوقود الأحفوري الملوث، وهي ما تسمّيه «راي بوش» بمرحلة جديدة، وهي: «الاعتداء الأيديولوجي على الحكومات الإفريقية، بما يضمن خضوعها للإصلاح السياسيّ الخارجيّ والتحرير الاقتصادي»[1].

إنه لمن المفارقات أن نجد الدول المتقدّمة تصدح بالندوات المناخية والمشاريع البيئية في ظلّ انعدام تجسيدها لمفهوم العدالة المناخية، والتي تنطوي على الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبّب بالأزمات المناخية، فقمّة المناخ (COP ٢٢) بمراكش كانت كسابقتها: قمّة المناخ بباريس (COP ٢١)، والتي انتُقدت من طرف العلماء وخبراء المناخ، وذلك لعدم خروجها باتفاقٍ سياسيٍّ ملزمٍ لجميع الأطراف، وبالأخصّ الدول الصناعية الكبرى، ما يفتح المجال لتملّصها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتخفيض الكربون من جهة، والمتعلقة بتمويل الدول النامية بمليارات الدولارات من جهةٍ أخرى عن طريق «الصندوق الأخضر»، وكذا عدم التوصّل لنظام «حقوق الكربون» أو «تسعير الكربون».

إنّ تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة إلى مستويات أعلى، حسب الإحصائيات الحديثة، إنما يُنذر بعدم تحقيق الهدف المتفّق عليه من طرف البلدان، والمنبثق عن «مؤتمر كوبنهاغن»، والذي يقضي بأن لا يتجاوز ارتفاع درجة حرارة العالم درجتَيْن مئويتَيْن، وأنّ تجاوز هاتَيْن الدرجتَيْن يخلق تغيّرات مناخية كارثية على كوكب الأرض.

كما أنّ المؤشرات الحالية تنبئ بأنّ هناك دولاً غير راغبة في تحمّل المسؤولية، ما يشجّع على المزيد من الحلول الزائفة، ويرجّح المزيد من تأثيرات المظاهر المناخية العنيفة وتجلياتها المتفاقمة على الدول الإفريقية.

خاتمة:

إنّ بقاء القارة الإفريقية، وتحقّق أمنها المناخي، لا يحتاج إلى عقد الندوات والمؤتمرات وطرح التوصيات؛ بقدر ما يحتاج إلى إرادةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ وجادةٍ من طرف القوى الغربية العظمى لإحقاق العدالة المناخية؛ من خلال الحدّ من انبعاثاتها وجرائمها البيئية في حقّ الدول الإفريقية، كما أنّ حجم الأزمة أصبح يتطلّب ضرورة وَعْي المواطن والشعوب الإفريقية بالحقائق ومحدّدات السياق السياسي لتغيّر المناخ، وإدراكهم أنّ الأمر لا يقتصر على النّخبة السياسية والهياكل القيادية في توجيه عجلة المفاوضات واتخاذ القرارات في الشأن المناخي، بل أصبح قضية المواطن البسيط، ومؤسسات المجتمع العلمية والإجتماعية، إذ لا بد من المشاركة في الكفاح، والانضمام إلى المعركة ضدّ تغيّر المناخ، من أجل تحقيق العدالة والأمن المناخي، للوصول إلى عالم يمكننا الحديث فيه عن ديمقراطية الطاقة، والعدالةً البيئية، أو حتى ما نسمّيه: ديمقراطية المناخ ■

(١) ميكامينيو- بالويللو: «العنف المصاحب لتغيّر المناخ في مصر»، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، حمزة حموشان، ميكامينيو- بالويللو، تر: عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط١، مارس ٢٠١٥م، ص (٣٥- ٣٧).

المُتعلّم الإفريقي والمقررات المستوردة لتعليم العربية (غانا نموذجاً)

د. مرتضى محمود مُعَاذ
رئيس قسم تربية اللغات/ كلية التربية وعلوم الاتصالات- جامعة التربية وينبا- غانا

تبحث هذه الدراسة محتوى تعليم اللغة العربية بغرب إفريقيا، وتهدف إلى اختبار ملائمة هذه المناهج والبرامج الدراسية للمتعلّم الإفريقي، في عملية تنمية جميع مهاراته اللغوية، بعيداً عن سياقها العربي.

سنأخذ جمهورية غانا نموذجاً؛ لأنّ واقع تعليم اللغة العربية في مدارسها ينعكس على معظم مناهج اكتساب العربية في غرب إفريقيا، وتشترك معها في مكوّنات عناصرها التعليمية، وفي سياقها التاريخي الذي نشأت فيه هذه المدارس.

أولاً: تعليم العربية ووسائل تعليمها في غانا:

تتوزع المواد في هذه المدارس بين مجموعتَيْن، اللغوية والإسلامية، ويدرسهما المتعلّم في فترةٍ واحدة، تستغرق في معظم المدارس ساعتَيْن عموماً، وساعتَيْن ونصف الساعة على الأخص.

ويمكن تقسيم المستوى الابتدائي إلى ثلاثة مستويات حسب المواد المدروسة، يضمّ المستوى الأول: الصّفيَنْ الأول والثاني، والمستوى الثاني: الصّفيَنْ الثالث والرابع، والمستوى الأخير: الصّفيَنْ الخامس والسادس. ولا يدلّ هذا التقسيم على الانسجام التامّ بين المواد المدروسة، ولكنه قائمٌ على التقارب في مستويَي الصّفين.

أما الكتب المدرسية المقرّرة للتعليم؛ فقد كانت هناك أشباه مقرّرات متناثرة ومختلفة ومتباينة، من مدرسةٍ إلى أخرى، حسب اجتهاد المدرسة في استيرادها، في معظم الأحيان من السعودية أو مصر وغيرهما، على الرغم من أنّ هذه الكتب ليست هي المستخدمة في دولها حالياً، ولم تعد مستعملة في سياقها الثقافي الذي نشأت منه.

حديثاً؛ تعتمد معظم المدارس في غانا على كِتَاب (معلّم القراءة)، في خضم جهودٍ بذلها بعض الغيورين على اللغة، سعياً إلى توحيد برامج تعليم العربية في المدارس الإسلامية الحكومية، تحت الإشراف غير المباشر لوحدة التعليم الإسلامي Islamic Education Unit.

إلا أنّ هذ الجهد اعتراه خلل شديد، قاده تقريباً إلى نقطةٍ فارغة، إذ لم يحقّق الأهداف المرجوّة من تصميم برامج تعليم اللغة للناطقين بغيرها، وهو ما سنبيّنه.

١ - وضعية كتب تعليم العربية في غانا:

إنّ المناهج التعليمية يجب أن تسير على خطّة مدروسة لا مرتجلة، قبل تقريرها على المتعلّمين، وهو ما يوجب علينا دراسة كتب تعليم وتعلّم العربية بغانا، واختبار مدى صلاحيتها للمتعلّمين، ولمعرفة وضع هذه الكتب لا بدّ من الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما المقصود بكُتب تعليم العربية بغانا؟ ما مصادرها؟ ما الأهداف المرجو تحقيقها من هذه الكتب؟

وسنكتفي بمقررات (المرحلة الابتدائية/ الصفوف: الأول والثاني والثالث) فقط دون غيرها من المراحل.

المقصود بـ«كتب تعليم العربية بغانا»: هي الكتب المقرّرة والمستخدمة في جميع المدارس الإسلامية- على العموم- بغانا لتعليم اللغة العربية، وهي كتب لها مصادرها، وسياقاتها الخاصّة التي صيغت لها.

كانت معظم هذه الكتب المقرّرة تأتي من بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر، وقد تأتي من دولٍ عربية غيرهما، كحالةٍ استثنائية من المغرب، أو من محاولة غانية نادرة.

(١- أ) الكتب الوافدة من السعودية:

كانت السعودية تتكفل ببعض كتب تعليم العربية لبعض المدارس الإسلامية التي تلتزم بشروطها، مثل تبنّي برنامجها التعليمي دون غيره، مما قد يضمن لهذه المدارس ما يُسمّى بالمعادلة؛ أي معادلة البرنامج التعليمي اللغوي للمدرسة التي تتبنّى هذا البرنامج، لبرنامج تعليم اللغة العربية بالمملكة، ومن المحفزات المقدّمة لتبنّي هذا البرنامج، أنّ الطالب بهذه المدرسة قد يحصل على فرصة متابعة دراسته العربية أو الإسلامية بالسعودية. وعليه فإنّ هناك مجموعة كبيرة من المدارس تستخدم كتب المملكة، مع ندرتها حالياً، غير أنّ السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه: هل تستخدم هذه الكتب نفسها في السعودية حالياً؟

(١- ب) الكتب المستوردة من مصر:

كان الأزهر أول مؤسّسة إسلامية تقدّم دعماً للتعليم العربي والإسلامي في غانا، ومن هذا الدعم: إرسال البعثات لتعليم اللغة العربية، حيث تأتي البعثات ومعها المقررات التعليمية الأزهرية، ومن ثَمّ تتسرب هذه الكتب إلى بعض المدارس، وهي أول مقرّرات منظّمة دخلت البلاد بعد التعليم النظامي للغة العربية. وأشهر هذه الكتب المصرية المنتشره لتعليم العربية للغانيين: سلسلة كِتَاب (معلّم القراءة) بأجزائه المختلفة، والتي تمثّل محاولة توحيد المناهج والبرامج من بعضهم حاليّاً، وهي سلسلة تقادم عليها الزمان، ولم تعد تستجيب لمعايير اللسانيات التطبيقية في تصميم برامج التعليم لغير الناطقين بها.

(١- ج) المحاولة الداخلية:

نظراً لقلّة الكتب التي تحصل عليها المدارس، وتجاوباً مع روح المسؤولية تجاه الفوضى المنهجية الموجودة في كُتب التعليم العربي وقلّتها، قدّم بعض الأفراد محاولةً متواضعة لتسهيل حصول المدارس على مقرّرات تعليم العربية، مع اعتمادها على الوسائل المتاحة، يمثّل هذه الكتب ما ألّفه أحد الغانيّين، معتمداً فيه الترجمة إلى الإنجليزية كوسيلةٍ مساعدة في التعليم.

٢- محتوى الكتب المقررة:

إذا أردنا تقديم تصوّرٍ أوليّ عن مضمون الكتب المستخدمة، قبل مناقشة صلاحيتها، فإنه يلزمنا التطرّق إلى العناصر الآتية:

(٢- أ) المستوى التركيبي للكتب المقررة:

سنركّز في أنواع الأساليب التي تحكم معظم التراكيب اللغوية في هذه الكتب، ونراعي طبيعة النصوص الواردة من حيث الطول والقصر حسب المستهدَفين، مع الالتزام بنفس الكتب التي تمّ التعرض لها.

نلاحظ في كِتَاب الصّف الأول للمدرسة السَّلفية (مدرسة ابتدائية وإعدادية)، أنّ الأسلوب عبارة عن سؤال وجواب بين شخصَيْن، يدور الحوار في الدّرس الأول بين (عبد الحميد، وطاهر)، مما فرض على الكتاب اعتماد أسلوب السؤال والجواب، مثل: (مَا اسْمُكَ يَا أَخِي؟ الجواب: اسْمِي طَاهِر. إلى أَيْنَ تَذْهَب؟ أذهبُ إلى المَدْرَسَة)، وطبيعي أن نتوقع الأسلوب نفسه بتراكيب مشابهة في الدرس الثاني، حيث نعثر على جمل من قبيل: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ عبدَ الوَهَّاب؟ أصبحتُ بِخَيْر. وكَيْفَ حَالُ أَبِيك؟ بخيرٍ ولله الحَمْد.. إلخ)، بينما إذا أخذنا الدّرس الأول للصف الثاني بالمدرسة نفسها، الذي يبدأ بعنوان: (الرُّجُوع إِلَى المَدْرَسَة)؛ فإنّ النصَّ تمّ سرده بأسلوب واحد إخباري، من مثل: (عُدنا إِلَى المَدْرَسَة، قَضَيْنَا العُطْلَة، نَحُسّ بِنَشَاط، المُعلّمون يَجْتَهِدُون.. إلخ).

أما من حيث الطول والقصر؛ فنجد النصوص في الصّف الأول تمتاز بالقصر، بينما نصوص الصف الثاني طويلة.

وقد تنوعت الأساليب في الدرس الثاني، بسرد أمثلة من الأحاديث الشريفة، مثل أسلوب الشرط والجواب نحو: (إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَل الله)[١]، و (مَن دَلّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِله)[٢]، والأسلوب الخبري نحو: (مِنْ حُسْنِ إِسْلام المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيه)[٣]، والتوكيد نحو: (إِنّ اللّه يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُم عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَه)[٤]، والنهي نحو: (لا تَخُنْ مَنْ خَانَك)[٥].

(٢- ب) المستوى الدّلالي في الكتب المقررة:

أي الحقول الدلالية لمفردات الجُمل، والحمولة الدلالية الموجودة داخل النصوص القرائية للكتب، ونلاحظ في هذا المستوى ما يأتي؛ في الدرس الأول والثاني من الكِتَاب المقرّر في المدرسة السَّلفية:

١- دوران المعاني حول ما يتعلّق بالحقل المدرسي، مثل: (الكتب، والأقلام، والمحفظة، والتحية).

٢- التطرّق إلى بعض الدلالات الاجتماعية، مثل: (السوق، البيت، الأب والأخ... إلخ).

ولنأخذ أيضاً نموذجَيْن من كتابَي الصّف الثاني والثالث من مدرسة أَنْصَار السنّة، نجد عنوان الدرس الثالث: (انْظُر) بكتاب الصّف الثاني، يتحدّث عن (أرنب،

(١) أخرجه أحمد (رقم ٢٦٠٠)، والترمذي (رقم ٢٥٥٣).

(٢) رواه مسلم (رقم ١٨٩٣).

(٣) أخرجه الترمذي (رقم ٢٣٤٤).

(٤) رواه أبو يعلى (رقم ٤٢٧٢)، وصححه الألباني في الصحيحة (رقم ١١١٣).

(٥) رواه الترمذي (رقم ١٢٦٤)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

ودجاجة، وحمامة)، وفي القصّة وردت كلمات: (الصّباح، الظُهر، المَساء). والدرس الرابع بعنوان: (الصَّباح)، يدور النصّ حول أدبيات الاستيقاظ من النوم، ومنها: (ذكر الله، والوضوء، والصّلاة، والتّحية للوالدين).

وإذا انتقلنا إلى الصف الثالث بالمدرسة نفسها، فسيصادفنا عنوان: (الوطن)، وهو درسٌ يبتدئ بخريطة للملكة العربية السعودية، وقد ذكرت في الدرس دلالات مجازية، وغيرها، حيث نعثر من خلاله على دلالات مثل: (وُلِدْنَا عَلَى أَرْضه، وعِشْنَا تَحْتَ سَمَائه، ونَحْمِل السِّلاحَ لِلكِفَاح... إلخ). وباختصار؛ فإنّ النصّ يحاول غرس روح الوطنية في التلاميذ، ومن ثَمَّ فإنّ المعنى «حماسي» بالدرجة الأولى.

(٢- ج) المستوى التداولي في الكتب المقررة:

إنّ نصوص تعليم اللغة، وبخاصّة نصوص المستوى الابتدائي، تحكمها ضوابط محدّدة، في توظيف النصوص لسياقات معيّنة، وبتصفّح الكتب التي نتحدّث عنها، يظهر لنا على «المستوى التداولي» ما يأتي:

في كتَابي الصّف الأول والثاني للمدرسة السَّلفية- على سبيل المثال لا الحصر-، في الدرس الأول للكتاب يُبرز المؤلّف صورةً مرسومةً لتلميذَيْن يتحدثان، ويهدف النصّ بذلك إلى تعليم المحادثة، في موضوعٍ يقتصر على السّياق المدرسي فقط، ثم يتطرّق الدّرس الثاني من الكتاب نفسه إلى محادثة مشابهة للأولى، لكنه هذه المرّة يمسّ بعض السياقات الاجتماعية، مثل: (مَنْ أَبُوك، أَيْنَ أُخُوك، أَبِي اسْمُه، أَخِي ذَهَبَ إِلَى السُّوق... إلخ)، وإذا انتقل التلميذُ إلى الصّف الثاني، في الدّرس الأول- كمثال-، يجد أمامَه نصّاً بعنوان: (المدرسة) مع صورة لمجموعةٍ من التلاميذ في المدرسة، والنصُّ سردٌ خالص دون محادثة.

وحتى لا ننحصر في مدرسةٍ واحدة؛ نأخذ الكتاب المدرسي لأنصار السنّة، ومعظم نصوصه بشكلٍ عمودي، فهو سَرْد دون محادثة، ومعظم العناوين فيه كالآتي: (انْظُر)، للحديث عن (الأرنب، والحمامة، والدجاجة)، ومثل: (الصّباح، الغُرفة، حَسَن يُسَاعِد، خَالِد، الرَّجل الغَبِي، سَارَة... إلخ) من النصوص العمودية. وقد تتابع الأسلوب نفسه في كتَاب الصّف الثالث، بموضوعات مثل: (مِنْ آيَاتِ اللهِ البيِّنَات، من أَحاديث الرّسُولِ صلى الله عليه وسلم، ربّاه، الوَطَن، الصّدق، أُمّي، العَاقِلُ مَن اتّعظَ بغَيرِه، طُفُولَةُ مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم، النّخلَة، بِئْرُ زَمْزَم... إلخ)، دون مواقف تداولية تُذكر.

لم يحقّق مقرّر العربية في غانا الأهداف المرجوة من برامج تعليم اللغة لغير الناطقين بها، سواء على مستوى المهارات اللغوية، أو على مستوى بيئة المتعلّمين الاجتماعية والثقافية

(٢- د) التقييم في الكتب المقررة:

للتقييم Evaluation دَوْرٌ كبيرٌ في قياس مدى تجاوب التلاميذ مع البرامج المقررة، مما يوجب علينا رصد التقييم وطريقته في هذه الكتب.

بصفةٍ عامّة: تعتمد جلّ هذه الكتب على التمارين، التي تعقب كلّ درس، كوسيلة لتقييم التحصيل لدى التلاميذ وتقويمه، وتأخذ معظمها الأشكال الآتية إجمالاً: (امْلأ الفراغ الآتي، ضَعْ لكلّ سؤالٍ جواباً ممّا يأتي)، ومثل: (لماذا؟ وما هو؟... إلخ) بشكلٍ روتيني.

ثانياً: دراسة نقدية لكُتب تعليم العربية، واقتراح بديلٍ لها:

سنختبر الآن مدى اكتساب التلميذ المهارات اللغوية الأربعة من خلال هذه الكتب، وإلى أيّ مدًى تستجيب لمعايير اللّسانيات التطبيقية في تعليم العربية لغير الناطقين بها، مما يفرض علينا مناقشة العناصر المتحكّمة في برامج تعليم اللغة الثانية.

بين تعليم اللغة لأبنائها وتعليمها لغير الناطقين بها:

ينبغي أن يختلف الكتاب المدرسي لتعليم اللغة لغير الناطقين بها عن الكتاب المدرسي لتعليم اللغة لأبنائها،

مـن حيث الغَرَض والبناء والوسيلة. وقـد تنبّه لنتائج نقل البرامـج اللغوية، الموضوعة لسياقٍ ثقافيٍّ معيّن إلى سياقٍ مختلـف، الدكتور علـي القاسمي، حين قـال وهو يخاطب بعض الـدول العربية التي تحاول دعـم التعليم العربي في الدول غيـر العربية: «لكننا أغفلنا هـذه الفروق الأساسية زمناً طويلاً، وكنّـا– وما نزال للأسف– نبعث بالكتب التي نستعملها في مدارسنا العربية؛ إلى البلدان الصديقة التي تطلب مساعدتنا في تعليم لغتنا في مدارسها»[1].

ولو كانت المقرّرات نفسها هي المستخدمة بالدولتَيْن فـي الوقت نفسه لقلّت المشكلة، أمـا أن تنسى الدولة التي استُـوردت منهـا الكتب أنها جـادت بها مرّة مـن المرات، فهذا مـا يستدعي التأسّف، حيث ترجـع بعض هذه الكتب إلى سنة ١٩٨٧م، بل أبعد من هذا التاريخ، دون تجديد.

ولوضع النقاط على الحروف؛ تستدعي دراستنا لهذه الكتب مناقشة العناصر الآتية فيها:

١- مراعـاة النصوص لطبيعـة التلاميـذ وفلسفة المجتمع:

لإعداد المواد التعليمية لتعليم اللغة لغير الناطقين بها لا بدّ من مراعاة: الأسـس الثقافية والاجتماعية، والأُسس السيكولوجيـة، والأُسـس اللغويـة والتربويـة[2]، كما يجب أن يلائـم الكتـابُ المدرسيُّ المتعلّمين مـن حيث: العمر، القابلية، المستوى اللغوي والتعليمي، الميول، والوقت الذي يستطيعون تكريسه للعربية[3].

واعتمـاداً علـى المفهـوم الإجرائـي، لبرنامـج اللغة العربيـة فـي المرحلـة الأساسيـة، يجـب أن يراعـي هذا البرنامج طبيعة التلميذ، ومتطلبات نموّه العقلي والجِسمي والاجتماعي، خصوصاً عندما يتعلّق التعليم بالصغار.

إلا أنّ الكتـب الموجودة بين أيدينـا تتضمن مجموعة من النصوص التعليمية المتناقضة مع طبيعة الدارس لها، وسنكتفـي بنمـوذجٍ واحدٍ فقط مـن كِتَاب مدرسـة أَنْصَار السنّة، والآخر للمدرسة السَّلفية.

فـي الدرس الرابـع مـن الكتـاب المدرسـي للصف الثالث، وعنوانه: (الوطـن)؛ كما هو واضح في الصورتَيْن الآتيتَيْن مباشرة:

إنّ الثقافـة تحتـل مكانـةً مهمّـةً فـي تعليـم اللغـة وتعلّمهـا، بوصفهـا الوعاء اللُّغـوي، والمكـوّنُ الأساسيّ والمكمّـل للمحتـوى التعليمـي، لذلـك لا بـدّ أن تحمـل

(١) القاسمي، علي (١٩٩١): التقنيات التربوية في تدريس العربية لغير الناطقين بها. ط إيسيسكو، الرباط، ص٥٧.

(٢) الغالي، ناصر عبد الله وعبد الحميد عبد الله (د. ت)، أساس إعداد الكتب التعليمية لغير الناطقين بالعربية، دار الغالي، الرياض، ص١٩.

(٣) القاسمي، علي مُحَمَّد (١٩٧٩): اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين بلغة أخرى، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ص١١٣.

المـادة التعليمية للغـة العناصر الثقافية، بـل ينبغي أن تندمج هـذه العناصر اندماجاً كليّاً في مادة تعليم اللغة وتعلّمهـا؛ استناداً إلى أن تعلّم اللغـة يتوقف على مقدار نمـوّ المهارات اللغوية، وفي الوقـت نفسه نموّ الحصيلة الثقافية الفكرية.

ومـن أحسن ما يُغرس في التلميذ بهذه المرحلة، على المستـوى الثقافي والنفسي، حبّ الوطن، مما يجعل عنوان الدّرس مقبولاً، مع التعبيـرات الرائعة المصاحبة للنصّ. إلا أنّ السـؤال هو: ما الوطن الـذي نغرسُ حبَّه في المتعلّم الغانيّ؟!

واضحٌ أنّ الخريطة المرسومة في الدّرس ليست لدولة غانا، بل خريطة المملكة السعودية، كذلك العَلَم الموجود، علـى الرغـم مـن أهمّيـة غرس وحدانيـة الله (لا إله إلا الله) فـي تلاميذ المسلميـن، إلا أنّ العَلَم هنـا رمزٌ لدولةٍ معيّنة تحت عنـوان «الوطن»، وهذا المتعلّم هو نفسه الذي يتعلّم في دروس العلـوم الإنجليزية: أنّ راية بلاده هي تلك الرايـة التي بها الألـوان: (الأحمر، والأخضـر، والأصفر، والنجم الأسـود في الوسط)، ثمّ يُصادَف بخريطةٍ للوطن فـي الدرس مباينة لمـا سمعه فـي باقي العلـوم، مما قد يـؤدّي بتفكير التلميذ الصغير إلـى الاعتقاد بوجودِ عَلَمَيْن وخريطتَيْـن لدولته، ومـا أكثر هذه التناقضـات في جميع الكتب المستخدمة.

ولنأخذ مثالاً آخر مـن كتَاب الصف الثاني بالمدرسة السَّلفيـة، وهو درسٌ بعنوان (الرُّجـوع إلى المدرسة)، كما في الصورة الآتية مباشرة:

هـذا العنوان مناسبٌ كأول درس يبـدأ به المتعلّم بعد عودتـه من عُطلة العـام، إلا أنّ الملاحظ من النصّ وجود جُمَـل؛ منها: (عُدْنَا إِلَـى المَدْرَسَـةِ بَعْـدَ أَنْ قَضَيْنَا عُطْلَةَ الصَّيْف)، ومـن المحتمل أن يكون العام الدراسي الجديد فـي الدول التـي وُضع لها الكتاب يبدأ فـي توقيتٍ مختلف، فـلا شك في أنّ مثل هذه الأخطـاء الفنيّة مما ينمّي بعض الأخطـاء الدلاليـة الشائعة في معظم دارسـي العربية في غرب إفريقيا، وقـد تترّسخ فيهم ويصعب استئصالها بعد هـذه المرحلة؛ لكونها تعليماً في الصِّغر؛ فصارت كالنّقش على الحَجَر.

وإذا تتّبعنـا النصوص الوظيفيـة الموجـودة في هـذه الكُتـب؛ فسنجـد معظمهـا لا يسـرد إلا نصوصاً عمودية، ولا توجد نصوصٌ تفجّر طاقات التواصل في المتعلّمين.

وربمـا طُرح سؤال: هل يحتاج برنامـج تعليم العربية بغانا إلى نصوصٍ وظيفية للتواصـل؛ والمجتمع لا يتداول العربية؟ والردّ بسيط: لأنّ اللغة الآن يتواصل بها المتعلّمون مـع أهلها وغيرهم في أي وقتٍ مـن الأوقات، بفضل مواقع التواصـل الاجتماعية، ولا يوجـد متعلّم يستغني عن الملكة التواصلية في اللغة التي يتعلّمها.

٢- مراعـاة السّيـاق الثقافـي والسياسـي للبلاد:

لبنـاء البرنامـج التعليمـي؛ لا بـدّ مـن مراعـاة السياسـة التربوية واللغويـة التي تتبنّاهـا الدولة التي يُعـدّ لهـا، لأنّ هـذه السياسة هـي التي تحـدّد اختيار لغـة أجنبيـة معيّنة من بين اللغـات الأخرى، كما يجب في هذا البرنامـج مراعاة الطابع الحضـاريّ الثقافيّ العـام في البـلاد، خصوصاً أنّ هذه الكتـب تُدرّس في المدارس الحكومية.

لكـن إذا تتبعنـا صفحـات الكتـب المقـرّرة للتعليـم العربي، ستصادفنا مجموعة من التناقضات لهذا المبدأ، من أهمّهـا وجود نصوص وصور وأفـكار تناقض السياسة التربويـة في البلاد، ويكفي مثلاً النموذج الذي قدّمناه في درس (الوطن) للصـف الثالث الابتدائي، لمدرسة أنْصَار السنّة.

ثالثاً: نحو اقتراح بديل لتصميم برامج تعليم العربية بوصفها «اللغة الثانية» في غانا:

يشير مفهوم «البرنامج» إلى ما يُعرف بالمحتويات والطُّرق التعليمية، أي أنّ البرنامج: أهداف ومحتويات وطُرق ووسائل التعليم والتعلّم. فهو مشروع تربوي يحدّد[١]:

١- مرامي وأهداف وأغراض العملية التعليمية.

٢- الوسائل والأنشطة المتوفرة لتحقيق الأهداف والأغراض.

٣- الوسائل التي تُمكّنُ من معرفة مدى تحقّق ما كان منتظراً من العملية التعليمية.

وهناك أنواعٌ كثيرةٌ من البرامج اللغوية، وأهمها- بالنظر إلى النشاط والقُدرة التي يراد تنميتها لدى المتعلمين- ثلاثة أنواع رئيسة. وهي:

١- البرنامج البنيوي (النحوي):

جاء هذا البرنامج جواباً لسؤال: كيف يعبّر مستعملو اللغة الثانية عن أنفسهم؟ ويرى هذا البرنامج أنّ حاجة المتعلمين تتركز في الأشياء التي يمكن التعامل معها بسهولة وبطريقة صحيحة، وهي في النهاية حاجةٌ نحوية، ومن ثَمَّ فإنّ البرنامج النحوي البنيوي الخالص، يقدّم الأدوات اللغوية إلى المتعلّمين مع تقليل باقي العناصر الموجودة في تعليم اللغة[٢].

وقد وُجّهت انتقادات عدّة إلى البرنامج البنيوي، من أهمها: أنّه يسيء في تقديم الظاهرة الطبيعية للغة، حيث كانت كلّ الجهود منصبّة على جزءٍ واحدٍ للغة، وكانت الكتب البنيوية لتعليم اللغة تبدأ في تعليمها من البنية، ثم تجزئتها، كالآتي: العبارة: (الفعل + الاسم + الحرف + الاسم)، مثال: ذَهَبَ زيدٌ إلى المدرسة.

وكان من ضمن الانتقادات الموجّهة: لماذا يخفق المتعلّمون في تعلّم بعض القواعد النحوية في مرحلةٍ من المراحل، والتي سبق تعليمها لهم منفصلة؟ ثمّ ما نوع النشاط التعليمي الذي يُسهّل تعلّم اللغة[٣]؟

لم تكن الإجابة عن هذه الأسئلة سهلة لأصحاب هذه المقاربة؛ ما أدّى إلى التفكير في مقاربةٍ بديلة، فكان بذلك ظهور المقاربة التواصلية.

٢- البرنامج الوظيفي التواصلي:

إنّ التصوّر الحاصل في السبعينيّات، نتيجة بروز «البرنامج التواصلي»، شجّع كثيراً من المعلّمين والمتعلّمين على التعامل مع اللغة بوظيفة تواصلية، حيث شرع الباحثون في تحديد أساليب تقديم اللغات المتكلَّمة، ورأوا أنّ التدريب على (الاستماع والمحادثة) له قيمة خاصّة في حياة المتعلّمين[٤].

فركّزت هذه المقاربة في قُدرة المتعلّمين على استعمال اللغة في سياقات معيّنة، حيث تعطى الأهمية لوظائف اللغة ومساعدة المتعلّمين على اكتساب القُدرة التواصلية، فالهدف الرئيس لهذا البرنامج هو: أن تعلّم اللغة لا يتمثل في استخدام الجُمل النحوية الصحيحة فحسب، لكن أيضاً في معرفة: متى، وأين، وإلى من تُستخدم تلك اللغة[٥]، فأهمّ ما يجب تقديمه للمتعلّمين في مثل هذا البرنامج، هو تعليم المحادثة، ويتمّ التعليم بشكل التواصل التدريجي، كما يشير إلى هذا النوع من التعليم الرسم (١) الآتي:

---

(١) الملكي، المروني (١٩٩٣): البيداغوجية المعاصرة وقضايا التعليم النظامي. ط. شركة الهلال العربية، من منشورات كلية الآداب بالرباط، ص٧١.

(٢) Rogger, T.Bell (1981), An Introduction to Applied Linguistics. Academic and Education LTD.Basford.

(٣) Nunan, David (1996), Syllabus Design. Oxford University Press. (p.32). Djigunovic J. Mihaljevic, M. Medved. Krajnovic. (2013), Language Teaching Methodology and Second Language Acquisition. (p:6-7).University of Zagreb, Croatia,

(٤) Roost, Michael (1993), Listening In Language Learning. Longman INC. New (p:28-29).York,

(٥) Anderson, E.S., Krashen, S.D. & Scarcella, R.C. (1990). Developing Communicative Competence in a Second Language, (p.6). Carter, Ronald (1993), Introducing Applied Linguistics. Penguin (p.11.books LTD,

رسم توضيحي ١

في مثل هـذا السياق؛ برغم أنّ الهـدف معرفة العُمْر بالسنيـن والشهـور لشخص فـي المحادثـة، لكنـه بـدأ بالسـؤال: كم عُمْـرُ أخيك؟ ثم تتابعـت بعض الموضوعات الممكنة في هذا المقام[١].

والمهـم هو إكسـاب المتعلّـم القدرة علـى المشاركة الاجتماعية في الدولة الأجنبية التي يتعلّم لغتها.

كمـا ينبغـي لمحتـوى مثـل هـذا البرنامـج أن يـدور حـول موضوعات ووحـدات رئيسة، وتمثل هـذه الوحدات، تقسيماً للنشاطـات العالمية، يتمّ اختيارها حسب حاجات المتعلّميـن ونشاطاتهم، ويمكن تمثيـل المحتوى الدراسي لها في الرسم (٢) الآتي:

رسم توضيحي ٢

وبصـورةٍ عامّـة؛ فـإنّ (الوحـدة الأولـى) ستتنـاول موضوعات تتعلق بالتواصل مع الأسرة والأصدقاء، وتهتم (الوحـدة الثانية) بموضوعات تتعلق بالناس خارج الأسر والأصدقـاء كالنشاطـات الاجتماعيـة، وتثيـر (الوحـدة الثالثة)، قضايا ثقافية عامّـة، وتتعلق (الوحدة الرابعة) بالأسئلـة المهمّـة حـول العالـم فـي الطبيعـة والمحيط والعلوم والتكنولوجيا[٢]، وكلّ هذه الوحدات يجب أن تَكُون في محتوى البرنامج خلال السنوات الثلاث الأولى.

وقـد نـال هـذا البرنامـج أيضـاً نصيبـه مـن الانتقـادات، مثـل عـدم استجابتـه لتعليـم جميـع المهـارات اللغويـة الأربعـة، بل إنـه يستجيـب بشكلٍ أساسـيّ لمهارتَـي النُّطـق والاستمـاع علـى حسـاب باقـي المهارات وهـي القـراءة والكتابة، حيـث وَجَد المخطِّطـون للبرنامج صعوبةً تتعلـق بنوع المواد التي ينبغي إدراجها فـي المحتوى؛ بعد أن تأكدوا من عدم صلاحيـة اختيار المواد اللغويـة النحوية فقط، فكان تركيزهـم في إدراج مـواد بإمكانها أن تـزوّد المتعلّم بـ«مهاراتٍ تواصلية» للّغة المتعلّمة.

ومـن ثَـمَّ كانـت الانتقـادات الموجّهـة للبرنامج التواصلي البَحْت لا تقلّ عن تلك الموجهة إلى البرنامج البنيوي النحوي، وكمـا أشار ويدوسون، منذ ١٩٧٩م، أنّ معطيـات البرنامـج التواصلي الوظيفـي لا تعكس عمليـة تعلّم اللغة بالضبط[٣]، لأنـه لا يمكن القول إنّ شخصاً ما قد تعلّم لغة معيّنة ولا يتقن إلا الحديث بها فقط، والاستماع إليها، دون الكتابة الجيدة والقراءة، لأنّ المهـارات اللغوية جزءٌ لا يتجـزأ، وإن كان هذا لا ينفـي وجود التفاوت في نسبيّـة تعليم هذه المهارات؛ حسب الغرض المراد تحقيقه لدى المتعلّمين.

٣- بنـاء البـرنـامـج باعـتـمـاد المهارات اللغوية:

يمكـن وصف القُـدرة على فَهْـم اللغـة وإنتاجها بأنها: القُدرة على القراءة والكتابة، وترجمة وكتابة ما يسمع، وإصدار الرسالة... إلخ، مما يُسمّى «المهارات

(١) All right, Richard (1989), Language Learning through Communication Practice, In: The Communicative Approach to Language teaching. Edited by Brunfit and co. Oxford University Press, (p.198)).

(٢) Coder, Spit (1987), Introducing Applied Linguistics. Hazel Watson and Viney LTD. (London, (p.3).

(٣) (Nunan, (1996: 37).

اللغويـة»، فليس بالضرورة أن نقيّـد أنفسنا بممارسة نشاطٍ معيّـن إذا أردنا تعليم القـراءة، لأننا في أثناء تعليـم القـراءة قد نتطـرّق إلـى الكتابـة والمحادثة، فلو ركّزنا فـي مهارة المحادثة وحدهـا؛ فإنّ المهارة الوحيـدة التي يمكـن تعلّمها في النهايـة هي الكلام؛ ممـا يؤدّي إلى فقدان جانـب التلقّي (الاستماع) لدى المتعلّم.

أمـا فيما يتعلق باستراتيجية التعليم؛ فلا شك أنّ تعليم بعضـ النشاطات النطقية مثـلاً يجب تقديمها منطقيّاً على بعض نشاطـات الكتابة، كما يجب تعليم شيء من القراءة البدائية قبل المحادثة.

ويجرّنـا الحديـث عـن تعليـم اللغـات باعتمـاد المهـارات؛ إلـى الحديـث عن تعليـم اللغـة باعتماد طريقة الوحدة والفروع.

فالفروع تؤدّي مجتمعةً إلى تعلّم اللغة، ومنها:

- القراءة: تدريب على ربط الشكل بالمضمون.
- الإملاء: تدريب على الكتابة الصحيحة.
- الخط: تمرين على فن الكتابة الصحيحة.
- المحفوظات: تعني مضمون اللغة، بما تغذيه في التلميـذ من معانٍ ومواقف وصـور، كما تزوّده بأنماط التعبيـر الجيّد، وتجعله يتـذوّق مواطن الجَمَال وصور التعبير عنهـا... وتعلّمه، مع القواعد، أصول الضبط، وطرق بناء الجُمل السليمة.
- التعبير: يهيئ له مواقف؛ تستثير ما حصَّله من الفروع السابقة[١].

أمـا طريقة الوحدة: فهـي أن يقوم البرنامج على الترابـط والتكامل بين المواد الدراسية، وتطبيق هذا البرنامج على اللغة العربية يكون باتخاذ إحدى المواد اللغويـة محوراً تـدور حوله جميع الدراسـات اللغوية، ليكون هو: موضوع القراءة والتعبير، والحفظ والإملاء والخـطّ والكتابـة، والتدريـب اللغـوي، لأنّ مفهـوم المهـارات اللغويـة؛ هـو أداء لغـوي صوتـي (القراءة والتعبير الشفهي)، أو غير صوتي (الكتابة بأنواعها) يمتـاز بالسرعـة والدّقـة والكفاية والفَهْـم، ومراعاة القواعـد اللغويـة المنطوقـة والمكتوبة، فـإذا امتلك المتعلّم المهارات اللغوية كانـت لديه القُدرة اللغوية، ومن ثَمَّ يكتسب من خلالها القُدرة على التواصل[٢].

وهذا ما أدى بالباحثين إلى التركيز في هذا النوع من البرامج، خصوصاً في تعليم اللغة للصغار.

(٣- أ) خطـوات وتصميـم البرنامـج باعتمـاد المهارات:

إنّ البرنامـج الجيّـد لا يحـدث صدفـة؛ بـل يتمّ التخطيـط له بدقّـة، ومن أهمّ الخطـوات الأولية، في عمليـة بناء البرنامـج اللغوي، تحديد نـوع اللغة التي سيتم تعليمها، بعد تحديد الأهداف المرجو تحقيقها، لكـي يتـمّ التركيز فيهـا، كما يجب علـى البرنامج أن يخضع لاستراتيجية المجتمع الـذي يشكّل المتعلّمون جـزءاً منه، ثم أخيراً لا بـدّ من تقييم البرنامج بشكلٍ مستمر[٣]، مما يفرض علينا مناقشة: طبيعة التلاميذ المستهدَفيـن، وطبيعـة مجتمـع المتعلّميـن (بيئتهم التعليمية الاجتماعية والثقافية)، وسياسة المؤسّسات التـي ستستخـدم البرنامـج، والأطر الكفيلـة بإنجاح البرنامج.

(٣- ب) مستويـات البرنامـج وطُـرق تحقيـق أهدافه:

بنـاءً علـى المشكلة التعليميـة، وحاجات جمهور المتعلّميـن وخصائصهـم المحـدّدة، يجـب تحديـد الأهداف التعليمية التي تمثّل خطوات معيّنة، تقود إلى أهدافٍ عريضةٍ للتوجّه التعليمي المستهدَف[٤].

---

(١) الموسى، نهاد (٢٠٠٣): الأساليب، مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية. ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص (٦٩-٧٠).

(٢) عليان، أحمد فؤاد محمود (١٩٩٢): المهارات اللغوية، ماهيتها وطرائق تدريسها. دار المسلم للنشر والتوزيع. ط١- الرياض، ص (٨-٩).

(٣) As worth, Mary (1985), Beyond Methodology, Second Language Teaching And The Community. Cambridge Press. (p.7).

(٤) الهادي، مُحَمَّد (٢٠٠٢): التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت. ط، الدار المصري اللبناني، القاهرة، ص١٣٠.

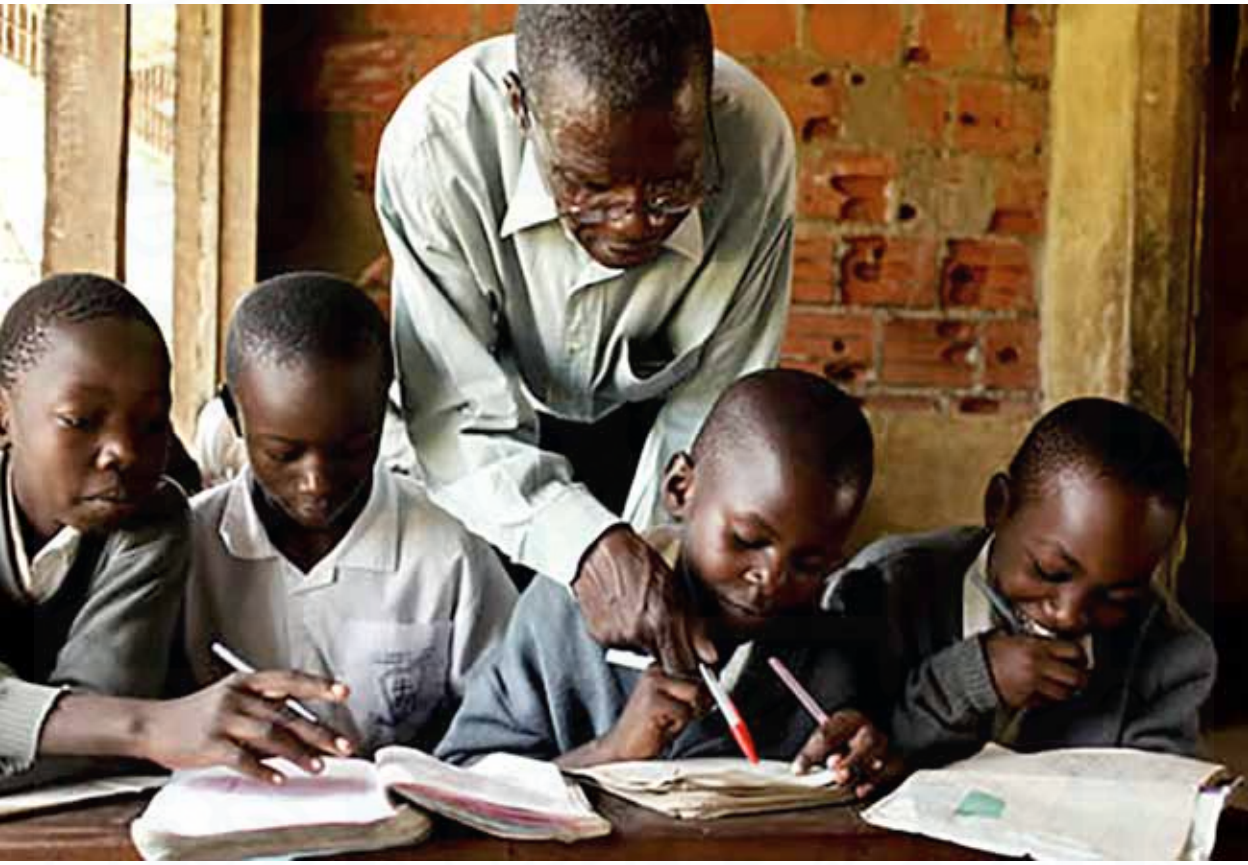

والهـدف هو بيـانٌ وعرضٌ لنتيجة يجـب التوصّل إليهـا، وتتمّ صياغته بدقة، فهو يقـدّم أولاً عن طريق الصياغة العامّة، وبذلك يوفي بالهدف العام[١].

وتختلـف الطُّـرق المعتمَـدة حسـب مستويـات الدراسة وأهدافها، كما يأتي:

(ب-١) المستوى الأول والثاني:

يُعـدّ المستوى الأول فـي الواقع تمهيـداً وإعداداً للمستوى المتوسط، الذي يتكـون فيه الوضوح اللغوي فـي ذهن المتعلّم، ويبلغ فيـه مستوى أعلى في النّضج اللغـوي، ومن ثَمّ يجـب أن يُراعى التطـوّر في اختيار مـادة الدراسة فـي المستويَيْن، بحيـث تلائم نضجَه العقليّ من ناحية، ومستواه اللغويّ من ناحية أخرى.

ويعتمد البرنامج المطبّق بالمستوى الأول والثاني: الطريقـة السمعية البصرية، على النهج المتداول في تعليـم اللغات الحيّة، لتنمية مهـارة التواصل الشَّفهي والكتابـي، ويستعين هـذا النهج بأشرطـةٍ أو أقراصٍ سمعيـة وبصريـة، تُشخّصـن المواقـف الوظيفية من خلال نصوصٍ حوارية متنوعة[٢].

ويُتوقع مـن المتعلّم قرب نهاية المرحلة الثانية، أن يسترسل في القراءة، ويصحّح لنفسه، ويحسن ما يقرأ، وينطلـق في التعبيـر عمّا في نفسه دون خـوفٍ أو تحرّجٍ من حواجز اللغة، وأن يستعمل الأنماط اللغوية التي مُرّنَ عليها استعمالاً صحيحاً يتفق مع قواعد اللغة.

(١) بلانت، جاك ترجمة: مومن دحاني (١٩٩٥): تقييم البرنامج. ط٢، وزارة التربية الوطنية، مغرب، ص٣٢.

(٢) ميلود، أحبدو (٢٠٠٤): تقويم تجربة وحدة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في كلية علوم التربية. مجلة التدريس- العدد ٢، من السلسلة الجديدة، الرباط، ص٧٦.

ومـن القواعد التي ينبغي أن يتدرّب على أنماطها الطالب في المرحلة الأولى: أدوات التعريف، والتنوين، الاسـم المفرد المذكر والمؤنث، اسم الإشارة المفرد المذكـر والمؤنث، الضمير المنفصـل المفرد مذكّراً ومؤنّثـاً، أدوات الاستفهام، الجُملـة الاسمية مع اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة مذكّرةً ومؤنثةً[١].

كما يجـب الاعتمـاد بشـكلٍ مكثّـف علـى الممارسة الشّفويـة في هذَيْن المستويَيْن، مـع تأخير تكثيف القراءة الطويلـة والكتابة إلى المستوى المتقـدّم. وتُؤخذ القواعد فـي هذَيْن المستويَيْـن انطلاقاً من مواقـف حيّة: (يسمع ويشاهـد ويعبّـر)، دون التشديد على قواعـد بنية النصّ، والتي يتعلّمها الدارس بطريقة ضمنية عن طريق الممارسة والتدريبات الكثيرة والمتنوعة[٢]، عقب كلّ درس.

(ب-٢) المستـوى الثالـث والرابـع، أو المرحلة المتوسطة:

يعتمـد البرنامـج المطبّـق بالمستـوى الثالـث والرابـع (المتوسـط) على دراسـة النصوص، وربط تدريبـات المهـارات اللغوية بها، مـع مراعاة: تطعيم نصوصـ المستويَيْن بنصوصٍ وظيفيـة، مستمدّة من المواقـف التواصليـة المتداولة، التي لهـا صلةٌ متينة بالحيـاة اليومية، وتنويع النصوصـ والمواقف لتشمل نصوصاً وظيفية وسرديـة، ووصفية إعلامية، وتعزيز الكتـاب المدرسي بمُعجم وظيفـي، يشتمل على صورٍ توضيحية، تساعد على الفَهْم والاستيعاب.

وتحتـاج الطريقـة المطبّقـة بهذَيْـن المستويَين إلـى دراسة النصوص في إطـارٍ موسّع، للتدريب على المهارات اللغوية والتواصلية، مع الاستعانة بالطرائق السمعية البصرية، واستراتيجية القراءة والكتابة[٣]. ويتدرّب المتعلّم على أنمـاط القواعد الآتية: الضمير المتصـل المفرد، الضمير المنفصـل، اسم الإشارة، المثنى، الجمع، الفعل وأنواعه، الجملة الفعلية، الفعل المنصـوب، وبعض أدوات النّصـب، الفعل المجزوم، وبعضـ أدوات الجـزم، النفـي للمضـارع والماضـي والمستقبل، والمقصور والمنقوص.

(ب-٣) المستـوى المتقدّم أو المرحلة المتقدّمة (Advanced Level):

يُقبَل بهـذه المرحلة المتعلّم الذي وصل إلى درجة الاسترسال في القراءة، ودرجة المقدرة على تصحيح الأخطاء لنفسه، والفَهْمَ الجيّد لما يقرأ، والانطلاق في التعبير عمّا في نفسه، واستعمال بعض الأنماط اللغوية استعمـالاً سليماً يتفـق مع قواعد اللغة، كمـا ينبغي ألا تقـلّ ثروته اللغوية عن أَلْفَيْن من المفردات، ويمكن عدّ هـذه المرحلة فترةً دراسيةً مستقلة؛ لأنها تؤدّي غرضاً قائمـاً بذاتـه، فالمتعلّم غير العربي، بعـد الانتهاء من دراسـة هذا المستوى، يستطيـع متابعة الدراسة وحدَه دون عنـاء؛ لأنه يصل بـه إلى درجةٍ يمكنه معها تخطي العقبات الرئيسة الأولى، وقراءة صحيفة عربية، وفَهْم ما فيها دون عناء، والاستماع إلى الإذاعات العربية.

وتتلخّص الأهـداف التي ترمي إليها دراسة البرنامج فيما يأتي:

١- زيـادة الثروة اللغوية للمتعلّـم إلى ألفَي كلمة، فوق مـا حصّله في المرحلتَيْـن السابقتَيْن، والتدريب علـى استعمالها في فروع اللغـة المختلفة وفي الحياة العامّة.

٢- تحطيم خوف الطالـب من مواجهة الأساليب الطبيعيـة للغـة العربيـة فـي مصادرهـا، وليـس في الكتـب المدرسيـة، وهي: الكتـب والصُّحف والخُطب والإذاعات.

٣- كما يتأهّب لمواجهة اللغة في بيئتها الطبيعية.

٤- نموّ القُدرة على القراءة إلى درجةٍ يتوفّر فيها عنصر السرعة والفَهْم الصحيح.

٥- اكتسـاب القُدرة على تتبّع ما يسمع من حديثٍ ومقالٍ وخطابٍ وإذاعةٍ في يسر دون جَهْد[٤].

---

(١) الحديدي، علي (٢٠٠٨): مشكلة تعليم اللغة العربية لغير العرب. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص (١٢٨-١٢٩).

(٢) الصـوري، عباس (١٩٩١): تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. مجلة التدريس، من منشورات كلية التربية، جامعة مُحَمَّد الخامس، العدد ١٨، الرباط، ص٨٥.

(٣) ميلود، أحبدو (٢٠٠٤)، ص٧٦.

(٤) الحديدي، (٢٠٠٨: ١٦٩).

كما يشتمل البرنامج على فروع المواد الآتية: القراءة، والتعبير، والنصوص القرائية، والتدريب على استعمال القواميس وفهارس المكتبات.

(ب-٤) تنظيم محتوى البرنامج:

المحتوى: مجموعة من المعارف والمهارات والمواقف والقِيَم المطروحة للتعلّم.

ويطرح محتوى البرنامج: مُشكل الانتقاء ومُشكل التنظيم، حيث لا بدّ من معايير محدّدة تحكم اختيار هذا المحتوى، والتي يمكن سوق أهمّها فيما يأتي[١]:

١- المصداقية: أن تَكُون المعرفة المقدّمة صحيحة، ليست خاطئة ولا متجاوزة، وأن تَكُون قادرة على تحقيق أهداف التعليم المتوقّعة منها.

٢- الدّلالة: أن تَكُون المعرفة المقدّمة ذات معنى، ذلك أنّ الأحداث والمعطيات الجزئية لا قيمة لها في حدّ ذاتها، وينبغي وضعها في إطار الأفكار الأساسية والمبادئ التي هي أهمّ منها.

٣- الاهتمام: ينبغي للمحتوى أ×ن يثير اهتمام التلاميذ ويشدّ انتباههم.

٤- القابلية للتعلّم: أن يكون مناسباً لمستوى النّضج لدى التلاميذ، ومستوى قدراتهم المختلفة.

هذه المعايير تحكم الانتقاء فقط، أما الضوابط العامّة التي تسبق عملية الانتقاء فكثيرة، ومنها: الابتعاد عن الأساليب الخيالية في انتقاء المحتوى، والنظرة البعيدة نحو مستقبل الناشئة، وربطه بتحصيلهم، بغية إعدادهم للحياة الجديدة، والمرونة في التطبيق، بحيث تتسع الخطّة لكلّ جديدٍ مفيد، قادرٍ على التخلّص من كلّ ما كانت نتائجه سيّئة أو ضعيفة[٢].

(ب-٥) خطّة تنظيم محتوى الكتاب المقرر لتعليم العربية بغانا:

يُقترح أن يشتمل كِتَاب كلّ صفٍ على عددٍ يتراوح بين ٢٥-٣٠ درساً، حتى تغطي عدد أسابيع الدراسة في كلّ صفٍ على مدار العام، على أن تتوزع هذه الدروس، على وحدات، يربط موضوعات كلٌّ منها خيطٌ معيّن يصلح عنواناً للوحدة.

أما من حيث الدروس الأولية في كلٍّ من كتب المستويات الثلاثة؛ فينبغي أن يشتمل الجزء الأول على عددٍ من دروس تنمية الاستعداد للقراءة والكتابة، بينما يشتمل كلٌّ من كتابَي الصف الثاني والثالث على عددٍ من تدريبات المراجعة العامّة لما سبقت دراسته بغرض التذكير به[٣] وتثبيته، وتهيئة التلاميذ لما سوف يتعلّمونه في الكتاب الجديد.

كما ينبغي للمؤلّف الاعتناء بإخراج الكتاب فيما يتصل بالرسومات والصُّور، والأشكال والألوان، والمسافات بين السطور، وغير ذلك من الجوانب الفنية، وأن يُبرز التكامل عند إعداد محتوى كتب تعليم اللغة العربية للصفوف الثلاث، وذلك على مستويين:

١- التكامل الأفقي: أن يتكون كلّ كِتَاب من وحداتٍ ترتبط فيما بينها، وتتدّرج فيها المفاهيم والأفكار والرصيد اللغوي المقدّم من وحدةٍ إلى أخرى.

٢- التكامل الرأسي: أن تُبنى المفردات والتراكيب والمفاهيم اللغوية، في كِتَاب الصّف الثاني على ما قُدّم في كِتَاب الصف الأول، ويُبنى ما يقدّم في كِتَاب الصّف الثالث على ما قُدّم في الصّفين السابقَيْن، فضلاً عن إعداد التلميذ لدراسة كِتَاب الصف الرابع ■

---

(١) الملكي، (١٩٩٣: ٨٦).

(٢) القوزي، عوض بن حمد (٢٠٠٢): مناهج تعليم اللغة العربية. أعمال ندوة: تعليم اللغة العربية وتعليم المتعدد، إعداد كنزة بن عمر وغيرها، ج:٢. من منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، ص٥٠.

(٣) طعيمة، رشدي (١٩٩٨): مناهج تدريس اللغة العربية بالتعليم الأساسي. دار الفكر العربي، القاهرة، ص١٤٠.

بنوك الطعام ودَوْرها في مكافحة الجوع في إفريقيا

أ. شوقي صلاح أحمد إسماعيل
باحث مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث - الخرطوم - السودان

تمثّل الزيادة المطّردة لعدد سكان الأرض، خلال العقود القادمة، هاجساً كبيراً للمعنيّين بتأثير ذلك على الوضع الاقتصاديّ والغذائيّ لسكان الأرض، ولعلّ الوضع في إفريقيا هو الأسوأ من حيث المعاناة المستمرة التي تعيش فيها القارة من أجل توفير الطعام لأبنائها، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مجاعاتٌ كثيرةٌ أودت بحياة الملايين من سكان القارة، كلّ ذلك جعل البحث عن حلولٍ لتوفير الغذاء من أهمّ الأولويات.

تُعدّ «بنوك الطعام» من الحلول التي ثبتت أهميتها وأثرها في السنوات الأخيرة في مكافحة الكوارث المتوقّعة، من حيث وضع الخطط والبرامج لما قبل الكارثة، من خلال عمل برامج توعية للجمهور بأهمية حفظ الطعام بطرقٍ فعّالة، ومن ثمّ ترشيد استعماله والتقليل من هدره، بالإضافة إلى الخطط الموضِّحة لما يمكن فعله أثناء الكارثة؛ من أساليب كفيلة بتجميع الطعام وتوزيعه على المحتاجين بطرقٍ آمنةٍ وفعّالة، كذلك هو الحال بالنسبة للمحتاجين والمنكوبين بسبب المجاعات.. كيف يمكنهم الاستفادة القصوى من الطعام، والعمل على تلافي مجاعات مستقبلية، وذلك بالتركيز على توعية جميع المجتمعات ومخاطبة العقل الجمعي لهم، من خلال مناقشة بعض المفاهيم التي تتعلق بحفظ الطعام والتعامل معه، مثل: الفضلة والفائض، والمفاهيم الاقتصادية الفعّالة من أجل استدامة العمل في بنوك الطعام والمؤسّسات المجتمعية المماثلة.

تعريف «بنك الطعام»: هو مصطلحٌ يشير إلى المنظومة التي تُشرف على إدارة (إنتاج، نقل، حفظ) الطعام، وتقديمه للمستهلكين مجّاناً، بصورةٍ آمنةٍ وصحّية.

نشأة بنوك الطعام:

«بنوك الطعام» عبارة عن مؤسّسات خيرية غير ربحية، تهتم بتجميع فائض الطعام والهدر الغذائي وتخزينه، وتوزيعه على الفقراء والمساكين الذين يعانون الفاقة وعدم القدرة على شراء الطعام اللازم لسدّ رمقهم.

وأول بنك أُنشئ للطعام تمّ تأسيسه في عام ١٩٧٦م في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في أستراليا، ثم انتشرت فكرة إنشاء بنوك الطعام في باقي دول العالم.. ومع تزايد نسبة التضخم في أسعار المواد الغذائية بدأت تنتشر فكرة إنشاء بنوك الطعام في دول أوروبا، خصوصاً بعد الانهيار الماليّ العالميّ في عام ٢٠٠٨م، حيث أثّر الكساد الاقتصاديّ على أصحاب الدخل المنخفض تأثيراً سلبيّاً شديداً.

وهناك نموذجان لبنوك الطعام:

النموذج الأول يُعرف باسم (مخازن التوزيع): ويُعمل به في أمريكا وأستراليا، وفيه يتمّ جمع الطعام وفرزه وتقييمه من حيث الصلاحية والجَوْدة ومن ثمّ تخزينه، وبالتالي تعمل هذه المخازن كصرافات للطعام إلى المتعهدين الذين يعملون في الخطوط الأمامية، مثل مطابخ الوجبات والموائد الخيرية المنتشرة في المدن الأمريكية والأسترالية، ويذهب إليها الفقراء والمحتاجون لتناول الوجبات عندهم، أو تقوم الجمعيات الخيرية في تلك المدن بتوزيع المواد الغذائية وتوصيلها إلى الفقراء والمحتاجين في أماكنهم.

والنموذج الآخر يُعرف باسم (الخط الأمامي لتوزيع الطعام): ويُعمل به في باقي الدول الأخرى، وفيه يقوم بنك الطعام بتجميع الطعام وتخزينه وتوزيعه على الفقراء والمحتاجين مباشرة.

ويُعدّ فائض الطعام، وتبرعات المواد الغذائية التي تحصل عليها بنوك الطعام، بمثابة الوقود اللازم لتشغيلها[1].

أهمية الموضوع:

- التعريف ببنوك الطعام، ودَوْرها في إدارة المعركة ضدّ الجوع والمجاعات في أوقات الكوارث، وإلقاء الضوء على دَوْرها المحوريّ في مرحلة ما قبل الكارثة، من خلال توعية المجتمع ليتعامل مع الطعام بمزيدٍ من الاحترافية والفعالية؛ من حيث ترشيد الاستخدام والتبرّع بالفائض.
- توعية المجتمع من أجل أخذ الدروس والعبر، وشكر نعمة الله ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: ٤)، والعمل مع شرائح المجتمع من أجل حضّهم على الاستفادة القصوى من الطعام، ورفع روح الإنسانية لديهم، من خلال الإحساس بالآخر الذي يمرّ بكوارث طبيعية أو مصطنعة أثّرت على قدرته في إطعام نفسه ومَن يعول.
- تقديم نموذج للمجتمعات الإفريقية من أجل إعادة التفكير في العادات الغذائية للشعوب، والعمل من أجل إنشاء مؤسّسات حكومية أو شبه حكومية للقيام بأدوار بنوك الطعام، خصوصاً في أوقات الكوارث الطبيعية والمصطنعة.
- التذكير بالمآسي والمجاعات التي ضربت القارة الإفريقية من قبل لتكون عظةً وعبرة، والعمل على حثّ

(١) بنوك الطعام، جريدة الجزيرة السعودية، م. خالد إبراهيم الحجي، الأربعاء ٨ أبريل ٢٠١٥م.
http://www.al-jazirah.ar4.htm/20150408/com/2015

الجهات المسؤولة على التخطيط المبكر من أجل منع حدوث مثل هذه المآسي في المستقبل، خصوصاً في دول شرق إفريقيا وغربها ومنطقة الصحراء الكبرى.

إفريقيا والجوع.. معركة لا تنتهي:

الجميع يقرّ بأنّ القارة الإفريقية غنية بالموارد البشرية والطبيعية، وبرغم ذلك تعدّ إفريقيا في مؤخرة القارات من حيث التنمية، وفي مقدمة القارات من حيث الفقر والبطالة!

هذا الواقع المرير يستلزم إعمال الفكر من أجل استخدام المتاح للنهوض، عبر عملية إدارية مُحكمة[١]، والسؤال المرّ الذي لا مناصَ من طرحه هو: لماذا ارتبطت إفريقيا بالجوع والمجاعة؛ بالرغم من المزايا التفضيلية التي تتمتع بها من حيث الموارد على جميع قارات المعمورة؟

للإجابة عن هذا السؤال تبرز مصطلحات ارتبطت بالقارة الإفريقية، أدت- بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- إلى كوارث ما زالت ذكراها قائمةً إلى اليوم، ونشير بالخصوص إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية والأخطاء البشرية التي أدّت إلى كوارث مصطنعة، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي لا تميّز بين القارات وتعمّ الجميع.

ذاكرة المجاعات في إفريقيا دروسٌ قاسيةٌ لمن يعتبر:

أسوأ المجاعات التي حدثت في إفريقيا تلك التي طالت الساحل الإفريقي عام ٢٠١٠م، خصوصاً في النيجر ومنطقة غرب إفريقيا، حيث عانى ملايين الناس من شحّ الأمطار ونقص الغذاء، وأسفر شحّ الأمطار في العام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م عن نقصٍ في المنتجات الزراعية في بلدان مثل: النيجر وتشاد وبوركينافاسو وشمال نيجيريا. وفي يوليو/تموز ٢٠١١م ضرب جفافٌ شديدٌ منطقة القرن الإفريقي؛ مما أودى بحياة الآلاف في الصومال والدول المجاورة[٢].

وهنالك أمثلةٌ أخرى أكثر قسوة، ففي عام ١٩٩٢م وقعت أسوأ موجة جفاف في القرن العشرين في الصومال، ويُقدّر عدد من قضَوا نحبهم بسببها بأكثر من ٣٠٠ ألف شخص، وفي السودان ١٩٩٤م في منطقة «بحر الغزال» بجنوب غرب السودان، ففي هذه المنطقة فقط مات أكثر من ٧٠ ألف شخصٍ من المجاعة، بالإضافة إلى هجرة ٧٢ ألف شخصٍ آخرين[٣].

وقد ذكر الكثير من الخبراء أنّ أسباب هذه المجاعات، بالإضافة إلى ما ذُكر، يعود إلى أسبابٍ بشرية، والمثال الواضح على ذلك يتجسّد في المجاعات التي حدثت وما زالت تحدث حتى الآن- عام ٢٠١٧م- في دولة جنوب السودان، ففي ٢٠ فبراير الماضي أعلنت ثلاث منظمات دولية وحكومة جوبا: أنّ المجاعة حصلت بالفعل في ولاية الوحدة؛ لذا فإنّ قول المنسّق الإنسانيّ للأمم المتحدة بجوبا- يوجين أويوسو-: «إنّ المجاعة هذه المرة هي من صنع الإنسان» كان بمثابة وضع الأمور في نصابها، فقد اجتمعت عوامل الحرب الأهلية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى الأزمة الاقتصادية وتدهور الإنتاج الزراعي، لتوصل السكان المدنيّين إلى المجاعة الفعلية[٤]، وكذلك الحال في الصومال؛ حيث أودت المجاعة، التي ضربت الصومال بين عامَي ٢٠١٠م و ٢٠١٢م، بحياة ٢٦٠ ألف شخص، أكثر من نصفهم أطفالٌ تحت سنّ الخامسة[٥]، وكلّ هذه النماذج تدلّ على أنّ بعض الساسة وصنّاع القرار لا يهتمّون بهذه الإحصائيات والأرقام ولا يلقون لها كبير انتباه، لذا فإنّ معركة إفريقيا ضدّ الجوع لن تنتهي قريباً.

وهنا تبرز أهمية التنمية الزراعية المستدامة للقارة الإفريقية، ونعني بها:

- إدارة الموارد الطبيعية الأساسية وصيانتها، بحيث

(١) دور الشباب الإفريقي في تنمية المجتمع عبر المنظمات التطوعية، شوقي صلاح أحمد إسماعيل، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٢٩ - يونيو ٢٠١٦م.

(٢) المجاعات في إفريقيا، عبد العظيم محمد الشيخ، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/19/5/

(٣) أبشع مجاعات القرن العشرين.. التي راح ضحيتها الملايين، أميرة أحمد، في الرابط:
http://www.arageek.com/2014

(٤) أسئلة المجاعة في جنوب السودان، تغطية موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2017/5/3/

(٥) ٨ المجاعة في الصومال، حجم الكارثة والاحتياجات: مركز مقديشو للدراسات والبحوث:
http://mogadishucenter.com/2017/02

تتضمّن المؤسّسات والتقنيات والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية[1]، وتكمن أهميتها في مواجهة كارثة المجاعة؛ عن طريق تبنّي سياساتٍ فعّالة في المستوى الرسميّ، بالإنفاق الحكوميّ على الزراعة والتنمية الزراعية المستدامة، لتنخفض المجاعات وتأثيراتها، ووضع الخطط الكفيلة بمواجهة الكوارث الطبيعية المؤثرة في الأمن الغذائي، والتي تشمل: الجفاف، والفيضانات، والتصحّر، والتعقيدات المترتبة على التغيّر المناخي، وتتسبب في المعاناة، ونضوب قاعدة الموارد الطبيعية، وتضرّر البنية التحتية، ويتسبّب الجفاف في ندرة المياه، وتلف المحاصيل، ونقص التغذية، وتدهور التربة، ونضوب العلف، وارتفاع نسبة النفوق للمواشي.. وغيرها من المشكلات.

هذا بالإضافة إلى أهمية نشر الوعي بالمسؤولية المجتمعية عند الشركات والمؤسّسات الخاصّة والعامّة، ويمثّل ذلك أرضية ومجالاً لعمل بنوك الطعام، وتوفير المقدّرات والموارد الزراعية التي تمكّن القائمين على هذه البنوك من توفير الطعام للسكان.

أهمية بنوك الطعام للقارة الإفريقية:

مما سبق؛ تتضح لنا حجم المشكلة، والمثال العمليّ للاتجاه نحو الحلول العملية لمتلازمات الفقر والجوع، وتتمثل الخطوة القادمة في اقتراح بعض الحلول التي بالإمكان تطبيقها في القارة الإفريقية، ونركّز في هذا المقال على توضيح طبيعة عمل بنوك الطعام، وكيف يمكنها أن تشارك في حلّ متلازمة الجوع والفقر.

وهذا المشروع العمليّ تمّ تطبيقه في عددٍ من الدول والأماكن المختلفة، ولاقى نجاحاً كبيراً، ولنأخذ مثالاً في إفريقيا لتطبيق هذا المشروع، وهو يخصّ مؤسّسة بنك الطعام السودانية ودَوْرها في مكافحة الجوع في السودان.

مراحل تطوّر فكرة بنك الطعام في السودان:

بنك الطعام في فكرته الأساسية عبارة عن: مؤسّسة تطوّعية تعمل على محاربة الجوع، وتعمل المنظمة في مجال التنمية والأمن الغذائي وسط شرائح المجتمع الفقيرة، تعمل المنظمة وفق رسالة وفكرة التكافل بين المجتمع لدرء المخاطر الناجمة عن الجوع على الصحّة والتنمية، والآثار الناجمة عن ذلك المتمثلة في التشرّد والتسوّل[2].

مرّت الفكرة بعدة مراحل وتطورات، أكسبت العاملين فيها الخبرة والدراية، منذ أن كانت أعمالاً قليلة الأثر ومبادرات فردية، حتى أصبحت الآن عدة مؤسّسات متنافسة لخدمة الإنسان السوداني؛ من أجل كسب المعركة ضدّ متلازمة الجوع والفقر.

المرحلة الأولى:

تأسّست منظمة بنك الطعام السوداني من خلال منظمة العون الإسلامي البريطاني - مكتب السودان، إلى جانب شركة (سيدكو) للاتصالات، وهي منظمة طوعية سودانية للمساعدات الإنسانية غير الحكومية، بدأت نشاطها في عام ٢٠٠٦[3]، بدايةً: كانت فكرةً مختصرةً وبرنامجاً صغيراً يتبع منظمة العون الإسلامي البريطاني، يُعنى بتجهيز وجباتٍ للطلاب في المجمّعات السكنية، بالإضافة إلى عمل برامج موسمية في رمضان وعيد الأضحى، ثم ظهرت أهمية التوسّع في هذا البرنامج، وذلك من خلال تجاوب شرائح المجتمع السودانيّ مع الفكرة بالدعم والمشاركة، خصوصاً في برامج (عيد بلا جوعى) الذي يُعنى بتجميع لحوم الأضاحي وتوزيعها على المحتاجين، حيث امتلأت كلّ الطاقة التخزينية الموضوعة في أزمان قياسية.

المرحلة الثانية:

انفصلت عن منظمة العون الإسلامي البريطاني لتصبح منظمةً قائمةً بذاتها منذ العام ٢٠١٠م، يقودها مجموعةٌ من الشباب، مفاهيم ورسائل كثيرة يهدف هؤلاء الشباب إلى توصيلها عبر هذه المنظمة، ولكن تحديات

(١) التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء في العالم العربي (الفقر، الجوع، سوء التغذية، التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) السودان سلّة غذاء العالم العربي: أ.د. محمد قيلي عبد الرازق، سوريا ٢٠٠٦م، نقلاً عن منظمة الغذاء العالمية ١٩٨٨م.

(٢) إعلام بنك الطعام السوداني، على الرابط:
https://plus.google.com/116532994629907507762/posts
EWHAKy1HKxC

(٣) بنك الطعام.. دعوة إلى سودان بلا جوعى، هبة محمود، ٢٠١٣/٠٦/٢٣ - المجهر السوداني/الخرطوم، موقع:
http://sudaneseonline.com

عصيبة تقف عائقاً أمام هذا المشروع الذي يرمي إلى أن يكون السودان- بحلول عام ٢٠٢٠م- خالياً من الجوعى، ورائداً في إدارة عملية مكافحة الجوع، بأفضل بنية تحتية وطاقات بشرية ونظام إغاثة فعّال[١]، كانت هذه المرحلة تحدّياً كبيراً للفكرة، حيث تمّت تصفية المؤسّسة الراعية للمناشط في المرحلة الأولى، وكادت الفكرة تندثر لولا فضل الله علينا، ثمّ مجهودات بعض الشباب الذين حوّلوا هذه الفكرة لمؤسّسة تطوعية شبابية مسجّلة في مفوضية العون الإنساني السوداني، وأصبحت مشكلة التمويل هي الهاجس الأكبر لمواصلة تنفيذ البرامج.

المرحلة الثالثة:

هذه المرحلة تضمّنت إنشاء منظمة بنك الطعام السودانية، وهي منظمةٌ وطنيةٌ مستقلة، قائمةٌ على التطوع، وتعمل على تحقيق الأمن الغذائي، والإسهام في تحرير الإنسان في السودان من الجوع والعوز والفقر، صيانةً لكرامته، واستنهاضاً لطاقته الإنتاجية، وتحقيقاً للكفاية، في شراكةٍ وتكافلٍ مع المجتمع[٢]، وذلك بالتعاون بين الطاقات الشبابية المؤسّسة لفكرة بنك الطعام في المراحل السابقة، مع إضافة كوادر مؤهّلة وموارد أكثر، عبر مكتبٍ تنفيذيٍّ جديد، ومجلس إدارة يشارك فيه أفضل العقول السودانية المتخصّصة في المجالات ذات الصلة.

أولويات مكافحة الجوع عبر بنك الطعام السوداني:

نقصد بهذه الأولويات الشرائح المجتمعية المستهدفة بالدعم والمساعدة، من خلال الخطط الاستراتيجية والبرامج التي توضع لمكافحة الجوع والفقر، ويمكن التدليل عليها من خلال الأهداف الواردة في الموقع الرسميّ لمنظمة بنك الطعام السوداني، والتي تشمل:

الأولوية القصوى:

مخصّصة للاهتمام بالشرائح التي تتعرض لتغيّراتٍ مفاجئة، تحدّ من قدرة العائل على توفير الغذاء عند حدوث الكوارث الطبيعية في موسم الأمطار في السودان، كما حدث في السنوات الخمس الماضية، بالإضافة للكوارث المصطنعة بفعل الإنسان وتصرفاته الخاطئة، التي أفرزت الأعداد الكبيرة من اللاجئين من الدول المجاورة للسودان بسبب الحروب، حيث تُعدّ هذه الشريحة الأكثر حاجةً للمساعدة بتوفير الغذاء والماء الصالح للشُّرب، وهو ما تمّ تحديده في الهدف الأول للمنظمة بتقديم العون الغذائي والطعام للمحتاجين ومتأثري الكوارث وحالات الطوارئ.

الأولوية المهمّة:

توضع للاهتمام بدعم شرائح محدّدة، مثل طلاب المدارس وخلاوي تحفيظ القرآن الكريم، وذلك بتقديم وجبات دورية في أماكن الدراسة والسكن، بالإضافة إلى الدُّور المخصّصة للفئات التي تحتاج إلى الدعم المستمر لعدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الغذائية لوجود سببٍ مانع، ويتحقق ذلك بتقديم العون الغذائي والطعام للمحتاجين من: الأطفال والطلاب في مؤسّسات التعليم، ودُور الأيتام والعجزة والمسنّين وذوى الاحتياجات الخاصّة، والأسر المتعفّفة.

الأولوية العادية:

وتتمثّل في العمل مع المجتمع للحدّ من الهدر في استخدام الطعام والغذاء، وتحويل الفائض لمكافحة الجوع والعوز والفقر، ونشر ثقافة الغذاء الصحّي، ومساعدة الفقراء بتوفير وسائل الإنتاج والتدريب والإرشاد والعون الفني، وادخالهم في دورة الإنتاج والاكتفاء الذاتي، والعمل على إنشاء مؤسّسات استثمارية لضمان الاستقرار الماديّ واستدامة العمل بالمنظمة.

الجدير بالذكر: أنّ مؤسّسات الخدمة، مثل بنوك الطعام، تحتاج إلى إدارات متخصّصة في المسائل المالية والإدارة والقانونية، وإدارات متخصّصة بالمشاريع والطرق والآليات الفعّالة لتنفيذها، وإدارات متخصّصة في الإعلام تقوم بالتوعية عبر الإعلام التقليديّ والإعلام الجديد، وإدارات متخصّصة بالاستثمار وتوفير الدعم الماليّ والعينيّ، وبناء الشّراكات مع رجال الأعمال والمؤسّسات المشابهة.

بنوك الطعام.. الدّوْر المطلوب:

مشروع بنك الطعام وتطبيقاته ينبغي أن يُسلّط عليه الضوء، ويُوضع تحت مجهر الاهتمام لدى المهتمّين

(١) بنك الطعام.. دعوة إلى سودان بلا جوعى، مرجع سابق.

(٢) الموقع الرسمي لمنظمة بنك الطعام السودان: Sfbank.org

ومؤسّسات المجتمع المدنيّ في دول القارة الإفريقية، نظراً للضرورة التي حتّمتها الحاجة إلى المزيد من إحكام الحلقات الإدارية لتحقيق الاستخدام الفعّال والإيجابيّ للموارد المحدودة للغذاء في القارة الإفريقية، وذلك لاحتمالية حدوث الكوارث في أي لحظة في كلّ دول إفريقيا، وهذه الكوارث يجب أن نجد خططاً لتلافي أضرارها، وعدم الانتظار لوصول الدعم الخارجي، خصوصاً عند الضربة الأولى، وبنوك الطعام هي المرشّح المحتمل لأداء هذا الدّوْر عبر عدة خطوات؛ أهمّها:

إعادة توزيع الفائض من الطعام في المناسبات الخاصّة:

تعتمد هذه الفكرة على عقد اتفاقيات، مع الفنادق وصالات المناسبات الخاصّة، على إعادة توزيع الطعام الفائض من هذه الأماكن، وتوزيعها على التجمّعات السكانية المحتاجة القريبة من مكان الحدث، ويتجلّى ذلك في تجربة بنك الطعام المصري، فمن أهمّ المحاور التي يعمل عليها بنك الطعام المصري التوعية بعدم إهدار الطعام، فقمنا داخل مصر بعمل بروتوكول تعاون مع غرفة المنشآت الفندقية لعدم إهدار الطعام الفائض من الحفلات، الذي «لم يمسّ»، وتعبئته في أطباق فويل لتوزّع على المحتاجين في المنطقة المحيطة بالفندق[1].

إعادة توزيع الفائض من الطعام في المناسبات العامّة:

من المعلوم أنّ لكلّ مجتمع إنسانيٍّ مناسبات وأعياد تظهر فيها مظاهر الاحتفال والبهجة، ويترافق مع هذه الاحتفالات الهدر الكبير للطعام، ومن هذه المناسبات بالنسبة للمسلمين: عيد الفطر وعيد الأضحى، يتمثّل دَوْر بنك الطعام في الاستفادة من هذه المناسبات؛ بتجميع الفائض من الطعام فيها وتوزيعه على المحتاجين، كما في مشروع «عيد بلا جوعي» التابع لبنك الطعام السوداني، حيث تقوم المنظمة بنصب خيام في الأحياء (المتيسّرة)، وتجميع آلاف الكيلوجرامات من اللّحوم، وتوزيعها على الأسر الفقيرة[2] في عيد الأضحى المبارك، ويساعد هذا العمل في الحفاظ على الكميات الكبيرة من اللحوم التي تُذبح في عيد الأضحى، كما في مشروع «الإفادة من لحوم الهدي والأضاحي» الذي يقوم بالاستفادة من الأضاحي وذبائح حجّاج بيت الله الحرام، وإعادة توزيعها على المحتاجين في دول العالم، المسلم وغير المسلم، أو ترحيلها إلى مخيمات اللاجئين في أنحاء العالم.

تحفيز المجتمع لإطعام الفقراء:

يتمّ ذلك بتفعيل مبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسّسات من أجل الإسهام في إطعام الفقراء، هذا المشروع موجود باسم: «كيس الصائم» و «كيس الأيتام» في منظمة بنك الطعام السوداني، حيث يتمّ مخاطبة المساهمين، وتجميع المبالغ المالية، وتحوّل إلى مساهمة دورية، ويختلف كيس أسر الأيتام عن كيس الصائم، ويحتوي على (١٠) كجم سكر، (١٠) كجم دقيق، (٢) كجم عدس، (٢) كجم أرز، (٤) أرطال زيت، ملوة بلح، ملوة كركديه، إضافة إلى ملوة بليلة عدسية، وملوة كبكبي، إلى جانب كيلو لبن بودرة، وعلبة كبيرة صلصة[3]، حسب أولويات درجة الفقر والحاجة، ويمكن توسيع هذا المجهود ليشارك فيه أكبر قدرٍ ممكن من الخيّريين، وذلك بعمل حملات إعلامية موجّهة ومصمّمة لهذا الغرض، خصوصاً في المواسم الدينية، مثل شهر رمضان وعيد الأضحى بالنسبة للمسلمين، والمناسبات الأخرى لغير المسلمين.

بنوك الطعام كأداة لوقف هدر الطعام:

حذّرت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) من الهدر الكبير من جملة المنتج من الطعام، وتأثير ذلك على البيئة والأمن الغذائي للمجتمعات، فإنّ الخسائر الغذائية المرتفعة لا تشكّل عبئاً اقتصاديّاً فحسب، بل هي عبء بيئي، وقد تكون كذلك ضارة بالأمن الغذائي، إلا أنّ تخفيض الفاقد المهدر من الغذاء يتطلب استثمارات إضافية كبيرة،

(١) ١١ بنك الطعام إقليمياً ودوليّاً، الجوع مشكلة عالمية وليس مشكلة داخل مصر فقط: http://www.egyptianfoodbank.com

(٢) بنك الطعام.. دعوة إلى سودان بلا جوعى، مرجع سابق.

(٣) بنك الطعام.. دعوة إلى سودان بلا جوعى: الخرطوم – هبة محمود، صحيفة المجهر السوداني: http://almeghar.com.

يتمثّل في إمكانيات الإقليم على تخزين الغذاء[١]، ذلك على مستوى إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وحده، حيث تفيد التقديرات بأنّ حوالي ٢٠٪ من الإمدادات الغذائية الصالحة للاستهلاك الآدمي تُفقد أو تُهدر في الإقليم[٢].

الأرقام صادمة ومخيّبة للآمال على مستوى الإقليم، حتى لدولةٍ واحدة، وكمثالٍ على الهدر الكبير للغذاء في مصر: نجد متوسط الخسائر التقديرية بالنسبة المئوية في الفواكه ١٩٪، الخضروات الطازجة ٢٩٪، البرتقال ١٤٪، الطماطم ١٥٪[٣].

مما سبق؛ يتضح لنا عظم الخَطْب الجلَل، ومن هنا تبرز لنا أهمية بنك الطعام كشريكٍ للحكومة والمجتمع، من أجل تقليل الهدر الكبير للطعام، وذلك بتفعيل الرقابة على الأسواق، وتنبيه المجتمع على تسليم بنوك الطعام الفائض من الطعام بصفةٍ دوريةٍ أو يومية، وعمل خططٍ إشرافية مشتركة لتوزيع الفائض على المحتاجين بطريقةٍ آمنةٍ ومشرّفة تحفظ الكرامة الإنسانية.

مفاهيم مجتمعية في مكافحة الجوع:

لتعزيز دَوْر بنوك الطعام في تقليل أعداد الجوعى يستلزم ذلك عملاً كبيراً لوسائل الإعلام؛ لتوعية المجتمع وتبصيره بالمفاهيم الخيّرة الموجودة فيه، والعمل على تشكيل وتوجيه العقل الجمعي نحو أهمية التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع، وتنمية روح الإنسانية، وتعزيز هذه المفاهيم في القوة الفاعلة في المجتمع، ويتحقّق هذا الهدف بالتنبيه على المفاهيم الآتية، على المستوى: (الفردي، المؤسّسات، الدولة):

مفهوم: (اشترِ واترك لغيرك):

نعني به تحفيز المقتدرين على شراء ما يكفي الأسرة من طعامٍ أو شراب، وشراء كميات أخرى تكون عهدة لدى أصحاب البقالات والسوبر ماركت لتوزّع على المحتاجين ممّن ليس لديهم القدرة على الشراء، خصوصاً على المستوى الفردي، وأثبتت التجربة نجاح هذا المفهوم وتحوّله إلى عادة لدى السودانيين في العاصمة الخرطوم، وبخاصة الأحياء الشعبية، حيث يشتري الشخص ما يكفيه من أرغفة الخبز، ويشترى كمية أخرى تعلق على لافتة كبيرة مكتوب فيها: (اشترِ واترك لغيرك)، فيأتي المحتاج ويأخذ مما ترك عند هذه اللافتة ولا يجد غضاضة ولا تعنيفاً من أحد، وهذا العمل لا يحتاج إلى مؤسّسة لتديره، فهو فعلٌ عفويٌّ من أبناء المجتمع، وتطبيقٌ جميلٌ لمعاني الإسلام، فعندما تتصدق لا تدري مَن سيأكل هذا الخبز، ينتشر هذا المفهوم ليشمل العديد من السلع غير الخبز والماء، مثلما حدث في مبادرة (people's fridge) في بريطانيا، حيث وُضعت ثلاجات في الشوارع، يضع فيها المتبرعون الفائض من طعامهم، ويأكل الجوعى ما يحتاجون إليه من طعامٍ بطريقةٍ عفوية تلقائية[٤].

مفهوم: من الفضلة إلى الفائض:

نعني به الالتزام في محيط الأسرة والمجتمع باستهلاك ما يكفي من الموارد، والعمل على التبرع بالفائض من الطعام والشراب للآخر، حتى لا تتحول المواد الغذائية إلى نفايات بسبب سوء تخزينها وعدم استعمالها في الوقت المناسب، وهذا المفهوم يمكن العمل به على مستوى المؤسّسات التجارية في أسواق الخضر والفاكهة والمطاعم والمقاهي، حيث يمكن لصاحب المطعم عند نهاية يومه أن يتبرع بالفائض من الطعام لديه إلى المحتاجين، أو يعقد اتفاقيات مع بنك الطعام في المنطقة لاستلام الفائض وتوزيعه على المحتاجين، وكذلك هو الحال لبقية المؤسّسات المشابهة.

مفهوم: الاستثمار الوقفي:

نعني به: ما يبذله ناظر الوقف من جهدٍ فكريٍّ وماليٍّ من أجل الحفاظ على الممتلكات الوقفية، وتنميتها بالطرق المشروعة، وفق مقاصد الشريعة، ووفق ورغبة الواقفين بشرط ألا تعارض نصّاً شرعيّاً[٥]، ويحتاج المجتمع إلى

(١) تقرير الفاو ٢٠١٥م، نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي – الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

(٢) تقرير الفاو ٢٠١١م، الفاقد والمهدر من الغذاء على مستوى العالم – النطاق، الأسباب، والوقاية

(٣) الفاو ٢٠١٣م، تقرير اجتماع الخبراء التشاوري حول خسائر الغذاء وتخفيف الهدر في منطقة الشرق الأدنى: نحو استراتيجية إقليمية شاملة، مكتب منظمة الفاو لإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، القاهرة.

(٤) برنامج: الجزيرة هذا الصباح، ٢٠١٧/٤/٢٤م، قناة الجزيرة الفضائية.

(٥) دور الأوقاف في تنمية الاقتصاد التضامني الاجتماعي،

هـذا المفهوم علـى مستوى الدولـة لتعزيـز دَوْر المؤسّسات العاملـة في مجال إطعام الفقراء، عن طريق تحفيز عناصر المجتمع لعمـل أوقاف لإطعام الطعـام، وتوفير موارد مالية كافية لاستدامة العمل فيها، ففي المجتمع السوداني خاصّةً، وبعض المجتمعـات الإسلاميـة على العموم، مـا يشبه هذا المفهوم، وأقصـد هنا: (التكايا، جمع تكيـة)، حيث يُصنع الطعـام مجّانـاً للفقـراء والمساكين على مـدار اليوم، لكن المطلـوب في هـذا البحث: إنشـاء مؤسّسات وقفيـة أو شبه حكومية للاضطلاع بهذا الدَوْر المهم.

الخلاصة:

يتضح لنا مـن خلال ما سبق الأهميـة القصوى لبنوك الطعـام من أجل مكافحة الجوع، كحـلٍّ عمليٍّ لمشكلة الجوع والمجاعات كخطوة أولى، وكذلك أهمية إنشاء بنوك الطعام في كلّ قُطْرٍ إفريقيٍّ للاضطلاع بالأدوار آنفة الذكر، وأهمية عمل شراكات مجتمعية لاستدامة العمل في إطعام الجوعى، لأنّ هذا العمل لا تكفي فيه الجهود الحكومية فقط، بل ينبغي للمجتمع أن يضطلـع بالدَوْر المحرّك على مستوى الأفراد أو المؤسّسات المجتمعية.

التوصيات:

اعتماداً على الخلاصة التـي توصّل إليها البحث؛ نقدّم التوصيات الآتية:

التوصية الأولى:

إلى القائمين بالعمل في بنوك الطعام وأصحاب القلوب الرحيمـة الممتلئـة بالإنسانية: أعانكـم الله وسدّد خطاكم، إنّ محاربـة الجـوع تتطلب تضافـر جهـود المجتمع، فيجب استخـدام وسائل الإعلام بطريقة أكثر فاعلية، والاتجاه إلى المؤسّسات لتفعيـل مسؤولياتها المجتمعية من أجل الوصول إلى أكبر قدرٍ ممكن من الاستخدام الفعّال للطعام الفائض، للوصـول إلى نسبة هدرٍ تسـاوي الصفر المئوي، والاستعداد الجيد في حال حصول مجاعة بالتجهيزات اللازمة.

التوصية الثانية:

إلـى صناع القـرار: إنّ مشكلة المجاعـة ما هي إلا سوء إدارة للمـوارد، والاستعـداد الضعيـف فـي مرحلـة مـا قبل الكارثـة، فمن الحكمة تحفيز المجتمـع للاضطلاع بالمزيد مـن الفعاليـة لتقليل أعـداد الجوعـى، والاهتمـام بالتنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية التي يعتمد عليها المواطن في تغذيته.

التوصية الثالثة:

إلى القوة الفاعلة في المجتمع، مثل مؤسّسات المجتمع المدنـي والجمعيات الخيريـة والمبـادرات التطوعية: يجب عدم انتظار الجهود الحكومية للقيام بالمبادرات والفعاليات من أجـل محاربة الجـوع وتقليل هـدر الطعام، بـل الواجب إمساك زمام المبادرة بالفعل الإيجابي، وإقامة المؤتمرات، وعمل البحـوث، لإيجاد المزيـد من الحلـول لمشكلة الجوع وسبـل مواجهتهـا، كذلك الاهتمـام بدراسة تجـارب الأمم الأخرى، والاهتمام بالمبادرات الشبابية والمجتمعية لزيادة الوعـي لدى أفـراد المجتمع بأهميـة الزراعـة، ورفع مكانة المـزارع بوصفه الركيـزة الأساسية للأمـن الغذائي في أيّ مجتمعٍ متحضّر ■

تفيد التقديرات بأنّ حوالي 20% من الإمدادات الغذائية الصالحة للاستهلاك الآدمي تُفقد أو تُهدر في الإقليم

عبد القادر بن عـزوز، مركز أبحاث الاقتصاد التطبيقي للتنمية – الجزائر، ٢٠٠٧م، ص٧.

الاستشراق ودوره في المشروع الإمبريالي في غرب إفريقيا

د. آدَمَ بَـمْبا
أكاديمـي وباحـث - كـوت ديفـوار - أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا

إنَّ توظيف الاستشراق والعلوم الأخرى في تحقيق أهداف إمبرياليَّة حقيقةٌ تاريخيَّة ماثلة، لا يكاد يختلف حولها الباحثون، سواء في كَوْن الاستشراق حركةً مُمهِّدةً للإمبرياليَّة أو منظِّرةً لأيديولوجيَّاتها، أو أداةً من أدواتها التَّحكُّميَّة في الشُّعوب غير الأوروبيَّة، أو كَوْنها حاضنةً تولِّد أشكالاً وصُوَراً جديدة من الإمبرياليَّة، وتؤمِّنُ تحقيق أهدافها بعد انحسار صورتها العسكريَّة الصَّارخة في القرنَيْن الماضيَيْن، إنَّ الاستشراق - بلا شكٍّ - دعامةٌ مركزيَّة في المشروع الاستعماريِّ.

الدِّراسات في رصد العلاقة بين الاستشراق والاستعمار تكاد تستعصي على الحصر، ولعلَّ منها: دراسات يوهان فوك، الذي أرَّخ للاستشراق بتحديد مراحله وعلاقتها بالمشروع الإمبريالي[1]، ولخَّصها بعض الباحثين في: الاستشراق الاستكشافي، والاستعماري، وما بعد الاستعماري، والاستشراق الجديد، وانهيار الاستشراق[2]، ومن أشهر الدِّراسات النَّاجحة في بيان الاستشراق بوصفه مُنْتَجاً استعماريّاً غربيّاً بامتياز: دراسات إدوارد سعيد (ت٢٠٠٣م).

وهنا؛ لا يختلف السِّياقُ الإفريقي في الاستشراق عن الشُّعوب الأخرى، غيرَ أنَّ الظَّرفَ الإفريقيَّ يمكن وصفه بأنَّه أكثر عمقاً وشراسةً؛ إذْ هو مُزْدَوَج: عرقيٌّ وديني، أي أنَّ الاستشراق بإفريقيا يحمل سلاحاً ذا حدَّين: حدٌّ يقطعُ الإفريقيَّ عن هويَّته العِرْقيَّة، وحدٌّ آخر يقطعُهُ عن انتمائه العَقدي الدِّيني (الإسلامي خاصَّة).

وإذا كان من المقرَّر عند الباحثين أنَّ فروع العلم (نبات، طبّ، جغرافيا، علوم إنسانيَّة...) جميعها قد صَبَّت في الهدف الإمبرياليِّ التَّسلُّطي، وأنَّ الباحثين الأنثروبولوجيِّين في إفريقيا– كما يقرِّره ماكيتْ (Maquet، ١٩٦٤)–: «قد ساهموا في مختلف أزمانهم، في دَعْم الأهداف السِّياسيَّة والإمبرياليَّة لبلادهم تجاه المجموعات التي قاموا بدراستها»[3]، فإنَّ المقال الحالي لا يعدو تقديم أمثلة ونماذج من: التَّناغُم الدَّقيق بين الدِّراسات الاستشراقيَّة والاستعمار الإمبريالي، في السِّياق الإفريقي، وبالتَّحديد: الاستعمار الفرنسي بغرب إفريقيا.

المحور الأوَّل: الكشوف الجغرافيَّة والاستشراق:

تعود الحركة الاستشراقيَّة، بوصفها حقلاً علميّاً مكرَّساً لخدمة المشروع الإمبرياليّ، إلى حركة الكشوفات الجغرافيَّة الكبرى التي نشطت منذ أواسط ق١٥م، ولا خلافَ في أنَّ اكتشاف فاسكو دا غاما لطريق رأس الرَّجاء الصَّالح (عام ١٤٩٨م)؛ قد فتح للأوروبيِّين باب استغلال بلاد الهند وآسيا، ولا أدلَّ على أهميَّة الحملات الاستكشافيَّة لقيام المشروع الإمبرياليِّ من تسابُق القوى الاستعماريَّة وتنافسها في تجهيز الأساطيل، وإنشاء الجمعيات والمعاهد المعنيَّة بالكشوفات الجغرافيَّة. كذلك؛ فإنَّ كثيراً من الأفراد الرَّحالة والمستكشفين كانوا على صلة مباشرة بالقوَّة الإمبرياليَّة بوصفهم قواد جيوش أو إداريِّين، أمثال: ليفينغستون (David Livington)، وستانلي (Henry Morton Stanley)، وغالييني (Joseph Gallieni)، وغيرهم كثير.

ومن أدلة هذا الارتباط: لجوؤهم إلى وسيلة جاسوسيَّة، عُرِفت بين المستكشفين والرَّحالة بـ«الجغرافيا الجاسوسيَّة» أو «الجغرافيا المتخفيَّة»، ويعرِّفها الباحثان توماس ونورتون بأنَّها: «طريقة في البحث الميداني؛ حيث لا يكشف الباحثون عن حقيقة أهداف بحوثهم للمجتمعات المحليَّة... وبناءً على الظُّروف؛ فإنَّهم قد يُخفون أو يموِّهون هويَّاتهم الحقيقيَّة، وجنسيَّاتهم، وانتماءاتهم، أو قد لا يُشيرون صراحةً إلى أنَّ ما يقومون به من تحرُّكات إنَّما هي بحوث»[4].

في هذا السِّياق؛ اشتُهِر الكثير من الرَّحالة الذين كانوا يتجسَّسون على المجتمعات، وبخاصَّة المسلمة، متخفِّين في هُوِيَّات مختلفة، ومنهم: الرَّحالة جون لويس بوخارت (John Lewis Burckhardt، ١٧٨٤–١٨١٧) الذي تنقَّل في بلاد الشَّرق بالاسم المستعار: الشَّيخ إبراهيم بن عبد الله، وتوفي بالقاهرة، وهو صاحب

---

(١) ينظر: يوهان فوك، تاريخ حركة الاستشراق: الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، بيروت: دار المدار الإسلامي، ط٢، ٢٠٠١م.

(٢) المنصوري، المبروك الشيباني: صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٤م، ٦٦.

(٣) Lewis, Diane. "Anthropology and Colonialism", CURRENT ANTHROPOLOGY, Vol.14, No.5, 1971, 582-602 (583).

(٤) Thomas, E., & Cheryl Norton. "Geography Undercover", The Geography Review 91 (1-2), 388-398, January-april, 2001.

الكتـاب الشَّهيـر (رحـلات فـي النوبـة)، ومنهـم إدوارد هنـري بالمـز (Edward H. Palmer، ١٨٤٠-١٨٨٢)، وكان اسمـه المستعـار الشيـخ عبـد الله، وكانت مهمَّتُـه الأساسيَّة إفشـال حركة عرابي باشـا الثَّوريَّة ضدّ البريطانيِّيـن، ورشوة البدو لتـرك مناصرته. أيضاً منهم: الرَّحالـة الإنجليـزي غيفـورد بالْغـراف (William Gifford Palgrave، ١٨٢٦-١٨٨٨) بسوريـا، تظاهر بزيِّ طبيـبٍ نصرانيٍّ سوري، واتَّخذ الاسم: سالين أبو محمـود الآيس، وهـو صاحب تقاريـر تجسُّسيَّة قدَّمها لنابليون فـي غارته على سوريا ومصـر. ومن الجواسيس: شـارل داوتـي (Charles Doughty، ١٨٤٣-١٩٢٦) صاحـب كتاب (رحلات في الصَّحـراء العربيَّة)، واتَّخـذ الاسم «خليل» فـي تنقُّلاته في البـلاد الإسلاميَّة. ومـن النِّسـاء الشَّهيـرات: غيرتـرود (Gertrude Lowthian Bell)، وكانت من جاسوسات بريطانيا، توفيت ببغداد (١٩٢٦م)[١].

هـذا، وفي فترة متأخِّرة، أصبح التَّجسُّس صناعةً بين الإمبرياليِّين أنفسهم؛ في ظلِّ تكالُبهم على الشُّعوب.

أمَّـا فـي السِّيـاق الإفريقـيِّ خاصَّـة؛ فقد عُـرف من الرَّحالة الجواسيـس: الكابتن سير ريتشارد بورتون (Sir Richard Burton، d.١٨٨٢)، أوَّل أوروبي توغَّل عـام (١٨٥٤م) داخل الحصن الإسلامـي «هرر» عاصمة الصُّومـال آنـذاك، متخفيّـاً فـي زيِّ تاجر عربـي، بفضل معرفتـه باللُّغـة العربيَّـة، ورَسَـمَ خطَّـة الحصـن ومواقع الأسلحة، وقاسَـ أطوال الممرَّات وأجـزاء الحِصْن بدقَّة، وأخفـى كلَّ ذلك في صورة فراشة. كما جاب منطقة وسط إفريقيا في رحلاته للبحث عـن منبع النيل، استخدم فيها الكثير من مهارات التَّمويـه والتَّخفي، واستخدم المهارات نفسها عام (١٨٥٣م) في رحلته الشَّهيرة إلى مكَّة والمدينة متخفِّياً في زيِّ طبيـبٍ أفغاني، وتُعدُّ تقاريره عن الحرمَيْن أدقَّ وصف، وقد كان بورتون يعمل لحساب الجمعيَّة الملكية الجغرافيَّة البريطانيَّة.

من الرَّحالـة الإمبرياليِّيـن الذين اتُّهمـوا بالتَّجسُّس بغرب إفريقيا: هنريث بـارث (Heinrich Barth، ١٨٢١-١٨٦٥)، الـذي جـاب شمـال إفريقيـا ووسطهـا فـي غضـون خمـس سنـوات (١٩٤٥-١٩٥٤م)، وقطـع (١٦,٠٩٣كـم) في الصَّحـراء، وقد طاف حينـاً بمنطقة تمبُكتو مدَّعياً أنَّه من الشُّرفاء؛ فحَظِي بالاحترام، وقصَدَهُ النَّاس للتَّبرُّك! كما ادَّعى في موقفٍ أنَّه تركيٌّ؛ لكنَّه أُسْقِط فـي يده حيـن حدَّثـه أحـدُ المشايـخ بالتُّركيَّـة[٢]، ولغلبة الشُّكـوك في أمـره حَبَسَه أميـر «ماسنة»، غيـر أنَّ الفقيه الشَّيـخ أحمد البكائـي أَمَرَ بالإفراج عنـه؛ لكونه في حكم الذِّميِّيـن[٣]، على كلٍّ؛ فإنَّ بـارث يُحمَدُ له إنصافه الثَّقافة الإفريقيَّة واحترامه لها أكثر من غيره من المستكشفين[٤].

كان الزُّعمـاء المسلمـون بإفريقيـا يتوجَّسـون أيضاً مـن الرَّحالـة كلابرتـون (Hugh Claperton، d.١٨٢٧)، فقـد كتـب حاكـم بورنو إلى محمـد بيلو في صكوتـو يحـذِّره منـه، ويصفـه بأنَّـه: جاسوسٌ لصالـح بريطانيا، وكذلك حذَّر بيلو أميرَ ماسنة (سيكو أحمد) من المستكشف ألكسندر (Alexander Laing)[٥].

وإجمـالاً: فـإنَّ «استعمـار إفريقيا في أولـى مراحله، مرتبـطٌ ارتباطاً وثيقـاً بالكشوفات الجغرافيَّـة»[٦]، بل إنَّ فرنسـا، بعد أن أحكمت قبضتها فـي غرب إفريقيا، اقترح حاكمُها كلوزيل: تأسيس شرطة خاصَّة بالمسلمين من أجل

(١) ينظر: حسين، آصف: صراع الغرب مع الإسلام: استعراض للعداء التقليدي للإسلام في الغرب، الرياض: دار الوعي للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص (٤٩-٦٢).

(٢) Barth, Heinrich.Travels and Discoveries in North and Central Africa, Drallop, -publishing Company, 1857, Vol.4, 404 .405

(٣) ينظر: بمبا، آدم: النزاعات الأهلية في إفريقيا.. قراءة في الموروث السلمي الإسلامي، الخرطوم: منظمة الدعوة الإسلامية، ط٢، ٢٠١٥، ص١٦٨.

(٤) Sirvatis, Karen, Exploring Deserts, .ABDO Publishing Company, 2014, 40

(٥) Dane, Kennedy. The Last Blank Spaces, .Harvard University Press, 218

(٦) Harry H. Johnston. A History of the Colonization of Africa by Alien Races, .Cambridge University Press, 2011, 297

التَّجسُّس على العلماء والأئمَّة، ورصد تحرُّكاتهم[1]؛ أي أن يتطوَّر التَّجسُّس إلى عمليَّة مُمَنْهجة.

ومما يكشف التوجّهات الإمبرياليَّة الأولى لأولئك المستكشفين، والتَّناغم التَّام بينهم وبين القوى العظمى، مسارعتهم إلى إطلاق الكثير من أسماء المناطق الأوروبيَّة التي وفدوا منها على المناطق التي جابوها، وقد تكلَّل ذلك فيما بعد بإطلاق أسماء مُدن ومناطق أوروبيَّة وأسماء مستكشفين أو إمبرياليِّين على دُوَلٍ إفريقيَّة بأكملها في فترة الاستعمار، وبعد الاستقلال، على سبيل المثال: أطلقت ألمانيا على مواقع نفوذ لها: New Baden، New Saxony، New Bavaria etc.، وأطلقت فرنسا على عموم غرب إفريقيا مسمَّى (Afrique Occidentale Francaise)، وجُزر موريشوس هي اسم المُستعمِر (Maurits Van Nassaueiland، d ١٦٢٥)، وأُطلِق على بلاد شونا اسم المُستعمِر الإنجليزي (Cecile Rhodes، d ١٩٠٢)، فأصبحت (Rhodesia)، الذي غُيِّر فيما بعدُ إلى زيمبابوي، ومثل ذلك يُقال في كاميرون، ومدينة برازافيل، وليوبولدفيل، وبِنزرْفيل، وغيرها، وكذلك مواقع كثيرة سارع المستكشفون إلى إطلاق أسمائهم عليها (بُحيرة «فيكتوريا»؛ اسم ملكة بريطانيا)، وكأنَّ تلك المواقع لم تُعرف إلا بوصول المستكشف الغربي إليها!

لقد أسهم الرَّحالة في تشكيل رؤية مُغرِضة مغلوطة عن الشُّعوب، وفي تكوين العقل الأوروبي وتهيئته من أجل دَعْم المشروع الإمبريالي، وفي هذا الإطار تمَّ رَسْم صورة نمطيَّة سلبيَّة عن «الآخر» في الذِّهنيَّة الأوروبيَّة، تعزِّز عند الأوروبيِّ النَّظرة الدُّونيَّة إلى الشُّعوب الأخرى، وبخاصة الأفارقة، وتكريس رؤية التَّمركز الأوروبي (Euro-Centrism)، وتنزع عن الآخر كلَّ حقٍّ له في الكرامة البشريَّة.

ومن الإنصاف؛ الإشارة إلى بعض النتائج الإيجابيَّة للكشوف الجغرافيَّة، مثل: إسهامها في تقدُّم العلوم الجغرافيَّة، واكتشاف ثروات طبيعيَّة، ولكنَّها استُغلَّت استغلالاً وحشيّاً؛ فآلت إلى أضدادها.

المحور الثَّاني: الأنثروبولوجيا والاستشراق:

إذا كانت حركة الكشوف الجغرافيَّة قد مثَّلت النَّشاط الحركيَّ الممهِّد للحملات الإمبرياليَّة؛ فإنَّ الدِّراسات الاستشراقيَّة الاجتماعيَّة، قد مثَّلت البنية التَّحتيَّة الفكريَّة للإمبرياليَّة، وذلك في العلاقة العضويَّة الواضحة بين الدِّراسات الاجتماعيَّة (الأنثروبولوجيا خاصَّة) والخُطط والقرارات الاستعماريَّة، ولعلَّ الباحثين لم يغالوا إذْ وصفوا «الأنثروبولوجيا» بأنَّها «وليدة الإمبرياليَّة».

ومنشأ العلاقة بين الاثنَيْن أنَّ القوَّة الاستعماريَّة قد وفَّرت دائماً الدَّعم الماديَّ والحماية اللاَّزمة، وميدان العمل للدَّارسين الأنثروبولوجيِّين؛ بينما وفَّر أولئك للمُستعمِر المعطيات الضَّروريَّة لإحكام سيطرته على الشُّعوب، والمسوّغ الفكري والأيديولوجي والعلمي له في اتِّباع سياسته، وساعدوه في معرفة نقاط القوَّة والضَّعف في الشُّعوب للتَّحكم فيها.

في السِّياق الإفريقي تحديداً؛ تعدُّ فرنسا أكثر المستعمِرين اهتماماً بالدِّراسات الأنثروبولوجيَّة، وقد راجت بها تلك البحوث في العقود الأخيرة من ق١٩م (١٨٧٠م)، فتمَّ إنشاء مدرسة الأنثروبولوجيا بباريس (١٨٧٦م)، ومتحف تروكاديرو للسُّلالات (١٨٧٨م)، وكانت تُعرف بالدِّراسات الإثنوغرافيَّة. وقد كُتبت في تلك الفترة، إلى ما قبل الحرب العالميَّة، معظم البحوث الأنثروبولوجيَّة على أيدي القادة والحكام الفرنسيِّين بمستعمرات فرنسا؛ من أمثال: جوزيف فرانْسُوا كلوزيل الحاكم العام بإفريقيا الغربيَّة الفرنسيَّة (١٩١٥م)، وزميله موريس دولافوس مؤسِّس معهد السُّلالات العالمي بباريس (١٩٠١م)، وهو الذي قضى أكثر من عقدَيْن من الزَّمن في دراسة مجتمعات غرب إفريقيا والإسلام، ونشر نتائج بحوثه في كُتُبٍ لا تزال تعدُّ أهمَّ المرجعيَّات إلى الآن.

ومن الموضوعات التي دَعَم بها الباحثون الأنثروبولوجيّون المشروع الإمبريالي:

(١) Christopher, Harrison. France and Islam in West Africa, 1860-1960, Cambridge University Press, 2003, 101.

أ- الأعراق الكولونياليَّة:

يُعدُّ موضوع «الأجناس الكولونياليَّة» موضوعاً محوريّاً في الدِّراسات الأنثروبولوجيَّة الفرنسيَّة؛ وفيه ركَّز الأنثروبولوجيُّون على وضع الفروق القاطعة بين المجموعات الإفريقيَّة، مكرِّسين في ذلك فكرة اختلاف الشُّعوب الإفريقيَّة في أصولها وثقافاتها. وكان المشروع خطوة ممهِّدة لتفتيت المجموعات بإفريقيا، وإحداث تخلخُلٍ ديموغرافيٍّ في المستعمرات، يقضي على كلِّ بادرة مقاومة، وعلى كلِّ شعورٍ بالوحدة بين الأفارقة.

أمَّا التَّطبيق العملي لنتائج هذه الدِّراسات الأنثروبولوجيَّة؛ فقد جرى تحت ما يُعرف بـ«سياسة الأعراق»، وبها تمَّ تهجير مجموعات من أراضيها، أو انتزاع موارد من مجموعة إثنية لصالح أخرى، أو تفضيل مجموعةٍ بمزيَّة استعماريَّة دون غيرها.

ومن أمثلة دعم الأنثروبولوجيِّين لسياسة الأعراق: دراسات الباحث شارل م. (Charles Maclaudd) عام ١٩٠٦م في غينيا، التي زعم فيها: أنَّ التَّوزيع الدِّيموغرافي في هذه المنطقة غير متوازنٍ، وأنَّ القبائل متحاربة، وأنَّ «الكولونياليَّة» وحدها كفيلة بإيقاف التَّناحر القَبَلي، وعليه؛ اقترح إعادة تركيب القبائل؛ بتهجير بعضها إلى مناطق قبائل أخرى، وصهر بعضها في بعض؛ لإيجاد أعراقٍ جديدة[١].

ب- الفرضيَّة الحاميَّة:

وروّج الدَّارسون الأنثروبولوجيُّون، دعماً للأهداف الاستعماريَّة، ما أطلقوا عليه: «النَّظريَّة الحاميَّة»، يزعمون أنَّ كلَّ تطوُّرٍ بـ«القارة السَّوداء» إنَّما هو من تأثيرٍ أجنبيٍّ ساميّ، بدءاً بحضارة مصر القديمة والحبشة وزيمبابوي الكبرى، والممالك العظمى، وجهد الأنثروبولوجيُّون في ربط أصول مجموعاتٍ إثنيَّة إفريقية بالسَّاميِّين، وأنَّها أكثر ذكاءً وأرفع قَدْراً من غيرها[٢].

ومن أخطر توظيفات هذا الطَّرح العنصري: قيام بلجيكا في رواندا وبوروندي بتوزيع القبائل إلى «حاميّة» في مقابل «بانْتُويَّة»، وتصنيف التُّوتسي إلى «حاميّة» ذات أصولٍ «ساميَّة» يهوديَّة عالية، ووصفهم بأنَّهم أذكياء «قادة بالأصالة»، بينما الهوتو «وضيعة»[٣]، وتمَّ تأكيد هذا الزَّعم عبر دراسات تاريخيَّة أنثروبولوجيَّة[٤]، وأكَّدها قساوسة؛ لأنَّ هذا الزَّعم كان يخدم المهمَّة التَّنصيريَّة[٥]، غير أنَّ نَتيجة هذا الزَّعم: عداءٌ مُزمن وحروبٌ مدمِّرة بين التُّوتسي والهوتو.

ومن المجموعات التي نُسبتْ إلى «الحاميِّين» أيضاً «الفولاني»، زَعَمَ ذلك دولافوس، الذي أرجَعَ أصلهم إلى يهود هكسوس في سوريا[٦].

أمَّا فرنسا خاصَّة؛ فإنَّها قد وظَّفت هذا الزَّعم في جميع مستعمراتها، ففي الجزائر مثلاً: زَعَمَ الباحثون أنَّ البَرْبَر أكثر قرباً إلى الجنس الأوروبي من العرب، ومن ثَمّ فَهُم أكثر تحضُّراً من العرب، وعُرف ذلك بـ«أسطورة الأمازيغ»، وبالمثل حين توغَّلت فرنسا جنوب الصَّحراء، استخدمت الأسطورة نفسها فيما أطلق عليه الباحث باندولْفي (Tuareg Myth)، وهو زَعْمهم أنَّ الطَّوارق من أصولٍ شرقيَّة يهوديَّة، وأنَّهم من ثَمّ أكثر تحضُّراً وأرفع عقلاً من الزُّنوج[٧]، ولا تزال تلك السِّياسة تُشكِّل العلاقة بين الطَّوارق ومواطنيهم.

---

(١) Sibeud, Emmanuel. “A Useless Colonial Science? Practicing Anthropology in the 1960-French Colonial Empire circa 1880,” CURRENT ANTHROPOLOGY, Vol53, No.55, 2012, 583-594. (589).

(٢) Ki-Zerbo, Joseph. Methodology and African Prehistory, UNESCO, 1981, 272.

(٣) Gerard, Prunier. The Rwanda Crisis 1954-1994: History of Genocide, (C. Hurst & Co. Publisheres, 1995), 33.

(٤) Josias, Semujanga. The Origins of Rwandan Genocide, (New York: Humanity Books, 2002), 139.

(٥) Joseph, Gahama. Le Burundi sous Administration Belge, (Karthala, 2nd. ed. 1983), 285.

(٦) Delafosse, M. Haut-Senegal Niger, Paris, 1912.

(٧) Bruce, S. Hall. A History of Race in Muslim West Africa, 2011, 113-114.

هـذا، ولا يخفـى أنَّ «فرضيَّة» «الأصـل الحامي» التي أطلقـوا عليها «نظريَّـة»، كانت تخدم الحركـة الإمبرياليَّة في تقديم أساس أيديولوجيٍّ لأفعال الأوروبيِّين في القارة، وتسويغ تجـارة الرَّقيق خاصَّة، كما أنَّ المنصِّرين وظَّفوها لتسويـغ النشاطات التَّنصيريَّة؛ مـا دام أنَّ بعض الأفارقة من أصولٍ يهوديَّة؛ فـإنَّ النَّشاط التَّنصيريَّ بينهم إنَّما هو لإعادتهم إلى دينهم الأصل[١]، هذا ما أفصح عنه مجموعةٌ مـن كرادلـة الفاتيـكان عـام (١٨٧٠م)، حين دعـت إلى حملـة إنقاذ بوسط إفريقيا؛ لنجـدة «الحاميِّين المغلوبين علـى أمرهم بين أظهُر الزُّنوج»، ومـن أجل «تخفيف وطأة اللَّعنة القديمة على عواتق الحاميِّين القاطنين بين الزُّنوج الميؤوس منهم»[٢].

ومـن النَّتائـج السلبيـة المباشرة التـي أسفرت عنها الدِّراسات الأنثروبولوجيَّة الاستشراقيَّة:

- أنَّ الأنثروبولوجيِّين قد قدَّموا للمُستعمِرين الأفكار الضَّروريَّـة التـي وظَّفوها فـي وضع الخطـط والقرارات، وطرق التَّحكُّم في الزِّعامـات الإفريقيَّة، واحتواء الشُّعوب ثقافيّـاً. وكمـا يوضِّحـه الباحـث ميمـي (Memmi، ١٩٦٧:٧١)، فإنَّ الأنثروبولوجيِّين قد فتحوا قنوات أحاديَّة الاتِّجـاه بيـن ثقافتَي المُستعمِـر والمُستعمَـر: (أ) فجعلوا ثقافـة الغرب هي المطَّلعـة الوحيدة على ثقافـة الشُّعوب. بالمقابل؛ قاموا بتقديم مفردات ثقافة الغرب إلى الشُّعوب بالصـورة التـي تريدها هي. (ب) وأعطـوا للغرب مفاتيح استغـلال تلـك القنـوات الثَّقافيَّـة لإحـكام سيطرته على أصحاب الثَّقافات المكتشَفة.

- تصديـر الأوهـام والأباطيـل التـي تؤلِّـه الرَّجـل الأبيض، وتضرب هالة مزَّيفة حوله، مثل: «الرَّجل الأصفر يعيش في الماضـي، والأسْوَد في الحاضر، والأبيض يعيش في المستقبل»، وتصنيفهم الأجناس إلى أطفال وراشدين، وفَعَلـة وسـادة، وترويجهـم لأكذوبة عبء الرَّجـل الأبيض ورسالتـه الحضاريَّـة، وأنّ الجنـس الإفريقـي: متوحِّش، بدائـي، متخلِّف، يتصرَّف تصرُّفـاً طفوليّاً، ليس لديه قِيَمٌ أخلاقيَّة مرجعيَّة، وإنَّما يتصرَّف بالعاطفة.

أمَّـا الأرض الإفريقيَّة: فروِّجوا أنهـا أرضٌ بلا تاريخ، أو بالأحـرى بـلا تاريـخ من صُنـع أهلها، وهذا مـا سوَّغ- كمـا يؤكِّـده الباحـث ماكيـتْ (Maquet، ١٩٦٤)- للمُستعمِريـن حملتهـم الاستعماريَّـة[٣]، بالإضافـة إلـى متواليـة من الأوهام، مثل: الزَّعـم بأنَّ مهمَّة الأوروبي هي: نشـر الدِّيمقراطيَّـة، والدِّفاع عـن حقوق الإنسـان، وغير ذلك.

- أنَّ الأنثروبولوجيِّين قـد شاركوا المُستعمِر مشاركةً مباشـرةً فـي استغـلال إفريقيا وغيرها مـن المجتمعات، يوضِّح الباحث غالْتونْغ (Galtung) ذلك بالقول: «إنَّ الباحثين قد أعطوا أنفسهم حقّاً غير محدود؛ للوصول إلى أيِّ معلومة من أي نوع كانت. تماماً مثلما يُعطي الكولونياليّ نفسـه الحـقَّ فـي الاستيـلاء علـى أيِّ مصدرٍ تجـاريٍّ في الأرضِ المُستعْمَـرة»، فلا فَـرْقَ بين الاستغـلال التِّجاريِّ للمـواد الأوليَّـة فـي الأرض المُستعمَـرة وبيـن استغلال مصـادر المعلومـات بها، وقد أطلـق على هـذا التَّصرُّف مصطلح «كولونياليَّة علميَّة»[٤].

المحور الثَّالث: الاستشراق الإفريقي والإسلام:

للإسـلام ومجتمعاتـه مكانـةٌ خاصَّةٌ فـي الدِّراسات الاستشراقيَّـة؛ لما يمثِّله بعقيدتـه وشرائعه ومُثُله من تحدٍّ لتوجهات المُستعمِرين الاستغلاليَّة الاستعباديَّة.

ويتأكَّـد الاهتمـامُ الاستشراقيُّ بالإسـلام في السِّياق الفرنسـيِّ؛ لكَوْن مستعمرات فرنسا بإفريقيا- إلاَّ ما ندر- مسلمةً: من الجزائر حتى غينيا غرباً، وقد جاء تأكيد هذا فـي مقولة الحاكم الفرنسيِّ العـام بالسنغال ويليام بونْتي: «إنَّ مـن واجبنـا دراسة المجتمع المُسلم فـي مستعمراتنا

(١) Patrick Harries (ed), The Spiritual in the Secular: Missionaries and Knowledge about Africa, W. B. Eerdmans Publishing, 2012, 164.

(٢) Binyavanga, Wainaina (ed), Kwani? Vo.1, Kwani Archive Online, 2005, 44.

(٣) Lewis, “Anthropology and Colonialism”, Op. Cit., 583.

(٤) Galtung, Johan. Theory and Methods of Social Research, Columbia University Press, 1967, 296.

بكلِّ تفاصيله (...)، سوف نجد في هذه الدِّراسة الأُسس الثَّابتة والتَّوجُّهات الأكثر ملاءمةً لخُططنا وقراراتنا تجاه المسلمين»[١].

عليه؛ فقد هبَّ كثيرٌ من رجالات الاستعمار الفرنسيِّ إلى دراسات مستفيضة عن المسلمين، منها: دراسات لويس رين عن الإسلام بالجزائر[٢]، وكوبولاني عن الجماعات الصُّوفية[٣]، ومن الدِّراسات الأولى بغرب إفريقيا دراسات كرير عن مسلمي سنيغامبيا (De la Senegambie Francaise، ١٩٠٥). ووضع أرنولد ومذكِّرة قانون عن سياسة المسلمين بغرب إفريقيا (Arnauld R. Precis de politique musulmane، ١٩٠٦). ودراسات كثيرة على أيدي الإداريِّين أو العسكريِّين الفرنسيِّين، أمثال: فرانسوا كلوزيل، ودولافوسّ، وبريفيير (J. Brévié)، وبولّ مارّتي، وهذا الأخير يكاد يكون أشهرهم، وكما يقول الباحث بانْغورا؛ فإنَّ كتاباته «قد ساهمت كثيراً في تشكيل الرُّؤية الفرنسيَّة عن الإسلام بإفريقيا»[٤]. ودراسات الحاكم العامّ فيديرب (Louise Faidherbe، ١٨٨٩)، وهو صاحب أبحاث أنثروبولوجيَّة أوليَّة عن المسلمين بمنطقة سنيغامبيا.

ويمكن الوقوف عند معالم الدِّراسات الاستشراقيَّة الفرنسيَّة في غرب إفريقيا في ثلاث نقاط:

أوَّلاً: الإسلام وثقافته:

قام الباحثون الأنثروبولوجيُّون الاجتماعيُّون بدراسة المجتمعات الإفريقية بغرب إفريقيا، وكان لا بدَّ لهم من التَّعرُّض للإسلام ومظاهره في تلك المجتمعات، وقد فعلوا؛ ولكنْ بطريقة مغايرة عكسيَّة، وذلك تحت مفهوم «الإسلام الأسْوَد» (Islam Noir)[٥]، وهو مصطلحٌ وضَعَه «بول مارتي»، وملخَّصُ فكرته: أنَّ الإسلام بإفريقيا ينتمي إلى الرُّؤية الإفريقيَّة التَّقليديَّة، والعادات والدِّيانة الإفريقيَّة القديمة، أكثر من انتمائه إلى الأصل المعروف المتوارث عن الجزيرة العربيَّة، وهذا الاختلاف– في زعمهم– عميقٌ واسع: في العقائد والعبادات والمعاملات، وفي الرُّؤية الكليَّة عن الكون والحياة[٦].

على سبيل المثال؛ يزعم ألفونس غويي: أنَّ مفهوم وحدانيَّة الله في «الإسلام الأسْوَد» مغايرٌ تماماً له في «الإسلام الأرثوذكسي»؛ فيقول: «إنَّ الإسلام الأسْوَد يبتعد عن مفهوم الله كما صوَّره القرآن، ليصبَّ في هذا القالب المضطّرب المؤمن بوحدة الوجود الذي يمثِّل معتقدات الأفارقة»[٧]، من وسائلهم لتأكيد فكرة «الإسلام الأسْوَد»: إبراز المظاهر الوثنيَّة في بعض المجموعات؛ رغبةً في التَّستُّر على المظاهر الإسلاميَّة الموغلة في ثقافتها، على سبيل المثال قام الباحثان غريولّ وجيرميْنّ بدراساتٍ مستفيضة عن علوم الفلك والكَونيَّات عند مجموعة دوغونّ (Dogon) شرق مالي، مع تحاشي الإشارة إلى حاضرة بانْجاغارا الإسلاميَّة الواقعة وسط بلاد دُوغونّ. وفي دراساتٍ عن الدِّين بين يوربا؛ صرَّح الباحثون بعدم التَّعرُّض للإسلام والمسيحيَّة، على الرَّغم من أنّ تعداد

(١) Harrison, 107, in: The Gale Group, Inc. New Dictionary of the History of Idea, 2005.

(٢) Louis Rinn, Marabouts et Khwan: Etudes sur l'Islam en Algerie, 1884.

(٣) Xavier Coppolani et O. Depont. Les confreries religieuses musulmanes, 1897.

(٤) Bangura, Ahmed S. Islam and the West African Novel: The Politics of Representation, Lynne Rienner Publishers, 2000, 11.

(٥) Monteil, Vincent. L'Islam Noire: Une Religion a la Conquete de l'Afrique, (Paris: Seuil, 3e. edition, 1980.

(٦) Quimby Lucy, Gardner. Transformations of Belief: Islam among Dyula of Kongbougo, University of Wisconsin, 1972, 123.

(٧) Gouilly, Alphonse. L'Islam dans l'Afrique Occidentale Francaise, (Paris: Editions Larose, 1952), 177.

المنتمين إلى الدِّيانـة التَّقليديَّة، في المناطق التي غطتها الدِّراسات، لا يتعدَّى: (٦ إلى ٢٠٪)[١].

تجـدر الإشـارة إلـى: أنَّ السَّبـب المباشـر في ظهور فكـرة «الإسلام الأسْوَد» هـو المقاومة المسلَّحـة الشَّرسة التي واجهتها فرنسا بالجزائر، وكان الإسلام هو المحرِّك لهـا، وحين جاءت فرنسا إلى بـلاد غرب إفريقيا، ووجدت الإسـلامَ قـد تغلغـلَ فـي النَّسيـج الاجتماعـيِّ والثَّقافـيّ لشُعوبهـا، حاولت الالتفـاف على الإسـلام بوسيلةٍ أخرى. بالإضافـة إلى ذلك؛ فـإنَّ الارتباط بين مفهـوم «الإسلام الأسْـوَد» والتَّرويـج الاستشراقـي للعصبيَّـات والعِرْقيَّـات ارتبـاطٌ واضح؛ فقد تمَّ إطلاق هـذا المفهوم للقطيعة بين مسلمـي إفريقيـا جنوب الصَّحراء وشمالهـا، حيث زعموا أنَّ الإسـلام المغاربـيَّ متعصِّب عدوانـي، بينما «الإسلام الأسْوَد» مسالم.

فـي هـذا السِّيـاق؛ نجـد أنَّ المبعـوث الفرنسـيّ إلى بـلاد السُّودان الغربيِّ آنـذاك، ويليام بونتي، قد أفاض في التَّحذير ممَّـا أسماه «التَّأثير المغربـي» (influence maghrebine) فـي إفريقيا الغربيَّـة «الفرنسيَّة»، وبنـاءً على توصياته؛ عمدت فرنسـا إلى تأسيس «مصلحة للشُّؤون الإسلاميَّـة» لصدِّ هذا التَّأثير[٢]، وقد أكَّد الحاكمُ الفرنسـيُّ فيديـربّ هـذا الإحباط الفرنسي فـي وجه هذا التَّقارُب، بين بلاد المغرب وشعوب إفريقيا، في خطابٍ له (عـام ١٨٦٠م)، قال: «يا شعـبَ السِّنغال؛ إنَّ معظمكم قد ورث ديانـة العرب عن آبائكـم، ونحن لا نعارض ذلك، وإنْ كنَّا نأسـفُ له من أجل مصلحتكم أنتـم. وعلى الرُّغم من ذلك؛ فإنَّكم لستُم مُلْزَمين بتاتاً باتِّباع العرَب في عاداتهم وتقاليدهـم وفي قِيَمهم، وفي جهالاتهـم. فلا تذهبوا عند المـورّ للبحث عن مُثُلكم ونماذجكـم الفكريَّة، بل تجدونها عندنا، نحن المحبِّين للسَّلام والنِّظام»[٣].

ومـن القـادة العسكريِّيـن والإداريِّيـن الذيـن عملوا بالجزائـر، وتمَّ نقلهم إلى غرب إفريقيا لتطبيق «السِّياسة الاستيعابيَّة» القائمة على فكرة «الإسلام الأسْوَد»: كوبولاني Xavier Coppolani، وأوكتاف دوبـون (Octave Depont)[٤]، وهـي احتواء المسلميـن عَبْر زعمائهم من مشايخ الصُّوفيَّة والنُّخب المسلمة.

ثانياً: في التَّاريخ:

توجّـه هـؤلاء الباحثـون أيضـاً إلـى تاريـخ الإسلام بمنطقة غرب إفريقيا، وتاريخ الممالك العظمى بها (غانة ومالي وصونغاي)، وعَمَدُوا إلى تشويهه، ومن ذلك:

أ- الزعـم بـأنّ الإسلام دين بلاط وطقوس: بما أنَّه لا سبيل إلـى الزَّعم بأنَّ الإسلام قد انتشـر بإفريقيا بحدِّ السَّيـف، فإنَّ ذلك قد عُوِّض بزعـم: أنَّ الإسلام كان ديناً حبيسـاً في القصـور، وكان في خدمة الملـوك والمشايخ، وأنَّـه لم يتعـدَّ مستـوى الطُّقوس والممارسـات السِّحريَّة ليتغَلْغَـل في العُمق الفكـريِّ والثَّقافي للشُّعوب. ومن وسائل تأكيد هذا الزَّعم الماكرة: التَّستُّر على العلاقات التَّاريخيَّة العميقة بين غـرب إفريقيا وبين العالَم المجاور في شمال إفريقيـا والجزيرة، وكما يوضِّـح الباحث ماهر صولْ؛ فإنَّ ذلـك محاولة للتَّأكيد «أنَّ إفريقيا لم تدخل التَّاريخ إلاَّ عبر الكشوفات الأوروبيَّة»[٥].

ب- تشويـه صـورة الممالـك الإسلاميَّـة وزعمائها: تـرد حملـةٌ تشويـه مُمَنهَجة فـي مؤلفاتهم ضـدَّ الممالك والزِّعامـات الإسلاميَّة، وبخاصَّـة تلك التي وقفت في وجه الإمبرياليَّـة، فتوصـف بأوصاف طائفيَّـة قَبَليَّة، فالخلافة الصُّكتيَّة، التي أسَّسها الشَّيخ عثمان دان فوديو، ما هي في نظـر هنريت بارث إلاَّ تمـرُّد عِرْقيٌّ من لـدن الفولبي ضدَّ

---

(١) Lloyd, P.C. "The Yoruba of Nigeria", in: Peoples of Africa, edited by: J. L. Gibbs Jr., New York: Holt, R. and Winston, 1965, 547-582.

(٢) Sambe, Bakary. "L'Islam dans les relations Arabo-Africaines", http://www.geocities.ws/bonbeau40/islaminter.html.

(٣) Jean de la Gueriviere, «Les multiples visages de l›Islam noir», Geo-politique Africaine, No.5, (2002).

(٤) أحمد أمل: الإثنية والنظم الحزبية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥م، ص١٢٥.

(٥) Saul, Mahir. "Islam and West African Anthropology", AFRICA TODAY, No.53, 1-33, 2006.

هيمنـة هَوْسا[١]، وهي في رأي هوغْبنْ في كتابه (الإمارات المحمديَّة بنيجيريا)[٢] ثورةٌ تخريبيَّة قام بها الفولاني، أو صراعٌ عِرْقيٌّ سياسيٌّ في رأي بوفيلْ[٣] وهودغنْ[٤]. وتوصف الحركـة الجهاديَّـة بزعامـة الشَّيـخ عمر الفوتـي بمملكة توكولورْ، والمجاهد ساموري توري بثورة مالينكي[٥]، وكأنَّ تلك الممالك كانت شأن قبيلةٍ وحدَها.

ج- تضخيـم بعض الأحـداث وتهميش أخـرى مهمَّة: كتضخيـم تجارة الرِّق فـي الشَّرق الإفريقـيِّ- مثلاً- على أيدي العرب، وتلك محاولةٌ واضحةٌ للتَّقليل من شأن تجارة العبيـد عبـر الأطلسيّ، بـل لإظهـار المُستعمِر فـي صورة أبطال فاتحين، جاؤوا لتخليص الأفارقة من الرِّق العربيِّ.

ثالثاً: في الأدب والنَّقد:

كان الأدبُ والفـنُّ حقلاً فسيحاً، جالتْ فيه الدِّراسات الاستشراقيَّـة وصالـت، ويظهـر عمـق التَّناغـم بين تلك الدِّراسات والمشروع الإمبرياليِّ في المحاور الآتية:

أ- الأدب الاستعمـاري: ظهـر حقـلٌ دراسـيٌّ باسـم «الأدب الاستعماري»، كان من أشهر رواده الكاتب الفرنسي رولانـد ل. (Roland Lebel، ١٨٩٣-١٩٦٤)، الـذي صرَّح بالهـدف الاستعماريِّ لهـذا الأدب في مقدِّمة مجموعـة مختـارة مـن الأدب الإفريقـيِّ، أنَّهـا «تتضمَّـن قيمـةً إثنوغرافيَّة معبِّرة عن نفسيَّـات الأعراق في المجال الاستعماريِّ، (وتلك) معرفةٌ ملزمة لهيمنتنا»[٦].

ب- الفولكلـور الشَّعبـي: يظهـر البُعـد الاستشراقـي الكولونيالـي في الاهتمام الشَّديـد بالأساطير والقصص، وإظهـار ملامحهـا الوثنيَّـة، وكان القساوسـةُ روَّادَ جمـع الحِكَم والأمثال والأشعار الإفريقيَّة، وإدراجها في الدُّروس المسيحيَّـة. كذلـك؛ فإنَّ دراسـة اللُّغـات الإفريقيَّة ووضع قواميـس لكلماتهـا، وكتابتهـا بحـروف لاتينيَّـة، وترجمة الكتاب المقدَّس إليها.. كلُّ ذلك يصبُّ في خدمة المشروع الاستشراقيِّ.

وهنـا يتـمُّ تجاهـل النَّمـاذج الأدبيَّـة ذات التَّأثيـر الإسلامـي الواضـح، وحيـن يُواجَـه الباحثـون بنمـاذج تستعصـي على الإنكار؛ فإنَّهم يلجـؤون إلى تأويلاتٍ بعيدة للرُّمـوز الإسلاميَّـة في تلك النَّمـاذج الأدبيَّة، نجد ذلك- مثـلاً- في القـراءات النَّقديَّة حول روايـة (نظرة الملك) (Le Regard du Roi) للكاتـب الغينـي كمـارا لايْ، إذْ فسَّـر النُّقـاد المستشرقـون، أمثال (Jaheinz Jahn) و (Eustace palmer)، رموزَهـا الإسلاميَّـة تفسيـرات مسيحيَّـة[٧]، ولعـلَّ النَّاقـد هـارو (Kenneth W. Harrow) فـي كتابـه (أوجُـه الإسلام فـي الأدب الإفريقي) (١٩٩١م)، والنَّاقد بانْغُورا فـي كتابه (الإسـلام والرِّواية الأدبيَّة بغـرب إفريقيا)[٨]، أهـمُّ مَـن نجحوا فـي تعرية هـذا النَّهـج الاستشراقي في الدِّراسات الأدبيَّة بإفريقيا.

ج- الفرنكوفونيَّـة (La Francophonie): وهي متعدِّدة الأبعـاد: سياسيَّة وثقافيَّة واجتماعيَّة، وتكمن خطورتهـا فـي محاولتهـا القضاء علـى كلِّ مـا يربط بين الأفارقـة، وجعْـل اللُّغـة والثَّقافـة الفرنسيَّة هـي الرَّابطة بينهـم، وتُرصَـد الجوائـز والميزانيَّات الضَّخمـة للتَّرويج للفكـر الفرنكفوني والرُّؤى الغربيَّـة المتطرِّفة عبر الفنون الأدبيَّة المختلفة، وخصوصاً فـي الشِّعر والرِّواية والقصَّة والسِّينمـا والمسرح، وهنا لا يقتصر التَّحدِّي على الإسلام

---

(١) Denham, D., Claperton, H., & Rudney, W. Travels and discoveries in Northern and Central Africa. London: J. Murray, 1831.

(٢) Hogben, The Mohammedan Emirates of Nigeria, Oxford, 1930.

(٣) E. W. Bovill. The Golden Trade of the Moors. Oxford University Press, 1958.

(٤) Hodgkin, Thomas. Uthman dan Fodio, The Origins of the Fulani Jihad in Nigeria Perspectives: A History. Oxford University. Press, 1960, 192.

(٥) Person, Yves. Samori: une révolution dyula, Volume 2, Dakar: IFAN, 1968.

(٦) Belinda, E. Jack. Francophone Literature: An Introductory Survey, Oxford University Press, 1996, 11.

(٧) بمبا، آدم: روايات غرب إفريقيا الفرنكوفونية.. دراسة في المفهوم والأبعاد الإسلامية، كوالالمبور: مركز الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا للنشر، ٢٠١٣م، ص (٢٣-٢٤).

(٨) Bangura, Ahmed, Op. Cit.

وحـده، وإنَّما الأدب الفرنكوفونـي مشروعٌ يهدف لنسف ما يُعرف بالأدب ما بعد الكولونياليَّة (Post-Colonial Literature) برمَّته، كما أنَّ الفرنكوفونيَّة بمشروعها العـام تهـدف لـوأد حركـة إزالـة الكولونياليَّـة (De-Colonization) في جميع الميادين.

ومن الإنصـاف الإشارة إلى أنَّ كثيـراً من الدَّارسين المستشرقين في التَّاريخ والأنثروبولوجيا والأدب، وغيرها مـن الميادين العلميَّة، قـد خدموا– وما زالـوا يخدمون– تلـك العلوم في السِّيـاق الإسلامي الإفريقـيِّ، وكانوا أكثر إنصافـاً ومنهجيَّة بقَدْر الإمكان، بـل إنَّ منهم مَن يُعَدّ من أشدِّ المعارضيـن للطُّروحات الاستشراقيَّـة الاستعماريَّة، مـن أولئك: المـؤرِّخ هيسكتْ، صاحـب الدِّراسات الرَّائدة عن الإسـلام بنيجيريـا، منهـا (١٩٧٣م): (سيف الحق: حيـاة الشيخ عثمـان دان فوديـو وزمانه)، ومـورايْ لاسْت في كتابـه (١٩٧٠م): (الخلافة الصُّكتية)، وج. هونْويك، وهـو رائد التَّاريخ الصُّونغائي، ومـن طلائع دراساته كتابُهُ (١٩٦٧م): (حـركات الجهاد في القرن التَّاسع الميلاديِّ: ألْفُ عام من تاريخ غرب إفريقيا).

ختاماً:

هذا التَّناغُم بين الدِّراسـات الاستشراقيَّة والأهداف الإمبرياليَّة أسفر عن نتائـج عميقة متشعِّبة، لا يكاد يسلم منهـا أحدٌ من المُستعْمَرين، ولعلَّ الدراسة الرَّائدة للمفكِّر فرانْـز فانـون Fanon، Frantz: (جلد أسوَد، أقنعة بيضـاء) (٢٠٠٨م) أدقُّ دراسـة في رصد آثـار الاستعمار وتأثير أيديولوجيَّاته في نفسيَّة الشَّخصيَّة المُستعْمَرة.

ولعلَّ إحدى إفرازات تلك الدِّراسات الاستشراقيَّة في المجتمع الإفريقيِّ ظهور ما يُعرف بـ«الطَّبقة المثقَّفة ثقافةً غربيَّـة» (Colonial Western-Educated Elite)، وهـي الطَّبقـة التي تـمَّ تشكيلهـا فكريّاً، فلم تعد مجرَّد مقلِّد للغرب، وإنَّمـا غدَتْ متشرِّبة لرؤية العالَم الغربيَّة، وفق ما يخدم الهيمنة الاستعماريَّة الغربيَّة.

هذا، ولا نكاد نجد فـي المجتمعات المسلمة بإفريقيا حركـةً فكريَّة حقيقيَّـة مناهضةً للاستشـراق الإمبريالي، ولعـلَّ المفكِّـر علي مزروعـي، ومجموعـةً مـن المفكِّرين والرِّوائيِّيـن والأدبـاء الأفارقـة، ممَّـن يوصَفـون بأدبـاء «حركـة مناهضـة الاستعمـار» (Anti-Colonial Writers)، هُـم وحدهـم الواقفون في خـطِّ الدِّفاع الأوَّل ضـدَّ الاستشـراق الإمبريالي، مـن أولئك على سبيل المثال: شيخ أنتا ديوبْ، وحميدُو كانْ، وكينْ بوغولْ، ويامْبو ألوغْيومْ، وأحمدو كروما، وأمثالهم.

وفـي رأينـا؛ أنَّ الحـلَّ المتوفـر بحوزتنا، فـي الوقت الرَّاهـن فـي مواجهـة الدِّراسـات الاستشراقيَّـة، قديمها وحديثهـا، هـو تعضيدُ هـذا الخـطِّ الدِّفاعيِّ الـذي شيَّده المثقَّفـون المسلمون المناهضـون للاستعمار، ونُشدِّد هنا على «المسلمون»؛ لأنَّ غيـر المسلمين المنطلقين من رؤية «مركزيَّة إفريقيَّة» (Afro-Centric Writers)، وإنْ كانـوا مـن ألـدِّ خصـوم الإمبرياليَّة، فـإنَّ لهم كذلك مآخـذ جوهريَّـة على الإسـلام وتاريخه بالقـارة، ومنهم: موليفي كيتي، وسوينْكا.

ولعلَّ خير مَنْ يتولَّى هذه المهمَّة التَّعضيديَّة للمثقَّفين المسلميـن المناهضيـن للاستعمار بإفريقيـا: الجامعات الإسلاميَّة الفتيَّة التي أصبحت تكثُرُ بشكلٍ ملاحظ، وذلك بتنسيـقٍ هادفٍ واعٍ بينهـا في جميع مناهجهـا ومقرَّراتها ونتاجهـا المعرفيِّ، ومخرجاتها من الكوادر العلميَّة الشَّابة بإفريقيا ■

أهم الأحداث

■ القمّة الـ٢٩ للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا:

عقـدت في العاصمـة الإثيوبية (أديـس أبابا) أعمال القمّـة الـ٢٩ لرؤسـاء دول وحكومـات الاتحـاد الإفريقي، شارك فيها حوالي ٢٠ رئيس دولة إفريقية.

وكالة آبا نيوز – ٢٠١٧/٧/٤م

■ مظاه رات في مالي احتجاجاً على استفتاء يمنح الرئيس صلاحيات أوسع:

تظاهر الآلافُ فـي مالي احتجاجاً على خُطط لإجراء استفتـاء علـى تعديـلات دستوريـة، ستمنـح صلاحيـات إضافيـة للرئيـس إبراهيم أبوبكـر كيتا، وستُعيـد تقسيم المناطـق الإداريـة في البـلاد، وستعترف بمنطقـة تتمتع بدرجة من الحكم الذاتي للطوارق.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٧/١٦م

■ الخرطوم وجوبا تمدّدان اتفاقية لمرور المساعدات إلى جنوب السودان:

اتفقت الخرطوم وجوبا علـى: تمديد «مذكّرة تفاهم» مبرمـة بينهما لمدة عام إضافي، لإيصال ٩٠ ألف طن من المساعدات الإنسانية عبر الأراضي السودانية للمواطنين في جنوب السودان.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٧/١٨م

■ زيمبابوى تعاني من نقص السيولة، وتحتاج إلى ٢٧٤ مليون دولار لانتخابات ٢٠١٨م:

قالت هيئة الانتخابات فـي زيمبابوي: إنها تحتاج إلى ٢٧٤ مليـون دولار لتمويل الانتخابات البرلمانية والرئاسية العـام المقبـل، والتـي يعتـزم الرئيـس روبـرت موجابـي المشاركة فيها؛ على الرغم من بلوغه ٩٤ عاماً.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٧/١٩م

■ الاتحـاد الإفريقي يبحـث طريقاً جديداً لحلّ أزمة جمهورية إفريقيا الوسطى:

تبنّى الاتحاد الإفريقي خارطة طريق جديدة؛ للخروج مـن الأزمة الأمنيـة في جمهوريـة إفريقيا الوسطـى، وتَمّ اتخاذ القرار في اجتمـاعٍ وزاريٍّ دعت إليه جمعية الاتحاد الإفريقي.

وكالة آبا نيوز – ٢٠١٧/٧/٢٠م

■ الأمـم المتحـدة تتّهـم عناصـر بجيش الكونغو الديمقراطية بحفر مقابر جماعية:

اتهمت الأمم المتحدة- للمـرة الأولى- «عناصر» من جيش الكونغو الديمقراطية بحفر «مقابر جماعية»، عثرت عليها في إقليم كاساي في وسط البلاد.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٧/٢٦م

■ وزيـرة الدفـاع الفرنسية تبـدأ جولـة إفريقية؛ تشمل تشاد والنيجر ومالي:

بـدأت وزيرة الدفاع الفرنسيـة «فلورنس بارلي» زيارة إلـى منطقة السّاحـل الإفريقي، حيث تقـوم بجولة تشمل: تشاد والنيجر ومالي، يشارك في جزء من الزيارة نظيرتها الألمانية «أورسولا فون دير لاين».

وكالة فرنس برس ٢٤-٢٠١٧/٧/٣١م

■ رسميّـاً.. الصيـن تفتتـح أول قاعـدة عسكرية دولية في جيبوتي:

افتُتحـت رسميّـاً فـي جيبوتـي: أول قاعـدة عسكرية صينيـة خـارج حدودها، في حفـلٍ رُفع فيه علـم الصين، كانـت الصين قـد بدأت تخطيـط بنائها العـام الماضي، لاستخدامهـا في إمداد سفن القوات البحرية التي تشارك فـي مهـامّ حفـظ السَّـلام والإغاثـة قبالة سواحـل اليمن والصومال.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٨/٢م

■ **بأغلبية ساحقة.. كاغامي يفوز بولاية رئاسية ثالثة في رواندا:**

أعلنت اللجنة الانتخابية في رواندا فَوْز «بول كاغامي» بفترةٍ رئاسيةٍ ثالثة بأغلبية ساحقة، وحسب اللجنة: فقد حصل كاغامي على ٩٨,٦٪ من أصوات الناخبين.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٨/٦م

■ **قيادي سابق في «حركة الشباب» يسلّم نفسه للحكومة الصومالية:**

سلّم القيادي السابق في حركة الشباب الصومالية «مختار روبو أبو منصور» نفسَه للحكومة، برفقة أفراد مجموعةٍ مسلحةٍ تابعة له، وكان «روبو» يشغل سابقاً منصب نائب زعيم حركة الشباب والمتحدث الرسمي باسمها.

شبكة بي بي سي الإخبارية – ٢٠١٧/٨/١٣م

■ **مقتل ١٨ شخصاً في هجوم على مطعم في العاصمة البوركينية (واجادوجو):**

قال وزير الاتصالات في بوركينا فاسو: إنّ مسلحين متطرفين قتلوا ١٨ شخصاً، وأصابوا ثمانية آخرين، خلال هجوم على مطعم في العاصمة واجادوجو.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٨/١٤م

■ **رئيس نيجيريا يعود إلى بلاده بعد رحلة علاج في بريطانيا:**

وصل الرئيس مُحَمَّد بخاري، إلى نيجيريا، بعدما قضى ثلاثة أشهر في لندن، تلقّى خلالها العلاج الطبي، وكانت هناك مخاوف متزايدة بشأن صحّة الرئيس، وقادَ نائب الرئيس «يمي اوسينجاجو» البلاد في غيابه.

وكالة الأنباء الألمانية – ٢٠١٧/٨/١٩م

■ **١٠٠٠ قتيل جراء الفيضانات في سيراليون:**

أعلنت السلطات السيراليونية: أنّ عدد ضحايا السيول، التي اجتاحت العاصمة فريتاون، تخطّى ١٠٠٠ قتيل. جاء ذلك خلال كلمة ألقتها المسؤولة المحلية «إلينورا جوكومي ميتزغر» في حفل تأبين لضحايا السيول، أُقيم بالعاصمة فريتاون.

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٨/٢٨م

■ **إلغاء نتائج انتخابات الرئاسة الكينية، وإعادتها ١٧أكتوبر المقبل:**

أعلنت مفوضية الانتخابات في كينيا إعادة إجراء انتخابات الرئاسة في البلاد يوم ١٧ أكتوبر المقبل، بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي أُجريت في ٨ أغسطس بقرارٍ غير مسبوق من المحكمة العليا. وقالت المفوضية إنّ المرشحَيْن الوحيدَيْن اللذَيْن سيكونان في ورقة الاقتراع هما: الرئيس الحالي أوهورو كينياتا، وزعيم المعارضة رايلا أودينغا. وحُدّد الموعد الجديد بعد أن ألغت المحكمة العليا النتائج بسبب مخالفات أثّرت في سلامة الاقتراع، ورأت المحكمة العليا أنّ اللجنة الانتخابية: «فشلت وتلكأت أو رفضت» إجراء الانتخابات وفق القانون.

وكالة الأنباء الألمانية – ٢٠١٧/٩/٥م

■ **رئيس مالي يفتتح مقرّ قوة مجموعة الساحل لمكافحة الإرهاب:**

افتتح رئيس مالي إبراهيم أبو بكر كيتا، في «سيفاريه» بوسط البلاد، مقرّ قيادة قوة «مجموعة الخمس» لمكافحة الإرهاب في منطقة السّاحل، والتي تضمّ جنوداً من مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا، بحسب ما أفادت مصادر إدارية وأمنية.

وكالة فرنس برس – ٢٠١٧/٩/١١م

إفريقيا بالأرقام

■ استفادة ٤٥٠ مليون إفريقي من مشاريع نقل موّلها المصرف الإفريقي للتنمية

موّل المصرف الإفريقي للتنمية، منذ تأسيسه قبل ٥٠ سنة، أكثر من ٤٥٠ مشروعاً في مجال النقل، غيّرت الحياة اليومية لقرابة ٤٥٠ مليون شخص في القارة.

وذكر المصرف الإفريقي للتنمية في موقعه: أنّ الطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد، وغيرها من البنى التحتية التي موّلها المصرف، تم وضعها في خريطةٍ نُشرت بمناسبة مرور ٥٠ سنة على أول مشروع موّله المصرف سنة ١٩٦٧م.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٨/١٢م

■ الأمم المتحدة: ٧,٧ ملايين شخص يواجهون الجوع في الكونغو الديمقراطية:

قالت الأمم المتحدة: إنّ ٧,٧ ملايين شخص يواجهون الجوع الحادّ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بزيادة قدرها ٣٠٪ عن العام الماضي، محذّرة من أنّ «الجوع آخذ في الارتفاع؛ بسبب تصاعد حدّة النزاع والنزوح في وسط وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في منطقتَي كاساي وتانغانيكا».

وكالة الأناضول – ٢٠١٧/٨/١٥م

■ ٦,٦ مليارات فرنك سيفا منحة أوروبية لمحاربة بوكو حرام في الكاميرون:

منح الاتحاد الأوروبي، من خلال صندوق الائتمان الاستعجالي (FFU) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، دعماً مالياً، بلغ ٦,٦ مليارت فرنك غرب إفريقي، للكاميرون؛ لإنجاز مشاريع تنموية في منطقة أقصى الشمال الأكثر تعرّضاً لهجمات جماعة بوكو حرام الإرهابية.

لنجاح هذا البرنامج وافق صندوق الائتمان الاستعجالي (FFU)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والحكومة الكاميرونية، على حوالي ٢٠ مشروعاً بالشراكة مع البلديات، ستوفّر حوالي ٣٥٠٠ وظيفة في القطاعات الستة التي تتضمّنها منطقة أقصى الشمال.

وكالة آبا نيوز – ٢٠١٧/٨/٢٦م

■ القطاع السياحي يسجّل نموّاً بنسبة ٦ر٢٪ في مورشيوس:

صرّح مصدرٌ رسمي في بورت لويس: أنّ موريشيوس استقبلت منذ يناير ٢٠١٧م ما مجموعه ٨٣٨٣٩٧ سائحاً، أي بزيادة قدرها ٢ر٦٪؛ مقارنةً بالفترة نفسها من سنة ٢٠١٦م.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٩/١١م

■ نيجيريا: ٥ ملايين من المقاتلين السابقين استفادوا من برنامج العفو:

استفاد أكثر من ٥ ملايين مقاتل من برنامج العفو الذي أُطلق سنة ٢٠٠٩م، في منطقة دلتا النيجر الغنية بالبترول، من أجل تهدئة الوضع فيها؛ كما أعلن الجنرال «بول بوروه» منسّق المشروع. وحسب بوروه: كان للمشروع تأثيرٌ إيجابيٌّ على البلاد؛ مشيراً إلى زيادة إنتاج البترول الخام، الذي وصل الآن إلى ٢,٣ مليون برميل لليوم.

وكالة آبا نيوز – ٢٠١٧/٩/١١م

قالو عن إفريقيا

■ «إنّ التوجّـه نحـو إفريقيـا لـم يكـن قراراً عفويّـاً، ولم تفرضه حسابـات ظرفية عابرة، بـل هو وفاءٌ لهـذا التاريـخ المشترك، وإيمـانٌ صادقٌ بوحدة المصير، كمـا أنه ثمرة تفكير عميـق وواقعي، تحكمه رؤية استراتيجيـة اندماجية بعيدة المدى، وفق مقاربة تدريجية تقوم على التوافق. وترتكز سياستنا القارية على معرفة دقيقة بالواقع الإفريقي، أكدتها أكثر من خمسين زيارة قمنا بها لأزيد من تسعٍ وعشرين دولة، منها أربـع عشـرة دولة منذ أكتوبر الماضـي، وعلى المصالح المشتركة، من خلال شـراكات تضامنية (رابح – رابح)».

مُحَمَّد السادس، ملك المغرب، خلال خطابه الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الـ٦٤ لثورة الملك والشعب، في ٢٠ أغسطس ٢٠١٧م.

■ «إفريقيـا تعيشـ اليـوم انتعاشاً اقتصاديّـاً مهمّاً؛ من خلال شـراكات التبادل التجـاري، والتطور الاقتصادي المطّرد، وهي بوادر مشجّعة للتنمية، كما تعززت مكانتها كأحد الأطراف الناشطة في المنظومة الاقتصادية العالمية».

جون أجيكم كوفور، رئيس جمهورية غانا سابقاً، خلال ندوة إفريقيا والعالم «أيّ عالم لإفريقيا؟» التي نظّمها منتدى أصيلة في ٢٢ أغسطس ٢٠١٧م.

■ «إنّ إفريقيا، وإنْ كانت القارة الأكثر نموّاً، فإنّ على أوروبا التوصّل إلى رؤيةٍ مشتركةٍ لمساعدة نفسها من خلال دعم إفريقيا، فإنْ ساعدت شريكك ليكون أقوى؛ فستصبح أنت الأقوى أيضاً».

«كلاوديو ديسكالزي»، الرئيس التنفيذي لمجموعة «إيني» الإيطالية للطاقة، في ٢٠١٧/٧/١٤م.

آراء وأوراق

■ **إفريقيا.. وتحديات إنتاج المعرفة:**

على الرّغم من أنّ القارة الإفريقية اشتهرت على مدى العصور بنقل تراثها مشافهة؛ فإنّ من أكبر التحديات التي يجب عليها مواجهتها هو الإنتاج الفكري وبلورته؛ فبينما يئن الجزء الكبير من العالم من السِّمنة الإعلامية؛ تعاني إفريقيا من نقصٍ حادٍّ ومزمنٍ في المعلومات.

الجامعات:

القارة السّمراء هي مَن أنجبت أعرق جامعة في العالم، حيث إنّ جامعة القرويين في فاس (بالمغرب)، التي أُنشئت عام ٨٥٩م، عدّتها منظمة اليونسكو أقدم جامعة في العالم (وإن تراجع عدد طلابها)، وقد أُعيد فتح مكتبتها للجمهور بعد أربع سنوات من الإغلاق.

كما أنّ جامعة الأزهر أُنشئت عام ٩٦٩م، بينما جامعة تومبوكتو في ساكوري (مالي)؛ أُسّست في ق١٥م، الفترة التي أُنشئت فيها جامعة أكسفورد والسوربون، غير أنّ الجامعات الإفريقية غابت عن قائمة أفْضَل ٢٠٠ جامعة في العالم.

وأربع جامعات جنوب إفريقية وجامعة مصرية انضمت إلى أفْضَل ٥٠٠ جامعة في العالم، حسب الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية ARWU، حيث إنّ عدد المنشورات في المجلات العلمية من المعايير الستة التي تعتمد عليها شانغهاي في تقييمها، إلى جانب عدد الباحثين الأكثر شُهْرة في مجال تخصّصاتهم.

البحث العلمي:

منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO أشارت في تقريرها إلى: أنّ إفريقيا أسهمت فقط بمعدل ١٪ في المعرفة العلمية في العالم في عام ٢٠١٥م، وإسهام الباحثين الأفارقة في العالم يظلّ يتأرجح منذ عام ٢٠٠٧م في حدود ٢،٤٪، ومعدّل الباحثين في إفريقيا: ٧٩ في كلّ مليون شخص؛ مقابل ٦٥٦ بالمليون في البرازيل، و٤٥٠٠ بالمليون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي السياق نفسه؛ أشار التقرير إلى: أنّ معدّل البحوث العلمية الإفريقية المنشورة في المجلات العلمية شَهِد ارتفاعاً كبيراً، وصل إلى ٦٠،١٪ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤م؛ مقارنةً بـ ١٣٪ في أمريكا، و١٣،٨٪ في أوروبا، و٤١٪ في أوقيانوسيا، بينما وصل المعدل إلى ٧١،٧٪ في آسيا (ويشكّل ذلك ٢٣،٨٪ من المعدّل العالمي).

ومن جانبها أزاحت جنوب إفريقيا الستار عن ميزانيتها الوطنية المخصّصة للبحث العلمي والتنمية، وقد بلغت ٦ مليارات دولار، محتلةً بذلك المرتبة ٢٩ في التصنيف العالمي.

الإعلام:

أعطت القارة السّمراء اهتماماً كبيراً للمجال الإعلامي، حيث شرعت قناة «اسْلِت أفريك» في البدء بالبثّ منذ ٢٠١١م، والقناة الوطنية الصينية CCTV التي تبثّ من نيروبي في كينيا منذ ٢٠١٢م باسم

CCTV Africa، وتَـمّ تدشين «فوربس أفـرك»، وهي النسخة الإفريقية والفرنسية من مجلة فوربس الأمريكية الشهيرة، في العام نفسه.

ومـن جانبها؛ أدرجت قناة «كانال+» الفرنسية باقة «A+» الخاصّة بمحتويات إفريقية، شأنها في ذلك شأن الجريدة الفرنسية «لوبوي» التي أطلقت lepointafrique.fr، وأعقب تلك الخطوات إطـلاق «يورونيوز» باقـة «أفريكانيوز» بالتعاون مـع التلفزيون الوطني الكونغولي؛ لكـن المصادر تظلّ خـارج القـارة الإفريقية، غيـر أنّ واحداً من بين كلّ اثنَيْـن من الأفارقة يتابـع أو يشاهد تلك الوسائل الإعلامية– على الأقل– مرّة في الأسبوع، لكن إذاعة فرنسا الدولية RFI وفرنس ٢٤ وقنوات قلائل؛ هي التي تبثّ من إفريقيا، ما خلا (لي أفريك، وتيربين أفريك).

الإحصاءات:

الحصـول على الإحصاءات على مستـوى القارة أمرٌ صعب، حيث إنّ مراكـز الإحصائيات تعاني من حالاتٍ جعلت الكثير من الباحثين يُضّطرون إلى اللجوء للمصادر الأوروبية والأممية أو الأمريكية.

لكـن البنـك الإفريقـي للتنمية؛ أنشـأ بوابـة إلكترونيـة للإحصـاءات، والمرصـد الاقتصادي، والإحصـاءات عن إفريقيا جنـوب الصحراء، ويُتوقّع في المدى القريب إتاحـة المجال للحصول على المعلومات الإحصائية.

وفـي الأشهـر الماضيـة؛ شَهِدت القـارة إنشـاء أربـع وكالات تصنيـف: وارا، وشركة بلـوم فيلد للاستثمار في كوات ديفوار، وآجيستو في نيجيريا، وشركة جلوبال كريدي راتنج في جنوب إفريقيا.

انتشار الشبكة العنكبوتية:

شَهِدت الشبكات الاجتماعية تزايداً على مستوى القارة الإفريقية، حيث انضمّ قرابة ١٤٦،٦ مليون مـن المسجّلين على فيس بوك (بارتفاع ١٥٪)، وشهد LinkedIn تقدّماً بمعدّل ٢٥٪ في: (جنوب إفريقيـا ونيجيريا ومصر والمغرب وكينيـا)، وهي الدول الإفريقية الخمس الأكثـر استخداماً للشبكة المعنيّة.

منـذ العقود القليلة الماضية نتجه نحـو مجتمع المعلومات وعصر التنميـة الاقتصادية الشاملة، حيـث يمكـن للجميع المساهمة فـي جمع المعلومـات ونشرها، ويتعيّـن على القارة السعـي إلى توفير خدمـات الإنترنـت؛ حتـى يتمكن الجميع مـن المساهمة في الارتقـاء بالقارة، وذلك مـن خلال كتابة المقالات، وإثراء ويكيبيديا.. وهلمّ جرّاً.

وفـي حال استمرار معدّل النموّ الديموغرافي على هذا النحـو؛ فسيشكّل الأفارقة ٢٥٪ من سكان العالم في غضون الـ ٣٥ عاماً المقبلة، وأغلبيةً بين شباب العالم، وهو التحدّي المزدوج الذي يجب على القارة مواجهته: بالإنتاج الفكري، وبلورته على الإنترنت.

بقلم: فرانسوا جان بيلو– موقع إفريقيا تريبيون،

ترجمة واختصار: قراءات إفريقية

منظمات وهيئات

■ **منظمة الإيجاد:**

تُعـدّ الهيئـة الحكومية للتنمية (إيجاد IGAD) إحدى المنظّمات شبه الإقليمية في إفريقيا، والتي ترعى التعاون والتكامل الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا، حلّت منظمة الإيجاد محلّ: الهيئة عبر الحكومية للتنميـة ومواجهة الجفاف، تمّ تأسيسها عام ١٩٨٦م من جانب ست دولٍ تعاني الجفاف في شرق إفريقيا، وهي: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا.

واجتمع رؤساء الدول، في جيبوتي في يناير ١٩٨٦م، لتوقيع الاتفاقية التي أُطلق عليها رسميّاً «الإيجاد»، ومقر المنظّمة في جيبوتي.

وأصبحت دولة إريتريا العضو السابع بعد نيلها الاستقلال عام ١٩٩٣م، وفي مارس ١٩٩٦م قام رؤساء الدول بتعديل ميثاق «الإيجاد» في نيروبي، وتنشيطها مع اسم جديد: «الهيئة الحكومية للتنمية».

وُضعت استراتيجية منظمة الإيجاد في عام ٢٠٠٣م، واعتمدها ١٠ رؤساء دول، وتهدف الاستراتيجية إلـى توجيـه برامج التنمية، والعمل بوصفها منظّمة اقتصادية إقليميـة، تسعى إلى زيادة التعاون في الأمن الغذائي وحماية البيئة، وتعزيز وصون السّلم والأمن والشؤون الإنسانية، والتعاون الاقتصادي والتكامل.

الدول الأعضاء: جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، وأوغندا، وإريتريا.

أهداف الإيجاد:

- استراتيجيات تعزيز التنمية المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية.
- مواءمـة السياسـات فيما يتعلـق بالتجارة والجمارك، والنقل، والاتصـالات، والزراعة، والموارد الطبيعية، وتعزيز حريّة حركة السلع والخدمات.
- خلق بيئة مواتية للتجارة الخارجية.
- تحقيـق الأمـن الغذائي الإقليمي، وتشجيع ومساعدة الجهود التـي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الجفاف بصورةٍ جماعية، وغيرها من الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان وعواقبها الطبيعية.
- بـدء وتعزيـز البرامج والمشاريع الإقليمية؛ لتحقيق الأمن الغذائـي والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة، ومساعدة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الجفاف، بصورةٍ جماعية، وغيرها من الكوارث الطبيعية.
- تطوير البنية التحتية وتحسينها؛ في مجالات الاتصالات والنقل والطاقة في المنطقة.
- تعزيز السَّلام والاستقرار في المنطقة.

مملكة بوغندا:

قبل أواخر القرن التاسع عشر؛ كانت «بوغندا» إحدى الممالك القوية بشرق إفريقيا، تقع «بوغندا» على امتداد السّاحل الشمالي الغربي لبحيرة فيكتوريا، المنطقة المعروفة حاليّاً بجنوب وسط أوغندا.

«مملكـة بوغندا» بدأت منطقةً صغيرةً تُعرف باسم «مواوا» قبل القرن الثاني، وكان يُطلق على سكانها: «بالاسانغي»، وكانوا يعيشون في عشائر تعتمد على الصيد.

وغزت المنطقة عشائر أجنبية، بقيادة «كاتو كينتو»، الذي يُعتقد أنه ينحدر من الحبشة (إثيوبيا)، وهزم «بيمبا موسوتا»، آخر حكام المنطقة من السكان الأصليّين، وأسّس مملكة «بوغندا الجديدة»، التي أصبح أول ملوكها.

ويقال بأنّ رأس «موسوتا» قُطعت، وهي مدفونة الآن في مزار ناكيبوكا في ناغالابي جنوب أوغندا، الذي أصبح موقعاً لتتويج جميع ملوك بوغندا لاحقاً، ويُعرفون محليّاً باسم «كاباكاس».

غيـر أنّ «كابـاكا» الأكثر شُهْرة، هو «فريدريك والوغيمبي موتيسا الأول»، الذي شَهِدت حقبتُه ظهور كلٍّ مـن الديانات الإسلاميـة والمسيحية في المنطقة، وخلال حكمه اهتمّ بالتسليـح، فقام بشراء البنادق من التجار السواحيليّين مقابل العاج والرقيق، وقد وفّرت هذه الأسلحة القوة لبوغندا لترهب مَن حولها.

وُلـد «موتيسـا الأول» لكاباكا «سسيكاباكا سسونـا»، الذي كان الرقّ ينتشر في عهـده، عَبْر تجار العاج والرقيق من العرب، وفي وقتٍ لاحقٍ جاءت مجموعة ثانية من العرب ليس فقط من أجل التجارة، ولكن لنشر الدين الإسلامي الجديد، وقد لاقوا استقبالاً حارّاً، ولكن كاباكا «سسونا» لم يغيّر ديانته.

وعندمـا تُوفي كاباكا «سسونا»، اعتلى كاباكا «موتيسا الأول» العرش؛ ليكون الملك الـ٣٢ لبوغندا، وأمر في نهاية المطاف جميع رعاياه باعتناق الإسلام.

وأعطـت اتفاقية بوغندا، التي وُقِعَت عام ١٩٠٠م، لـ«بوغندا» درجةً كبيرةً من الاستقلالية داخل نطاق المحمية البريطانية أوغندا، وقد تمّ تعديل تلك الاتفاقية بأخرى وُقِّعت عام ١٩٥٥م.

وفـي عـام ١٩٦٢م؛ تلقّت المملكة ضربةً عندما نالت أوغندا استقلالها عن التاج البريطاني، وبعد فترة وجيزة ألغى حزب «المؤتمر الشعبي» الحاكم في أوغندا، بقيادة الرئيس الراحل ميلتون أوبوتي، جميع أشكال المَلَكِيـة فـي البلاد. واندلعت أزمـة سياسية، في أوغندا عـام ١٩٦٦م، عندما هاجم جيش الرئيس أوبوتي لوبيري (القصر الملكي في بوغندا)؛ بغرض القبض على الملك «فريدريك والوغيمبي موتيسا الثاني».

ونجـح كابـاكا الأخير في الإفلات من الأَسْـر، وبمساعدة العديد من المواليـن المخلصين؛ تمكّن من الفرار إلى المنفى، لتنتهي حقبة الملكية في أوغندا، التي استمرت لعقود.

واستمـر الحـال كما هو عليه حتى عـام ١٩٩٣م، قبل عودة الملوك التقليديّين فـي أوغندا، ومن بينهم ملك بوغندا، وذلك بعد أن تولّى السلطة الرئيس «يوري موسيفيني» في أعقاب انقلابٍ ضدّ «أوبوتي».

وفـي الوقت الراهن؛ يحكم الملـك «رونالد موينداً موتيبي الثاني»، ابن «موتيسا الثاني»، مملكة بوغندا التي تحظى حاليّاً بدرجةٍ كبيرةٍ من الاستقلال عن الحكومة المركزية.

وعادَ الملك رونالد (٥٩ عاماً)، الذي تلقّى تعليمه في بريطانيا، إلى أوغندا عام ١٩٨٦م، بعد ٢٠ عاماً قضاها في المنفى لتولّي منصبه التقليدي بوصفه «كاباكا» الـ٣٦ للمملكة.

المصادر: وكالة الأناضول، وموقع المعرفة، وموقع بوابة إفريقيا.

عين على إفريقيا

■ فوز سيدتَيْن بجائزة إفريقيا ٢٠١٧م للغذاء:

أعلن الرئيس النيجيري الأسبق أوليسيغون أوباسانجو رئيس لجنة «جائزة إفريقيا للغذاء»: فوز الخبيرة الكينية في التغذية البروفيسورة روث أونيانغو، والمقاولة المالية ميمونة سيديبي كوليبالي، بدورة ٢٠١٧م من هذه الجائزة، التي شارك فيها أكثر من ٦٠٠ متنافس.

وتلقّتَا جائزتهما، المزودة بمبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي، من يَدي الرئيس الإيفواري الحسن وتارا، خلال مراسم الافتتاح الرسمي لملتقى الثورة الخضراء في إفريقيا.

وتُكرّم هذه الجائزة، التي أُنشئت سنة ٢٠٠٥م، وأُطلق عليها «جائزة يارا» قبل أن تتحوّل عام ٢٠٠٦م إلى «جائزة إفريقيا للغذاء»، الأشخاص الماديّين، أو الجهات الاعتبارية، الذين يساهمون بشكلٍ بارزٍ في تطوير قطاع الزراعة والإنتاج الغذائي؛ من أجل مكافحة الجوع والحدّ من الفقر في إفريقيا.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٨/٦م

■ عنوان جديد لإفريقيا في شبكة الإنترنت، ونطاقٌ خاصٌّ بها:

سجّلت أكثر من ٨٠٠٠ علامة وشركة بارزة في القارة، إلى جانب بعض الأفراد، أنفسَهم للحصول على العنوان الجديد في شبكة الإنترنت أو اسم النطاق الخاصّ بإفريقيا.

وتتبنّى عدّة منظمات، خصوصاً في القطاعَيْن المصرفي والإعلامي، حالياً أسماء نطاقٍ خاصٍّ بإفريقيا، وصرّح المدير العام لشركة «زاكر» غير الربحية، التي تتيح اسم النطاق الخاص بإفريقيا (دوت أفريكا)، لوكي ماسيليلا: أنّ «علامات قارية ودولية من الطراز الرفيع تتبنّى حالياً أسماء نطاق خاص بإفريقيا، لأنها تدرك أهمية اقترانها بالمستقبل الإلكتروني الزاهر لإفريقيا».

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٩/٧م

■ مهرجان للإلكترونيك وألعاب الفيديو نوفمبر القادم في أبيدجان:

تستضيف العاصمة التجارية الإيفوارية (أبيدجان) يومَي ١١ و١٢ نوفمبر ٢٠١٧م في قصر الثقافات: «مهرجان الإلكترونيك وألعاب الفيديو»، وأفاد بيانٌ: أنّ أكثر من ٥٠ ألفاً من عدة بلدان إفريقيا، من هواة ألعاب الفيديو، من المنتظر مشاركتهم في دَوْرة ٢٠١٧م لهذه الألعاب التي ستشهد دَوْرات رياضية، وسيتنافس المشاركون على الفوز في المجموع بـ١٠ آلاف يورو (٦٫٥ ملايين فرنك إفريقي).

وقال المبادر بهذا المهرجان سيديك باكايوكو: «لقد أردنا أن نجمع في نفس المكان فاعلي هذا القطاع، الذي لا يزال غير متطوّر كما يجب في إفريقيا»، وستكون شركة «أورانج-الكوت ديفوار» للاتصالات شريك المهرجان الرئيسي.

تُقدّر قيمة صناعة هذه الألعاب بقرابة ١٠٠ مليار دولار أمريكي، بينها ٢٧٪ من الإيرادات القادمة من ألعاب الهاتف النقال، ولا تمثّل إفريقيا سوى حصّة ضئيلة في سوق هذه الصناعة، لكنها تزخر بمقوّماتٍ ضخمة، مع وجود ٤٠٠ مليون إفريقيا يستخدمون ألعاب هواتفهم النقالة.

من جهة أخرى؛ تتيح ألعاب الفيديو كذلك فرص تشغيل ومهن مختلفة، في مجالات كتابة السيناريوهات، وتصميم الألعاب وبرمجتها وغير ذلك، ولا تزال هذه الفرص غير مستغلة بالقدر الكافي من قِبل الشباب الإفريقي.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٧/٩/١٢م

■ **تسجيل ثلاثة مواقع ثقافية إفريقية على قائمة التراث العالمي لليونسكو:**

سجّلت لجنة التُّراث العالمي، خلال دَوْرتها الـ٤١ المجتمعة في كراكوف (بولندا)، من ٢ إلى ١٢ يوليو ٢٠١٧م، ثلاثة مواقع ثقافيّة، في جنوب إفريقيا وأنغولا وإريتريا، على قائمة التُّراث العالمي.

وقال بيانٌ، نُشر على الموقع الرسمي للمنظمة، إنّ لجنة التراث العالمي قرّرت، في اجتماع عقدته بمدينة «كراكوف» البولندية، إضافة مواقع في أنجولا وإريتريا وجنوب إفريقيا، إلى قائمة التُّراث العالمي، ووضعها «تحت الحماية».

وأضاف البيان أنّ: المواقع المُشار إليها هي: مدينة «مبانزا الكونغو» في أنجولا، التي تُعدّ العاصمة السابقة لمملكة الكونغو، ومدينة «أسمرة» القديمة في العاصمة الإريترية، ومنطقة «خوماني» شمال جنوبي إفريقيا.

وكالة الأناضول للأنباء – ٢٠١٧/٧/٢م

■ **جنوب إفريقيا ضيف شرف الدورة ٢٢ من صالون الجزائر الدولي للكتاب:**

قالت إدارة صالون الجزائر الدولي للكتاب: إنّ دولة جنوب إفريقيا هي ضيف شرف الدَوْرة ٢٢ للصالون، وهو ما يجعل الكثير من الأنشطة والندوات تنصبّ على القارة الإفريقية، التي قد يكون المعرض قصّر في حقّها بعض الشيء بالسنوات السابقة.

وتقيم وزارة الثقافة الجزائرية الدَوْرة ٢٢ للصالون، في قصر المعارض بالجزائر العاصمة، في الفترة من ٢٥ أكتوبر إلى الرابع من نوفمبر.

وقال حميدو مسعودي مدير الصالون: «تجري التحضيرات على قدم وساق، للانتهاء من التفاصيل النهائية للدورة القادمة، تلقينا حتى الآن طلبات للمشاركة من أكثر من ٨٠٠ دار نشر».

وشهدت الدَوْرة السابقة من الصالون مشاركة نحو ٩٦٦ دار نشر، بينها ٢٩٠ دار نشر جزائرية.

ورفض مسعودي الكشف عن شعار الدَوْرة الجديدة، والتي قال إنّ الاستقرار عليها تمّ بالفعل، لكن سيُعلن عنه في وقتٍ لاحق.

وتقول إدارة صالون الجزائر الدولي للكتاب: إنّ الدَوْرة الماضية، والتي أُقيمت تحت شعار (الكتاب اتصال دائم)، جذبت نحو ١,٣ مليون زائر.

وكالة رويترز – ٢٠١٧/٨/١٤م

■ **افتتاح معرض مقديشو للكتاب في دورته الثالثة:**

افتُتحت فعاليات معرض الكتاب في مقديشو للعام الثالث على التوالي، يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر ٢٠١٧م، في العاصمة الصومالية مقديشو، وشارك في المعرض حوالي ١٢١١ شخصاً من الكتّاب والقرّاء، بينهم خمسة كتاب أجانب، وهُم: ثلاثة كتاب كينيّين، ورواندي، وبريطاني.

وقال مُنظّم المعرض مُحَمَّد ديني: إنّ شعار المعرض لهذا العام «بناء صومال جديد على أساس الكتابة والقراءة والمعرفة»، واصفاً القراءة والكتابة بـ«الأمّ والأب».

وحضر افتتاح المعرض عددٌ من الشخصيات البارزة، بينهم ممثل الأمم المتحدة لدى الصومال «ميكال كيتينج» وسياسيون صوماليون.

موقع الصومال الجديد – ٢٠١٧/٩/١٤م

أصبح إقليم أرض عفار وعيسى، الذي كان خاضعاً للاحتلال الفرنسي، دولة باسم «جمهورية جيبوتي»، في عام ١٩٧٧م. وفي عام ١٩٩٤م؛ أُبرمت اتفاقية سلام أنهت انتفاضة ثوّار العفر، التي دامت ثلاث سنوات، ضدّ الحكومة التي كانت تهيمن عليها قبائل عيسى.

وفي عام ١٩٩٩م؛ نُحي الرئيس السابق، حسن جولد ابتدون، الذي أدار البلاد منذ استقلالها، وانتُخب الرئيس إسماعيل عمر غيليه.

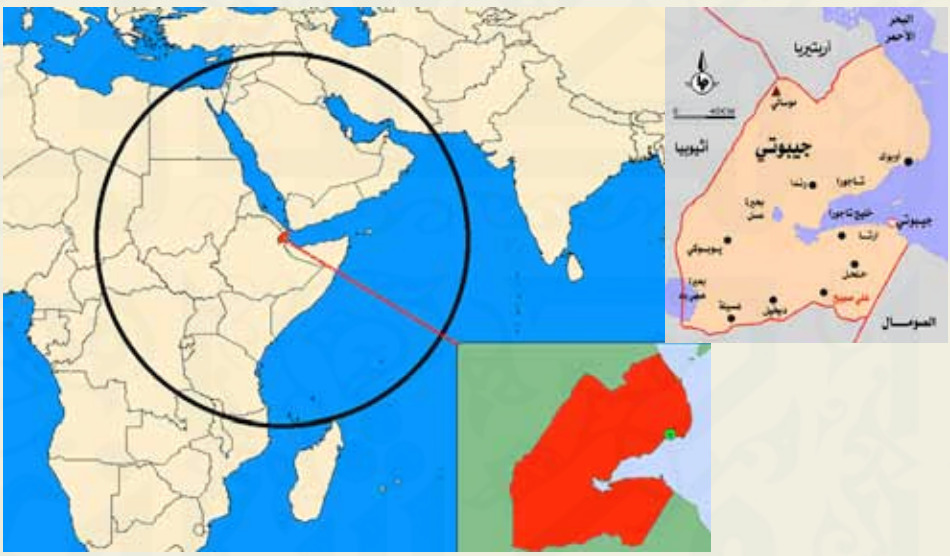

وحدثت اضطرابات بين إقليم عفار خلال التسعينيّات، نتج عنها حربٌ أهلية، انتهت عام ٢٠٠١م، وتبعها تسويةٌ سلمية بين متمرّدي العفر وحكومة قبائل العيسى المهيمنة.

أعيد انتخاب الرئيس إسماعيل عمر غيليه لولاية ثانية في عام ٢٠٠٥م، ومدّد فترة ولايته بتعديلٍ دستوريٍّ؛ مما سمح له بالخدمة لولاية ثالثة في عام ٢٠١١م، وبدء ولاية رابعة في عام ٢٠١٦م.

وتحتل جيبوتي موقعاً جغرافيّاً استراتيجيّاً في مدخل البحر الأحمر، وتعمل كموقع مرورٍ مهمٍّ للبضائع، التي تدخل وتخرج من البوابة الإفريقية الشرقية. وقد أحكمت القيادة الحالية صلاتها مع فرنسا، التي لها حضورٌ عسكري مؤثّر في البلاد، وكذلك أحكمت جيبوتي صلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ تستضيف جيبوتي القاعدة الأمريكية العسكرية الوحيدة في شبه صحارى إفريقيا.

أولاً: السِّمات الجغرافية:

الموقع الجغرافي: تقع جمهورية جيبوتي شرقي قارة إفريقيا، وهي قُطْر عربيٍّ إسلاميٍّ صغير، يقع على الساحل الغربي لخليج عدن، ويحدّها خليج عدن والبحر الأحمر، وتقع بين إريتريا والصومال.

٢. المساحة: ٢٣,٢٠٠ كم٢.

٣. المناخ: يتَّسِم مناخ جيبوتي بأنه من أشدّ أنواع المناخ، حرارةً وجفافاً، في العالم، وهو مناخ صحراوي قارّي.

٤. التضاريس: أرض جيبوتي صحراوية مُقفِرة، وهي عبارة عن سهل ساحلي قاحِل، وأرضها في الداخِل ذات مستوى جبلي مرتفع، وخَلْف هذه الجبال تقع هضبةٌ منفصلةٌ وعرة، ويندُر وجود الأراضي الخضراء في كلّ أنحاء البلاد.

٥. المصادر الطبيعية: تحتوي أرض جيبوتي على طاقة حرارية أرضية باطنية، تُعدّ مصدر طاقة بديل ونظيف ومتجدّد، ولا يوجد فيها غير بعض مصادر الذهب، والطَفْلة، والجرانيت، والحجر الجيري، والرخام، والملح، والدياتومايت، والجبس، وحجر الخفّان، والنفط.

ثانياً: التركيب السكاني:

١. عدد السكّان: ٨٦٥،٢٦٧ نسمة؛ بتقديرات يولية ٢٠١٧م.

٢. معدَّل النموّ السُّكّاني: ٢,٢٪؛ بتقديرات ٢٠١٧م.

٣. التقسيمات العِرْقية: تعيش في جيبوتي مجموعاتٌ

عِرْقيـة محـدودة، فالصوماليّـون يمثّلـون نسبـة ٦٠٪ من إجمالـي السـكّان، والعَفاريّـون (العفـر) ٣٥٪، ويمثـل: الفرنسيّون والعرَب والإثيوبيّون والإيطاليّون نسبة ٥٪.

٤. الديانـة: تبلغ نسبة المسلميـن ٩٤٪؛ والمسيحيّين ٦٪.

٥. اللغة: تتعامَل جيبوتـي، رسميّاً باللغتَيْن: الفرنسية والعربية؛ ويتحدَّث بعض أهلها: الصوماليّة، ولغة عَفار.

ثالثاً: النظام السّياسي:

١. اسـم الدولـة: الاسـم الرسمي الكامـل: جمهورية جيبوتي.

٢. نظام الحُكم: جمهوري.

٣. العاصمة: جيبوتي.

٤. التقسيمـات الإداريـة: تنقسـم جيبوتـي إلـى ستة أقاليم، هي: علي سبح Ali Sabih، وعرتا ARTA، ودخيـل Dikhil، وجيبوتـي Djibouti، وأبـخ Obock، وتاجورة Tadjoura.

٥. الاستقـلال: نالَت جيبوتي استقلالها، في ٢٧ يونيه ١٩٧٧م (عن فرنسا).

٦. الدسـتور: اعتُمـد دستـورٌ، يقوم على نظـام تعدد الأحـزاب، فـي استفتـاءٍ شعبي عـام، فـي ٤ سبتمبر عام ١٩٩٢م.

٧. النظـام القانونـي: مختلـط، مستمد مـن القانون المدنـي الفرنسـي؛ والأعـراف والتقاليـد؛ والشريعـة الإسلاميـة (فـي الأحـوال الشخصيـة). وتقبـل جيبوتي السلطـة الإلزامية لمحكمة العدل الدوليـة، مع تحفّظات، وتقبل، كذلك، بسلطة المحكمة الجنائية الدولية.

٨. السـنّ القانونـيّ للانتخـاب: ١٨ سنـة؛ للذكـور والإناث.

٩. الهيئة التنفيذية:

أ – رئيـس الجمهوريـة: رئيس الجمهوريـة، إسماعيل عمر جيليه Ismail Omar GUELLEH، منذ ٨ مايو ١٩٩٩م.

ب – رئيـس الحكومة: رئيس الوزراء عبد القادر كامل محمد (منذ ١ أبريل ٢٠١٣م).

ج – الحكومة: مجلس الوزراء، يعيّنه رئيس الوزراء.

د – الانتخابـات: يُنتخـب الرئيس فـي استفتاءٍ شعبيٍّ

لفتـرة مدتها خمـس سنوات (له الحقّ في فتـرات رئاسية أخـرى حتى عمر ٧٥ سنة)، وقد جرت الانتخابات الأخيرة فـي ٨ أبريـل ٢٠١٦م؛ ومـن المتوقّـع إجـراء الانتخابـات القادمة في أبريل ٢٠٢١م.

١٠. الهيئـة التشريعيّـة: تتكوّن الهيئـة التشريعية في جيبوتـي، من مجلسٍ واحد، هو مجلس النواب، المكوّن من ٦٥ مقعـداً. ويُنتخب أعضاؤه بالاقتـراع الشعبي المباشر، لفترة خمس سنوات.

١١. الهيئـة القضائيّـة: تُعـد المحكمـة العليـا، أعلى سلطة قضائية في جيبوتي.

١٢. وصْف العَلَم:

يتكون علـم جيبوتي من شريطَيْن أُفقيّين، متساويَيْن، باللونَيْن: الأزرق الفاتح، في أعلى العلم، والأخضر الفاتِح؛

ومثلَّثٍ أبيض متساوي الأضلاع، قاعدته ناحية السارية، تتوسطه نجمة خُماسية حمراء.

رابعاً: بيانات اقتصادية:

الناتج المحلي: ٣,٣٤٥ مليارات دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

مصادر الإنتاج المحلّي: قطاع الزراعة: ٢,٩٪، الصناعة: ٢٠,٨٪، الخدمات: ٧٦,٣٪، بحسب تقديرات عام ٢٠١٦م

٣. قوة العمل: ٢٩٤،٦٠٠؛ بتقديرات ٢٠١٢م.

٤. السكان تحت خط الفقر عند ١,٢٥ دولار يوميّاً: ٢٣٪؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٥. الدَّيْن العام: ٦٠,٥٪؛ من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٤م.

٦. معدل التضخم: ٣٪؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

٧. الزراعة/المنتجات: تنتج جيبوتي الفواكه والخضراوات؛ وتربّي الماعز، والأغنام، والإبل؛ إضافة إلى الأسماك وجلود الحيوانات.

٨. الصناعات: تنحصر صناعات جيبوتي، في عددٍ قليلٍ من مشروعات البناء، وتعليب المنتجات الزراعية.

٩. الصادرات:

أ. القيمة الإجماليّة للصادرات: ١٤٦,١ مليون دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

ب. أهمّ الصادرات: إعادة الصادرات، وجلود الحيوانات، والبُن (أثناء عبور السفن).

١٠. الواردات:

أ. القيمة الإجمالية للصادرات: ٩٩٢ مليون دولار؛ بتقديرات ٢٠١٦م.

ب. أهمّ الواردات: الأطعمة، المشروبات، معدّات النقل، المواد الكيميائية، المنتجات البترولية، الملابس.

خامساً: الإسلام في جيبوتي:

دخل الإسلام جيبوتي، في العهود المبكرة من الدعوة الإسلامية، عن طريق التجار العرب، ولا يزال الكثير من سكانها من أصلٍ عربيٍّ خالص، كالعمانيّين واليمنيّين، والباقون يتحدّرون من أصلٍ عربي إفريقي.

والمسلمون يشكّلون ٩٤٪ من تعداد السكان، وهم على المذهب الشافعي، والمجموعات المسلمة في جيبوتي لا تتأثر كثيراً بتباين الطوائف الدينية بقدر ما تتأثر بالتباين القَبَلي، وغالب المسلمين في جيبوتي ينتمون إلى المجموعتَين المسلمتَين: العفار (العفر) في الشمال والعيسى في الجنوب، وكلتاهما قبائل رعوية لا تأبه بالحدود السياسية، والعفر في جيبوتي يميلون للارتباط مع العفر في إثيوبيا، في حين أنّ العيسى الذين يتحدثون الصومالية يميلون للتواصل مع الصومال، وقد اندلعت بين المجموعتَيْن الإسلاميتَيْن حروبٌ كثيرة.

المصادر:

١ - موقع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) - مكتبة العالم -.

٢ - موسوعة مقاتل من الصحراء.

أحمد سيكو توري (1922-1984م)

د. مُحَمَّد الأمين سيلا

محاضر بجامعة الأمير سونكلا/ بكلية الدراسات الإسلامية، جنوب مملكة تايلاند، فرع فطاني – من غينيا كوناكري

أ. جبريل فابوري كروما

باحث في الشؤون الدولية، من غينيا كوناكري، مقيم في بريطانيا

الرئيس الغيني أحمد سيكو توري:

لقد كان في وُسْع التاريخ أن يمرّ بمدينة فارانا، كما مرّ بملايين المدن والقرى، دون أن يتريّث عندها كما تريّث على مدينة فارانا التي تميّزت بأحمد سيكو توري، وقدّمته للعالم، مدينة فارانا منبع نهر النيجر.

يرَى بعضُ المحلّلين أنّ الرئيس أحمد سيكو توريه، من الشخصيات المؤثرة في القارة السّمراء، ويرَون أنه كان شخصية ماندنكية غِينيّة وإفريقية وإسلامية متفرّدة، حاضرة الذهن، حادّة الذاكرة، صاحبة رؤية مستقبلية ثاقبة، وصاحبة إيمانٍ قويٍّ بكلّ نَهْجٍ انتهجه.

انبثقت فكرة ثورته ورؤيته المستقبلية، من جدّه الإمام «سَامُوري تُورِيه»، وتتمثل في جعل القارة الإفريقية «الولايات المتحدة الإفريقية»، لقد سلك سيكو توريه هذا الطريق الوعر، وخاضَ غمارَه برغم صعوباته، وبرغم أنه نَهْجٌ شيّبَ الكثير، ولا يزال، فقد خرج توريه منتصراً بدولةٍ حديثة باسم «غينيا».

من ناحية أخرى؛ يرى بعضُ المحلّلين أنه كان ديكتاتوراً وسفّاحاً، أخذ دولته من رياض الأمل إلى مستنقع الفقر، ومن أولئك الكاتب الغِيني، الموظف السابق في إدارة سيكو توريه، شارلز إ.سوري الذي شبّه سيكو توريه في كتابه Sekou Toure: L›Ange Exterminateur «سيكو توريه: ملاك الهلاك»، وأراد أن يثير الانتباه بعنوان الكتاب قبل مضمونه، فشبّه قصّة «ملاك العذاب» لدى اليهود، الذي كان يُرسَل لإهلاكهم على ارتكابهم الجرائم البشعة، بقصّة قائد الثورة وصانع الاستقلال القومي الغِيني الحديث أحمد سيكو توريه.

نشأة أحمد سيكو توري Sekou Toure Ahmed:

لم تكن نشأة سيكو توري مختلفةً عن بني جلدته، فكانت نشأةً بسيطةً، في جوٍّ محافظٍ دينيّاً وثقافيّاً، وُلد في ٢٩ يناير ١٩٢٢م، في مدينة فَارَانَا (Farana)، في أسرة ريفيّةٍ ملتزمة دينياً، ويَنتسب أحمد سيكو توري بن «ألفا توريه» إلى قبيلة ماندِيكا (Mandinka)، التي كان لها دَوْرٌ نضاليٌّ كبيرٌ ضدّ الاحتلال الفرنسي، فجدّه هو «الإمام سَامُوري تُورِيه»، مؤسّس إمبراطورية وَاسُولُونْ

(Wassoulou)، الـذي قـاد الحركـة الوطنية ضدّ المحتل الفرنسيّ حتى نهاية القرن التاسع عشر.

أنهـى سيكـو تـوري دراسته القرآنيـة فـي مدينتـه فارانا وهـو طفـلٌ صغير، ثم انتقـل إلى مدينـة كِسِيدُوغُو ليلتحـق بالمدارس الفرنسية عـام ١٩٣٦م، وسعـى بعـد ذلك- اضطراراً- إلى مواصلة دراسته الصناعية والتقنية فـي مدرسـة (George Poiret) فـي كوناكري[١]، لكـن تمّ فصله منها لتنظيمه مظاهرة إضراب عن الطّعَام فيها.

اطّلـع في تلك الفتـرة على أعمال فلاسفـة الشيوعية فانبهر بهم، وبخاصّـة كارل ماركس وفلاديمير لينين، ثم حاول سيكو تـوري الدخول في غمار الوظائف، ولم يكن له حـظٌّ إلا في وظائف تافهة، لكنه اسْتَطَاعَ من خلالها تمويل تعليمـه وإكمالـه بدورات بالمراسلة، ولـذا لم يحصل على مؤهّلٍ أكاديمي رسمي[٢].

سيكو توري والاحتلال الفرنسي:

فتـح سيكـو تـوري عينَيْه علـى العالـم ودولتُـه تحت نِيـر الاستعمـار الفرنسـي، حيـث كان لفرنسـا في جنوب الصحراء الكبرى كتلتان كولونياليتان كبيرتان، هما:

١- مستعمـرة غـرب إفريقيـا الفرنسيـة (Afrique Occidentale Française (L›AOF: التي اتخذت دَاكَار (السنغال) عاصمة لها، تبلغ مساحتها ٤،٦٣٣،٩٨٥كم، تحولت إلى الدول الفرانكوفونية في غرب إفريقيا.

٢- مستعمـرة إفريقيـا الاستوائيـة (Afrique Equatauriale Française (L›AEF: كانت عاصمتها برزافيل (عاصمـة كونغو برزافيل حاليّاً)، وتبلغ مساحتها ٢،٥١٠،٠٠٠كم.

نظام إفريقيا الاستوائية الفرنسية:

كان النظـام الفرنسـيّ الكُولونيالـي نظاماً إداريّـاً مركزيّـاً، ذاق الإفريقيون تحته الكثير من صنوف العذاب، مثل: سياسة العنف الفرنسية، والتفرقة العنصرية[٣].

وبالإضافـة إلـى ذلـك قـام الفرنسيون باستخـدام الأفارقـة فـي الحربَيْـن العالميتَيْـن، علـى سبيـل المثال تـمّ تجنيـد ١٥،٠٠٠ رجـل فـي ١٩٣٠م، وتحويلهـم إلـى Tireilleurs Sénegalais، أي الرّمـاة السنغاليـون، وهـو النعت الـذي كان يُنعت بـه الإفريقيون السـود في الجبهة الفرنسية آنـذاك، بين ١٩٣٩-١٩٤٠م، وتـمّ إرسـال حوالـي ٨٠،٠٠٠ إفريقـي إلى فرنسـا، وبين ١٩٤٣-١٩٤٥م عَبَـرَ نحـو ١٠٠،٠٠٠ إفريقـي البحـر المتوسط للقتال في إيطاليا وغيرها[٤].

ولـم يقتصـر الاستغـلال الفرنسـي للأفارقـة علـى استخدامهـم في غمار الحرب، فقـد كان الأفارقة يعملون فـي المناجم لتقديم المواد الخـامّ لفرنسا، وفي المزارع، والأعمـال الشاقّـة القسريـة اللاإرادية التي أكلـت أرواح ملايين الإفريقيّين، والأدهى مـن ذلك كلّه والأمرّ، تقديم الإفريقيّيـن الضرائب للنظام الكولونيالي لتمويل الحربَيْن العالميتَيْن[٥]!

---

(١) George Poiret: مدرسة فنية صناعية يرسل عليها المواطنون من الدرجة الثانية تحت الحكم الكولونيالي.

(٢) أبعد الحكم الكولونيالي أحمد سيكو توريه عن مواصلة دراسته في المدارس الأكاديمية التي تخرّج الكوادر الذين سيُمسكون بزمام القيادة مستقبلاً، وقطعوا أمامه جميع طرق الموصلة للدراسة الأكاديمية، لأنه كان مشاغباً، ينتقد الحكم الكولونيالي في إفريقيا، وينتقد كذلك مادة التاريخ الإفريقي الذي اصطنعته فرنسا لتقول للمستعمرات الإفريقية بأنها لم تكن شيئاً قبل مجيء الرجل الأبيض، وخصوصاً أن هذه المواد كانت تنتقد رجال المقاومة، وتصوّرهم بأنهم كانوا بربريين وسفّاحين، ولم تكن تصوّرهم أبطالاً، مثل الإمام ساموري توريه جدّ سيكو توريه.

(٣) General History (73-Ali Mazrui (1999:68 of Africa VIII, Africa since 1935. UNISCO. Paris.

(٤) General (7-A.Abu Boahen (1990:164 History of Africa, VII Africa under Colonial Domination 1880-1935, UNISCO, Paris.

(٥) Basil Davidson (1983) Modern Africa : A social and political history, Routlodge, London, P.70.

بداية حياة سيكو توري العمليّة والسياسيّة:

كان سيكو توري من القلّة النادرة الذين لم يعرفوا ساحة المناجم والأعمال القسرية على التراب الإفريقي، ولا عرف ساحة حروب فرنسا، بل كان من الذين حصلوا على وظائف ذات سُمعة كبيرة، لكن بدراهم معدودة، كان الفرنسيون يزهدون فيها، ولكن كان الحاصل عليها من الأفارقة يعدّ كأنه أحد المبشّرين بالجنّة.

في عام ١٩٤٠م؛ عمل أحمد سيكو توري محاسباً لشركة النيجر الفرنسية، وحاول أثناء عمله فيها، إكمال دورسه، واجتاز الاختبارات بجدارة، ما مهّد له الطريق للانضمام إلى قسم الاتصالات (البريد، والبرق، والهاتف) بالإدارة الفرنسية.

بدأ سيكو توري- خلال عمله في البريد- يشجّع زملاءَه على تنظيم إضرابٍ عن العمل لمدة شَهْرَين لأجل الحصول على صفقةٍ جيدة، فاندلع صراعٌ عنيفٌ بين معسكر سيكو وزملائه وبين الإدارة الفرنسية، فأدّى الأمر به إلى الاستقالة عام ١٩٤١م.

برغم فَصْله من العمل واصل مقاومَتَه وكفاحَهَ، وكانت تلك المظاهرات في العهد الكُولونيالي مثمرة، حيث نجح سيكو توري في تأسيس النقابة الغِينيّة الأولى، نقابة عُمال البريد والاتصالات في عام ١٩٤٥م، وأصبح أمينها العام في عام ١٩٤٦م.

وبعد التأسيس؛ قرّبها سيكو توري إلى الاتحاد النقابي العُمّالي الفرنسيّ الكونفيدرالي المنتمي إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وأسّس سيكو توري كذلك مركز النقابة الفرنسية الغِينيّة: (اتحاد نقابات العمال) في غينيا.

في عام ١٩٤٦م؛ شارك سيكو توري في مؤتمر (CGT) في باريس، قبل أن ينتقل إلى وزارة الخزانة، ومن ثمّ أصبح الأمين العام لاتحاد العمّال بوزارة الخزانة.

حياة سيكو توري السياسية:

لقد كانت أوائل الخمسينيات من القرن المنصرم فترةً حاسمةً في حياة سيكو توري السياسية، حيث قاد العمّال إلى الإضراب العام، وفي ١٤ يونيو ١٩٥٠م حُكم على توري بالسجن ستة أيام إثر دعوته إلى الإضراب، فأمضى يوماً أو يومَيْن في الحَبْس الاحتياطي قبل إصدار الحكم عليه، قبل أن تُعطّل محكمة كوناكري تنفيذ هذا الحكم.

لم يكن غرض سيكو توري الأساسي يصبّ في السياسة، بل كان غرضُه الحقيقي هو النقابة، وعندما توفي الشخصية السياسية المعروفة في غينيا آنذاك «ياسين جالو» عام ١٩٥٤م؛ احتل سيكو توري مكانه؛ لأنه كان قد احتلّ مكاناً كبيراً في قلوب الشباب والنساء، تحت راية الحزب الديمقراطي الغِيني PDG/RDA في الانتخابات التي خاضها مع باري جوادو Barry Diawadou زعيم حزب الكتلة الإفريقية في غينيا Le Bloc Africain de Guinée، وخسر فيها توري، وقد زعم أنّ خسارته تعود إلى تلاعب الفرنسيّين بصناديق الاقتراع، وفي العام نفسه تمّ اختياره عمدة لكوناكري.

وبعد خسارته أمام باري جوادو؛ انتُخب في يناير ١٩٥٦م نائباً غينيّاً للبرلمان الفرنسي، مع رفيق دربه السياسي ديالو سيف الله.

سيكو توري في مجازفة الانفصال التام عن باريس:

قام الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول بزيارة لغينيا في ٢٥ أغسطس ١٩٥٨م؛ لإقناع الغينيّين وعمدة كوناكري سيكو توري بالبقاء تحت وصاية فرنسا، باختيار «نعم» في الاستفتاء المترقّب، كان ديغول يتوقّع استقباله بالورد احتراماً وتوقيراً له، إلا أنّ سيكو توري أراد يضع لهذه العادة حدّاً، فهيأ الشارع الغِيني، وأراد أن يدخل التاريخ من بابه الأمامي، ومضى نحو حرب استعادة سيادة أرض وطنه المحتلة من قِبل باريس.

الخطبة الشهيرة لسيكو توري أمام ديغول:

لقد كان سيكو توري شخصية كاريزمية ديناميكية، وعلى قدرٍ كبيرٍ من العبقرية ورجاحة العقل، الذي من خلاله تمكّن أن يبعث الروح العاطفية المؤثّرة في النّاس فكريّاً وحسيّاً وانفعاليّاً، بواسطة مهاراته الخطابية الأخّاذة، الملامسة لحاجة النّاس.

فوجئ الجنرال ديغول بسلوك المستقبلين له بشوارع كوناكري، وهم يصرخون بكلمة (Independence)، وعندما وصل إلى القصر الشعبيّ؛ وقف البطلُ الغِيني الإفريقي على المنصّة، وهو ابن خمسةٍ وثلاثين ربيعاً، ليُلقي خطبةً تُكتب بماء الذهب، يردّدها جيلٌ بعد جيل، ومما قاله فيها: «السيد رئيس حكومة الجمهورية الفرنسية: إنّ هناك لحظات حاسمة في حياة الأمم والشعوب تحدّد مصيرهم، لحظات تاريخية نسجتها أيادي الأبطال بطريقتهم الخاصّة، طريقة تعبّر عن التطوّر البشري وعن جهاده...

الرئيس؛ نعلم أنكم كُلِفتم بمهمّة الحفاظ على وحدة المجتمع الفرنسي، هذا طموحٌ وجهدٌ نبيل، يُفترض من خلاله أن تفهم مطالب الشعوب الملتصقة بالمجتمع الفرنسي واحترام وَعْيها... في الواقع؛ يجب ألا تَكُون الأراضي (الإفريقية) الحالية AOF وAEF كيانات سرمدية، فسوف تتحولان إلى دولتَيْن قويتَيْن صديقتَيْن لفرنسا، ليسود الاحترام الإنساني والاجتماعي، وكذلك الاقتصادي والسياسي لدستور برلمانات هذه الدول وحكوماتها الديمقراطية.

نَحْنُ الإفريقيّين في غينيا؛ على ثقةٍ بأنّ شجاعتنا وولاءنا وسعينا المتواصل المُنتِج للخير، وحبّنا للعدالة والتقدّم، سيقود- مع مرور الوقت- قوة مجتمعنا مستقبلاً نحو الازدهار والحرية... سوف يؤكد الاستفتاء في ٢٨ سبتمبر أنّ الموقف الغِيني مواتٍ فقط لما ينصّ عليه الدستور:

١- الحقّ في الاستقلال والمساواة القانونية بين الشعوب المعنيّة، حقٌّ يعادل حرية هذه الشعوب لبناء مؤسّسات يختارونها، وممارستها في نطاقٍ واسعٍ في ولاياتهم وفي مجتمعاتهم، وإعطائهم قوة تقرير المصير والحكم الذاتي.

٢- بدون قانون الانفصال؛ سوف تَكُون العلاقات الفرنسية الإفريقية في الوقت الراهن علاقة عشوائية، أو ضبابية، ومفروضة على الجيل الناشئ.

أحمد سيكو توري كان رئيساً محبوباً على الساحة الإفريقية، وذلك لجهوده من أجل سلام الدول الإفريقية واستقلالها

٣- سيسّهل (الاستفتاء) التضامن الفعّال بين الشعوب والدول الحليفة تسريع تنميتها، ولقد قلنا لكم بصراحة، الرئيس، مَا مطالب الشعب؟... مطالبنا الأولى وحاجتنا الأساسية: كرامتنا، بحيث لن تكون هناك كرامة دون حرية، فنحن نفضّل أن نعيش بحريّتنا كفقراء على أن نعيش عبيداً بترف»[١].

وقعت هذه الخطبة على الجنرال ديغول وقوع النار في الهشيم، لأنّ الحُلْم الفرنسيّ لمشروع المجتمع الفرنسيّ تحوّل إلى كابوسٍ في غِينيا، وربما في إفريقيا أجمع، وأجاب الرئيس الفرنسيّ في نبرةٍ غاضبة: «حسناً يمكنكم أن تحصلوا على استقلالكم، لن تعترض فرنسا، لكن سيكون هناك بالطبع عواقب»[٢].

سيكو توري والاستفتاء:

بعد أن رجع ديغول خائباً من موقف الغِينيين وعمدتهم سيكو توري رئيس الحزب الديمقراطي الغِيني/ PDG/ RDA الذي يتمتع بشعبيةٍ ساحقة، نجح سيكو توري في تهميش نفوذ الممثل الفرنسيّ في غينيا، وأحبط كذلك

(١) Sekou Toure(1959) L'experience Guineenne et L'Unite Africaine, Impremerie Lemasson Saint-Lo (Manche). P 74-81.

(٢) Sekou Toure (1959) L'experience Guineenne et L'Unite Africaine, Impremerie Lemasson Saint-Lo (Manche). P 82.

اللعبة الفرنسية التي كانت متوقّعة في صندوق الاقتراع، ومن ثمّ صوّت ٩٥٪ من الغينيّين ضدّ الخطة الفرنسية والمجتمع الفرنسيّ في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨م[١].

استقلال غينيا:

بعد تلك الخطبة الشهيرة في ٢٥ أغسطس، والاستفتاء في ٢٨ سبتمبر، أُعلنت غينيا دولة مستقلة في ٢ أكتوبر ١٩٥٨م، وأصبح أحمد سيكو توريه رئيساً لجمهورية غينيا، في وقتٍ ليس في هذه الدولة الحديثة سوى ٢٠٠ خريج جامعي، ونسبة الأمية ٩٥٪، ومتوسط الدخل السنوي لمعظم الفلاحين حوالي ٤٠٪.

وبرغم كلّ هذه التحديات؛ فإنّه انتقد النُّخب الإفريقية المؤيّدة لفكرة الاندماج الإفريقي الفرنسيّ بقوله: «وإنه لسخفٌ كبيرٌ من جانب أولئك الزعماء الإفريقيّين المندفعين وراء أوهام الاندماج ونعيمه، التي لا يمكن أن يصلوا إليها بأفكار واقعهم العنصريّ الخاص، ونحن لا نقصد بالواقع العنصريّ مجرد الصفات البيولوجية، ولكننا نقصد الفروق الأساسية التي هي أكثر أهميّة، والتي لا يمكن أن تنحصر في البوتقة الأوروبية الإفريقية التي يحلُم بها هؤلاء السّاسة».

سيكو توري والثقافة الوطنية:

كان سيكو توري يُدرك أهمية الثقافة في حياة الشعوب؛ لذا فقد اهتمَّ باللغة الوطنية، وكان من مقولاته: «يجب ألا تظلّ إفريقيا خاضعةً لأفكار وأساليب التعبير التي فرضتها فرنسا وإنجلترا والبرتغال، وغيرها من الدول الأوروبية، عليها إلى الأبد- إذا تبنّت هذه الدول لغاتها كلغات رسمية-، بل يتحتَّم على الدول الإفريقية استعادة تقييم لغاتها الوطنية الخاصّة، وتحويل اللغة الوطنية الغينيّة إلى لغة ثقافية؛ تسمح لها باستعادة أصالتها؛ بتحرّرها من أشكال التعبير الأجنبية التي غالباً ما تَكُون البرهان والدليل على النقص الفكري».

وأضاف أنّ «الكولونيالية حطّمت الشخصية القومية الإفريقية؛ إلى حدٍّ جعل بعضنا ينظر إلى قيمنا وتراثنا وتقاليدنا الأصيلة، وصور إنسانيتنا، بعين الازدراء، بأنها مظهرٌ لحياةٍ همجيةٍ بدائية، لكي يخلق فينا العُقَد التي تؤدّي بنا إلى اختيار أسلوب الفَرْنسة... لذلك يجب أن نسعى بجهودنا المتواصلة لإيجاد طريقنا الخاص للتفكير والتطوّر؛ إذا أردنا أن يتمّ تطوّرنا دون المساس بشخصيتنا الإفريقية، إنّ أيسر طريقٍ لحلّ مشاكلنا هو الذي ينبع من واقعنا الإفريقي، وكلّما كانت هذه الحلول صادرةً من صميم طبيعتها وتطوّرها النظري وهدفها العلمي؛ كان حلّ المشكلات أسهل وأبسط، لأنّ الذين يشتركون في وضعها لن يكونوا ضائعين في متاهات التفكير النظريّ المجرد، والبُعد عن واقعهم وظروفهم الخاصّة، هكذا يجب أن تعبّر صفاتنا المميزة عن إبداعنا الأصيل في التفكير والعمل».

لمّا كانت الثقافة في أعلى سلّم اهتمامات الرئيس توري، حيث ربطها بسياسته الوطنية، لقد قال في الذكرى الأولى للاستقلال ٢ أكتوبر ١٩٥٩م: «إذا كانت الثقافة ظاهرةً غير منفصلة عن الإنسان؛ فيتحتّم على القادة السياسيّين، الذين اكتسبوا ثقة النّاس بطريقة حرّة وديمقراطية، مسؤولية توجيه تلك الثقافة على النَّهْج الصحيح، فَهُم- في الوقت نفسه- الناطقون والممثلون أو المدافعون (الرسميّون) عن تطلّعات شعوبهم وقِيَمهم الثقافية»[٢].

السياسة الخارجية الفرنسية وتحدياتها وآثارها على إدارة سيكو توري:

في الوقت الذي كانت فيه نيران حرب الاستقلال مشتعلةً في الجزائر؛ أراد ديغول منح الدول الإفريقية جنوب الصحراء استقلالاً ضمنيّاً، لتَكُون لفرنسا الكلمة

(١) Basil Davidson (1983 :127) Modern Africa: A Social and Political History, Longman, London, New York.

(٢) Sekou Toure (1959) L'experience Guineenne et L' Unite Africaine, Impremerie Lemasson Saint-Lo, (Manche). P109.

العليا في السياسات الخارجية والداخلية والأمنية العسكرية والاقتصادية لهذه الدول.

وكانت فرنسا تحلُم بأن تستعيد قوتها وهيمنتها على غينيا؛ لِمَا وهبها اللّه لها من الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية الخلابة، فهناك تسعة أنهار إقليمية تنبع من غينيا، منها على سبيل المثال نهر النيجر.

ولقد سمّى الكاتب الفرنسيّ رولان بريه (Roland Pré) غينيا: «الانفجار الجيولوجي»Scandale Geologique ، وقال: «وتحتفظ غينيا الفرنسية باحتياطيات هائلة من المواد الخام على كامل أراضيها، ولكننا سوف ننظر بشكلٍ رئيسيٍّ إلى الودائع القريبة من البحر، التي من المرجّح أن تُستغل الآن: الإيداع الحديدي لشبه جزيرة كالوم، ويشمل جزيرة تومبو... يشكّل واحداً من أكثر الودائع العالمية المستوردة، متوسط محتوى الحديد من الخام الإيجابي المعترف به هو ما يقرب من ٥٪، والحمولة من هذا الخام الإيجابي المعترف بها هو ٦٠٦،٠٠٠،٠٠٠ طن. أما بالنسبة للخام المحتمل؛ فيمكن تقدير حمولته بحوالي ٢ مليار طن؛ بمتوسط ٤٤٪ من الحديد»[١].

جازف سيكو توريه في خطبته المشهورة، فكانت كإحدى الموبقات السّبع آنذاك، وصارت غينيا الدولة الفرانكوفونية الوحيدة في القارة الإفريقية التي عارضت خطّة فرنسا؛ متيقنة بأنّها لا تضمن لإفريقيا استقلالاً حقيقيّاً، فحوّلت خطبة سيكو توريه الحُلُم الفرنسيّ إلى كابوس.

وجاء ردّ الفعل الفرنسي أشبه بانتقام الحبيب المهجور، ففادر ثلاثة آلاف فرنسيّ غينيا، حاملين معهم كلّ ما يستطيعون، ومدمّرين كلّ ما لم يستطيعوا نقله، فالمدارس ودُور الحضانة والمباني الإدارية العامّة حُطِّمَت، والسيارات والكتب والأدوية وأدوات المؤسّسات البحثية والجرارات خُرِّبت وسُحِقَت، والخيول والأبقار في المزارع قُتلت، والأطعمة حُرقت أو سمّمت[٢].

واتخذت الاستخبارات الفرنسية عدة خطوات لتُبْرِكَ غينيا سيكو توريه على قَدْميها أمام فرنسا العظمى، في تلك الأثناء كان جاك فوكار- رئيس الاستخبارات الفرنسيةSDECE[٣] - موجوداً في دكار مع فريقه المكلّف بغينيا، وكان موريس روبرت Maurice Robert المسؤول عن غينيا.

ومن العمليات التي دبّرتها الاستخبارات الفرنسية لإسقاط حكم سيكو توريه:

- شنّ حربٍ اقتصادية ودبلوماسية على غينيا: اقترح هذه الفكرة الجنرال بول غرسون Paul Grossion، فقامت الخدمة السابعة بالاستخبارات الفرنسية بتنفيذها بقيادة غاي ماريانGuy Marienne ، حيث قام بطباعة ملايين من العملة الغينية المزوّرة بمطبعة SDECE، وإدخالها بين العملة الغينية الصحيحة[٤]؛ لضرب اقتصاد غينيا الدولة الشابة؛ دولة سيكو توريه،

---

(١) Roland Pré (1951 : 90) L›Avenir de la Guinée française, Imprimerie. de Lescaret, Paris.

(٢) Guinea: (71-Bram Posthumus, (2016 :70 Masks, Music and Minerals, Hurt & Co. ltd, London.

(٣) Service de Documentation Extérieure et de Contre-Espionnage (SDECE).
خدمة التوثيق الخارجية والاستخبارات المضادة.

(٤) أقرّ موريس روبرت، الجاسوس الفرنسي المكلف بشؤون غينيا، وكان دائماً على الخط المباشرة مع جاك فوكار كبير الجواسيس الفرنسيين، في كتابهMinistre de l'Afrique ، وفي مقابلة أجراها أندريه رينوت Andre Renault، بأن هذه العملية كانت ناجحةً جدّاً، وأن الأوراق المزيفة صُنعت بمعرفة الاستخبارات الفرنسية، وسُربت بواسطة الغينيّين في المنفي في السنغال.
Ahmed Sekou (68-Andre Lewin, (2009:67 Tome 4, L'Harmattan, (1984-Touré (1922 Paris.
Histoire (50-Roger Faligo (2012: 45 politique des Service Secret Français: de la seconde Guerre Mondiale a nos jours, La Découverte, Paris

ويقرّ موريس روبرت بحقيقة هذه الحادثة[١].

– التمركز على الحدود الغِينية، وبخاصّة السنغالية والإيفوارية: بغرض تنظيم الجيش الفولاني في منطقة فوتا جالون، كنقطة انطلاق لشنّ حربٍ أهليةٍ على إدارة سيكو توريه، بقيادة العقيد فريدي بوير Freddy Buer.

– تخطيط عملية اغتيال الرئيس سيكو توريه في ١٩٦٠م: دُبّرت على يد العقيد Triston Richard، أحد رموز المباحث والاستخبارات الفرنسية في الشؤون الإفريقية، وأخفقت عملية الاغتيال؛ لأنّ استخبارات جهموريةٍ تشيكوسلوفاكيا أبلغت الرئيس توريه، وتمّ كشف جهاز التنصت من قِبل قوات الأمن التونسية[٢].

الرئيس سيكو توريه في مواجهة المؤمرات الفرنسية:

بدأ سيكو توريه بتغيير العملة الوطنية بين حينٍ وآخر؛ تفادياً لتكرار عملية الأوراق المزورة التي دبّرتها فرنسا.

كما أوقف التجارة معها بشكلٍ شبه نهائي، وأجبر المواطنين على اختيار الاثنين يوماً للسوق الوطني؛ بدلاً من أن يكون لكلّ مدينة يوم سوق خاصٌّ بها، واستخدم أسلوب «أنّى لك هذا؟».

ولم يعد الرئيس سيكو توريه يرى حوله «سوى جواسيس وعملاء للكولونيالية القديمة والجديدة، وللإمبريالية العالمية، وللرجعية الإفريقية والغِينية»، وكان يحلو له أن يردد أنّ كلّ «ثورة تستتبع ثورةً مضادة؛ مثلما تستتبع الحياة والموت»، وأنّ «العنف الثوريّ هو ترياق العنف الرجعي والتآمري»، وأنّ «الثورة الغِينية لا بقاءَ لها ولا حياةَ؛ إلا بقدر ما تُفلح في أن تَكُون غينيا «مقبرة» للإمبرياليّين وعملائهم، وأذنابهم من الرجعيّين وخونة الأمّة والمرتدّين والمتخاذلين وأزلام الشيطان»[٣].

وقد أدّت هذه السياسة إلى الاعتقالات والعنف، وخروج مئات الآلاف من الغِينيين إلى الدول المجاورة، لأنّ الرئيس فَقَدَ الثقة في الجميع، ولم يعد يدري مَن معه ومَن العدو.

أحمد سيكو توري والعمل الإفريقي:

لما انسحبت غينيا من المجتمع الفرنسيّ لقيت ما لقيت من صنوف التهديدات، التي كادت الدولة تنهار بسببها؛ لولا التفاف الشعب الغِيني حول رئيسهم سيكو توري، وبرغم ذلك؛ لم تحدّ هذه الأزمات من طموح سيكو توري.

– توحيد الدول الإفريقية المستقلة تحت لواءٍ واحد:

سعى سيكو توري إلى توحيد الدول الإفريقية المستقلة تحت لواءٍ واحد، وكان لزيارته للرئيس الغاني «كوامي نكروما» أثرٌ كبيرٌ في غرس البذرة الأولى لتأسيس مُنظّمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليّاً)، حيث كوّنَا «اتحاد غينيا وغانا»، وانضمت إليهما مالي في ١٩٦٠م، وسُمّي: «اتحاد الولايات الإفريقية المستقلة»، بالفرنسية (UEAI)، وبالإنجليزية (UIAS)[٤].

---

(١) وهناك شهادات كثيرة تُلقي الضوء على قضية الأوراق النقدية المزيفة، منها مقتطفات من عمل الجنرال Aussaresses: «لم أقل كلّ شيء، السرّ النهائي في خدمة فرنسا»؛ قاله الجنرال في مقابلة مع Jean–Charles Denia:

جان: قد يبدو بأنّ قصة الأوراق النقدية المزيفة في الستينيات كانت معروفة لدى الجميع، لأجل إسقاط النظام في غينيا؟

الجنرال: لقد كانت الفكرة جيدة، إنها كانت فكرتنا، ولكنها لم تكن من اختصاص خدمة العمل(Service Action) ، لم أطلع على تفاصيل العملية، فالذي أعرفه فقط هو أنّ مورفان Morvan مدير الخدمة السابع (من الاستخبارات) هو الذي طبع الملايين من العملة الغينية المزيفة وإقحامها في اقتصاد غينيا من خلال قنوات مختلفة...، واعتقد أنّ هذه العملية سوف تكون ضربة خطيرة للاقتصاد الغيني.

(٢) Histoire ,(50-Roger Faligo (2012 : 45 politique des Service Secret Français: de la seconde Guerre Mondiale a nos jours, La Découverte, Paris.

(٣) جورج طرابيشي (٢٠٠١:٢٠): أنظمة الاستبداد العقائدي: غينيا سيكو توري نموذجاً، جريدة الحياة، العدد ١٣٨٤٧، ص ٢٠.

(٤) جبريل فابوري كروما: http://afrikaar.com/7337/تأريخ-الاتحاد-الإفريقي

انقسم الاتحاد بسبب الخلافات إلى وحدتَيْن متنازعتَيْن: وحدة مونروفيا، ووحدة الدار البيضاء، ولقد كان لكلٍّ من هاتَيْن الوحدتَيْن فلسفة متباينة في البحث عن حلول المشكلات الإفريقية.

ولم يستسلم سيكو توري لهذه المشكلات برغم تفاقمها وتشابكها، فاتصل بأقدم رئيسَيْن في القارة: الرئيس الإثيوبي «هيلي سيلاسي» والرئيس الليبيري «ويليام تويمان»، مقترحاً فكرة وحدة إفريقية تحت لواء واحد، فاقتنع الرئيسان بفلسفة الرئيس توري، وبدأ كلٌّ منهما بإقناع نظرائهما بالفكرة، فاقتنعوا ووافقوا على إرسال وزراء خارجيتهم إلى العاصمة الإثيوبية لمناقشة سبل مَزْج الوحدتَيْن، وكلُّ هذه الأعمال كانت من أفكار سيكو توري.

- مساندته لجنوب إفريقيا في تحريرها دبلومسيّاً وماديّاً:

ساند سيكو توري جنوب إفريقيا في تحريرها دبلومسيّاً وماديّاً، وفي هذا يقول أحد رؤساء جنوب إفريقيا، في إحدى زياراته لغينيا كوناكري: «عندما قلتُ للرئيس مانديلا بأني ذاهبٌ إلى غينيا، فقال لي بأن أُبَلّغ تحيته الأخوية الحارّة إليكم- رئيس غينيا- وأن أقدّم إليكم الشكر على دعمكم ومساعدتكم لشعب جنوب إفريقيا في مقاومتهم لأجل التحرير»، فردّ الرئيس الغِيني قائلاً: «إنّ دولتنا صادقة لحُلْم القومية الإفريقية التي ظلّت جزءاً من سياستنا الخارجية»[1].

تقوية شوكة حكومة الرئيس نَكرُومَا:

ومن أعمال سيكو توري: تقوية شوكة حكومة الرئيس نَكرُومَا- رئيس غانا- في الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦م، وقد دعاه أحمد سيكو توري إلى تولّي منصب نائب الرئيس لحكومة غينيا، وهو مشهد لم يتكرر في تاريخ السياسة العالمية كثيراً إلا في غينيا في عهد سيكو توري.

(١) جبريل فابوري كروما: http://www.alquds.uk/?p=383582

أحمد سيكو توري وفكره الإسلامي:

رَفْض سيكو توري لنظرية فصل الدين عن الدولة:

رفض سيكو توري نظرية فصل الدين عن الدولة (أي فصل الإسلام عن الحياة الاقتصادية والسّياسيّة الاجتماعية)، ورأى أنّ تلك دعاوى السياسيّين الذين يريدون تسخير السياسة لأهوائهم وطموحاتهم، فلم يجد الرئيس الفيلسوف في العِلْم تعارضاً مع الدين، بل عدّ العِلْم أكبر برهان على وجود الله.

يرى أنّ مصطلح «السياسة الإسلامية» أدقّ من «الإسلام السياسي»:

ورأى سيكو توري أنّ مصطلح «السياسة الإسلامية» أدقّ من مصطلح «الإسلام السياسي»، بمعنى أنّ السياسة تعمل في نطاق ومحدّدات الإسلام، لا أن يكون الإسلامُ مُسخّراً للأهداف السياسية، فيأتي التمسّح بالدين لجعل السياسات مقبولة.

أحمد سيكو توري وجهوده الإسلامية:

مشاركته في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي:

كان لهذا المناضل الإفريقيّ باعاً طويلاً في تسيير القضايا الإسلامية، وتوحيد صفوف قادة المسلمين في مواجهة التحديات، ولعلّ من أبرزها تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي (OCI/OIC منظمة التعاون الإسلامي).

فقد اقترح سيكو توري فكرة تأسيس المُنظّمة على الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عند لقائه بجلالته عام ١٩٦٤م؛ ليكون همزة وصلٍ تجمع الدول الإسلامية، وتكون بهواً لعرض وحلّ مختلف مشكلات المجتمعات الإسلامية، وتحقّقت الفكرة في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م في العاصمة المغربية الرباط.

دفاعه عن فلسطين ومقدّساتها الإسلامية:

تزامن تأسيس مُنظّمة المؤتمر الإسلامي مع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وحرق الأقصى الشريف في ٢١ أغسطس ١٩٦٩م، لقد كان سيكو توري من أصحاب الصوت العالي في الدفاع عن فلسطين ومقدّساتها الإسلامية، منذ ذلك الوقت قطعت غينيا علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، وقد اتجّه لعددٍ من الدول الإفريقية ساعياً لقطع علاقاتها بإسرائيل، قال Victor Levine وTimothy lake: «كان الإسلام- آنذاك- أداة التقارب الدبلوماسيّ بين الدول الإسلامية»[١].

نجاحه في إعادة عضوية مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي:

ولمّا جُمّدت عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ومُنظّمة المؤتمر الإسلامي، عقب توقيع اتفاقيات السَّلام المصرية الإسرائيلية، عمل سيكو توري جاهداً لإعادة مصر، فقد قال في اجتماع مُنظّمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٨٤م بالدار البيضاء: «لقد اتّضح لنا جميعاً: بأنّ مشاكلنا لن تُحلّ بتجميد عضوية مصر، بل على العكس، فقد ازدادت (مشكلاتنا) تعقّداً؛ لأننا صرنا أكثر ضعفاً، فبعد إبعاد مصر وتعليق عضويتها ضمّت إسرائيلُ القدسَ، وأصبحت حركة التحرير الفلسطينية (فتح) مهدّدة بالإبادة، وأصبحت سوريا تتعرض لاستفزازٍ متواصل، وهكذا دفعنا ثمناً غالياً لفُرقتنا»، وكان لهذه التصريحات الواضحة من الرئيس الغيني أثر كبير في إعادة عضوية مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.[٢]

ومن جهود سيكو توري خارج قارة إفريقيا:

محاولته حلّ الأزمة العراقية الإيرانية:

ولم تكن الأزمة العراقية الإيرانية غائبةً عن دائرة اهتمام سيكو توري، فقد بَذَلَ ما كان في وُسْعِه من المحاولات لوقف نزيف الدم بين الدولتَيْن المسلمتَيْن، وكان الرئيس الغيني رئيس «لجنة السَّلام الإسلامية» التّابعة لمنظّمة المؤتمر الإسلامي، وقد ذكر أنه «سيكون صعباً جدّاً على المنظّمة أن تلعب دَوْر المحكمة للفصل

(١) 0/www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080 0064246.1974.11431439

(٢) http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1 00064246.1974.11431439/080

بيـن الظالم والمظلـوم، ولكن يجب أن تنتهـي هذه الأزمة من خلال التدابير العادلـة (الدبلوماسية) والشريعة؛ لأنّ الشيطان يفرّق بين النّاس، والإسلام يوحّدهم».

إلـى أن قـال: «لسنـا هنا للإجابـة علـى أسئلتكـم، ولكن جئنـا حاملين السَّلام إليكم، ولأجـل وضع حدٍّ لهذه الحـرب، ونتوسـل إليكـم أن نركّز على حـلّ المشكلة، وإنّ القيـام بأيّ تضحيةٍ وجهدٍ في سبيـل الإسلام ليس خيانة، لا شكّ بأنّ هذه الحرب لن تقتصر على إيران والعراق؛ بل ستتجاوزهما إلى دولٍ أخرى...»[1].

إنتاجات سيكو توري العلمية:

أحمـد سيكو تـوري؛ كان رئيساً محبوبـاً على الساحة الإفريقيـة، وذلك لجهوده من أجـل سلام الدول الإفريقية واستقلالهـا، ولم يفوّت ملتقًى أو محفلاً دوليّاً إلا دافع فيه بالحجّة والمنطق عن القضايا الإفريقية والعربية أيضاً.

وقد خـطّ تجاربـه وأفكاره في عـدة مؤلفـات، منها: (إفريقيا والثورة)، (إفريقيا في مسيرة النهضة)، (الثورة والديـن)، (التجربة الفنية والوحـدة الإفريقية)، (لائحة الحـزب الديمقراطـي الغِينـي)، (الجماعـات العِرْقيـة والحزب والمسألة القومية)، (تاريخ الحزب الديمقراطي الغِيني)، (الشعب والثقافة والثورة).

بعض الجوائـز التـي حصـل عليهـا سيكـو توري:

حصل سيكو توري على عددٍ من الجوائز، اعترافاً بدَوْره المتميّـز في القارة السمراء، منهـا: «جائزة لينين للسلام» فـي مايـو ١٩٦١م، و «قـلادة النيـل» مـن الرئيـس الراحل عبدالناصر أثنـاء زيارته لمصر فـي ١٩٦١م، و «الدكتوراه الفخرية في التاريخ الإسلامـي» من جامعة الأزهر؛ تقديراً لدَوْره وكفاحه ضدّ المستعمر في القارة الإفريقية.

وفاته:

تُوفـي أحمـد سيكو تـوري عام ١٩٨٤م، خـلال عملية جراحيـة أُجريـت لـه فـي كليفلانـد (أوهايـو/ الولايات المتحـدة)، وهـو رئيس لجنـة السَّلام الإسلاميـة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

الخاتمة:

ثلاثـة وثلاثـون عاماً على رحيل زعيـم دولة، له ما له وعليه ما عليه، جـاء سيكو توري حين جاء منعطفاً حاسماً فـي التاريـخ الإفريقي الحديـث، واعداً بالكثير فـي عالَمٍ يبحث عن الهوية.

بعـد فتـرةٍ وجيـزةٍ من رحيلـه؛ بـدأ الشعـب الغِيني، والإفريقي، يُدركون حقيقة الرجل الذي صاغ ملامح دولته حتـى اليوم، ويتباكون على رحيله حين يرون رؤساء آخرين يدفنون رؤوس شعوبهم في التراب.

هـذا هو سيكو توريـه، حفيد «سامـوري توريه»، الذي أخـرج الاستعمـار الفرنسي مـن أرضه دون حـربٍ ولا دم مهـراق، وأجبـر الفقـراء على حبّـه، وأجبر أعـداءَه على احترامه، حتى بعد مماته، وجعل لشعبه قيمةً بين الشعوب، وفتح آفاق الوحدة في العالَمَيْن الإفريقي والإسلامي ■

(١) Abdullah Al-Ahan (2017: 199) Conflict Resolution in Muslim Societies: the rule of the OIC. Qur'anic Guidance for Good Governance: A Contemporary Perspective. Islamic University of Malaysia.

COUNTER TERRORISM
GLOBAL LTD

استراتيجية منقوصة: مشروع «مارشال» دولي لمواجهة الإرهاب في إفريقيا

أ. مصطفى شفيق علام

كاتب ومحلل سياسي – باحث في العلاقات الدولية

احتضنت العاصمة البوركينية (واجادوجو)، خلال الفترة ٦-٨ سبتمبر ٢٠١٧م، مؤتمراً دوليّاً حضره المئات من الخبراء والأكاديميّين والعسكريّين من نحو عشر دول إفريقية وأوروبية، للتباحث بشأن إمكانية افتتاح مشروع «مارشال» جديد؛ لمواجهة التحدّيات الأمنية في منطقة السّاحل والصحراء، التي تمثّل نقطة انطلاق للتنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية.

ووفقاً لمداخلات الخبراء في المؤتمر؛ فإنّ المشروع ينهض على إقامة عدّة مرتكزات، أبرزها: تنفيذ «برنامج مخصَّص للديون، يُتيح للدول الإفريقية التزوّد بالتجهيزات المناسبة؛ من أجل مواجهة التحدّيات الأمنية»، إضافةً إلى «إعداد استراتيجية لمكافحة الإرهاب على مستوى الدول الإفريقية، تتدرج في إطار خطّة مشتركة على مستوى الاقتصادات المحلية».

يأتي ذلك بعد نحو شَهْرَين من «قمّة مالي»، التي اتفق فيها قادة مجموعة دول السّاحل الخمس (مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، وتشاد)، بمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على إنشاء قوة إقليمية مشتركة ضدّ التنظيمات «الإرهابية» النّشطة بالمنطقة، وقوامها ٥ آلاف عنصر، بتكلفة تُقدّر بنحو ٤٢٣ مليون يورو، حيث اتفق الحضور على أن تبدأ تلك القوة مهامّها بنهاية العام الجاري، الأمر الذي يطرح تساؤلات جدّية: بشأن جدوى مثل هذه الاستراتيجيات «الفوقية» ذات الصبغة الأمنية؛ للتعاطي مع مخاطر الإرهاب في هذا الإقليم الإفريقي المضطرب!

مشروع مارشال: استدعاء منقوص للتاريخ:

استلهم المشروع «الإفريقي – الأوروبي» الجديد اسمه من «مشروع مارشال» التاريخي Marshall Plan، الذي نفّذته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لإنقاذ أوروبا من آثار الحرب، وفقاً لقانون الإنعاش الأوروبي European Recovery Act الذي أقرّه الكونجرس الأمريكي في أبريل من عام ١٩٤٨م.

على الرّغم من هذا الاتفاق المظهري في الاسم؛ فإنّ ثمّة فروقاً جوهرية بين كلا المشروعَيْن؛ سياقيّاً وتطبيقيّاً، تجعل من استحضار هذا الاسم التاريخيّ البرّاق مجرّد واجهة «تضليلية» نحو مزيدٍ من إجراءات «عَسْكرة» إقليم السّاحل والصحراء؛ لصالح جيلٍ جديدٍ من الاستعماريّين الأوروبيّين، الذين يبتكرون اللافتات المضيئة لاصطياد «فراشات» المصالح والنفوذ في القارة الإفريقية؛ بنعومةٍ ويُسر.

إذ لم يكن «مشروع مارشال» التاريخي مجرّد حُزْمة من المساعدات والمِنَح والهِبَات والقروض الميّسرة الأمريكية لدول القارة الأوروبية، فحسب، لكنّه كان منظومةً استراتيجيةً متكاملةً، عمدت بها الولايات المتحدة إلى إنقاذ القارة الأوروبية من الوقوع في قبضة الأفكار الفاشية والنازية، والقومية المتعصّبة، مجدّداً؛ بفعل واقع الدّمار الذي شهدته القارة بعد سنواتٍ من الحرب والخراب.

لقد أدركت واشنطن، آنذاك، أنّ استمرار الأوضاع الاقتصادية المنهارة في أوروبا سيُساعد القوى المتطرّفة في المجتمعات الأوروبية على السيطرة على نُظُم الحُكم من جديد، لذلك كانت حُزْمة الإنقاذ الاقتصادي متوازيةً مع حُزَم أخرى ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، أنتجت بِناءَ نُظُم ديمقراطية حقيقية، أعلت من ثقافة حقوق الإنسان، وقامت برعاية الحريات الفردية وحمايتها، وشملت بمظلتها الأطياف المجتمعية كافّةً؛ دونما تمييز أو إقصاء.

وهو الأمر الذي قفز بالقارة الأوروبية، بعد عقودٍ قليلة من بدء هذا المشروع الإنقاذي، من قارة الحروب العالمية إلى قارة «الاتحاد الأوروبي»؛ ذلك النمط الفريد من التعاون والتكامل بين الفُرقاء السابقين على الأصعدة كافّة، وصولاً إلى بناء الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية والاقتصادية والسياسية المشتركة؛ على قَدَم المساواة.

بَيْد أنّ «مشروع واجادوجو المارشالي» الجديد هو: إعادة توظيف للمقاربات الأمنية العقيمة في التعاطي مع

ظاهـرة الإرهاب بالدول النامية، والتـي تهدف في الأخير إلـى إلقـاء اللّوم علـى الضّحية مـن دون المساس بهيبة الجلاد الذي يحمل مشعل المساعدة دوماً؛ استكمالاً للدَّوْر «الرّسَالـي» الذي طالمـا أجاد «الرجل الأوروبـي الأبيض» لَعِبَه في القارة السّمراء.

فحينمـا يكون (الضلـع الأول) من «مشـروع مارشال الإفريقـي» الجديد هو إقامة: «برنامـج مخصَّص للديون، يتيـح للدول التزوّد بالتجهيزات المناسبة من أجل مواجهة التحدّيـات الأمنية»؛ فإنّ هـذا يعني باختصـار: أنّ هَلُمّوا أيّها الأفارقة لإثقـال كاهلكم بالمزيد من الديون، ومن ثَمّ التبعيـة، فلدينا برنامج مخصَّص يتيح لكم التزوّد بأحدث صيحات الأسلحة الأوروبيـة الفعّالة حتى تقاتلوا الإرهاب، وتُخلّصـوا العالـمَ منـه، بينمـا تنتعش خزائـن شركات الأسلحـة الأوروبية التي لن تجد أفْضَـل من بلدانكم سوقاً لتصريف بضاعتها الراكدة!

وعندما يكـون (الضلع الثاني) من تلك الاستراتيجية هو: إنشاء قوّة إقليمية مشتركة ضدّ التنظيمات الإرهابية؛ فـإنّ هذا يستتبعـه وجود «قيـادة» لهذه القـوة المشتركة، ستكـون قَطْعاً «أوروبيـة»، فرنسية على الأرجـح، فإنّ هذا يحمـل معنًى واضحـاً: هـو استمـرار استدعـاء الأوروبي «الخَيِّـر» لإنقـاذ الإفريقـي «البائـس» الـذي لا يستطيـع العَيْش، وفقـاً للذّهنية الإمبريالية الأوروبية، بعيداً عن نِير الاستعمار والانضواء تحت لوائه.

وحتـى يكـون الأمرُ مقبـولاً؛ فـلا بأس مـن أن يحمل (الضلـع الثالث) من «مشروع مارشـال الإفريقي» «جزرة» إغراء تقليدية، مع الاكتفاء بعبـارةٍ مقتضبة حول: «إعداد استراتيجيـة لمكافحـة الإرهـاب علـى مستـوى الـدول، تتدرج في إطـار خطّة مشتركة على مستـوى الاقتصادات المحليـة»، إذ لا بأس فـي هذا الإطار أن يتـمّ تمويل بعض الخدمـات اللوجستيـة ذات الطبيعـة الاقتصادية في دول الإقليم، تصبّ بالأساس لصالح القوة العسكرية المشتركة بقيادتها الأوروبيـة، لا في صالح الإقليم الذي يفتقر بشدة إلـى تنمية حقيقية تحمـل مقوّمات التوطيـن والاستدامة؛ للخروج به من براثن الفقر والجهل والتخلّف والتبعية.

مارشال «تنموي».. هذا ما تريده إفريقيا:

وفقـاً للاقتصادي البريطانـي الشهير هارولد لاسكي Harold Laski؛ فإنّ ثمّة علاقةَ تناسبٍ عكسية بين التنميـة الاقتصادية والعنف بشكلٍ عام، وخصوصاً العنف المرتبط بأبعـادٍ سياسية، فكلما تزايدت مظاهر الإصلاح الاقتصادي فـي دولةٍ أو إقليم ما؛ انحسرت مظاهر العنف السياسي ومعدلاته في تلك الدّولة أو ذاك الإقليم، ومن ثمّ ينخفـض العنف في النُّظُم السياسيـة التي تعتمد الحداثة والإصـلاح، نظـراً لوجود مؤسّسـات سياسيـة واجتماعية واقتصادية وسيطة، تنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتضبط بوصلة الحراك الاجتماعي حال انجرافه نحو تيار العنـف، وتعيده إلى مساره الطبيعـي العقلاني المنضبط، والعكسُ أيضاً صحيح.

وحينمـا تؤكد تقاريرُ معهد هيدلبيرج لأبحاث الصّراع الدولـي The Heidelberg Institute for International Conflict Research، للعامَيْـن ٢٠١٥م و٢٠١٦م، أنّ قـارة إفريقيـا تحتضن أكثر من ٤٨٪ من جملة الصّراعات العنيفة في العالم، منها نحو ٢١ صراعـاً مسلّحاً اندلع خـلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦م، من بين ٤٣ صراعاً مسلّحاً حول العالم اندلع خلال تلك السّنة، كمـا تحتضن القارة مـا جملته ٩٧ صراعـاً مسلّحاً ممتداً، مـا بيـن دولـي وتحت دولـي، تمثّل نحـو ٢٥٪ مـن إجمالي الصراعات المسلّحة العنيفة في دول العالم، فإنّ هذا يعني أنّ مسـرح الإرهـاب قد نُصب وبـات مُهيئاً لـكلّ اللاعبين الإقليميّين والدوليّين للولوج إلى القارة من خلاله.

لا يعنـي هذا إنـكار وجـود مظاهر العنـف والإرهاب فـي إفريقيا، أو عدّهـا ظاهرة مصطنعة، بقـدر تأكيد أنّ تلـك الظاهرة تبقى في الأخير «عَرَضـاً» وليست «مَرَضاً»، فالمرضـ العضـال الحقيقي فـي جسد القـارة الإفريقية الواعـد هو «غياب التنمية المستدامـة»، واستنزاف موارد القارة عبر استغلال القوى الدولية الكبرى لثروات إفريقيا بشـكلٍ مباشر، وإغراق المجتمعـات الإفريقية في مستنقع الحروب والصّراعـات الأهلية المسلّحة، ومن ثمّ استغلال القـوى الكبـرى أيضاً لذلـك المنـاخ الصّراعـي لتعظيم مبيعاتهـا من السلاح، والتدّخل فـي صنع القرار الإفريقي مـن بوابـة الشّـرَاكات الأمنيـة المشروطـة، والتحالفات الاستراتيجية العسكريـة غير المتكافئة؛ كصورةٍ من صور الاستعمار الجديد للقارة.

بنـاءً عليه؛ فـلا يُوجد عاقـل يعارض أيـة مشروعات استراتيجيـة لمجابهـة ظاهرة الإرهاب فـي إفريقيا، لكن يجـب أن تَكُون تلك المشروعات أُطُراً حقيقيةً للعمل، وغير مُحَمّلَـة بأجندات المستعمِر القديـم وأهدافه الاستنزافية لخيـرات القـارة وثرواتها من جهـة، وواجهـة لـ«شَرْعنة» نُظُـم حكم ديكتاتورية فاسدة، لطالمـا هيّأت المناخ، على مدار عقودٍ سابقة، لنموّ التنظيمات الإرهابية وتوالدها في البيئة الإفريقية؛ من جهة أخرى.

إنّ المشـروع الاستراتيجـي الشامـل الـذي تتوفر له فرصٌ كبيـرةٌ لمواجهـة التهديـدات الإرهابية فـي البيئة الإفريقية، من الأهمية بمكانٍ أن يكون في الإطار التكاملي الشامـل نفسه الـذي تبنّاه «مشـروع مارشـال» التاريخي، الـذي أنقذت بـه الولايات المتحـدة حلفاءهـا الأوروبيّين من خطـر الوقوع في قبضـة الأفكار العنصريـة والقومية المتطرّفة من جديد.

ومما لا شـك فيـه؛ أنّ المدخـل الأمنـي يُعـدّ ركيزة أساسيـة لبناء استراتيجية متكاملـة لمجابهة الإرهاب في إفريقيـا، لكن من الضروري، لكي يؤتـي ثماره، أن يتكامل مع أبعـادٍ ومرتكزاتٍ أخرى لا تقلّ أهميـة، تتعلق بسياقاتٍ اقتصاديـة وسياسيـة واجتماعيـة وثقافية عـدّة، تنصهر بعضهـا مـع بعضها الآخر فـي بوتقة زمنيـة ملائمة؛ حتى تُؤْتِي ثمارها المرجوّة في الوقت المناسب.

وعليـه؛ فـإنّ الاقتصـار علـى المعالجـات الأمنية والاستخباراتيـة التقليديـة لمكافحة مظاهـر التطرّف والإرهـاب علـى الصّعيدَيْـن، الفكـري والعملياتي، في إفريقيـا، ممزوجـة ببعـض المساعـدات الاقتصادية، كأداة ابتـزاز معتادة في السياسـات الدولية، في أغلب الأحيـان لا يكـون ذا جـدوى علـى المديَيْـن، المتوسط والطويـل، مـا لـم تكـن ثمّـة خطّـةٌ مقترنـةٌ بحُزْمـة استراتيجيات سياسيـة وثقافية ومجتمعية واقتصادية، تقود إلى مصالحةٍ وطنيةٍ بين الأطراف المتصارعة في دول الأزمـات الإفريقية، وتُعلي من ثقافة الحوار البَنّاء، وتؤكّد مفردات الشفافية والحُكم الرشيد، وتقضي على منظومـة الفساد والاستبـداد والتمييز بيـن أبناء البلد الواحـد، للوصول إلى دولة الرفاهيـة، الركيزة الرئيسة للسّلـم والأمـن فـي القـارة السّمـراء، وفقاً لمـا أثبتته الخبـرة الأوروبية التاريخية فـي تجفيف منابع الفاشية القومية والقضاء على مسبّباتها.

القضـاء علـى الإرهاب فـي إفريقيـا إذاً لا يكون في: إعـلان الرئيـس الفرنسـي «ماكـرون»، على هامش قمّة مالـي- يوليـو ٢٠١٧م، أنّ باريـس ستقـدّم سبعيـن عربةً مدرعـةً وثمانية ملايين يـورو، إضافةً إلى دعـم لوجستي وعملياتـي للقوة العسكرية الجديدة التي أُطلق عليها اسم: «التحالـف من أجـل السّاحل»، في حين أنـه كان الأولى به أن يُطلـق عليه الاسم الحقيقي الهدفـي المنشود والمتّسق مع نياته، وهـو: «التحالف من أجل دعـم النفوذ الفرنسي في السّاحل».

كمـا أنّ القضـاء على الإرهـاب في إفريقيـا؛ لا يَكُون بوعـد الاتحـاد الأوروبـي بتقديـم ٥٠ مليون يـورو لصالح تجهيـز القـوة العسكريـة الإقليمية لـدول السّاحل، ولا في دَعْـوَة فرنسـا المأزومة ماليّاً، والتي تعانـي من عجزٍ كبيرٍ فـي الميزانية يحتّم عليهـا تقليص نفقاتهـا، لدول أخرى من الاتحاد الأوروبي، خصوصـاً ألمانيا وهولندا وبلجيكا، لأن تقـدّم دعماً للقـوة المشتركة، لحمايـة أوروبا برمّتها، مع طلبها دعمـاً ملموساً من الولايـات المتحدة الأمريكية الحاضـرة عسكريّـاً؛ من خـلال تسيير طائـرات من دون طيار تتمركز في النيجر.

وختاماً:

فـإنّ من ضروريـات القضـاء على الإرهـاب: تحقيق استدامـة التنميـة فـي إفريقيا، وهـذا يتطلـب أولاً- وفقاً لتقديـرات «وكالـة تأمين التجـارة الإفريقيـة» (ATI) للعـام ٢٠١٧م- سـدّ الفجـوة الخاصّـة بالبنيـة التحتيـة الأساسيـة في القارة، والتي تُقـدّر قيمتها بنحو ٩٠٠ مليار دولار، ومعالجـة المعضـلات الهيكليـة الأخـرى، وأهمّها: ضعـف الهيـاكل المؤسّسـية، والفسـاد، والافتقـار للحُكم الرشيـد، وانعـدام الكفـاءة فـي الأسـواق الاستثماريـة، مـع ضـرورة العمـل علـى تنويـع الاقتصـادات الحكومية والتحالفات الخارجيـة، الاقتصادية والعسكرية، والابتعاد قَـدْر المستطاع عـن فلك القـوى الاستعماريـة السابقة.. وبغير هذا؛ فإنّ البيئـة الإفريقية ستبقى إلى حينٍ حاضنةً خصبة لمعضلاتٍ أمنيةٍ عدّة، ليس أقلّها الإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجّار بالبشر ■

تقرير: التنافسية الإفريقية لعام 2017م[1]

ترجمة وتلخيص:
أ. مُحَمَّد الزواوي
باحث سياسي مصري

صَدَرَ هذا التقرير في وقتٍ حرجٍ للغاية للقارة السمراء، ففي السنوات الماضية تقلّصت نسب النموّ في عددٍ من البلدان الإفريقية، بعد أكثر من عقد من الزيادة المضطردة، وقد جاء التباطؤ في النموّ نتيجةً لعددٍ من العوامل، على رأسها: الانكماش طويل الأمد في أسعار السلع، بالإضافة إلى تقلّص النموّ في الأسواق الناشئة، مثل الصين، بالإضافة إلى المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات المتقدّمة كذلك، ولكن تلك الظروف أعطت للقارة السمراء دافعاً للإصلاح وللتنويع الاقتصادي.

وقد أظهر الأداء الاقتصادي القوي لعددٍ من الدول الإفريقية، في الفترة السابقة، مدى مرونة القارة الإفريقية، مما يعطينا تفاؤلاً بشأن مستقبل النموّ الاقتصادي في إفريقيا.

وإذا ما نظرنا إلى الأمام؛ فإنّ عدد السكان الشباب، والذي يتزايد يوماً بعد يوم، يمثّل فرصةً غير مسبوقة لدفع التنمية السريعة في تلك البلدان، فالقوة العاملة المتزايدة، والسوق الاستهلاكي الواعد والكبير، يحملان معاً آمالاً بفرص النموّ الكبيرة لهذه البلدان، ولكن تظلّ هناك تحدياتٌ بشأن جَنْي ثمار تلك المكاسب الكامنة، والوصول إلى الرخاء المشترك بينها.

فمعظم الاقتصادات في المنطقة؛ لا تزال بحاجةٍ إلى الترويج لمزيدٍ من النشاطات الإنتاجية التي توفّر فرصاً وظيفيةً ذات جودةٍ عاليةٍ لسكّانها المتزايدين، وللمساهمة في تحسين معيشة الشعوب الإفريقية، وإفريقيا تستطيع تحقيق ذلك، والقرارات والإجراءات التي يتمّ اتخاذها اليوم سوف تحدّد: إذا ما كانت الحكومات والقطاع

(١) (تقرير التنافسية الإفريقية لعام ٢٠١٧م): هو مشروعٌ خاصٌّ، يجري تحت رعاية فريق التنافسية الدولية التابع للمنتدى الاقتصادي الدولي، كما أنه نتيجة تعاون بين كلٍّ من المنتدى الاقتصادي الدولي والبنك الدولي للبناء والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقية، وهو تقريرٌ يصدر كلّ عامَيْن، يحتوي على عدة مؤشرات اقتصادية خاصّة بالتنافسية الاقتصادية، ويسلّط الضوء على الدول الإفريقية، وترتيبها عالمياً طبقاً لكلّ مؤشّر من تلك المؤشرات، ويمكن الاطلاع على التقرير كاملاً على الرابط الآتي: www.weforum.org/acr.

الخاص في المنطقة تستطيع أن تلبّي الطموحات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة لشعوبها أم لا.

وهذا التقرير، الذي يصدر كلّ عامَيْن، يسلّط الضوءَ على المناطق التي بحاجة إلى إجراءات وقرارات سياسية واستثمارات عالمية؛ لضمان أن تضعَ إفريقيا أُسُساً قويّةً للنموّ الشامل والمستمر. وهذا التقرير، الذي هو نتاج تعاونٍ طويل الأمد بين المؤسّسات المُصْدرة له، يجمع الكثير من الخبرات والمعرفة المكتسبة لدى كلٍّ من بنك التنمية الإفريقي، ومجموعة البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ليقدّم رؤيةً سياسيةً مشتركة، تستطيع أن تساعد إفريقيا في تحويل اقتصاداتها إلى الأفضل.

وبإجراء تحليلٍ شاملٍ لأكثر تحدّيات التنافسية الإفريقية؛ فإنّ هذا التقرير يناقش الحواجزَ والتحدّيات أمام وضع الاقتصاد الإفريقي على قدم صلبة، ويساعدها في الوصول إلى نموٍّ مستدام واسع المدَى، ويضعُ في حُسبانه التغيّرات الديموجرافية السريعةَ كذلك.

فالسكان الذين في سنّ العمل في القارة السمراء؛ من المتوقع أن يرتفع عددُهم بمقدار ٤٥٠ مليون نسمة، أو زيادة تقارب ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥م، لذلك فإنّ التقرير يحاول اختبار إذا ما كان عددُ السكان الكبير ذلك يستطيع أن يساعد في تحقيق تنميةٍ أوسع وأكثر تشاركية، وتحسين حياة الشعوب الإفريقية، أو أنهم سيصبحون مصدراً للانقسام وللتوترات الاجتماعية والمعاناة الاقتصادية.

والتقرير يحاول اختبار ذلك عن طريق رصد النموّ المتسارع في عدد السّكان الإفريقي، وما يتوازى مع ذلك من تحفيزٍ للتنمية الاقتصادية؛ عبر تسريع نسب خَلْق الوظائف في مختلف البلدان الإفريقية. كما ناقش التقرير أيضاً قابلية المدن الكبرى للتحوّل الاقتصادي، وتقوية وتنويع مصادر دخلها، عن طريق إنشاء مزيدٍ من القطاعات الصناعية والخدمية المدنية الديناميكية. ويسلطُ التقريرُ الضوءَ على أهمية ضمان أنّ شباب اليوم والغَد يحملون المهارات التي يحتاجون إليها لبناء اقتصادات شاملة وفعّالة. كما يقدّم التقرير أيضاً ملفات تنافسية مفصّلة لخمسٍ وثلاثين دولة إفريقية، ويقدّم ملخّصات شاملة لمحفزات الإنتاجية والتنافسية داخل القارة.

ومن المتوقع أن يؤدّي هذا التقرير إلى مزيدٍ من المناقشات بين المهتمين بالتنمية؛ من أجل تحقيق النموّ المتزايد والرّخاء المشترك لإفريقيا؛ فالاستثمار الجيّد في كلٍّ من رأس المال الحقيقي والبشري يمثّلان عاملَيْن مهمَّيْن، يحتاجان إلى مزيدٍ من التدعيم بإطارات مؤسّسية، وتمكين بيئة العمل الاقتصادية في القارة، فرجال الأعمال يمكن أن يقدّموا توصيات بشأن إصلاح وتحسين إنتاجية مؤسّساتهم، وينخرطوا في حوارٍ مع صنّاع السياسات؛ بشأن نوع الإصلاحات المطلوبة لتلك المؤسّسات؛ لكي تصبح أكثر ازدهاراً.

كما يمكن للحكومات أن تضمن الاستثمار في البنية التحتية والصحّة والتعليم، وأن تقدّم إطاراً قانونيّاً وتنظيميّاً لبيئة تجارية أفْضَل من أجل الاستثمار والاقتصاد، والأهمّ من كلّ ذلك هو ضمان أنّ السياسات ومنفذيها يتكاملان بعضهما مع البعض الآخر فيما يتعلّق بالوقت، وكذلك مكانيّاً عبر الحدود بين الدول.

فالنموّ المتزايد لعدد الشباب الإفريقي يقدّم آمالاً للتغيير في القارة السمراء، والتحليل الذي جاء في تقرير التنافسية الإفريقية لعام ٢٠١٧م؛ يهدف إلى المساهمة في استغلال الفرص والاستثمار في الجيل الإفريقي الحالي والمستقبلي، ولكن لا تزال هناك عوائق أمام القارة السمراء، تتمثّل في تباطؤ النموّ، وكذلك التحدّي الديموجرافي الذي إن لم يُستغل كقاطرة للتنمية؛ فسوف يكون عبئاً متزايداً على الحكومات، بالإضافة إلى التمدّن الذي يطرأ على إفريقيا بصورة متسارعة، حيث إنّ أكثر من نصف سكانها سوف يعيشون في المدن في عام ٢٠٣٥م، وهو ما يمثّل تحدّيًا كبيراً فيما يتعلق بالخدمات والبنية التحتية والمرافق وكذلك الوظائف، كما أنّ غياب البيئة الجيّدة لصنع القرار في القارة يؤدي إلى تباطؤ عملية خَلْق الوظائف، بما يعني تراكم المشكلات الاجتماعية والسياسية في الأُفُق القريب، حيث يُجمع كلٌّ من الاقتصاديّين وصنّاع السياسات ورجال الأعمال، على حدٍّ سواء، على أنّ تباطؤ النموّ في بيئة تتراجع فيها التنافسية والإنتاجية؛ تقع جميعها في قلب مشكلة محدودية قدرات إفريقيا واقتصاداتها على توفير فرص عملٍ أفْضَل.

ويُعدّ هذا التقرير امتداداً للتقارير السابقة التي كشفت بعض أوجه القصور الاقتصاديّ في القارة السمراء، ومن ثمّ محاولة معالجتها؛ حيث ركّز تقرير عام ٢٠١١م على كيفية تعزيز المهارات الإدارية وتحسين التعليم العالي بين الأفارقة، في حين ركّز تقرير ٢٠١٣م على كيفية تنويع الصادرات، أما نسخة عام ٢٠١٥م فقد اختبرت العوائق أمام التحوّل الهيكلي في الصناعة والزراعة في القارة السمراء.

وتقرير هذا العام؛ يزيد من عمليات البحث، ويصقل الخبرات السابقة في مجالات خَلْق الوظائف والتحضّر، وهي المجالات التي شارك فيها كلٌّ من بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي والمنتدى

الاقتصادي العالمي، من أجل استكشاف السياسات المطلوب تنفيذها لتمكين إفريقيا من جَنْي ثمار الزيادة الديموجرافية بين جَنَباتها.

ويحلّل هذا التقريرُ التنافسية الإفريقية على المستوى العام للقارة، وكذلك على مستوى كلّ دولة على حدَة، بناءً على بيانات عامَي ٢٠١٥م و٢٠١٦م، ويستخدم مؤشرات التنافسية العالمية GCI. ويشير التقرير إلى ركود المؤشرات العامّة للتنافسية الإفريقية، حيث إنّ السّجل الإفريقيّ بصورة عامّة جاء- تقريباً- مشابهاً لنظيره في عام ٢٠١٥م، ولم يتحسّن سوى ٥ درجات فقط منذ عام ٢٠٠٨م.

فمعظم المشكلات المتعلّقة بالتنافسية، والتي تطرّقت لها التقاريرُ السابقة عن التنافسية الإفريقية منذ عشر سنوات، لا تزال موجودةً حتى اليوم، مثل: عدم وجود بنى تحتية مناسبة، وعدم وجود مهارات عمل مناسبة، وكذلك بطء عملية تبنّي التقنيات الحديثة، وضعف المؤسّسات السياسية والاقتصادية.

وهذه العوامل، إلى جانب ضعف التنمية في القطاع المالي، والمستويات المنخفضة للتجارة الإقليمية والاندماج التجاري بين الدول، تبدو أنها عنقُ الزجاجة؛ الذي يمنع الاقتصادات الإفريقية من تقديم بيئة تسهّل عملية التوظيف وفرص الاستثمار لمواطنيها؛ على حدٍّ سواء.

ولكن على الرّغم من تلك المعوّقات؛ فإنّ إفريقيا استطاعت أن تحقّق تقدّماً كبيراً في عدد من الأبعاد التنافسية الكبرى في العَقْد الأخير، فالاتجاهات الإيجابية في مجال الحُكم وبيئة الأعمال، والتي تطرّق إليها تقريرُ عام ٢٠١٥م من التنافسية الإفريقية، لا تزال في تقدّم واستمرار، وبخاصّة في مناطق مثل: جَوْدة سياسات الاقتصاد الكلّي، وتنمية رأس المال البشري.

وفي السنوات الماضية؛ كان التقدّم في كلٍّ من الصحّة ومحو الأمّية مذهلاً؛ ففي العَقْد الماضي تقلّصت بصورة كبيرة نسبة وفيات المواليد من ٨٣٪ إلى ٤٧٪، كما ازداد الانخراط في المدارس الابتدائية حتى وصل إلى ما فوق ٨٠٪.

كما حقّق عددٌ من البلدان الإفريقية تقدّماً في تحسين التنافسية الخاصّة بهم، مثل: ساحل العاج وإثيوبيا ورواندا وتنزانيا- على سبيل المثال-، وكلّها حسّنت مكانتها في التنافسية بخمسة مراكز- أو أكثر- منذ ٢٠١٥م، كما من المتوقع أن ينمو متوسط الدّخل القوميّ بمقدار ٧٪ في السنوات القليلة القادمة.

ولا عجب؛ حيث إنّ تلك الدول عينَها ظلّت تحاول تنويع مصادر اقتصاداتها بصورة أكبر من نظيرتها في المنطقة، فتنويع المسارات الاقتصادية للدول يعزّز من قدرتها على التنافسية الإقليمية، فأكثر الاقتصادات تنافسيّةً كانت موريشيوس، في (المرتبة ٤٥ عالمياً)، واستطاعت أن تتقدّم أكثر من ٩٠ مركزاً عن الدولة ذات المرتبة الأقلّ إفريقياً، وهي موريتانيا، والتي تقبع في (المركز ١٣٧ عالمياً)، والأمر نفسه كان ملاحظاً في الاثني عشر مؤشّراً التي قام عليها التقرير، والتي تنظر إلى كلٍّ من مستوى الأداء والتغيّر بمرور الوقت.

وفي هذا التقرير؛ فإنّ التنافسية تتكوّن من عوامل ومؤسّسات وسياسات تحدّد مستوى إنتاجية دولة ما، والإنتاجيّةُ بدَوْرها تحدّد المستوى المستدام ومسار الرّخاء الذي يمكن أن تصل إليه دولةٌ ما.

وفيما يتعلق بالوظائف في القارة السمراء:

فإنّ التقرير يحدّد أفضَل السياسات المخصّصة لظروف كلّ دولة لخَلْق الوظائف، وبالنظر إلى أنّ القوة العاملة في إفريقيا من المتوقّع أن تنمو بمقدار ٧٠٪، أو ما يعادل ٤٥٠ مليون نسمة في الفترة ما بين ٢٠١٥م و٢٠٣٥م، ومع استمرار الاتجاهات الحاليّة، فإنّ ١٠٠ مليون منهم فقط سيحصلون على فرص وظيفية مستقرّة، والدول القادرة على صكّ سياسات تفضي إلى خَلْق وظائف هي فقط التي من المتوقّع أن تجني مزايا كبيرة من ذلك النموّ المتسارع في عدد السكان.

أما تلك الدول التي ستفشل في تطبيق مثل تلك السياسات؛ فمن المتوقّع أن تعاني من مشكلات ديموجرافية ناتجة عن الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، أو الذين لا يعملون في وظائف مستقرّة من الشباب، وهناك أبحاثٌ تُقدَّم للحكومات في المنطقة أفكاراً جديدةً بشأن كيف يمكنهم مخاطبة مثل تلك الزيادة الكبيرة في عدد السكان والقوة العاملة، كما على الدول الإفريقية أن تجد طُرُقاً لتوسيع فرص الوظائف، وتحسين عوامل الطلب عليها في الوقت نفسه.

وبخلاف الوصفات التقليدية، مثل: سياسات سوق كلية مستقرّة، مناخ جاذب للاستثمارات، وتحسين جَوْدة رأس المال الحقيقي والبشري، فإنّ الدول يمكن أن تسهّل المزيد من خَلْق الوظائف بصورة أسرع وأفضل، بالإضافة إلى تسريع التنمية في قطاع التصنيع؛ عن طريق تطبيق سياسات مناسبة لظروف كلّ بلد على حدَة.

ولأنّ معظم الوظائف الجديدة في إفريقيا اليوم هي في مجال الزراعة والمشروعات الصغيرة، فإنّ تحسين بيئة العمل في تلك القطاعات يُعدّ من أهمّ الأولويات؛ فالدول الهشّة يمكن أن تخلق

وظائـف أيضاً من أجل دفع نسب النموّ والاستقرار؛ عن طريق الدّعم الذي يستهـدف المناطق الفقيرة والمهمّشة، كمـا أن تبنّي سياسات التجارة المفتوحة، وربْطها بالقطاعات الجاذبة للاستثمارات، تشجّع على تنويع وخَلْق الوظائف في البلاد الغنية بالموارد.

وفـي النهايـة؛ فـإنّ السياسات التي ترعـى التجـارة الإقليمية والتكامل بين الـدول يمكن أن تكُون مصـدراً مهمّاً لوظائف جديدة، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين الإنتاجية على مستوى المؤسّسات، وكذلك التنافسية الاقتصادية ككل.

اقتصادات المدن الإفريقية الكبرى:

إنّ النموّ السكانـيّ المتسارع، الذي يتزامن مع التحضّر وتحوّل السـكان مـن الريف إلـى المـدن، يضع ضغوطـاً كبيرة علـى البنية التحتيـة للمدن الكبرى في القارة الإفريقية، فالتحوّل الديموجرافي، الـذي يتمثّل في الانفجار الشبابـي في القارة، يتطلّب زيادةً حادةً في خَلْـق الوظائـف وتحسين البنيـة التحتية في المـدن الكبرى، بما في ذلك مساكن جيدة في المراكز الحضرية عبر القارة.

ولكي تؤدّي المـدنُ الكبرى دَوْرها، كأقطـاب للنموّ الاقتصادي وتوفيـر الوظائف الجيدة، فإنها بحاجة إلى أن تصبح أكثرَ تنافسية، وقـد ركّزت الدراسـة على العوائق والفرص أمـام خَلْق مدنٍ تنافسية كبرى فـي إفريقيا، ومن ثمّ تحسين معاييـر المعيشة لسكان المدن، وكذلـك النازحين إليها من الريف. وقـد وضع بنك التنمية الإفريقي «خمسـة مؤشـرات» لتحسيـن أحـوال المـدن الكبرى مـن النواحي الاقتصاديـة، مثـل: ديناميكية السـكان وقدرتهم علـى التأقلم على الوظائـف، وكذلـك الأداء الاقتصـادي ومؤشرات النمـوّ، التوظيف، وتكلفة الإسكان والمرافق، وكلها تكشف عن أرقام مذهلة.

فعلـى سبيـل المثال؛ في الفتـرة ما بين عامَـي ٢٠٠٠ و٢٠١٦م شَهـدت المـدن الكبـرى، فـي الـدول التي يهيمـن علـى اقتصادها المصادر الطبيعية، نمـوّاً كبيراً في نِسَب الدّخل للفرد، ولكنها كانت أقـلّ نجاحاً في تحسين الدّخل المتاح للأسر في المُجمل. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ نِسَب التوظيف العالية لم تُترجم بالضرورة إلى ارتفاع فـي دخل الأسر، مما يشير إلى تباطؤ النموّ في الأجور، وكذلك زيادةً سريعة في عدد الأسر.

كمـا شَهِـدت عـددٌ من المـدن الكبـرى تضخّمـاً فـي الأحياء العشوائية، وتراكماً في الأحياء الجديدة غير المخطّطة جيداً كذلك، وهـذا لم يقوّض فقط رفاهيـة الأسر؛ ولكنـه أدّى أيضـاً إلى زيادة نفقـات العمّالـة، وأدّى إلى إعاقـة الإنتاجية للعمّـال. والآثار السلبية لسـوء تخطيط الإسكان؛ صاحَبَها نقصٌ فـي البنية التحتية المَدَنيّة، مثـل: توفير الكهرباء، وشبكة المواصـلات، وأنظمة المياه والصّرف الصّحي.

والعامـل الأهمّ الذي ساهم في تلـك النقائص هو عدم مواكبة البنيـة التحتيـة القديمة لتلـك الزيادات؛ ممـا أدّى إلـى إخفاقٍ في استيعاب السياقـات الاجتماعيـة والسياسية والاقتصاديـة، والبيئة المرتبطة بعملية التمدّن التي شَهدتها القارة السمراء.

ومن بيـن التوصيات التي خَلَصَ إليهـا التقرير، من أجل تقليل العجـز في البِنْيَة التحتيـة، تحسين بيئات العمل عـن طريق تحسين المؤسّسـات والحُكـم الرشيد، ووضع أُطـرٍ تنظيمية، وزيـادة إتاحة المهارات وتعليم العمّال.

وقدّم التقرير ثلاث توصيات أساسية من أجل تحسين بيئات العمل في المدن الكبرى:

أولاً: يجـب علـى مسؤولـي الحكومـات، أو المدن الكبـرى، أن يحسّنـوا من خُططهم لإعداد المـدن لموجات النزوح من الريف إلى الحضر؛ لكي تواكب الحقائق المحلية الجديدة.

ثانيـاً: الاستثمار في بنـاء المنازل يُعـدّ شيئاً أساسيّـاً؛ لتقليل تراكم الأحيـاء الكبرى غير المخطّطة في مختلـف المدن، وتحسين حياة النّاس، ولا سيما النازحون من الريف إلى الحضر.

ثالثـاً: إنشاء مناطـق صناعية خاصّة؛ مما يمكـن أن يمثّل أداةً فعّالةً لشَحْذ الاستثمار، وزيادة الصادرات، وخَلْق الوظائف.

ولكن يجب أن يتزامن ذلك مع تخطيط استراتيجيٍّ عامٍّ للدول، مـع عناية خاصّة بجَوْدة الاقتصاد؛ من أجـل الوصول إلى مزايا تلك الأحياء الصناعية الكبرى.

لذلـك؛ يجـب بـذل المزيد مـن الجهـد، والتركيز فـي تطبيق السياسات وليس فقط مجـرد تعريفها، من أجل القضاء على واحدة من أهـمّ نقاط ضعف برامج التنمية في إفريقيا، ويجب كذلك تقويةً المؤسّسات كشرط أساسيٍّ للوصول إلى تطبيق سياساتٍ أسرع وأكثر حسماً، ومن ثمّ إطلاق مبادرات القطاع الخاص.

وبالرغم من التقـدّم الذي توصّلت إليه بعض الدول في القارة؛ فـإنّ متوسط جَـوْدة المؤسّسات العامّـة والخاصّة فـي إفريقيا تظلّ منخفضـة، وتمثّل عائقاً كبيـراً لتطبيق الإصلاحات، كمـا أنّ برامج التنمية فـي إفريقيا بصورة عامّة، وفي الـدول الهشّة، والتي تمزّقها الصراعات بصـورة خاصّة، فإنّ تلك الأمور بحاجـة إلى وقت طويل لتنفيذهـا، لذلـك يجب العمل فـي البداية على تحسيـن المؤسّسات العامّـة والخاصّة، ومن ثَمّ تنسيق الحوار فيما بينهما من أجل تسريع عملية الإصلاح الاقتصادي ■

THE FRENCH ORIENTALISM AND ITS ROLE IN THE COLONIZATION OF AFRICA

Dr. Adam Bamba (Ivory Coast)
Academic & Researcher The Academy for Islamic Studies University of Malaya, Malaysia.

In this paper, an attempt is made to explore the role of the French Orientalist studies in the process of the European imperialist hegemony in Africa. In this regard, this paper has adopted a Documentary Method. It comprises three parts, namely: (a) The "Great" geographical exploration, (b) The anthropological studies and (c) Islam as a focal theme in Orientalist studies.

The Geographical explorations stand as a base point for the colonial activities into Africa, Asia and Latin America. It has been found that the first European explorers were strongly related to the colonial powers, some of them were military commanders or high administrators of the colonizers, such as: David Livingston, Henry M. Stanley, Joseph Gallieni and Pierre S. de Brazza, just to name few among them. The barbaric methods that those explorers adopted in imposing themselves on the native inhabitants in Africa and elsewhere, the Slave Trade that they initiated and the self-appropriation of the natural resources that was undertaken by those explorers, all these are vivid facts on the relationships between the Orientalism and the imperial colonizers.

The Anthropological studies stand as the backbone that supported the European Imperialism, that is why this science is known among the scholars as "the child of the Imperialism". The French colonial admiration was leading in this field by establishing many schools, entertaining scholars who undertook the mission of propagating the imperial ideologies through their studies. Some of those ideologies are: the so-called "races coloniales" among the French anthropologists, and the "Hamitic Theory". Most of the European anthropological studies at the colonial era tend to justify Imperialism and to draw a halo of greatness around the "white man", making of him a Demi-Dieu, while vilifying other nations, giving the white man an absolute right to "civilize" others.

Islam has gained serious concern of the colonial powers through Orientalist studies. Here also French Orientalism takes the lead in Islamic studies. This is due to the fact that most of the French colonies in Africa are Muslim majority. French anthropology tried to draw a negative image around Islam in Africa, such as terming it as "l'Islam Noir", distorting its history, ignoring or denying all of the Islamic civilizational aspects in Africa.

In summary, Orientalism has played a significant role in supporting the Colonialism in all of its aspects and under all the disciplines ■

Food banks and their roles in fighting hunger in Africa

Shawqi Salah Ahmed Ismael
Researcher, Sudan.

There is a huge increase in world population particularly in Africa, without increasing in food production, this will lead to a humanitarian disaster if we do not move to increase the amount of food to make the balance and in widen the area that can be used for agricultural activities, but this assumption has not yet happened.

This research shows the continuing battle against hunger in Africa for the last 30 years, against hunger disasters and the unforgotten memories in African history as result of mismanagement of African resources.

This research shows the expected solutions for the problems related to the food produce and managing, solutions depend mainly on the issue of sustainable agriculture development, food banks, communities involvement, all together to win the battle against hunger.

Showing the roles of food banks in this regard, I mean, the importance of establishing these organizations to be the first stand in the case of natural disasters or manmade disasters.

This research concludes with three recommendations, the first to the food banks workers to appreciate their efforts to the African communities, the second to decision makers to check their readiness in the case of disasters, the importance of choosing the food banks as allies to win the game, the last to the community movements to react positively and not to wait the governmental efforts to take actions ■

The African learning and the imported means of teaching Arabic language: Ghana case study

Dr Mortadha Mahmoud Muad
Head of Language & Education Dept of Education and Sciences of Communication Winneba, Ghana

This study focuses on the content of Arabic textbooks in West Africa, using the Republic of Ghana as example that could be reflected on most of the West African countries teaching Arabic as second language in their basic schools. These countries nearly share the same historical context from which these Islamic schools were established.

This study highlights on the status of Arabic textbooks in Ghana and examines the appropriateness of these textbooks in teaching Arabic to an African learner for him to acquire all the four linguistic skills (listening, speaking, reading and writing), without any difficulties.

The study illustrates the concept of second language acquisition and explains the difference between it and the teaching of the native language. In addition to the linguistic approaches and principles that are needed to be considered in designing any Arabic textbooks to conform to Ghanaian learner.

After examining the content of these textbooks designed for primary learners of where the books originated from, an appropriate alternative textbooks design was proposed for a Ghanaian learner, with focus on how content of language textbooks for teaching Arabic at the basic level should be designed, based on the principles and teachings of applied linguistics in designing of language learning curricula for non-native speakers, since educational curriculum must be well planned before being introduced to learners, especially the basic level ■

The Climate Crisis in Africa: A study of extinction indicators and strategies for existence

Eman Qlal
Doctoral Researcher, Dept of Humanities and Political Sciences Ohran University – Oran, Algeria.

This paper aims to be a general introduction to the discussion of a central issue, climate change, which is amongst the major environmental policy issue facing the African continent. In view of the worsening manifestations of the climate crisis in our research, we use two indicators of analysis.

Beginning with the extinction index by questioning the survival of the African continent & by identifying the most important climate threats facing the continent and which put the continent on the brink of disaster as these climate problems worsen such as high temperature, droughts, floods, extremist cyclones and shifts in weather pattern , volatility in rainfall, and their interaction with the fragile environmental and social conditions within the African continent and their weak adaptability. In addition to identifying the most important engines and the reasons behind these threats and the continuity of their risks by exploring the political context of climate change in Africa.

The second indicator is the stay index through the introduction of a number of strategies and alternatives that undermine the disadvantages of the climate crisis to reach what we can call climate security on the continent such as the climate partnerships, the activation of carbon rights, the adoption of green energy models and industries and the building of a binding political agreement In the final analysis we will present forward-looking scenarios for the outlook for climate policy in Africa, and one of the indicators is likely to either remain or be extinct, beginning with a critical reading of the recent 2016 climate summit highlighting the responsibility of the West in the escalation of the climate crisis in Africa, which requires the real and serious political will of the Western powers to achieve greater climatic justice than to hold conferences and seminars ■

Infrastructure and development in Africa: facts and remarks

Dr. Mohamed Ashour

Professor of Political Science Cairo University, Egypt Zayed University, Doha - UAE

The importance of infrastructure projects stems from the interdependent relation between development and the level of existing infrastructure. Many economic activities - and even the state's defense and security functions - depend on a strong infrastructure.

Lack of sufficient or adequate transport, for example, means natural protection against the entry of products of each African country into the markets of the other countries, resulting in increased production costs and reduced competitiveness. Similarly, poor means of communication and lack of timely information affect the speed and efficiency of decision-making on exchanges and interaction among member states in the integration process. Therefore, the goal of the African countries to achieve integration requires hard work in the field of infrastructure, to allow dealing with Africa as one large market and not as fragmented and separate markets.

African leaders have committed in Agenda 2063 to mobilizing financial resources to implement major projects in transport, energy and ICT in order to speed up action to connect the continent through modern and competitive infrastructure. These efforts and commitments have resulted in a relative boom in infrastructure on the continent compared to what it was in the past. However, there are major challenges most of them are tied to weak national ownership, finance, technical capacity and institutional arrangements.

This article seeks to explain the reality of the infrastructure in Africa and the reasons for its interest, as well as review the most important efforts and infrastructure projects underway in Africa and their potential impact on the development efforts in the countries of the continent under the existing incentives and challenges inherent in these projects ■

Elites in East Africa: A study of their future role

Ibrahim Naser
Research, Political Sciences & International Relations Sudan.

The issue of elites is one of the most complicated matters in the political and social studies. Perhaps this complexity comes from the role played by the elites in their societies. Generally, these characters are not limited to the political or economic elites. What matters are religious and cultural elites that are playing an important part in these areas. It is considered that elites are those who occupy the most important positions and whose decisions have enormous consequences on the country in which they are located. Among the elites in East Africa, we find the tribal elite, due to the tribal system in the African countries, are playing a significant role in the public life in East African countries.

The elites in East Africa do not play their roles as required and as they should do in their society. Despite their historical roots in East Africa, the roles of the religious and tribal elites are especially very limited in the process of change and influence in the public life in East Africa

This study examined the concepts of the elite, and the classifications within the same one in East Africa. Additionally, it reviewed the role of the elites and their future roles in the process of the change in the Eastern Africa countries, besides the relationship between elites and governments.

Keywords: Elite, East Africa, Role, Change, Influence, Public life ■

Local African Organisations in The Fight Against Terrorism:

An Applied Study of The G5 Sahel

Dr. Mouhamed Bachir Diop
Author and Researcher in African and International Affairs Senegal

Terrorism is a major international concern, that's why the officials and the decision-makers as well as the ordinary citizens are all concerned about it, because it is a multidimensional phenomenon; that means its negative repercussions do not exclude anyone. Combating terrorism is one of the priorities of international and regional institutions, and it has developed numerous plans and programs to eliminate it, but what we are seeing in reality does not indicate any progress, contrary to some estimates, third world countries are the hardest hit by terrorism case, In Africa, terrorist operations continue to be terrible, and at the same time the sovereignty of their countries is also violated, and their resources are torpedoed by the superpowers on the pretext of combating terrorism.

Until now, the African solution is still absent, the African Union, despite its several attempts, is still unable to formulate a strategy that unites the countries of the continent, and the regional institutions within the continent in its fight against terrorism, perhaps this failure is the main reason that caused some countries clustered in new institutions to assume their responsibilities and face the threat of terrorism.

In recent times, the Sahel region has suffered heavy terrorist attacks, sp some countries have come together to announce the birth of a new regional institution that will take up the task of responding to the new events in the Sahel region, particularly the frequent terrorist threats. The G 5 Sahel was created in exceptional circumstances, following the failure of several regional initiatives, the escalation of terrorist operations and the emergence of other terrorist groups in the region, in addition to the heavy French and American military presence in the region, which is expected to pose a major challenge to G 5 Sahel in its struggle against terrorism.

In this study we try to highlight the efforts of the African regional institutions in their fight against terrorism, taking into account the efforts of the African Union Organization in this regard, with a focus also on the newly created organisation, to know the mechanisms and the conditions of creation, and its opportunities for success, and finally the French's role in the Sahel, and its impact on this new organisation ■

Historical aspects of Walatah

Dr. Ahmed ElShokry
Institute of African Studies
Mohamed 5th University – Ribat, Morocco

There is no doubt that, over the 10th century, the Saharan trading had initiated multiple changes on both Saharan sides, and on the extension of the trading centers, which resulted in the appearance of convoy cities in order to make profit of this growing trading. Interestingly, amongst those cities, especially 'Walata' that was able to attract Moroccan and Sudanese communities, both managed to fit in perfectly with the locals, this unique dynamism that the Saharan Sanhaja tribes were able to create, is almost an exception compared to what happened, at that time, to the Claharian Sahara, south of the African continent, same thing for numerous deserts all over the world, with only few exceptions: Silk Road. Thus, Peru, that would later be known as Walata Or Iwalatan, was created. Drawn by the traveler Ibn Battouta by the middle of the 14th century, despite the lack of the sources that would help us into cruising the details of its growth, or the tribe's name that built it, what we can confirm is that 'Massoufa' has been a crucial leading factor in the growth of this city. So how did Walatah succeed at taking profit from the Saharan trading? And what were the leading factors to the growing of this city that made it stand in the middle of the desert through numerous centuries? Is there any hope of the recreation of the the civilized role of the city through the actions of the Mauritanian government to retrieve the glory of the old Saharan city? ■

ISLAM AND MUSLIMS IN SOUTH AFRICA

Adil Ja'far Mlotshwa

The first arrival of Muslims in South Africa is believed to have been around the seventieth century, when the Dutch built a halfway stop in Cape Town under the auspices of the Dutch East Indian Company. This is despite the fact that the neighboring Mozambique had already had contact with Arabia prior to the advent of Islam. Nevertheless, it seems that the Muslim did not venture inward to the south, and thus South Africa remained for a long time without Islam.

Since arrival, Muslims have managed to spread and settle all over the country and build small Muslim communities. Although the sad reality is that, these Muslim communities were formed on racial lines and are not inclusive or representative of the demographics of the Muslim population in the country. This is of course; due to the Apartheid government policies, that believed in racial segregation as a tool of social coexisting. Nonetheless, Muslims still enjoy very pleasant and good conditions in South Africa as opposed some Muslim minorities in some parts of the world.

The ground for spreading Islam remains relatively fertile, especially in regards to the indigenous people of the land. This is because of very striking similarities between the teachings of Islam and the culture of the indigenous tribes of South Africa. It is therefore incumbent on the Muslims in South Africa to capitalize on this opportunity promptly. This window is fast closing due to the ongoing western cultural invasion that leaves everything it touches corrupted and far from the purity of natural disposition ■

hand in containing terrorism and reducing its harm? Rwanda came out from the largest massacre in Africa, racing time in the field of development and welfare, while Somalia is still suffering from fighting and division for more than a quarter of a century.

The threat of terrorism and its harm is not limited to the state institutions and their leaders, but surpasses them to include the whole society and its institutions, its members and values, so why do governments take on the sole responsibility for such a problem without the participation of the rest of society and its public leaders?

Why were community leaders, academic and intellectual institutions hesitant to participate in the solution?

The aforementioned were observations and questions that were asked by many, which should be put on the table of autopsy and under the examination of scientific research with its analytical, inductive and extrapolative tools, for a better understanding and a proper cure for this epidemic. And we at Qiraat African magazine are opening the door toward publishing very influential contributions, and will be happy to be a platform through which scholars and thinkers can present their participation in the fight against this disease.

We expect from the elites and community institutions to make their initiatives without delay & to participate in forwarding solutions, and to evaluate the work of governments, so decision makers should extend their hands and give space for all national forces to participate with them, as we are all in one ship, if it sinks, we will all sink.

Warding off the threat of terrorism and the safety from its harms will be achieved only - God willing, by understanding the true and integrated causes of it and its components, and by honest and independent will, far from the interests of the regional and international powers, and with a concrete participation from all components of the society – according to everyone›s specialty and position.

The partial dealing in understanding, treatment and implementation of the terrorism problem will never eliminate it, but rather will contribute in one way or another in its spread and reproduction, because the elimination of terrorism is everyone›s responsibility.

Only partially dealing with, understanding and applying solutions to the problem of terrorism won›t eliminate it; rather this will only lead – in one way or another – to its spread. That is because eliminating terrorism is a communal responsibility which must be shouldered by all ■

external forces? Or is it a kind of escaping to the forefront because it is easier than radical solutions related to reform, the state of order and the participatory solutions and development?

Why is it, in most cases, which the main orientation is resorting to security solutions as a result of an external request or proposal? That happens also in parallel with the adoption from some forces that have interests and greed in the region, as the competition is apparent in the formation of many coalitions in overlapping areas?

Where is the regional and continental coordination on the levels of military, political and scientific institutions, and establishing suitable mechanisms and institutions?

What are the results of using the security solution? Is the problem in decline and decay, or in increase and expansion(1)?

Also, what is the feasibility of foreign military presence? Is it a stabilizing or a provocative factor?

How can violence and fighting groups move between countries, launch raids, and then return back with their weapons and spoils, to their remote strongholds, in presence of foreign bases and the availability of latest communication, monitoring and control devices?

What is the impact of security solutions on strengthening and influencing other causes, such as the militarization of states and the neglect of development, poverty and the revival of strife and fanaticism of all kinds?

To what extent societies are accepting the security solutions, and how much are they convinced and co-operating with them(2)?

Terrorism is a global problem suffered by many countries, and there are countries that have successfully dealt with it, while many others have failed, so have we have studied those experiences and taken advantage of them?

What is the role of regional and international will, local and internal will, and who has the upper

(1) In the Horn of Africa there was very little objective social research papers about the engines and causes of extremism, as the two main serious interviews conducted so far with two former fighters from al-Shabab movement in Somalia and Kenya was conducted by Pretoria Institute for Security Studies. In both cases, the finding was clear: the majority of the fighters in the al-Shabab movement said they joined the extremist group after they suffered brutal treatment at the hands of security forces. The previous reference

(2) See article: "What is the feasibility of the presence of foreign forces in light of the escalation of terrorism in the Sahel region?!" Translated in Qiraat African website.

Army (LRA) and Anti-balaka militias, for example?

For sure, the beneficiaries party from the sustention of terrorism, whether they are countries, entities or individuals, are feeding it on regular bases to be sure that it will never wane or put off, then their gains will be in vain, and we have to notice that many of those who pursue violence have not achieved any of their demands and goals.

Can we take benefit from the documents and investigations conducted on previous terrorist operations, such as the massacre of Rwanda and the conflict in Sierra Leone, to understand the nature of terrorism, and the overlapping of interests in international conflicts, the struggle of influence, economic motivation, with internal components and personal ambitions?

What is the role and size of the internal causes; such as injustice, corruption and monopoly of power and wealth, the marginalization and neglect, discrimination and differentiation between community components, and the neglect of development, and the fragility of the state and so on?

And which is more influential in the presence and spread of terrorism, internal causes or external ones? Is this consistent in all conflict zones and areas of violence?

What about financing sources, methods of communication and mechanisms?

What is the relation between international Mafias (drug, human and arms trafficking) and this problem and what role they play in this?

At the level of dealing with the problem:

At the beginning, there are three parallel levels to deal with epidemics and disasters: treating the injured and rescuing them; trapping the epidemic in the narrowest area to prevent it from spreading; and the immunization of the uninfected people.

Is this what happening in the treatment of the epidemic of terrorism?

Or is the focus merely on the treatment of infected? This treatment in most cases has reverse effects, because it uses only the military solutions and the security grip, without the intellectual, political and developmental treatment.

Was using security solution as a sole or main solution based on an accurate identification of the problem, and a proper screening for all treatment options, and according to proper standards? Or it was chosen for other reasons related to the internal or

What is the relationship between terrorism, especially the transcontinental type, with the methods and mechanisms of exploitation and control?

Is terrorism a complex problem, or a simple one? If it is a complex one, and apparently it is, is there a differentiation process that has been applied upon the fundamental reasons and the secondary ones?

Was there an extrapolation process for the hotbeds of terrorism and the area of its movement and its significance? Why it is here and not there, with the convergence of virtual reasons? Is it related to internal, regional or international conflicts or merely related to some personal aspirations? Is it related to wealth and sources of energy? Or related to location and geography?(1) Or influenced by cultural and religious influence in the region?

For example why there is no presence or operations for (ISIS or al Qaeda) in Eritrea - especially with its proximity to Somalia - in light of the Christian minority control of the rule there, and its dictatorial ruling and repression of the Muslim majority, which resulted in the migration of two thirds of the population? This all happened while terrorism is strongly active in the Muslim majority countries, where Muslims enjoy much of the rights and freedoms there in preaching, just as in West Africa!

Why Ethiopia is witnessing relative stability, despite the national and religious diversity, & the fact that leadership is circulated among the Tigary ethnic minority? Unlike its neighbor Somalia, that is almost semi homogenous in its ethnicity, religion & thought.

Why it is in some places religious demands and slogans are prominent, whereas in others demands are nationalistic & in others calls are for separatism.

Is there an extrapolation and-comparison between the methodology and literature of groups that espouse violence and terrorism - whether local or international -and between operations they carry out? Is there a consistency and integration between them or a contradiction and difference? And what is the reason for this contradiction, if any?

Why are spotlights shed and focused upon certain types of terrorism and not others? Why there is no mention of The Lord›s Resistance

(1) The interlocking and overlapping of diverse interests is one of the reasons for the continuing tragedy of Somalia, as shown by the article: "Why Al-Shabaab has not been eliminated so far?" Translated in the Qiraat African website.

Terrorism : Questions wait for answers

Terrorism in its undisputed definition: the indiscriminate killing and terrorizing of innocent people, and the destruction of private and public property, has become an expanding epidemic in Africa, with what all the disasters it entails on various levels.

It is an epidemic suffered by many; governments and communities alike, which makes it imperative for them all to line up in haste to take initiatives to stop its spread, until it›s fully eradicated from the African society.

Did that happen?

Considering the reality of terrorism in Africa in terms of diversity of its components and definitions, the map of its existence and spread, and in terms of how states are dealing with and treating it, we can raise a number of observations and questions for understanding this problem, and subsequently further understanding how to address this issue.

At the level of understanding and analyzing:

Is terrorism, in all its various forms, a natural product of the African environment & consistent with African human nature and its cultural and social composition? Or is it a result of globalization, including the globalization of conflicts and ideas alike?

What is the relationship between the rise of terrorism and new conflicts, regional and international competition; and the development of war theories, direct wars and cold ones, proxy wars and creative chaos?

صـــدر
حديثاً..

قراءات إفريقية

الشيـــخ عثمـــان دان فـــوديـــو
وحركة التجديد الإسلامي بغرب إفريقيا

إعداد الدكتور
أدم بمبا

الإصدار (٤)
ضمن سلسلة إصدارات
مجلة قراءات إفريقية